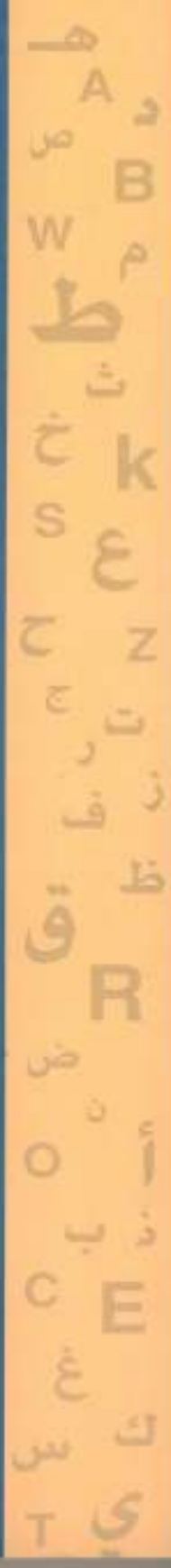


المجلس الأعلى للغة العربية



أهمية التخطيط اللغوي

- اللغات و وظائفها -



المجلس الأعلى للغة العربية

التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها

أعمال الندوة الوطنية حول:

التخطيط اللغوي في الجزائر

« اللغات ووظائفها »

التي جرت فعالياتها يومي 12 و 13 أفريل 2011 بالجزائر



الجزائر - 2011-

- كتاب: التنطيط اللغوي فليح الجزائر:
اللغات ووظائفها
- إعداد: المجلس الأعلى للغة العربية
- قياس الصفحة: 15.5/23
- عدد الصفحات: 416 صفحة

الإيداع القانوني: 2011-2195

ردمك: 978-9947-821-63-3

المجلس الأعلى للغة العربية

شارع فرونكلين روزفلت - الجزائر

ص.ب 575 الجزائر _ ديدوش مراد

الهاتف: 021.23.07.24 /25

الفاكس: 021.23.07.07

- فهرس الكتاب -

التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها

- 07..... كلمة رئيس المجلس د. محمد العربي ولد خليفة.....
- أي تخطيط لغوي في الجزائر المعاصرة، د/ سعيدة كحيل -
09..... جامعة عنابة.....
- دور اللغة الوطنية في التنمية وتحقيق الامن الثقافي ، أ.د. عبد العلي
35..... الودغيري جامعة محمد الخامس - الرباط.....
- التهيئة اللغوية « مفاهيم واتجاهات»، د/ الطاهر ميله -
59..... جامعة الجزائر 2.....
- حاجة الوطن العربي إلى سياسة لغوية جادة ، د/ عبد اللطيف عبيد -
79..... تونس.....
- استراتيجيات تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية في الجزائر، أ. جميلة راجا
85..... جامعة تيزي وزو.....
- المشهد اللغوي في البيئة الجزائرية بعد الاستقلال، د/ عبد القادر فضيل-
101..... جامعة الجزائر.....
- التخطيط للغة العربية « الواقع والتحديات»، أ. محمد حراث - جامعة
127..... تيزي وزو.....
- اللغة العربية والتأصيل العلمي، أ.د/ عبد الكريم بكري -
171..... جامعة وهران.....
- التنمية والتخطيط اللغوي في العربية، أ.د/ عبد الجليل مرتاض -
183..... جامعة تلمسان.....
- الآليات التنفيذية في التخطيط اللغوي، أ. محمد فلاق -
215..... جامعة تيزي وزو.....
- التخطيط اللغوي الضرورة المعاصرة، أ.د/ صالح بلعيد -
229..... جامعة تيزي وزو.....

- شروط التنمية والنهضة باللغة العربية، د/ محمد ناصر بوحجام -
 جامعة باتنة.....261
- اللغة العربية في الجزائر بين الوظيفة والتوظيف، د/ لخضر لعسال -
 جامعة مستغانم.....273
- التخطيط اللغوي وتعليمية اللغة العربية في كليات الإعلام والاتصال في
 الجزائر، أ.صليحة خلوفي -جامعة تيزي وزو.....287
- السياسة اللغوية في الجزائر « الإعلام نموذجا»، أ.نعيمة حمو -
 جامعة تيزي وزو.....299
- نحو تخطيط لغوي لتهديب لغة الإعلام في الجزائر، د/ بن يشو جيلالي-
 جامعة مستغانم.....313
- التواصل اللغوي، د/ بشير مصيطفى - جامعة الجزائر.....335
- التخطيط اللغوي في الجزائر ودوره في خدمة العربية، أ. صفية كساس-
 جامعة تيزي وزو.....343
- التخطيط اللغوي في الجزائر وأثره على المناهج التعليمية الحديثة،
 أ. د/ تحريشي محمد و أ. العربي عمر- جامعة بشار.....361
- المناقشات والتعقيبات 383
- كلمة السيد عبد العزيز بلخادم 387
- تقرير المشاركين 389

الملاحق:

- 1- إشكالية الندوة 393
- 2- برنامج الندوة 397
- 3- أصداء الندوة في الصحافة الوطنية 401
- 4- إعلان عن جائزة اللغة العربية لسنة 2012 411

كلمة رئيس المجلس د. محمد العربي ولد خليفة في افتتاح أشغال الندوة

أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة الأساتذة
السيدات والسادة الحضور
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته
وبعد،

أتقدم إليكم في البداية بجزيل الشكر على قبول دعوة المجلس للمشاركة في هذا اللقاء العلمي المخصّص لمسألة التخطيط اللغوي في بلادنا، كما أرحّب بضيفينا الكريمين من تونس والمغرب، وبالسيدات والسادة الأساتذة من مختلف الجامعات الجزائرية ومعاهد الترجمة واللغات الأجنبية ومراكز البحث المهمة بقضايا اللغة واللسانيات ومجالات الاقتصاد والتنمية.

تقترح الورقة جملة من المحاور للبحث والمداولة، من بينها مفهوم وأهداف التخطيط اللغوي، وهو من المباحث الحديثة في اللسانيات الاجتماعية ظهرت أدبياتها في منتصف القرن الماضي ووضع أسسه العلمية عالم اللسانيات النورفيجي، هاوجن «E.Haugen» في دراسة بعنوان: «التخطيط في النورفيج الحديثة» نشر في دورية أنثروبولوجيا اللسانيات سنة 1959، وساهم في تطويره لحل المشكلات اللغوية في البلاد المستقلة علماء من بينهم فيشمان وفيرغسونوغوتبا.

وعلى الرّغم من أنّ التخطيط مرتبط عادة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وبالطبع السياسية، فالحكم يعني التوقع والتخطيط (Gouverner c'est prévoir)، فإنّ التخطيط اللغوي من المباحث المتعدّدة

الاختصاصات التي استفادت من التقدم الذي عرفته العلوم الاجتماعية، وخاصة علوم الاقتصاد والنفوس والتربية واللسانيات في القرن الماضي، وهدفه وضع حلول للمشاكل اللغوية والتعرف العلمي على أوضاعها في المجتمع عن طريق المسوح اللسانية والعمل على تجديد تقعيدها أو تبسيطها وتقييسها ومعالجة طرق كتابتها وطباعتها وحوسبتها وتعميم استعمالها لغة جامعة في بلد متعدد اللغات أو فرضت عليه لغة أجنبية في مرحلة من تاريخه.

من أهداف التخطيط اللغوي: Language planning من الناحية النظرية:

1- إصلاح اللغة من حيث المتن والتركيب ووضع قواميسها ومعجمها التاريخي، وإثراء رصيدها العلمي والتكنولوجي، وتوليد المفردات التقنية وتغذيتها عن طريق ترجمة مستجدات العلوم والفنون والآداب من مختلف اللغات التي تتصدر المقدمة في مجالات المعرفة والإبداع، ولا شك أن العربية في حاجة ماسة لتحسين ثروتها وإشاعتها في المجتمع بالتعاون بين ثلاث قطاعات رئيسية هي التربية والتعليم العالي والإعلام والاتصال بكل وسائله بما فيها الإشهار.

2- تنقية اللغة من طغيان الكلمات الدخيلة على تركيبها الأصلي إذا وجدت مقابلات من اللغة الوطنية لحماية اللغة من التشوه في المبنى والخصائص الصوتية، لكن استعمال كلمات أجنبية معربة مثل بنك وتلفزيون والاشتقاق منها مثل بنكية أو متلفز، فإنها غير مضرّة، لأنّ التداخل بين اللغات والاستعارة من بعضها البعض في حوض المتوسط وخارجه، قديمة العهد، والحضارة الأقوى هي التي تفرض مصطلحاتها على غيرها فلم يعترض قدماء الفلاسفة والعلماء المسلمون على كلمات مثل ارميبيقاوريطوريقا اليونانية وهذا ما يحدث اليوم بين الانكليزية الأمريكية والفرنسية غير أن مجمع اللغة في فرنسا اعتبر الدخيل من الانكليزية من الكلمات السوداء (des mots noirs).

3- التخطيط اللغوي بمعنى التهيئة اللسانية *Aménagement linguistique* وهو المصطلح المستعمل في المجال الفرانكوفوني منذ 1970 والمعتمد في ميثاق اللّغة الفرنسيّة، ويعني تدخّل الدولة لحماية اللّغة والدّفاع عنها تجاه لغة أخرى منافسة، كما هو الحال في كيبك الفرنسية التي توجد جغرافيا وثقافيا داخل المحيط الأنكلوفوني الكندي وبجوار العملاق الأمريكي ولغته بحمولتها العلميّة والفنيّة والتكنولوجية التي أصبحت مفتاح الاقتراب من العولمة، بل هي العولمة نفسها، ومع أخذ الفارق التاريخي والانتماء الثقافي بعين الاعتبار، فإن هناك شبه بين حالة الكيبك والفضاء المغربي وخاصة الجزائر.

لذلك اقترحت الورقة المحور الثاني المتعلّق بالخريطة اللسانية في الجزائر بعد الاستقلال، وبما أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعية لا بدّ لفهم وضعها الراهن من التعرّف على سياقها التاريخي فتغيّر الواقع من وضعيّة لأخرى، لا ينفي أن الماضي القريب والبعيد حاضر ومؤثر بدرجات مختلفة في جوانب من الواقع الجديد.

ولذلك قد يكون من المفيد التذكير بإيجاز بذلك الماضي، فالجزائر هي البلد المغربي الأول الذي تعرّض لعدوان دمرّ كيانه وحلّ كلّ مؤسساته وجعل منه ملحقة استيطانيّة، وقد قرّرت الدولة الفرنسيّة أقلّ من ستّ سنوات بعد الإحتلال بمرسوم صدر سنة 1838 أنّ العربيّة لغة أجنبيّة وجعلت الفرنسيّة لغة رسميّة وهي لغة الأقلّيّة من المستوطنين، وفرضت استعمالها لوحدها في الإدارة والتجارة والتعليم والإعلام والإعلان، ولاستبعاد الفصحى من التداول عملت على تعليم العاميات إلى جانب نظام المدرسة المخصّص لشؤون الدين والوظائف الدنيا.

ولولا جهود الزوايا والكتاتيب التي كانت عبارة عن قلاع أو مخابئ للإسلام والعربيّة، ثمّ نضالات الحركة الوطنيّة المتمثّلة في نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب وصورته الأخيرة الانتصار وجمعيّة العلماء المسلمين

الجزائريين، لما بقي في الجزائر سوى عاميات مشوهة من نوع الكريولية المتداولة في جزر الكرايب.

لقد استعادت اللّغة العربيّة بعد الاستقلال عددا من مواقعها الطبيعيّة فهي لغة التعليم في كلّ مراحل نظام التربية والتكوين وبعض الكليات، وهي اللّغة الرسميّة الوحيدة في غرفتي البرلمان وفي القضاء، وبدرجة أقل في الإدارة العمومية فهيّ إمّا مرفقة بالفرنسية، وأحيانا بالفرنسيّة وحدها، ولكن التوقيع الرسمي لا يكون إلاّ على الوثائق المحرّرة بالعربيّة، وفي الوسط الاجتماعي، فإنّ الفرنسية أكثر استعمالا بين البورجوازية الناشئة التي ترى في لغة مولير علامة على التميز والحظوة (Prestige) بالإضافة إلى ما توفّره من مكاسب ومواقع.

وإن كنت شخصا لا أحبّ استعمال كلمة تعريب، لأنّ العربيّة هي لسان وانتماء لثقافة وحضارة، وليست عرقا أو سلالة، وقد عبّر الإمام بن باديس عن هذه الحقيقة بمقولته الشهيرة نحن أمازيغ عربنا الإسلام، ولذلك فإنّ العربيّة هيّ اللّغة الأم، وليست لغة الأم لكلّ الجزائريين، فالعربيّة هي لغتنا الجامعة والمشاركة إلى جانب الأمازيغية بمختلف لهجاتها التي يعتزّ بلسانها وتراثها الأصيل كلّ الجزائريين وقد تمّت دسترتها سنة 2002 بمبادرة من السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

ويمكن بالتالي رسم خريطة تقريبية للواقع اللساني الراهن في بلادنا على النحو التالي:

1- عربية فصحي اقترنت بالقرآن الكريم، وكانت أثناء عهد الظلام الكولونيالي آلية دفاعية ضد الأجنبي المتسلّط، ومن أسس الهوية العربيّة الإسلامية التي تميّز الجزائريين عن المستوطنين الأجانب.

2- في العربية الفصحى دارجات منطوقة بفروق بسيطة في اللّهجات المحليّة، يمكن إرجاعها إلى جذورها العربيّة مع تسرّب كلمات وتعابير بالفرنسية،

وخاصة على الشريط الساحلي، وخاصة فيما يتعلّق بألفاظ الحضارة، ونشير إلى أنّه لا توجد فصحي مقوعدة ليس لها عاميات أو لهجات، إنّ وصف الفصحي باللّغة الكلاسيكية *L'arabe classique* في الأدبيات الفرنسية يعني أحيانا أدبياتها القديمة، ويعني أحيانا إلحاقها باللاتينية بسبب عدم استخدامها في الحياة اليومية قياسا مع الفارق على اللّغات المتفرّعة عن اللاتينية.

ونشير على سبيل المثال إلى أنّ الفصحي الفرنسيّ هي لغة باريس أو جزيرة فرنسا التي أصبحت الفصحي الجامعة عن طريق مدرسة جول فيري J.Ferry ابتداء من 1905، ولها كذلك عاميات تختلف حسب الطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية، وأمّا الانكليزية فإنّ لغة إذاعة بي بي سي BBC هيّ اللغة المعيارية المتداولة، وبالتالي لا وجود للغة عامية قائمة بذاتها، إذ أن الأمر يتعلّق بمستوى الخطاب.

إنّ الفصحي المكتوبة الحديثة هي اللّغة الوحيدة العابرة للحدود القطريّة *Transfrontalière* وليس الدارجات.

3- لغة أمازيغية بعدّة لهجات أقرب إلى العربية في قاموسها، وخاصة ما يتعلّق بالعبادات، وهناك اليوم جدل حول الحرف الذي تكتب به بعد أن كان المخطوط منها كله بالحروف العربية، وتحظى اليوم باهتمام الباحثين من أهل الاختصاص، وقد صدر في نهاية الشهر الماضي قاموس بعنوان الموجز لتهديب اللغة البربرية للأستاذ عبد النور عبد السلام *Dictionnaire abrégé du vocabulaire redressé de la langue berbère*

4- لغة فرنسية مستعملة على نطاق واسع بين النخبة من التكنوقراط وبعض أسلاك الإدارة العمومية في كثير من مستوياتها وفئات من المتقنين والبورجوازيات الناشئة.

وينبغي أن نلاحظ أنه بدون سبر ومسوح ميدانية لأهداف علميّة بحثية، لا يمكن الجزم بمدى استعمال لغة في وسط مهني أو اجتماعي دون غيرها،

ويمكن على العموم افتراض أن نسبة معينة من الجزائريين يستعملون حسب المقام العربية والأمازيغية أو العربية والفرنسية، وأن نسبة أخرى تستعمل واحدة فقط من تلك اللغات الثلاثة، وأما الانكليزية والروسية والإسبانية والألمانية فإن إتقانها لا يزاحم الفرنسية في الفضاء الجزائري.

أما الشقيقة تونس فقد تعرّضت بدورها لانتهاك سيادتها الوطنيّة وفُرضت عليها الحماية ظلما وعدوانا سنة 1881، أي أكثر من نصف قرن بعد احتلال الجزائر، وحصلت على استقلالها سنة 1956، بعد أن أغرقها فرنسا الكولونيلية في النقص والتجهيل، ولكن بقي في تونس كيان صوري للدولة إلى جانب جامعتها الشهيرة الزيتونة التي حافظت على علوم الدين والعربيّة الفصحى وثقافتها وكان لها دور في الحركة الوطنيّة حتى خمسينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من تزايد استعمال اللغة الفرنسية بين شرائح من النخب العاملة والسياسية والتفشي النسبي للتهجين فإن ما شهدناه في الشهرين الأخيرين على ألسنة الشباب والأقل شبابا يبشّر بأنّ العربيّة في هذا القطر لازالت راسخة وسليمة إلى حدّ كبير.

أما المغرب الشقيق فقد تعرّض بدوره سنة 1912 لحماية دامت إلى سنة 1956 حيث نال استقلاله، أي أكثر من ثمانين سنة بعد احتلال الجزائر، وقد أخضعته فرنسا لحماية ظالمة وتسلّطيّة قلّصت من سيادته الوطنيّة وسلبت خيراته، بل سعت عن طريق الظهير البربري أو ما يعرف بمشروع ليوتي إلى بث الفتنة بين الأمازيغ، وغير الأمازيغ وهو ما فعلته أيضا الأيديولوجية الكولونيلية منذ منتصف القرن التاسع عشر في الجزائر، وهناك ركام من الأدبيات الفاسدة والمدغولة عن أمازيغ الجزائر، القليل منها فقط من المقاربات العلميّة النزيهة.

لكن بقاء الهيكل الأساسي للدولة المغربيّة وإدارتها أو المخزن وجامعة القرويين التاريخية التي حافظت بوجه عام على اللغة العربية الفصحى وإلى حد ما العامية أو المنطوقة وإن لم تنج نسبيا من التلوث.

لعلّ من أسباب التلوّث في البلدان الثلاثة المغاربية التي تعرّضت للاحتلال الاستيطاني أو الحماية بعد الاستقلال واستعادة السيادة هو النسبة العالية من الأميّة حتى ستينيات القرن الماضي، وتزايد الهجرة إلى فرنسا بالذات خلال العقود التي أعقبت الاستقلال، بالإضافة إلى تدفق السيّاح في البلدين الشقيقتين تونس والمغرب، ولا ننسى مقولة ابن خلدون بأن المغلوب مغرم بتقليد الغالب- ونضيف حتى في نقائصه وعيوبه.

يرجع بقاء الفصحى الوسطى حبيسة وسائط الإعلام والمدرسة في البلدان الثلاثة إلى ضعف الثقافة والتواصل بين الجمهور والنخب المنتجة للأفكار والإبداع في الفنون مثل المسرح والسينما مقارنة بالتدفق الكبير في تلك المجالات من الضفة المقابلة من المتوسط، غير أنّ العربيّة الفصحى الميسّرة أو الوسطى ليست غريبة في كلّ الفضاء المغاربي، يؤكد ذلك مدى اهتمام عامة المشاهدين بالترجمة أو الدبلجة بالفصحى للمسلسلات والأفلام الهندية والمكسيكية وأفلام الكارتون الأمريكية واليابانية والكورية الجنوبية، بينما الكثير من تلك الأفلام والمسلسلات التي تنتج في معظم البلدان العربية تقدّم بالعامية وبهجين، وقد تغلب عليه أحيانا الفرنسية في الجزائر بوجه خاص، ونذكر هنا بمقولة نيلسون مانديلا في مذكراته: «إنك إذا خاطبت شخصا بلغة أجنبية فقد تصل إلى عقله، ولكن إذا خاطبته بلغته الوطنية فقد تصل إلى عقله وقلبه».

ولا بدّ من التنبيه إلى أنّ توصيف الواقع اللساني في كل من تونس والمغرب، ليس أكثر من ملاحظات أولية من خارج الطلبة، فالخبراء وذوي الاختصاص من البلدين أدرى بالوضع اللغوي في البلدين في راهنه وتاريخيته.

أمّا المحور الثالث فيتعلّق بتجارب التخطيط اللغوي في عالمنا المعاصر، ومن بينها إحياء اللغة العبرية وتقعيدها التي اندثرت منذ حوالي ثلاثة آلاف عام، وقد استفاد اللسانيون الإسرائيليون من التراث النحوي والصرفي وقواعد

النحت والاشتقاق في اللغة العربية وعمل المختصون اليهود في اللسانيات والمعجمية على تحديث اللغة العبرية فلم تعد لغة العبادة فقط ولكن أيضا لغة العلم والعمل في الدولة العبرية.

ومن الواضح أن وراء الإحياء والوضع والاستعمال إرادة نهضوية علمية وسياسية ووافق بين اليهود في إسرائيل وخارجها، ومن المعروف أن أول قرار اتخذه بن غوريون هو تجنيد الكفاءات اليهودية في خمسينيات القرن الماضي لوضع الموسوعة العبرية، وقد تمّ الانتهاء من تبويبها وإنجازها بطريقة قابلة للإضافة والإثراء خلال عشر سنوات.

ومن بين التجارب ما حدث في تركيا في بداية العهد الأتاتوركي بهدف الانتقال من الألفبائية العربية إلى الحروف اللاتينية، وتنقية معجمها من بعض، وليس كل المفردات العربية، وقد أبدى زميلي في التسعينيات سفير تركيا وهو أستاذ سابق للتاريخ الحديث في جامعة إزمير لأنه لا يقرأ تراث أحد أعلام التصوف جلال الدين الرومي إلا مترجما من التركية القديمة إلى التركية الحديثة، واعتبر تغيير الحروف والكلمات مجرد انتقام أتاتوركي ضدّ ما سماه الخيانة العربية للعثمانيين.

هناك أيضا التجارب الكاتالانية والباسكية بإسبانيا وفرنسا، وفي المملكة المتحدة (بريطانيا) في كل من اسكتلند هو الويلز أو بلاد الغال، ودول البلقان بعد حروب الانفصال، وحتى في الولايات المتحدة التي لا يتضمّن دستورها إيّ إشارة للغة رسميّة، وتترك للولايات وخاصة التي توجد فيها جاليات لغتها الأم هي الإسبانية أو الإيطالية (Latinos) تشريع استعمال لغة أخرى في مجالات محددة إلى جانب الإنكليزية.

أمّا العلاقة بين الوضع والاستعمال المقترح في المحور الرابع فقد كانت من البديهيات منذ بداية الدراسات اللغوية في القرن الأول الهجري أو الثامن-التاسع ميلادي من علماء اللغة المسلمين، فعدم الاستعمال يميّز الوضع

ويحوّله إلى ركام لفظي أشبه بعملة بلا قيمة ولا سوق، ومن الواضح أنّ الاستعمال بلا وضع أي بلا تنمية للثروة المعجمية وبلا مساهمة في رأس المال الإبداعي في العلوم والفنون والآداب، يؤدي إلى عجز اللّغة عن الأداء في مستجدات الحداثة وألفاظ الحضارة التي يزداد تراكمها كما وكيفا في كل يوم، بل في كلّ ساعة في القسم المتقدّم من العالم.

وفي هذا السّياق ينبغي التنبيه إلى أنّه لا توجد لغة مقدّمة أو متخلفة لذاتها إنّ التقدّم والتخلف من صفات أهلها والحقيقة أنّ اتهام العربية بالعجز والتخلف موجّه أكثر لوضعيتنا في الركب الحضاري، إنّ العربيّة مثل الإسلام مظلومة من المنتسبين إليها، أكثر مما هي مظلومة من غيرهم.

ولا شكّ أنّ ازدهار الوضع والاستعمال ينبغي أن يشمل المجالات الثلاثة التي حدّدها الباحث المرحوم محمد أركون فيما سماه الدالات الثلاثة دين- دنيا- دولة، وهذا الثلاثي هو الذي يحدّد وظيفتها الأولى باعتبارها اللّغة الجامعة والمشاركة بين الأغلبية من البلاد العربية أي بين حوالي 360 مليون نسمة، فهي تجمع بين مواطني دولة واحدة، وتساعد على تعزيز الوحدة الوطنيّة بدون أن تقصى أو تعادي اللّغة أو اللّغات الوطنيّة الأصليّة التي هي مصدر تنوّع وثراء وتعدّدية لسانية طبيعية تعايشت مع العربية، في وئام لأكثر من ألف عام.

وبالنسبة للمنطقة الموصوفة بالعربيّة، فإنّ اللغة العربيّة هي تقريبا آخر عوامل التقارب والتفاهم، وخاصة إذا تعلّق الأمر بتراتها المشترك من العلوم والفنون والآداب، يقول محمد عابد الجابري 1987: «إنّ عصر التدوين- القرن الثاني الهجري- مثّل الإطار المرجعي الذي تعود إليه جميع فروع الثقافة (...) وينظّم مختلف تموجاتها اللاحقة إلى يومنا هذا».

أما أدبياتها الحديثة فلولا وسائط الاتصال الالكترونية وخاصة الشبابة أو الأنترنت، ومعارض موسمية لما تعرّف شباب البلدان العربية على ما

يصدر من آثار علمية وإبداعية إلا بالتنقل إلى عين المكان، والوضع على أي حال في هذه المسألة أفضل من الاتحاد الأوروبي الذي يحتاج قاداته في بروكسل إلى جيش من التراجمة في كل لقاءاته الرسمية وتكاد الانكليزية أن تصبح لغة التعامل شبه الرسمية الوحيدة في وثائقه ومداولاته.

وفيما يتعلّق بالمحور السادس المتّصل بالتنمية والنهضة فإنّ خلاصة تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP لسنة 2009 تلاحظ ما يلي:

«ربطت معظم الدول العربية هيئات البحث العلمي بنظام التعليم العالي بدلا من ربطها بنظم التصنيع والخدمات، مما ساهم في خلق فجوة بين نظم التعليم والبحث من جهة والحاجات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى كما أن سياسات العلوم والتقانة في كلّ البلاد العربيّة في حاجة إلى بيئات ثقافية واجتماعية واقتصادية مواتية للوصول إلى اقتصاد تنافسي مبنية على مخرجات العلوم وبحوثها، فذلك هو ما يحقق التكاملية بين الإبداع Innovation والتنمية، حيث يغذي الإبداع التنمية ويكون مصدرا للتجديد والتقدّم، بينما تحتضن التنمية بدورها الإبداع وتعمل على تحفيزه واستثمار نتائجه.

وآخر المحاور في الورقة المقترحة هو التساؤل التالي: هل توجد في الجزائر وربما في البلاد العربية الأخرى سياسة لتعليم اللّغات الأجنبيّة؟ ما هو الهدف من هذا التعليم؟ وأيّ اللّغات يمكن أن تحظى بالعناية أكثر؟ هل هي لغات القوس اللاتيني مثل الإسبانية والفرنسية والإيطالية؟ أم هي الانكليزية لغة الحداثة وعصر العولمة؟ وهل من المفيد الآن تعلّم لغات القوّة الثالثة الصاعدة في جنوب شرقي آسيا مثل اليابانية والصينيّة، ونضيف إليها العبرية؟ وهل من المفيد تعلّم لغات العالم الإسلامي مثل التركية والفارسية؟ وكيف توظّف تلك اللّغات لخدمة التنمية والتواصل مع العالم الذي لم يعد محيطا بنا بل هو فينا أفرادا ومجتمعات؟.

إنّ تحديد تلك الوظائف يبدأ من إصلاح تعليم اللّغة العربيّة الجامعة من ناحية المضامين والتعليميات لإتقان أساسياتها في نهاية التعليم الأساسي أي بعد 9 سنوات من التمدرس، والتدريب على استعمالها في الإدارة وشؤون الحياة اليومية، فقد لاحظنا أن المتحصّلين على شهادة نهاية التعليم الثانوي لا يستطيعون ملء استمارة أو تحرير طلب بالعربية.

كما أنّ المناهج والوسائل التعليمية كفيلة بتعلّم لغة أخرى، سواء في المرحلة الابتدائية أو بعدها، فقد حققت التقنيات التعليمية تقدّما كبيرا، إذ يمكن تعلّم أساسيات الانكليزية أو الألمانية أو الفرنسية أو الروسية أو غيرها في مدّة قصيرة تسمح فيما بعد بالتخصّص في الترجمة وحاجات البحث العلمي والتواصل المفيد لتلبية عدة حاجات مثل مجالات التجارة والدبلوماسية ونقل التكنولوجيا وتوطينها، ونلاحظ أنّه ليس من الضروري أن يكون المبدع في العلوم والآداب متمكّنا من لغة أجنبيّة كما أنّه ليس كل متمكّن من لغة أجنبيّة مبدعا.

من الغفلة التشكيك في أهميّة معرفة لغة أجنبيّة، ولكن اللغة الأجنبيّة ليست البديل عن اللّغة العربيّة المشتركة والجامعة، كما أنّه ليس من المطلوب أن يعرف كل المواطنين لغة أجنبيّة، بحيث يكون كلّ المواطنين يستعملون العربيّة ولغة أجنبيّة بنفس الكفاءة، فالغالبية من الأمريكيين والأوروبيين أحادي اللغة، حتى البلدان المتجاورة منها، بل حتى البلدان التي ينقسم مواطنوها إلى لغتين أو أكثر، كما هو الحال في بلجيكا بين الوالون والفلامون، وفي الصين يعرف كلّ الصينيين لغة الهان الرسمية ويوجد فيها عشرات اللّغات المحليّة. وعلى أي حال نعرف بأننا في حاجة إلى لغات العالم المتقدّم أكثر من حاجتها هي للّغة العربية إلا في الإعلام والتسويق وأمور أخرى، ومن غير المفيد التخويف من الاستغراب والغزو الثقافي، فمن تعلّم لغة قوم أمن شرهم، ويمكن أن نضيف، واستفاد من خيرهم أيضا، فقد كانت النخبة العالمية في عصر

الأنوار الإسلامي من ثنائي أو ثلاثي اللغة، فقد نقلوا التراث اليوناني من السورانية والعبرية ونقلوا الآداب والعلوم من الفارسية والهندية وصاغوها ضمن حضارة الإسلام، فقد كانت دولتهم في ذلك العصر دولة تقود الحداثة والتقدم بثقة في النفس وتسامح كبير، وذلك هو الطريق الصحيح للتخلص من التخلف والتبعية والخوف من الآخر.

أشركم والسلام عليكم

أي تخطيط لغوي في الجزائر المعاصرة ؟ رؤية تفاعلية لمهمة حضارية

د/سعيدة كحيل - جامعة عنابة

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم وإنما هي من اللسان ، فمن تكلم بالعربية فهو عربي» رواه الحافظ بن عساكر وذكره ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الجحيم ص80

التّخطيط اللّغوي «language planning»

من مجالات اللّسانيات التطبيقية التخطيط اللّغوي أو السياسة اللّغوية مصطلح جديد، يدل على توجه الدولة المعاصرة إلى جعل التواصل بين البشر سهلا وميسورا، وجعل الوسائل الإعلامية والتعليمية المختلفة يتكامل عملها في إطار خطة لغوية واحدة .

و ينبغي أن يكون التخطيط اللّغوي واضح الهدف، ولا بد أن تكون البرامج علمية ، تنطلق من الواقع اللّغوي و الاجتماعي في أبعاده المختلفة مع الإفادة من الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود ، والمؤسسات المعنية بالتّخطيط اللّغوي متنوعة، تشتمل على المؤسسات الإعلامية، والمؤسسات البحثية مثل المجامع اللّغوية .

ويؤدي عدم وضوح الخطة اللّغوية إلى أن تتخذ هذه المؤسسات اتجاهات مختلفة قد تكون متعارضة ومتناقضة، فإذا اتفقنا على كون اللّغة العربية الفصحى هي اللّغة المنشودة، فلا يجوز أن نعزلها ونجعلها مجرد مادة دراسية، أو خطابا صالحا للكائنات على الأموات ونترك باقي مجالات الحياة تؤدي باللّهجات المحلية أو بلغات أجنبية أو هجينا من الاستعمال اللغوي يصغي إلى

اجتثاث مقصود عن الأصل السامي الحضاري، وإذا كان مجمع اللّغة العربية يضع مصطلحات للعلوم، فمن التّناقض أن تكون المؤسسات المعنّية بالعلوم بحثا وتدرّيسا لا تتعامل باللّغة العربية، وكأن الأمر لا يعنيه في شيء وكأن المهم توليد المصطلح وصناعة معاجم لتحنيط العربية. إن كل هذه المؤسسات التي تعنى باللّغة يمكن أن تحقق أهدافها اللغوية في إطار خطة لغوية واضحة الملامح. والتجارب الأوروبية في دعم اللّغة الوطنية في داخل الدولة من خلال التعليم والإعلام و الإدارة والمشاركة في إنجاز التجربة العلمية ثم في الحياة اليومية، تعد نماذج جادة في هذا الاتجاه.»

من كتاب الدكتور: **محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي بتصرف،**
مكتبة غريب للنشر، 1993، ص 124

تقديم :

من المسلم به أن العمل الناجح يقوم على التخطيط والتنفيذ وقد تبين أن الجزائر في حاجة ماسة لإعادة تقييم فعل التخطيط اللغوي والتنفيذ بعد تجارب الممارسة اللغوية في حضور لغتين وطنيتين ولغات أجنبية.

تقوم إشكالية الدراسة على إيضاح المهمة الحضارية للحوار اللغوي البناء في الجزائر من خلال تحديد مفاهيمي واضح للسياسة اللغوية من حيث الفصل في لغة الهوية وكيفية النهوض بها وتطوير المعرفة اللغوية بثقافتها ودعم تعليم اللغات الأجنبية خدمة لها فأي تخطيط لغوي في الجزائر المعاصرة في عالم متداخل من اللغات والقيم وهنا نتساءل: هل نحن في حاجة للتخطيط اللغوي اليوم ولمن نخطط وكيف ولماذا؟ هل تخص النهضة، اللّغة العربية أم العرب وما سبل عالميتها وشتان بين العالمية والعولمة. أيمن خط تخطيط لغوي في الجزائر بمعزل عن التنسيق العربي والعالمي؟

في ضوء هذه الأسئلة المعرفية نصف ونحلل الممارسة اللغوية بالجزائر، وفق هذه المعطيات :

- استراتيجيات النهضة باللغة العربية في الجزائر في حضور اللغات الأجنبية.
- تأصيل فكر النهضة باللغة وبناء استراتيجياته. للوصول إلى نتائج علمية دقيقة بالإجابة على أسئلة هامة، ماذا وكيف و لماذا نطرح أسئلة التخطيط والنهضة باللغة والفكر اليوم و ماهي الحصيلة المعرفية لهذا البحث؟ كيف نعد كفاءات اللغة؟ وما دور المنظمات الفاعلة في هذا الفعل الحضاري.
ويقودنا هذا البحث إلى السبر في هوية اللغة العربية بالجزائر وعالميتها في حضور اللغات الأجنبية .

إن مشروع الهوية يقوم مرة أخرى على النهضة بالفكر واللغة على شرط توفر بيئة ثقافية ، توجهه وتشجعه ، كما يحتاج الأمر إلى تسويق حقيقي وتأمين إعلامي لهذا المشروع يؤسس لمشروع تخطيط ميداني متكامل .

النهضة واللغة والمتغير الحضاري

يطرح المفكر الجزائري مالك بن نبي(1) سؤال النهضة ويقرنه بثلاث مشكلات أولية: مشكلة الإنسان، ومشكلة التراب، ومشكلة الوقت، فلكي نقيم نهضة لا يكون ذلك بأن نكدس المنتجات، وإنما بأن نحل هذه المشكلات الثلاث من أساسها، وهي :

أولاً: مشكلة الإنسان...

ثانياً: مشكلة التراب...

ثالثاً: مشكلة الوقت...

«إن مشكلة كل شعب هي في جوهرها مشكلة حضارته»* وإن المشروع الإصلاحي يبدأ بتغيير الإنسان، ثم بتعليمه الانخراط في الجماعة ثم بالتنظيم فالنقد البناء، وتبدأ عملية التطور من الإنسان لأنه المخلوق الوحيد القادر على قيادة حركة البناء، وتحقيق قفزات نوعية، تمهيداً لظهور الحضارة. أما المادة فمهما يكن من أمرها تكديساً وزيادة، فإنها تبقى تجميعاً كمياً لا يعطي معنى

كيفية نوعياً، إلا بسلامة استخدام الإنسان له، فلن يتحقق التغيير في محيطنا يجب أن يتحقق أولاً في أنفسنا وإلا فإن الجزائري لن يستطيع إنقاذ نفسه ولا إنقاذ الآخرين، ثم إذا كان منهج الرسالة يقتضي التغيير، والتغيير يقتضي تغيير ما في النفوس أولاً... لقوله تعالى: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» (سورة الرعد، الآية: 11)، وعندها يجب على الإنسان الجزائري أن يحقق بمفرده شروطاً ثلاثة:

- أن يعرف نفسه.
- أن يعرف الآخرين، وأن لا يتعالى عليهم وأن لا يتجاهلهم .
- ويجب عليه في الشرط الثالث أن يعرف الآخرين بنفسه ولكن بالصورة المحببة قبل التغيير والتبعية. يتحقق هذا الهدف المعرفي باللغة التي اختارها الإنسان هوية بالنظر إلى الحقيقة التاريخية ، فيقتضي ذلك قبل كل شيء تنقية المحيط الأسري، والمدرسي، والاجتماعي من الاستعارات التي تحمل في طياتها هدفاً استعماريًا تخريبياً، يحاول زرع التفجير والتجهيل والانحراف في مجتمعاتنا بثتى الوسائل، وأهمها توظيف اللغة بمستوياتها ومعيار احتوائها في الحوار المعرفي في :
- خطاب التحرر والتميز.
- الخطاب الوطني.
- الخطاب الاجتماعي.
- خطاب المعرفة العلمية.
- أسئلة الهوية .

والجديد في رؤية مالك بن نبي أنه لا يريد أن يحبس نفسه في عالم التنظير والفلسفة، وإنما حاول أن يتجه إلى بناء أفكاره عن طريق تحديد وسائل البناء. وإذا كان الإنسان هو مناط الأمر وواسطة العقد في فلسفته، فإن شروط البعث والإحياء والنهضة تتطلب التحول من نقد العقل والذات إلى نقد الفعل والحال (2) ويقع بناء النهضة على المثقف لأنه الفرد الذي يبني الفرد..

وينبغي ضبط خطة تنموية صارمة مهمتها تنقيح المجموع من ألفاظ الحضارة والمصطلحات المختلفة وإيجاد آلية إجرائية تعمل على تعميم استعمال هذه الثروة في التعليم والتكوين.

- إنّ بقاء وعطاء العربية من خلال كتب المعرفة على اختلاف مصادرها يقتضي أولا تفعيل الجهود الفردية الإبداعية وتشجيعها جماعيا.

-إن الحالة اللغوية للجالية العربية في البلاد الغربية الإسلامية يسمح بإعطاء صورة مشرقة عن عالمية اللغة العربية في محيط خليط من اللغات المتباينة، والثقافات الخاصة، والظاهر أن حاجات هذه الفئة محكومة بضرورتين أولاهما دينية وثانيهما حضارية، وربما تمكنا بروح متفائلة من تحويل المحيط العربي والإسلامي إلى أنموذج ناجح لعربية اللغات بأن يعمل الناطقون بالعربية في تلك البلاد على تثبيت العربية ونشرها (3).

إنّ الإشكالية اللغوية في الجزائر والوطن العربي برمته ملخصة في تحييد العربية عن أداء دورها التواصلي في التنمية ومعادلات الأرقام في عالم المال والأعمال وهذا ظاهر من واقع الترجمة والتعريب في الاقتصاديات العربية جملة، وهذا ما أسس لذهنية سلبية ترى في العربية مجرد واقع اجتماعي قائم لامناص منه، بل نذهب بعيدا إلى حد عدّها ميراثا تركه الآباء والأجداد لا يمكن أن يمثل عالم اليوم بإنجازاته وابتكاراته وتجاوزا لكثير من التناقضات في إطار ترقية التعليم اللغوي لابد من استثمار مناهج وطرائق التدريس الحديثة في اللسانيات التطبيقية في تعليم العربية لأنّ هذه الطرائق تأخذ بعين العناية الاختلافات الجوهرية بين المتعلمين ورغباتهم وميولهم وكفاءاتهم ومهاراتهم وثقافتهم، ولأنها تركز عما يسمى بالمتكلم المفترض، كما أن هذه الطرائق الحديثة تسعى إلى بناء أشكال اتصالية بين المتعلم للغة والمعلم لها من خلال التركيز على مهارات المتعلم نفسه (4) .

إن القرآن نموذج العربية الراقي يستوعب التعدد اللغوي والخصوصيات الثقافية في ضوء مبدأ العالمية(5)

نحو هوية للهوية العربية

من يبحث عن اكتشاف ذاته ومعرفة منظومته القيمية والثقافية، عليه بالتواصل مع قيم الآخرين ومنظوماتهم الثقافية بلغته.

تنتشر في الأوساط العربية على اختلاف مناهلها «تساؤلات متراكمة قد يراد منها التشكيك في الاقتناع بما يمكن أن تضطلع به اللغة العربية الفصيحة من أدوار فاعلة ومؤكدة في النمو والاتصال والوصول إلى المعلومات الحديثة أو المستحدثة»(6)

إنّ النظر إلى اللغة العربية باعتبار «أبعاد الحوار للتواصل اللساني الحجاجية والجدلية والتداولية والتأويلية إلا إن كل بعد يفترض الآخر» (7) في زحام العولمة بالقدر الذي يؤسف فيه على تراجعها الحضاري لايفارقه التفاؤل وهويتطلع إلى الأفاق المستقبلية بإمكان اللحاق بركاب اللغات العالمية في إنتاج المعرفة بها ثم انتشارها وترجمتها، على أنّ واقعها الراهن يعكس احتلالها لموقع مقبول نوعا ما إذا قيس بالتدني الاجتماعي للأمم؛ فهي مستعملة رسميا في التعليم بمختلف أطواره في أغلب الدول العربية وخاصة في الجزائر وفي تخصصات دقيقة وعلمية وفي المحافل الدولية، ولها مواقع مهمة على الشبكة الدولية للمعلومات «الانترنت» والدليل نسبة المحتوى الرقمي العربي، ولها وسائل إعلامية وأقمار فضائية تروّج لها، كما أن الثقافة العالمية في إطار حركة الترجمة لا تنفك تعني بترجمة الآداب المكتوبة وبنسبة أقل الكتب العلمية وهو خطأ منهجي ندعو في إطار التخطيط للغة والنهضة بها أن تنصرف الجهود إلى الترجمة العلمية التطبيقية، واستعمالها وسيلة تبليغية في المسرح والسينما والصحافة المكتوبة والرئية المحلية منها والعالمية وهذا أمر يبعث على التفاؤل دوما في حضور مؤسسة تحميها هي

في الجزائر سلبية الإمام عبد الحميد بن باديس عنيت بهذه المؤسسة المجلس الأعلى للغة العربية فبعد سلسلة الندوات المخططة للسياسة اللغوية يمكن تنظيم الجهود وجمعها وتنسيقها في المستوى البحثي المنجز في مخابر البحث والتأليف وتوظيفها في المنظومة التربوية والإعلام..

إن مشكلة عالمية اللغة العربية ليست لغوية وإنما حضارية، هي مشكلة مفاهيمية عالمية و «تتضح الصلة بين اللغة والحضارة في خطاب المستشرق يوهان فك» حين قال: (8)

«إن العربية الفصحى لتدين حتى يومنا هذا بمركزها العالمي أساسيا لهذه الحقيقة الثابتة وهي أنها قامت في جميع البلدان العربية وما عداها من الأقاليم في المحيط الإسلامي رمزا لغويا لوحدة عالم الإسلام في الثقافة والمدينة. ولقد برهن جبروت التراث العربي الخالد على أنه أقوى من كل محاولة يقصد بها إلى زحزحة العربية الفصحى عن مقامها المسيطر وإذا صدقت البوادر ولم تخطئ الدلائل فسنحتفظ أيضا بهذا المقام العتيد من حيث هي لغة المدينة الإسلامية ما بقيت هناك مدينة إسلامية...»

إن اتساق العلاقة بين الهوية والثقافة الوطنية، في ظل التغيير ضرورة حضارية (9)

ومن هنا فإن معبر التخطيط اللغوي لا بد أن يمر أولا على صنع التكامل بين هذين المكونين والفصل فيهما ثم الرنو إلى التخطيط بينهما في شكلهما المتكامل واللغات ذات القيمة والفائدة الوظيفية.

«إلا أن تمكين العربية في محيطها والتحكم في عناصر الصراع بين الفصيحة والأجنيبيات من جهة والفصيحة والعاميات من جهة أخرى لا يمكن أن يقوم إلا في إطار تصور جديد للوضع اللغوي تطبعه الدينامية والوظيفية والقالبية وينفي المطلق أو السكونية ويستفيد من دروس التاريخ» (10)
دروس اللغة اللاتينية والعبرية.

أما العربية في الجزائر في وصف المفكر الجزائري محمد العربي ولد خليفة: «الجزائر مجتمع تعددي في مناطقه وفي لغاته وفي علاقاته بماضيه وفي تصوراته للمستقبل وفي طريقة تمثله للغرب والتعامل مع العالم العربي، غير أن هذا التنوع لم يحظ بأدنى اعتراف، بسبب انعدام سلطة رمزية، ولذلك فإن كل خصوصية نوعية لمجموعة من السكان تشعر في قرارة نفسها بالتهديد.» (11) والحديث ذو شجون ملخص في تساؤل مشروع للمفكر الجزائري وجوه التساؤل يحفر في أعماق المشكلة يقول بعد أن أعطى لجيل الاستعمار عذره في استعمال لغة غير العربية إن شرعية اللغة العربية في الجزائر مرتبطة بالكفاح التحريري والدفاع عن الإسلام وهي مهام حضارية سامية لا تتأثر بالتغيير.

يقول: «الآن وبعد أن خفقت أعلام الحرية ، وعاد الوطن إلى أحضان أبنائه ، ماذا يمنع من العمل والإبداع بلغتهم الوطنية؟الم يحن الوقت لإنجاز ما طالبوا به وما انتظروه وناضلوا من اجله؟» (12)

واسترجع حديثا للمفكر حنفي بن عيسى عندما سأله عن اللغة التي تؤثر أكثر في أسلوبه فأجابته : «أنا أسبح بين أمواج أربع لغات من القبائلية إلى العربية ومنهما إلى الفرنسية والانكليزية ، ولكنني لكي أتنفس بمتعة وسهولة فإن ملجئي وملاذي هو العربية، وينشرح صدري للقبائلية، الترجمة سباحة بين اللغات ، وتمارين ذهنية شاقة لاكتشاف سحرية اللغة»(13)

وما أجمل هذه السباحة في بحر التنوع اللغوي في الجزائر تنوع مبني على تخطيط تلقائي للاختيار اللغوي من التجربة فليكن التاريخ والتجربة أرضية الانطلاق إلى التخطيط اللغوي في الجزائر في الألفية القادمة التاريخ باعتباره«مجال استقطاب كل فاعليات الإنسان في الوجود في مادته ومحتواه» (14) والتجربة المسائرة للإنسان في صنع تاريخه.

فاعلية الأثر الإبداعي في إحياء اللغة العربية:

لا نقصد أبداً أن اللغة العربية ميتة و أن فضل إحيائها يعود إلى الترجمة إذ هي مشعل دائم التوهج لمن أثار تأثير الترجمة على اللغة العربية» أنها جددت ملكة الكتاب و المثقفين بأن تغلبوا على عقدة مواجهة الآخر وسموا باللغة العربية إلى العالمية (15)

الترجمة في التاريخ العربي «موقف ثقافي اجتماعي من المعرفة إنتاجا وإبداعا وتحصيلا وتأصيلا وتوظيفا وتداولاً.» (16)

عرضت الباحثة السابقة إلى قيمة النهضة باللغة العربية في الجزائر واستراتيجيات تفعيل هذه المهمة الحضارية وسنخصص الباحثة التالية لسياسة التخطيط اللغوي في الجزائر المعاصرة لأن النهضة باللغة لا تقوم إلا عليها. إن تدريس اللغات الأجنبية في حضور اللغة الوطنية واقع عالمي لكن بشرط تحديد الرؤى حيث تحظى إحدى اللغات بتخطيط خاص بحيث لا تعلم كفاءاتها الاستقبالية فقط بل لا بد من تكثيف التخطيط في مستوى حمولة اللغة الثقافية والتواصلية والخطابية والتركيز على الكفاءات الاستقبالية ومنها آليات التعبير الشفوي والكتابي في المرحلة الإعدادية وقد نجحت تجارب البرازيل وألمانيا وماليزيا في التحضير لتعليم اللغات بهذه الطريقة وفق برنامج يراعي مكتسبات اللغة الوطنية بل ويحسنها عبر العبور بين رموز مختلفة تنمي الكفاءة الذهنية للمتعلم وكذلك المرونة المعرفية والإبداعية الفكرية. يذكر (ديفارجي) (17) أن خطة التخطيط لتعليم اللغات بجانب اللغة الوطنية وخاصة اللغات مختلفة الأصول كما هو الشأن في المسألة اللغوية الجزائرية من شأنه أن يخلق مجتمعا متسامحا.

التخطيط في مجال التعليم مهمة حضارية نبيلة برؤية تستعمل كفاءات اللغات لخدمة اللغة الوطنية أي بيداغوجيا التبادل التعليمي الذي يسهل التبادل الفكري بين الجزائر والدول المجاورة لغويا وثقافيا وتفرق هذه السياسة بين الأهداف والوسائط وتسطير برامج بالتكامل بين لغة الأم واللغة الوطنية..

معالجة إيكولوجية للتخطيط اللغوي في الجزائر:

يفترض مصطلح «إيكولساني» مستويات تحليل:

- مستوى تخطيط لغوي أعلى، ويخص التنظيم العالمي بين اللغات المصاحبة واللغة المركزية وهي الإنجليزية.

- مستوى لغوي أدنى للغات المصدر وهي اللغات الوسيطة مثل الفرنسية والعربية والإسبانية والهندية... وحوّلها أكثر من 400 لغة شرط توفرها على نظام لغوي شفوي ومكتوب.

ومن هذين المستويين يتوزع اتجاهاً الأول نحو تكريس الأزواج اللغوي الأفقي والثاني نحو الانفتاح العمودي على لغات غير محدودة.

ونلاحظ إن هذا التنظيم اللغوي وصفي ومتحول دعمته العولمة. والسؤال المطروح هل هناك سياسة لغوية لحماية اللغات التي بدأ أصحابها في هجرتها لصالح اللغة المركز أو اللغات ذات النشاط الإعلامي الموجه؟

الجواب صعب لأنه علينا الإجابة عن وجود خطة تفاعلية للممارسة اللغوية في الجزائر المعاصرة ولماذا الحاجة إليها.

سنبدأ في مجال التخطيط بوضع فرضيات العمل منطلقين من فرضية مؤسسة وهي أن اللغة منتج اجتماعي في خدمة الناس وليس العكس كما هو حال النظرة إلى اللغة العربية في الجزائر والوطن العربي بحيث وضعت خطاً لخدمة هذه اللغة وحمايتها بدل وضع خطط لجعل اللغة في خدمة أصحابها. ولكي نحمي اللغة أو نشن حرباً على لغة أخرى علينا أن نعرف أولاً حاجتنا إلى كل منها وهناك مسلمة أن الحاجة إلى اللغة دائمة حتى وإن كانت ميتة .

علينا بعد ذلك أن نحدد وظائف اللغة الاجتماعية والحضارية والثقافية ونصنف اللغات بحسب الوظائف فكيف نقوم بذلك ؟

إن معرفة الحاجة والوظيفة لا يقعد لها إلا بتخطيط مؤسس على بحث علمي وبأدوات علمية كالاستبيان مثلا وإيكم هذا النموذج لمثل هذا النوع من التخطيط والذي تكفلت به مؤسسة الفكر العربي بالتعاون مع المجلس العالمي للغة العربية ونأمل أن يتبنى المجلس الأعلى للغة العربية هذا المشروع بالنظر إلى مهامه السامية بوصفه هيئة التخطيط الشرعية للغة العربية في الجزائر وعلاقتها بلغات الاستعمال المصاحبة فهذه المهمة حضارية تضطلع بها المؤسسات الكبرى وليس الأفراد .

يهدف الاستبيان إلى تحديد خطط تقف على تبني الحاجات وتحليل الوظائف الرمزية والتطبيقية.

ومن الأسئلة الجوهرية ربط التخطيط بالتغير الاجتماعي والتمازج السكاني ومتابعة النتائج التطبيقية للتخطيط المرحلي وتيسير التعامل باللغة العربية في مستوى التواصل على الانترنت والعناية بالنقل والترجمة في التكنولوجيا تمهيدا للتوليد المصطلحي وتنسيق الجهود الجماعية والفردية في التخطيط للسياسة اللغوية ومنها إنجاز معاجم متخصصة متفق عليها في الاستعمال وتوظيف نتائجها في المقررات التعليمية باعتبارها وسطا إعلاميا ممتازا للغة العربية وإنجاز برامج تعليمية يشرف عليها مختصون عرب وأجانب من أجل وضع خطة إجرائية متكاملة انتقائية للممارسة اللغوية.

لقد حاول بعض علماء الجزائر التخطيط الجيد للمسالة اللغوية لكن نتائج بحوثهم لم يتم استثمارها بالقدر الذي يكفل لها الرسوخ وقد نبه إلى هذا الأمر الباحث الجزائري محمد العربي ولد خليفة في كتابه المسالة الثقافية بحيث وضع اليد على الجرح حين أكد على ضرورة قيام برلمان لغوي يخطط وينفذ للغات في الجزائر.

إن الرؤية التفاعلية التداولية هي أساس التخطيط اللساني وعلينا الانطلاق من هذه الفرضيات:

- كل اللغات متساوية في المنفعة.
- كل اللغات غير متساوية من حيث النوع.
- كل اللغات عليها أن تمارس دستوريا شفويا و كتابيا.
- اللغة الوطنية تتميز بإطار قانوني و عاطفي خاص لذلك علينا تطويعها لتلبية الحاجة وأداء الوظائف سواء انطلقنا منها أو استعملنا غيرها لخدمتها من اجل بلوغها الهدف الأساس.
- لجميع فئات المجتمع الحق في تعلم اللغة الوطنية.
- إن فقدان اللغة الوطنية يعنى فقدان الجذور والثقافة والانتماء.
- التفريق بين اللغات التي تدعم اللغة الوطنية لتستعمل في جميع مدارات استعمالاتها.
- كل هذه الفرضيات ليست بالضرورة صائبة أو خاطئة. ترتبط الحاجة إلى اللغات بحاجة البلد الداخلية والخارجية وبالتالي فالحاجة اللغوية متغيرة وعلى المجتمع العمل على تطويع الحاجة إلى اللغات لخدمة اللغة الوطنية كوسيلة ثانية للتواصل، إن ثبات الوسيلة التواصلية وهي العربية في الجزائر كما خططنا لها رسميا يقود إلى الاستقرار. وعليه فكل مواطن مهما كان بلده في حاجة إلى ثلاثة أنماط من اللغات:
- اللغة الدولية العالمية لتيسير علاقته الخارجية وفي عصرنا تكون الانجليزية المرشح المثالي للقيام بهذا الدور، فهي اللغة العالمية في انتظار مفاجأة العملاق النائم .
- وتكون مركزية وبإمكانها الانتشار في كل (standardisée)
- لغة الدولة وتسمى لغة العامة أنحاء الوطن وفي حالة الجزائر العربية الفصحى الميسرة وأحيانا الهجينة.
- اللغة الشعبية أو المحلية مثل اللغة الاسبانية ، الأرجنتينية أو الإيرانية والفرنسية إلخ وقد تكون مكتوبة أو شفوية معترف بها أو لا لكنها مستعملة و لها حاجة معينة وفي حالة الجزائر اللهجات بمختلف أنواعها . إلا أن العولمة تسعى إلى إذابة اللغة الثانية..

وهكذا تفاضل منظمات أمريكية على جعل الانجليزية اللغة الرسمية للوطن ضد اللغة الاسبانية(والنضال عبر وسائل الإعلام والسينما) والسؤال المطروح: لماذا نؤكد على أن تكون اللغة الوطنية الرسمية عامة ومحمية؟ هذا يعني أننا علينا أن نلغي الفرضية الأولى وهي المساواة بين اللغات التي لا يمكن أن تكون لأن الحاجة إليها مختلفة وباختلاف الحاجة تختلف درجة وقيمة اللغة.علينا تقبل الرؤية المختلفة للغات ليس من حيث قيمتها ك لغات وإنما من حيث حاجيتها بل وأكثر من ذلك علينا الاعتراف أن الحاجة للغات دولية موجودة لأننا نسافر ونتواصل مع الآخر لكن هذا لا يعني التخلي عن لغاتنا لضمان لغات الآخر ولكن علينا إعادة تفريق قطع الشطرنج ففي فرنسا انقرض الاستعمال الألزاسي للغة رغم الحاجة إليه، ففي مواجهة الانجليزية تكون اللغات المجاورة مثل الفرنسية والعربية والاسبانية والهندية هي المهددة في وصفها القانوني واستعمالها في التبادل الثقافي.

إن التخطيط اللغوي في بلد ما يعني قوة سياسية ومهمة حضارية أنتجها فعل التنوع والغنى اللغوي ليستغل إيجابيا. هو علامة انتقالية للمواقف اللغوية المتغيرة، لكن على التخطيط أن يكون شاملا ولا يميز النوع الثاني فقط.إن كل سياسة لغوية مؤسسة على جملة اختيارات ننتظر منها نتائج في شكل اللغات أي المدونات أو في مستوى العلاقة بين اللغات وضعية اللغات (في الحالة الثانية إن اتخاذ قرار حول لغة ما في الوطن الواحد سيؤثر على اللغات الممارسة.)على التخطيط أن يكون واضحا بحيث تكون لكل لغة مكانة ووضعية تشرع السياسة وفقها قانونا لكل اللغات.(18)

إن الاستناد إلى العربية الفصحى في التخطيط اللغوي سواء في صناعة المعجم أو الترجمة أو إعداد البرامج التعليمية أو التداول العلمي والإعلامي والسياسي بالنظر إلى المعطيات التاريخية والثقافية يضمن نجاح التجربة.

المراجع:

- عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، دار إفريقية الشرق، المغرب، 2004
- عبد الهادي التازي ، هل في استطاعة العولمة أن تهدر الهوية ؟ مجلة الأكاديمية الملكية ، الرباط ، 1997، عدد العولمة والثقافة ، ص67 بتصرف.
- ينظر في : عبد القادر الفاسي الفهري ، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي ، دار توبقال للنشر المغرب 1993
- مجموعة من المفكرين ، إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، دار توبقال للنشر المغرب 2001 ص55
- مالك بن نبي ، شروط النهضة ، تر عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، دمشق ، 1986، ص19
- محمد محفوظ، العولمة وتحولات العالم ، المركز الثقافي العربي ، المغرب 2003 ص103
- عبد السلام المسدي ، العولمة والعولمة المضادة ، كتاب سطور ، ط1 ، القاهرة ، 2000، ص393
- شوقي جلال محمد، تقرير المجمع الميداني، وضع الترجمة الراهن في الوطن العربي، ندوة فكرية حول الترجمة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 2000 ص75.
- إدوين غينتسler ، في نظرية الترجمة، اتجاهات معاصرة تر- سعد مصلوح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007 ص168.
- Derrida. J. Margins of philosophy, trans. A. RASS, Chicago, press 1982.22
- 23 عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير ، ص197.

- العربية يوهان فك، ترجمة د/ عبد الحليم النجار، القاهرة 1951، ص 20.

-ينظر في كتاب :

محمد العربي ولد خليفة المسألة الثقافية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر

2003

- مارتن فورستتر ومحمد العلوي، نظرية الترجمة ومتابعة السوق كركنين

أساسيين لجودة الترجمة -الأعداد والتخصصات والمهنة-، جامعة القديس

- CALVET, L.-J-(1996).
- Mondialisation ,Langues et politique linguistique.
- Les politiques linguistiques. Paris, PUF.

دور اللغة الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي

أ.د. عبد العلي الودغيري
جامعة محمد الخامس - الرباط

عن أية تنمية نتحدث؟

إن التنمية التي نريد الحديث عنها في هذه المقالة هي :
أولاً: التنمية الشاملة والمتوازنة، وهي التي تتكامل فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، وإلا فكلُّ تنميةٍ لا تقوم على تفاعل هذه العناصر وتكاملها فهي تنميةٌ عرجاءٌ وتجربةٌ فاشلة. وكلُّ من يتوهَّم - مثلاً - أنه يمكن اختصارُ التنمية في الجانب الاقتصادي وحده دون إعطاء الاعتبار للجانب الثقافي والاجتماعي، فهو واهمٌ بلا شك، لأنه لا يمكن أن نتصوّر مجتمعاً غارقاً في الجهل والأمية والأمراض الاجتماعية الكثيرة يستطيع أن يُحدث إقلاعاً اقتصاداً حقيقياً، ولاسيما أن أهمّ أداةٍ من أدوات الإنتاج الاقتصادي هي المعرفةُ والوعي واكتساب أُسس التّقنية. كما أني لا أتصوّر وجود اقتصادٍ متحرّرٍ من التبعية الأجنبية - وهو وجه من وجوه التنمية الصحيحة - ومُوجّه لفائدة التنمية الداخلية للمجتمع وليس لتقوية اقتصاد خارجي، دون وجود تحرُّر من الهيمنة الثقافية الخارجية.

ثانياً: التنمية التي تعمُ بنفعها كلّ أفراد المجتمع وفناته وطبقاته، وتستفيدُ منها كلّ جهات البلاد ومناطقه، على حدّ سواءٍ. فالتنمية لا تكون شاملةً ولا متوازنة إذا ما وُجّهت لصالح مجموعة أو فئة أو طبقة أو جهة أو منطقة دون غيرها. فالتنميةُ ثروةٌ، والثروة يجب أن تُوزَّع بالعدل على كلّ من يُسهّم في إنتاجها وحسب درجة إسهامه، لأن ذلك من بواعث الاستقرار في المجتمع.

ثالثاً: التنمية الموجهة لفائدة الإنسان. فالتنمية لا تُراد لذاتها، ولكن لما تحقَّقه للإنسان، وما تجلبه له من سعادة وراحة ورفاهٍ واطمئنانٍ، ويتأتَّى ذلك من وجهتين:

الأولى: تُفضي إلى خدمته وإسعاد حياته وجلب مَنفعته وتحسين ظروف معيشته، وحفظ صحَّته، وتوفير أمنه وكرامته وعزة نفسه، وحُرَّيته (حرية الرأي، والتعبير، والتنقل، والاختلاف، والاختيار، والتدوين، والانتخاب، والتملك..) ونيل حقوقه الإنسانية الكاملة. ولا يمكن للإنسان أن ينال حرَّيته وكرامته وحقوقه الكاملة إلا في جوٍّ من الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

والثانية: تُفضي إلى تنمية قُدراته العقلية والفنِّية وصقل مواهبه، والرفع من مستوى تعليمه وخبرته وثقافته ووعيه. فالإنسان هو محورُ التنمية دائماً. هو أدائها ومحرِّكها وصانِعها، وهو الذي يجب أن يستفيد منها وينعمَ بمردودها وثمارها.

شروط التنمية :

فضلاً عن الشرط الأول والأساسي لأية تنمية شمولية حقيقية، وهو أن يتوفَّر لها مناخٌ سليمٌ من الحرية بكافة أشكالها وقدرٌ كبيرٌ من الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية كما أشرنا لذلك في الفقرة السابقة، فإن نجاح التنمية الشاملة المتوازنة والمستديمة لا بدُّ له أيضاً من توفُّر مجموعة شروطٍ وعناصرٍ أخرى، نُوجِّزُ أهمَّها فيما يأتي:

1- رأسُ مالٍ بشري : كلُّ تنمية لا بدُّ لها من عقولٍ تُفكِّرُ وتُخطِّطُ ، وسواعدٍ تَبني وتعملُ وتُنجزُ. إذن، كلُّ تنمية لا بد لها من طاقة بشرية أو رأسمال بشري. وهذه الطاقة ينبغي أن تُفعلَ وتُسَنَّمَر على أكمل وجهٍ أفقيّاً وعمودياً. أفقيّاً بتوسيع قاعدة مشاركتها من ناحية، وعمودياً بأن تُنمَى خبرتها ليكون إسهامها

أكثرَ جدوى وفاعلية. فكلما زاد عددُ المُسهِّمين والمُتدخِّلين والمُشاركين في صنع التنمية انتشاراً دون إقصاء أو تهميشٍ، كلُّ من موقعه وحسبَ طاقته وخبرته وكفاءته وتخصُّصه، كانت حصيلَةُ التنمية أكبرَ وأعظَمَ. وكلُّما زادت إمكانيةُ تأهيل هذه الطاقة البشرية وتدريبها وتعليمها وتفتيحَ وعيها ومواهبها وتزويدها بالخبرة اللازمة والدراية التامة، كانت النتيجةُ أحسنَ وأجودَ. والخاصة أن هناك دافعَين قويَّين لتفجير طاقاتِ المجتمع وتحريكِ آلةِ التنمية والحصولِ على أكبرِ قَدْرٍ من الجودة والفاعلية، ألا وهما:

- إتاحةُ فرصة المشاركة والمنافسة أمام الجميع دون تهميش أو إقصاء أو إهمالٍ لأيِّ عُنصرٍ أو فردٍ أو فئةٍ من المجتمع، فالتهميشُ يؤدي للانعزال واليأس والإحباط وتعطيل الفُدرات، وهي أمور من شأنها أن تُعوق التنمية وتُضعِفها ولا تُقوِّيها.

- إتاحةُ فرصة الاستفادة بشكلٍ عادِلٍ ومضمونٍ من كل الإمكانات المُتاحة لتقوية الفُدرات وتنمية المعارف وشحذ المواهب واكتسابِ الخِبرات.

2- رأسمال معرفي: إذا كان العنصرُ البشريُّ صانعَ التنمية ومُحرِّكها ومُحورَها، وكان توسيعُ مشاركته وانخراطه بكلِّ مكوِّناته أحدَ الشروط الضرورية لنجاح هذه التنمية وتوازنها وتكاملها، فإن إشراكَ كلِّ أفراد المجتمع في إنتاج التنمية لتفعيلها والاستفادة من كل الطاقات واستغلال ما في كلِّ فردٍ من قُدرة على العطاء، أمرٌ يحتاجُ إلى تعميم الوعي والمعرفة وتوزيعهما بشكلٍ واسع، أي إلى خلقِ مجتمعٍ حقيقيٍّ للمعرفة. ومن البديهيات أن تعميم الوعي والمعرفة مرتبطٌ بتعميم التعليم ومحو الأمية عن طريق المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام وكل وسيلة أخرى مُمكنة. ولا بد لطريق التنمية الحقيقية إذن، من أن تبدأ من هذه النقطة بالذات لأنها البداية الصحيحة، وهي تعميمُ التعليم والتمكينُ للمعرفة، وكلُّما زاد الرصيدُ المعرفيُّ نمواً واتساعاً وارتفعَ نصيبُ كلِّ فردٍ من هذا الرصيد، زادت نسبةُ المشاركة في بناء التنمية واتسع نطاقُها.

ولا شكَّ في أن نجاح تعميم الوعي والتعليم والمعرفة متوقَّف على وجود لغة وطنية حاملة للمعرفة وقادرة على تبسيطها وتطويرها وإيصالها إلى كل فردٍ من المجتمع. وليس توزيع المعرفة أو تعميمها هو وحده الذي يحتاج إلى استعمال اللغة الوطنية، ولكن إنتاج المعرفة وتوليدها ونقلها من أمة إلى أمة ومن حضارة إلى أخرى، أمورٌ هي بدورها تتطلبُ ذلك. ولهذا يمكن أن نصوغ معادلةً على النحو الآتي: التنمية المتوازنة والشاملة متوقَّفة على مشاركة واسعة من أفراد المجتمع، وهذه المشاركة متوقَّفة على حجم الرأسمال المعرفي الذي ينمو بمقدار نموِّ التعليم والتنقيف والتوعية، وهذا العنصر الأخير متوقَّف على اللغة التي يُمكنُ بها اللوَجُ بسهولة إلى التعليم والحصول على المعارف المختلفة. وهذه اللغة لا يمكن أن تكون إلا لغةً وطنيةً قادرة على تعميم التعليم وإنتاج المعرفة ونقلها وبسطها وتبسيطها وتوطينها وتعميق جذورها في تربة المجتمع مع المحافظة على هوية المجتمع وأصالته. وأية لغةٍ أجنبية غيرُ هذه اللغة الوطنية لن تكون قادرة على القيام بهذه المهام.

3 - توطين المعرفة: يمكن أن نفترض وجودَ مجتمعٍ يعيشُ على استيراد قدر كبير مما يحتاجُ إليه في تنميته من تقنية وخبرة وأدوات إنتاج وغير ذلك. ولكنه إذا تمكَّن من استيراد جزءٍ مما يحتاجُ إليه في تنميته، فإنه بالطبع لن يتمكَّن من استيراد كلِّ شيء، فهناك أمور لا يمكن استيرادها أو اقتراضها، وإذا أمكن ذلك، فمعناه أن هذا المجتمع عالمةٌ على المجتمعات الأخرى وأنه في حُكم المُنعِم تماماً.

وأما إذا كان المجتمع يحرص على فرض وجوده وصنع مستقبله بنفسه وسواعد أبنائه، فإنه لا يمكنه أن يعيش بصفة دائمة ومستمرة على هذه الوضعية من استيراد المعرفة والتكنولوجيا. وذلك لأسباب كثيرة، منها: أن ارتفاع كلفة الاستيراد الخارجي دليلٌ على انحدار كلفة الإنتاج الداخلي، أي دليلٌ على ضعف التنمية الداخلية. وهذا بدوره دليلٌ عجزٍ وتخلفٍ ولا يُعبَّرُ عن وضعٍ صحيٍّ على الإطلاق.

ومنها: أن استيراد المعرفة والتكنولوجيا - ولاسيما العالية والدقيقة - ليس دائماً سهلاً المنال أو متاحاً للجميع، وإنما هو بشروط وقيود ثقيلة قد تصل إلى وضع المُقْتَرَضِ رهينةً في يد مُقْرِضِهِ وتحت رحمة ووصايته وتبعيته الفكرية والسياسية والاقتصادية. والمثالُ القريب على ذلك حالة الكثير من الدول العربية والإسلامية - وفي مقدمتها عراقُ أمسٍ وإيرانُ اليومَ - التي تُصارع من أجل امتلاك أنواع من التكنولوجيا المتطورة لخدمة أغراضها التنموية، ولكن الحصار العنيف مضروبٌ عليها بشكلٍ سافرٍ لا غموضَ فيه ولا لبس. إن من يملك التقنية (أو المعرفة بشكل عام) يملكُ حرّيته أو جزءاً من حرّيته. وليس امتلاكُ الحرية التامة والاستقلالِ الكامل من السهولة بمكان.

ومنها: أن استيراد الخبرة والمعرفة الأجنبيةتين يحتاجُ إلى كلفة مادية عالية أيضاً. وكلما زادت المدة تضاعفت الكلفة.

ومنها أن المعرفة التي لا تكون لها جذورٌ راسخة في أرض المجتمع، يظلُّ وجودها سطحياً وتكون عرضةً للاقتلاع والزوال في كل وقت.

ومنها: أن الاستمرار في استيراد المعرفة والتّقنية يتطلّب استمرار استعمال اللغة والثقافة اللتين أنتجتا تلك المعرفة. ومعنى ذلك أن المعرفة (أو التقنية) المستوردة يظلُّ انتشارها محدوداً ومقصوراً على فئة معيّنة، وبالتالي فإن هذا الأمر يُحدُّ بالطبع من نسبة المشاركة في التنمية، أي أنه يفرضُ على المجتمع أن يُعطّل جزءاً مهماً من طاقاته البشرية التي يمكن أن يُستفاد منها في بناء التنمية وتسريعها بفعل حاجز اللغة. اللهم إذا أراد المجتمعُ التخلّي عن هويّته ولغته وثقافته بصفة نهائية، أو أريدَ له ذلك.

إذن، لكل هذه الأسباب وغيرها، لا بد من استنبات المعرفة وتوطئتها في تربة المجتمع الذي يريد بناءً تنمية يملكُ زمامها ويتحكّمُ في توجيهها وتكييفها حسب مناخه وتطويعها لثقافته ولغته. فالمعرفةُ الحقيقية التي ترسخُ جذورها وتُوتي أكلها الطيبَ ويعمُّ نفعها جميعَ مستويات الناس وأفرادهم، ولا تظل

حِكراً على فئةٍ من النُخبه، هي التي تتبُع من رَحِمِ المجتمع وتُزَرِّعُ بُدُورَها في تَربته ومُناخه وتعيشُ بمائه وهوائه، وتنتشر بِلِسانه ولغته القومية¹ ، فتحمل خصائصه وجيناته.

ثم إن من أهم الشروط الضرورية لتوطين المعرفة هو هَضْمُها واستيعابُها وتمثُلُها لكي يحصلُ الانتفاعُ بها. فجسْمُ المجتمع لا يَنْتَفِعُ إلا بِالغذاءِ القابلِ للهضم، أما ما عَسَرَ هَضْمُه فيتمُّ لَفْظُه وطَرَحُه. ولا يمكن لمجتمع بكامله أو بغالبية (إذا كنا نحرصُ على المشاركة الواسعة في التنمية) أن يُحسِنَ هَضْمَ المعرفة واستيعابها والتفاعلَ معها بشكلٍ إيجابيٍّ إلا إذا صيغت بلغته الوطنية التي يُحسِنُ فهمها واستخدامها والإبداعَ فيها. وقد دَلَّتْ كُلُّ التجارب والبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية الجادة، على أن استيعابَ العلوم والتقنيات لا يتمُّ بالشكل العميقِ إلا إذا تمَّ تلقينُ هذه العلوم والتقنيات باللغة الوطنية أو القومية في كل مراحل التعليم، ومنها مرحلة التعليم العالي² ، فعند ذلك ترتفع نسبة المردوية التي لا نحكم عليها فقط من خلال عدد الناجحين والمتخرجين، ولكن الأهم هو مدى قدرة هؤلاء المتعلمين على الإسهام الحقيقي في التنمية والانخراط فيها بكل سلاسة ويُسر.

ولعلنا لا نحتاج أن نستعرض نماذج كثيرة من الأمم التي لم تكن لتتحقق القدرَ العالي من التنمية الشمولية المُستديمة إلا بتوطين المعرفة، ولم يكن

1- وفي هذا الصدد يحسنُ الاستشهادُ بما قاله الدكتور عبد السلام المسدي في كتابه: العرب والانتحار اللغوي ص: 217 بيروت 2011م: « وليس من سبيل -والنفي هنا على وجه القطع الجازم- إلى الأخذ بأسباب التنمية عن طريق المعرفة إلا بالاعتماد على لغة قومية تجمع ولا تُفَرِّقُ ، تُوصِلُ ولا تستأصِلُ ، تَسْتَرزِعُ ولا تَجْتَنُّ ومن حظُّ العرب أن لهم لغة قومية ، وأن لها جاهزيةً تؤهلها لاحتضان الثورة المعرفية العارمة . فمتى ندرك أن توطين العلم وما ينجمُ عنه من تقنياتٍ مستحيلٌ استحالةً قاطعةً خارج دائرة اللغة التي بها نكونُ ، ومعها ننمأه، والتي هي في الوعي الفردي كما في الوعي الجمعي الرمزُ الأعلى المُعبَّرُ عن الهوية؟».

2- جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ص: 135 (النسخة العربية) حول هذه النقطة بالذات ما يلي: « إن قضية تعريب التعليم الجامعي لم تعد قضية قومية فقط، وإنما باتت شرطاً أساسياً لتنمية أدوات التفكير وتنمية القدرات الذهنية والملكات الإبداعية فضلاً عن استيعاب المعرفة للمشاركة المتجددة. لذا فإن عدم تعريب العلوم يمثل عقبةً في طريق إقامة جسر التواصل بين التخصصات العلمية المختلفة، ذلك أن اللغة رابطة العقد في منظومة المعرفة الإنسانية».

أمامها من سبيل لهذا إلا بلغاتها الوطنية. وإنما سنكتفي بنموذج ما حصل في تاريخ حضارتنا العربية الإسلامية نفسها خلال مرحلة ازدهارها وعُنفوانها. فهذه الحضارة التي ننتمي إليها لم تصل إلى مرحلة توطين المعرفة ثم إلى مرحلة الإبداع والإنتاج المعرفي، إلا بعد مرحلة الهضم والاستيعاب للمعارف المُستوردة التي كان لا بد لها من أن تتفاعل مع عناصر الثقافة المحليّة والمتأصّلة. وما كان لعملية الهضم والاستيعاب أن تتمّ وينتج عنها ما بعدها لو لم تكن هذه المعرفة قد تُرجمت إلى العربية - أي لغة المجتمع - فتمّ تدارسها وفهمها بشكل واسع وعميق، وبعد الفهم والهضم والاستيعاب جاء دورُ الإبداع والإنتاج. ولو أردنا أمثلةً من العلوم التي تمّ نقلها واستيعابها ثم الإبداع فيها في تاريخ الحضارة العربية، لكان الطبُّ في مقدمة هذه الأمثلة. فقد نُقلت في المرحلة الأولى كُتُبُ أطباء اليونان وغيرهم إلى العربية، وانكبَّ الناسُ على دراستها وتعلّمها وشرحها وفهمها رِحاءً من الدهر، إلى أن جاءت مرحلةُ الإنتاج والإبداع التي أخرجت أمثالَ ابنِ سينا وابنِ رُشد والرازي والبيروني والغساني وابن زهر وغيرهم ممن أصبحت كُتُبهم وأعمالهم تُدرّسُ في المعاهد الطبية بأوروبا إلى وقت قريب. وبما أن مادةَ الطبِّ قد تعرّبتْ بالكامل، في تلك الفترة من ازدهار الحضارة الإسلامية، فقد أصبحت رغم دقّة تخصّصها، مُتاحةً لكل شخصٍ من أبناء هذه الحضارة أو مُستعملٍ للغةها. فهو يستطيع أن يُطالع المؤلفاتِ الطبية ويرجع إليها ويستفيد منها دون أن يجد عائقاً كبيراً. فصارت المعلوماتُ الطبيّة بعد ذلك من الأمور المُتاحة التي شاع انتشارُها، وعظُمت الاستفادةُ منها بين سائر الطبقات الاجتماعية. فاللغة سهّلت الولوجَ إلى هذه المعرفة التي يمكن أن يستفيد منها كلُّ فرد من أفراد المجتمع بلا استثناء. أما حين أصبح الطبُّ يُدرّسُ ويُدرّسُ بلغات أجنبية وفي مراجع ومصادر كلّها أعجمية، فلا شكّ أن الولوج إلى معرفته سيبقى محصوراً في نطاق طبقة ضيّقة من العارفين بتلك اللغات ومصطلحاتها الطبيّة بوجهٍ خاصٍ. وهذا لا يساعدُ على نشر الثقافة الصّحية في المجتمع

على نطاقٍ كبير، ولا على توسيع المشاركة في مجالات التنمية الشاملة. وما قلناه عن تعريب الطب يمكن قوله عن تعريب كافة العلوم الأخرى.

4 - **تماسك اجتماعي:** التلاحم بين كلِّ مُكوّنات المجتمع أو الأمة وعناصرهما وفئاتهما هو في حدِّ ذاته قُوَّةٌ ضرورية لتعزيز المشاركة المُكثَّفة في كل جوانب التنمية ومختلف مراحلها وضمانه لنجاحها. وهذا التماسك يمكن أن تُسهّم فيه عناصرٌ كثيرةٌ (كالانتماء الديني والانتماء الحضاري والثقافي، والانتماء الوطني) وفي مُقدمتها العنصرُ اللغوي. فمما هو ثابتٌ لدينا أن المجتمع المُنسجم لغوياً هو الأكثرُ قُوَّةً وصلابةً وتعايشاً ونفاهاً وتعاوناً في كلِّ معارك الحياة، وأهمُّها معركةُ التنمية، من المجتمع المُفكَّك لغوياً. والانسجامُ اللغويُّ يؤدي إلى الانسجام الثقافي والفكري والاجتماعي، والتقريب بين الآراء ووجهات النظر، ويُقلِّل من حجم الاختلاف والانشقاق والتصدُّع والتصادم، وبالتالي يساعد على خلقِ جوٍّ من التعبئة الشاملة في مواجهة كلِّ الأخطار والآفات والمعضلات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، والتصدي لها بشكل كبير من التجاوب والتناغم والحماس. ومما لا شكَّ فيه أيضاً أنه كلما اقترب مجتمعٌ من تحقيق وحدته اللغوية ارتفعت نسبة الانسجام والتماسك بين مُكوّناته وعناصره. وقد قامت اللغة العربية عبر تاريخها الطويل، بدور كبير في إحداث هذا النوع من التماسك والانسجام بين مُكوّنات الأمة العربية الإسلامية رغم اختلاف أصولها وعريقاتها واحتفاظ عددٍ من القوميات الإسلامية بلغاتها المحليّة الخاصة. وقد فُطِن الاستعمارُ الأوروبي (بوجهيه الاستيطانيّ والثقافي) إلى أهمية العنصر اللغوي في تماسك الأمة العربية الإسلامية، فحاول بكل ما أمكنه من دسائس ومؤامرات، القضاء على العربية وطمس وجودها، وخاصة العربية الفصحى التي هي أداة التواصل المشترك بين سائر أقطار هذه الأمة وعاملُ الربط بين ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وقد عانينا - نحن في بلدان المغرب العربي على وجه الخصوص - من الضغوط التي مارستها فرنسا لوضع حدودٍ ثقافية ولغوية فاصلة بين

جناحي العالم العربي مشرقه ومغربيه، وما تزال هذه المعاناة مستمرة إلى الآن، من خلال المدّ الفرنكفوني الذي لم يتوقف في يومٍ من الأيام، رغم الرحيل الظاهري للاستعمار، عن مقاومة اللغة العربية ومُزاحمتها في كل المجالات، بكل ما يتوفّر له من وسائل وإغراءات مادية وأدوات إعلامية وضغوط سياسية واقتصادية وغيرها.

وعلى كل حال، إننا نومن إيماناً راسخاً بأن التماسك الاجتماعي الذي هو أحد الأسس الضرورية لنجاح التنمية الشاملة والمتوازنة في بلداننا العربية ومنها بلدان الشمال الإفريقي، لا يمكن أن يتمّ عن طريق لغةٍ أجنبية، وإنما سبيلهُ الوحيد هو اللغة الوطنية ولاسيما تلك التي تتوفّر على المؤهلات الآتية: (أ) أن تكون اللغة الأكثر انتشاراً من حيث الاستعمال، والأكثر تجذراً في وجدان المجتمع.

(ب) أن تكون حاملة للمعرفة أو مؤهّلة لذلك أكثر من غيرها.

(ج) أن تكون ذات حُمولة ثقافية ورمزية تاريخية وحضارية عميقة، وتجربة طويلة .

(د) أن تكون الأكثر - من بين اللغات المُستعملة - قُدرة على مواجهة اللغات الأجنبية والوقوف في مواجهتها نداءً لنِدِّ، وذلك حتى لا يسهلُ افتراسها والقضاء عليها كما حدثَ لعدد من اللغات الصغرى في إفريقيا وغيرها من البلاد حين عَجَزَت تلك اللغات عن الصُّمود في وجه لغات الاستعمار من مثل الفرنسية والإنجليزية، فانتَهت إلى الخُضوع التام والاستسلام الكامل.

(هـ) أن تكون صالحة للتواصل بين أكبر عدد مُمكنٍ من أبناء الشعوب العربية والإسلامية، لأننا جزءٌ لا يتجزأ ماضياً وحاضراً ومستقبلاً من هذه الأمة.

(و) أن تكون صالحةً للاستعمال في التعليم والإدارة والاقتصاد والإعلام وكلّ مرافق الحياة العامة والخاصة.

(ز) أن تكون مؤهّلة لُستعملَ في توطين المعرفة وإنتاجها وتوليدها.

ولاشك في أن اللغة الوطنية الأولى التي تتوفر على كل هذه المؤهلات في منطقتنا بالشمال الإفريقي هي اللغة العربية، ولاسيما إذا انكبنا على زيادة تنمية قدراتها وتأهيلها وإصلاح ما يحتاج فيها إلى ذلك. لكن هذا لا يعني بتاتا إقصاء اللغات أو اللهجات الوطنية الأخرى (ومنها الأمازيغيات في حالة بلدان المغرب العربي) أو تهмиشها، كما لا يعني بتاتا الاستغناء عن اللغات الأجنبية. إنما يعني أننا لو أردنا أن نضع خطأ أو تصوراً لما يمكن أن تضطلع به اللغات المستعملة في منطقتنا المغاربية، ونحاول توزيع أدوارها حسب مؤهلاتها وما يمكن لها أن تقوم به من وظائف، لَمَا وجدنا خيراً من العربية الفصحى لتحلّ المرتبة الأولى بكل تجرّد وموضوعية من بين بقية اللغات واللهجات المستعملة وطنية كانت أم أجنبية. ولاسيما في المجال العلمي والمعرفي والثقافي والديني والإداري، ومجال التماسك الاجتماعي على وجه الخصوص، وهذه المزايا هي التي أهلتها لتكون لغة رسمية بامتياز. وأما اللهجات الأمازيغية، وهي متعدّدة في المغرب كما في الجزائر وبقية المنطقة المغاربية، فهي بلا منازع لهجات وطنية ولا أحد يمكنه أن ينزع عنها هذه الصفة، لكنها ما تزال في حاجة إلى مزيد من التأهيل والمعالجة، لأنها ما زالت في خطواتها الأولى نحو المعيرة والتّمنيط لكي تتوحّد في لغة معيارية مشتركة بين كل الناطقين بها المنتشرين في مناطق شتى من الشمال الإفريقي وبعض دول جنوب الصحراء. لكن هذا لا يمنع من أن تقوم بوظائف تواصلية واجتماعية بجانب العربية، وأن يكون لها دورٌ معيّن في التّعبئة ونشر الوعي وتحريك عجلة التنمية. أما اللغات الأجنبية فوظيفتها الأساسية هي ربطنا بالعالم الخارجي وثقافته وتجاربه، وتزويدنا بما نحتاج إليه من خبرة ومعرفة وإطلاع لمواكبة التطور العالمي في كل المجالات، بشرط أن تتم إعادة إنتاج هذه المعرفة وهذه الثقافة والتعبير عنها بلغتنا الرسمية ولهجاتنا الوطنية.

التوظيف الاقتصادي للغة :

بالإضافة إلى ما ذكرناه في الفقرات السابقة عن أهمية اللغة الوطنية في التنمية الشمولية التي لا يمكن فصلُ شِقِّها الاقتصادي عن شِقِّها الاجتماعي والثقافي، أريدُ تحت هذا العنوان أن أتحدّث عن نقطتين اثنتين:

أما النقطة الأولى: فهي المتعلقة بكيفية استثمار ما لنا من رأسمالٍ لغويٍّ استثماراً مباشراً في تنشيط الدورة الاقتصادية حتى تصبح مصدراً من مصادر الدَّخْل الوطني أو القومي على نحو ما فعلته فرنسا وغيرها من الدول الغربية. فنحن نعلمُ أن فرنسا قد استثمرت - ربما أكثر من أية دولةٍ أخرى - أموالاً طائلةً من أجل نشر لغتها في كل أنحاء العالم، وركّزت بصفة خاصة على مُستعمراتها القديمة. ولا شكَّ في أنها كانت تُخطِّط لذلك قبل أن تغادر هذه المُستعمرات. فلما غادرتُها أصبحت هذه الدولة تعيش في جزءٍ كبيرٍ من اقتصادها ودخلها الوطني على الأرباح التي تجنيها من استثماراتها في المجال اللغوي. وفي هذا الإطار يجب استحضار قولة ديغول الشهيرة: «لقد صنَّعت لنا اللغةُ الفرنسيةُ ما لم تصنعه الجيوشُ». وليست مجموعةُ الدول الفرنكفونية التي يتجاوزُ عددها الخمسين إلا روافدً لتغذية الاقتصاد الفرنسي بطريقة أو بأخرى، مُباشرةً (كتعليم اللغة الفرنسية الذي أصبح يُدرِّسُ أموالاً باهظةً على مؤسسات التعليم الفرنسي ومراكز تعليم اللغة، وكبيع الكُتُب والصُّحف والمنتوج السينمائي والدرامي وكلِّ أنواع الإنتاج الثقافي والإعلامي والعلمي والفني الأخرى..) أو غير مُباشرة، وهي الأوسع نطاقاً والأكثرُ ربحاً. فأغلبُ المُعاملات التجارية الفرنسية، تتمُّ مع هذه الكوكبة من الدول التي تدور في فلكها، وأغلب صادراتها موجَّهةً إليها، فضلاً عن الخدَّمَات والاستشارات والدراسات والتدريبات والتقنيات... وهلم جراً. فلو احتاج شخصٌ من أبناء الدول الواقعة في الفلك الفرنكفوني إلى علاجٍ لَقَصَدَ الطبيبَ الفرنسي والمَشْفَى الفرنسي والدواءَ الفرنسي، ولو احتاجَ إلى آلة أو لباسٍ أو حذاءٍ أو رِبْطَةً عُتِقٍ أو مَطْعماً للأكل أو مَشْرَباً.... لاختار دائماً

المنتوج الفرنسي. ولو أراد قضاء عطلة لاختار بالأسبقية طائرة فرنسية وقصد بلداً فرنسياً أو ناطقاً بالفرنسية ... وهكذا الحال لو أراد محامياً دولياً أو مستشاراً اقتصادياً أو عسكرياً أو سياسياً أو تقنياً أو قانونياً أو حتى مُدرباً رياضياً أو بهلواناً مُهرجاً ... إلى آخر اللائحة التي لا تنتهي من حاجيات الإنسان الضرورية والتافهة معاً. وبذلك تصبح التبعية اللغوية تبعية اقتصادية ثم سياسية بالضرورة. بل بإمكاننا أن نجزم جزمًا قاطعاً بأن نشر اللغة والثقافة الفرنسيّتين خارج حدود فرنسا ليس إلا طريقاً واضحاً لخدمة اقتصادها. فالاقتصاد هو الهدف وهو الأساس، وإنما اللغة وسيلة أساسية ومعبّر ضروري³.

وما قلناه عن فرنسا يمكن قوله بالمثل عن بريطانيا وأمريكا اللتين استطاعتا بفضل نشر اللغة الإنجليزية أن تستحوذا على أكبر نسبة من الاقتصاد العالمي⁴.

ويمكن أن يقال: إن القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لهذه الدول التي ذكرنا، هي التي أصبحت تُجبرُ الناسَ في العالم على تعلّم لغاتها والتسابق نحو اكتسابها، وبالتالي فإن قوة لغاتها من قوة اقتصادها وما تملكه من علوم وتقنيات رفيعة. وهذا صحيح من وجه، ولكننا لا نستطيع أن ننكر، من وجه

3- رغم أن هذا الأمر لا يحتاج منا إلى شواهد وحجج، فهو واضح وضوح الشمس لكل مُتنبّع للمسألة الفرنكوفونية، فلا بأس هنا من استحضار تصريح سيق لأمين مجلس شبكة TV5 الإعلامية السيد جان جاك سيليريه أن أدلى به سنة 1988م في حوار مع مجلة ناطقة بالفرنسية كانت تصدر بالمغرب بأن قال: « إن المهم هو الأسواق الاقتصادية. وحين كنتُ موظفاً بوزارة الخارجية، وكانوا يبعثون بنا في لجان مختلطة إلى بلد أجنبي، كنا دائماً نلتقي في المطار، نحن أعضاء اللجنة الثقافية، مع زملائنا في اللجنة الاقتصادية. فكانت الثقافة أولاً، وبعدها تأتي الأعمال. ولقد فهمت الحكومة الفرنسية التي شكّلت ما بين 81 و86 هذا الأمر جيداً. فبواسطة الثقافة نصنع أشياء كثيرة». راجع: عبد العلي الودغيري: في الثقافة والهوية، منشورات البوكيلي، القنيطرة، 1995م ص72.

4- هناك اقتصادات دولية أخرى تستغل انتشار الإنجليزية أو الفرنسية، أو غيرهما من اللغات، في مناطق واسعة من العالم لتسويق إنتاجها، كما هو شأن الاقتصادات الصينية والكورية واليابانية والألمانية وسواها. إلا أنه من الجدير التنبيه إلى أن هذه الدول التي ذكرنا أمثلة منها لا تستعمل اللغات الأجنبية في صناعة وتمييزها واقتصادها داخلياً، وإنما تلجأ إليها عند الحاجة فقط إلى تسويق إنتاجها للخارج، بحكم أنها لم تبذل مجهوداً كبيراً في استثمار لغاتها لكي تقوم بالدور الذي تقوم به الإنجليزية أو الفرنسية على الصعيد العالمي.

آخر، أن انتشار لغات هذه الدول عن طريق المدّ الاستعماري، قد أسهمَ بشكل كبير في فتح أسواقٍ عالمية واسعةٍ أمام اقتصادياتها وتجارها وجعلَ كلَّ واحدةٍ منها بمثابة قُطبٍ تدورُ حوله مصالحُ الدول المُستعمَرة سابقاً.

فلو لم تكن فرنسا (وهي دولة متوسّطة المساحة لا يتجاوزُ العددُ الإجمالي لسكانها ثلاثة وستين مليوناً - في وقتنا الراهن وهو سنة 2011م أصولُ العديد منهم من مُستعمرات سابقة ودولٍ أخرى) قد رسّخت جُذورَ لغتها في مناطق مختلفة من العالم، لما كان بمُستطاعها أن تعيش في مستواها الاقتصادي المُرِيح حالياً. ولولا أن اللغة الإنجليزية كانت قد اكتسحت جزءاً واسعاً من كل القارات، ففتحت بذلك أسواقاً لا حدود لها، لما كان لأمريكا وبريطانيا هذه القوة الاقتصادية الحالية⁵. ولا شك في إن قدرتهما الاقتصادية الضخمة هي التي تُساعدهما الآن على تمويل برامجٍ ضخمةٍ للإنتاج العلمي والتكنولوجي والبحث العلمي. ولا ينبغي أن ننسى أيضاً أن أحد الأهداف الأساسية من وجود الاستعمار الغربي هو الرغبة في فتح أسواقٍ كبيرة لصناعته وترويج صادراته وإيجاد العمل لأبنائه. وللمحافظة على استمرار هذه الأسواق مفتوحةً على الدوام كان لا بُدَّ من ربط المُستعمرات بالقوى التي استعمَرتها، وكان لا بُدَّ للغة أن تقوم بهذا الدور.

إزاء ما ذكرناه، إذن، يمكن لنا أن نكتفي هنا بتسجيل ثلاث ملاحظات دون الدخول في مناقشتها حتى لا نبتعد كثيراً عن موضوعنا:

5- تحدث المرحوم أحمد بهاء الدين في كتاب له بعنوان: المثقفون والسلطة في عالما العربي، عن انتشار الإنجليزية في مستعمرات إنجلترا الواسعة وخاصة في الهند التي أصبحت الإنجليزية فيها هي اللغة الأساسية واللغة الواحدة المشتركة دون بقية اللغات الهندية العديدة، وقال: «لقد انكشفت إنجلترا إلى جزيرتها وإلى خمسة وعشرين مليوناً هو كلُّ سكانها الآن (سنة 1982م) ، ولكن أهم ما بقي من الإمبراطورية البريطانية هو أن اللغة الإنجليزية صارت هي اللغة الأساسية لشعوب غير إنجليزية على الإطلاق مثل الهند، حيث يفهم الهنود كلهم لغةً واحدةً مشتركةً هي اللغة الإنجليزية، وكذلك نصف أفريقيا السوداء الذي يتكلم كلُّه بالإنجليزية. وبالتالي بقيت المدارس الإنجليزية، والصحف الإنجليزية هي الأقوى تأثيراً في العالم، وإذاعة بي بي سي هي أكثر ما يُرهِفُ له العالمُ سمعَه (...). وعندما كان الإنجليزُ في أوج إمبراطوريتهم كانوا يقولون: لو كان على إنجلترا أن تختار بين الهند وشكسبير لاختارت شكسبير. ولم يكن هذا كلاماً إنشائياً بل كان حقيقةً، وما زال حقيقةً. ضاعت الهند ولم يضع شكسبير. انسحبت الجيوش وتراجعت الأساطيل، ولكن شكسبير لم ينسحب أو يتراجع». انظر: رجاء النقاش: هل تنتحر العربية ص: 106

أولاًها: تقصيرُ الدول العربية مجتمعةً في استثمار لغتها المشتركة وإهمال دورها في تنمية اقتصاداتها ومبادلاتها التجارية البينية.

وثانيتهما: تقصيرُ العالم العربي في وضع خطة لاستثمار رأسماله اللغوي وتسويق بضاعته اللغوية إلى أنحاء مختلفة من العالم الآخر، ولاسيما إلى العالم الإسلامي الذي يقربُ عددُ دوله من ستين دولة توجدُ بينها روابطٌ ثقافية وحضارية وتاريخية ودينية معروفة، ولكن اللغة المشتركة من شأنها أن تزيد في عمق هذه الروابط التي تؤدي بدورها إلى تنشيط اقتصادها وتجارتها البينية وتكون وسيطاً هاماً لتنمية هذه التجارة، وتفتح لها سوقاً ضخمة جداً تُقدَّر بحوالي مليار ونصف نسمة.

وثالثها: تقصيرُ دول المغرب الكبير في استثمار اللغة العربية في تقوية علاقاته الاقتصادية بالدول الإفريقية جنوب الصحراء. وأنا متأكدٌ بحكم معرفتي بالوضع في عدد من هذه الدول، أن اللغة العربية يمكن لها أن تكون خيرَ سفيرٍ وأكبرَ وسيطٍ لتنمية كلِّ أوجه العلاقات - الثقافية والاقتصادية والسياسية وتنشيطها - بين الشمال والجنوب في القارة الإفريقية كلها.

وأما النقطة الثانية: فتتعلق بما يمكن تسميته بترشيد الإنفاق في المجال اللغوي. ذلك أنه لا يجب أن يغيب عن أذهاننا، ونحن نتحدث عن توظيف اللغة لخدمة الاقتصاد الوطني، ما يُنفقه المغرب ودول مغاربية أخرى، من مبالغ باهظة على استعمال لغاتٍ أجنبية في مجالات لا تستلزم ذلك ولا تستوجبُه، كالتهذيب والتعليم والإعلام والاقتصاد والصحة والإدارة بكل مرافقها ومُستلزماتِها وتعميراتها. فهذه المبالغ الضخمة كان من الواجب توفيرها لتُصرف في مجالات من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تحتاجُ إليها البلاد. فما الفائدةُ من إنفاقِ أموالٍ طائلة على استعمال اللغة الفرنسية في إدارتنا التي لا تتعاملُ في الغالب الأعمِّ إلا مع مواطنين يفضلون استعمال لغتهم لا لغة غيرهم؟ وما الحاجة إلى إنفاق الأموال سنوياً على طبع ملايين الأوراق

الإدارية وترجمة كل البلاغات والنصوص والمذكرات والمنشورات الداخلية باللغتين الفرنسية والعربية مع أن اللغة الرسمية واحدة؟ وما الفائدة التي تُرجى من وراء تلقين مواد دراسية بلغيتين: عربية وفرنسية في وقتٍ واحدٍ، أو تلقين مواد دراسية قابلة لأن تُعلّم باللغة الوطنية؟ وما الفائدة من أن تشغَل اللغة الأجنبية مساحةً أكبر من حجمها وضرورتها في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، وكذلك في مجال الإعلان والإشهار، وكلها موجهة أساساً لمواطنين لا يحتاجون لمخاطبتهم بلغة أجنبية؟ وما الفائدة أيضاً من توثيق كل العقود الخاصة والعامّة بلغة أجنبية مع تعريب القضاء والمحاكم؟ وما الفائدة من كتابة كلّ لافتات الإدارات وأسماء الشركات والمحلات التجارية باللغة الفرنسية والناس لا تحتاج إلى ذلك؟ هناك إذن كلفة عاليةٌ للازدواجية اللغوية التي لا حاجة إليها الآن بعد أن تولّى المواطنون أنفسهم تدبير شؤونهم في التعليم والإدارة وكلّ المرافق العامة والخاصة (كما هو الحال في المغرب الأقصى بعد أن استُكملت كلُّ مراحل المغربية)، وهناك أموالٌ وطاقتٌ بشرية تُهدرُ دون أن تستفيد منها بلادنا استفادةً حقيقيةً في مجال التنمية. هذا فضلاً عن أن الازدواجية بشكلها المفروض حالياً في الإدارة والتعليم وغيرهما من المرافق الأخرى (فرنسية أولاً، وعربية ثانياً) تحول دون تعددية لغوية حقيقية تسود فيها اللغة الوطنية ولا تُسأد، تقود ولا تُقاد .

التنمية والأمن الثقافي واللغوي:

يمكن القول: إن التنمية الشاملة والمتوازنة، على نحو ما أشرنا إليه سابقاً، هي إحدى الركائز الأساس في صنع الاستقرار السياسي والاقتصادي وتوفير السلم الاجتماعي. وهذا بدوره وفي الوقت ذاته هو الذي يسمح بوجود مناخ يساعِد على التفرغ للعمل وتكثيف الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي، ويُحفز النشاط الثقافي والعلمي ويفتق أكمّام الإبداع الفكري والفني. فالأمران إذن مترابطان ومتلازمان: التنمية تُوقر الاستقرار، والاستقرار يُوطد أركان التنمية.

قلنا : الاستقرار. والاستقرارُ في عُمومه هو الأمنُ في عُمومه : الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولنتوقَّف هُنَيْهَةً عند قضية الأمن الثقافي وعلاقته بالتنمية وباللغة الوطنية.

يتحقَّقُ الأمنُ الثقافي في نظرنا بوجود مجموعة عناصر متضامنة من أهمها :

1- التَّنمية الثقافية: وهي تعني أشياء كثيرة منها: تنمية المعارف، وصيانة الموروث الثقافي بمختلف جوانبه، وتطويره والإضافة إليه، وتنمية الإبداع الفني والفكري والحضاري، وصقل المواهب، وتنمية الصناعات الثقافية... الخ. ولا يمكن لمجتمع من المجتمعات أن يُحافظ على ثقافته وينمِّيها ويُطوِّرها بغير لغته الوطنية أو القومية. ولاسيما أن اللغة هي الوعاء الذي يحفظ هذه الثقافة وينقلها من جيلٍ إلى جيلٍ، وهي الأداة المُعبِّرة عنها تعبيراً صادقاً، ولا يمكن لأية لغةٍ أخرى أن تنوبَ عنها في ذلك، لأنه لا يمكن لأية ثقافة أن تتشكَّل وتُصاغ بغير لغة المجتمع الذي أنتجها. إن اللغة هي مُكوِّنُ أساسٍ من مُكوِّناتِ هذه الثقافة. فهل سمعتَ بثقافةٍ لا لغةَ لها؟

2- الحفاظ على مُكوِّنات الهوية الثقافية للمجتمع: وتُعَدُّ اللغة - بطبيعة الحال - في مُقدمة هذه المُكوِّنات الأساسية. فأهمُّ ما يُميِّزُ مجتمعاً عن بقية المُجتمعات هو لغته التي بها صاغَ أسلوبه وتجاربه في الحياة، وتشكَّلت شخصيته وفكره ونظرتُه الخاصة للعالم. وعبرَ عن عواطفه ومشاعره ووجوده وكيانه.

3- التحرُّر من التَّبعية الثقافية والفكرية: لأن هذه التَّبعية تجرُّ بكل تأكيد إلى تَّبعية اقتصادية وسياسية، ثم تتحوَّل إلى تَّبعية عامة. ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتخلُّص من التَّبعية اللغوية. وهذا لا يتمُّ إلا بردُّ الاعتبار للغة الرسمية والوطنية والتمكين لها واستعمالها في كل المجالات الحيوية من تعليم بكل مراحلها وأطوارها وتخصُّصاتها، وإعلامٍ بكل وسائله، واقتصادٍ ومُعاملات تجارية وتحرير العُقود وكتابة اللافتات والشُّعارات. إن استرجاع اللغة بإعادة

الاعتبار إليها، معناه الانقلاب على التبعية والاستلاب. وإذا كانت اللغة هي أساس التبعية، فلنَجعل منها أداةً للتحرُّر من التبعية. فهي على كل حال سيفٌ ذو حدين. وهذا الأمر لا علاقة له بمسألة التثاقف، ولا بتعلُّم اللغات الأجنبية وإتقانها والاستفادة مما تُضيفه للإنسان من روافد فكرية وثقافية تُكسبه ثراءً وسعةً أفقٍ واطِّلاع. لكن على الإنسان أن يستفيد من اللغات والثقافات الأخرى ثم يُعبِّر عنها وينقلها إلى لغته. وبهذه الطريقة يستطيع أن يقدِّم للغته - كما يقدِّم لنفسه - خدمةً جليلاً بإغنائها والإسهام في تنميتها.

4- الأمن اللغوي: الأمن اللغوي عنصرٌ أساسي من عناصر الأمن الثقافي وشرطٌ ضروريٌّ من شروط التنمية الثقافية. ويتحقَّق هذا الأمن اللغوي من خلال العناصر الآتية :

4-1- التنمية اللغوية: اللغة الوطنية هي مُكوِّن أساسيٌّ لكيان المجتمع، وهي، كما قلنا من قبل، وعاء ثقافته ولسانها الناطقُ المُعبِّر، بل هي روح المجتمع وخُلاصته تجربته وحضارته والمادة التي تصوِّغ فكره، ولذلك لا يمكنُ لمجتمعٍ على هذا النحو أن يتجرَّد من لغته أو يُفِرِّط فيها إلا إذا كان يريدُ الانتحارَ والتخلُّص من ذاته وذاكرته وكلِّ ما يربطه بانتمائه الثقافي والحضاري. كما لا يمكن تصوُّر تنمية ثقافية وعلمية ومعرفية لهذا المجتمع بدون تنمية لغته. فاللغة أساسُ كلِّ ثقافة، وأساسُ كلِّ فرعٍ من فروع التنمية الشاملة - كما رأينا من قبل - سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية والثقافية. فيها يتمُّ نشرُ الوعي وتعميمُ التعليم وتوطيُن المعرفة وتعميمُ المشاركة وتقوية التماسك الاجتماعي والتحرُّر من التبعية الثقافية والاستلاب اللغوي والفكري... وكلُّها عواملٌ فاعلةٌ في التنمية الشُّمولية وتؤدي في الوقت نفسه إلى تحقيق ما نسَميه الأمن الثقافي.

وتنمية اللغة الوطنية يكون عن طريقين: معنوي ومادي.

فالأول: طريقه الاعتزازُ بها، وإرساخُ مكانتها في المجتمع، والتَّمكينُ لها،

وتربية الأجيال على حبها واحترامها، والتشبُّثُ بها، والاعترافُ بدورها وأهميتها في التنمية.

والثاني: طريقة خدمتها والنهوضُ بها، وإصلاحُ ما يحتاجُ منها إلى إصلاحٍ، وتطويرها، وإغناءُ مُعجمها، وتبسيطُ القواعد الواصفة لها، ومراجعةُ مناهج تعليمها، ونشرها وتعميمُ استعمالها في كل المجالات ولاسيما كل مراحل التعليم، وكل المرافق الإدارية والوسائل الإعلامية.

2-4. حماية اللغة الوطنية: مما يُهدِّدُها داخلياً وخارجياً. واللغة العربية كما نعلمُ تواجهُ منذ القرن التاسع (أي منذ بداية عصر الاستعمار) حملةً ضاريةً تهدفُ إلى إضعافها وإنهاكها والتشكيك في قُدراتها وفي جدواها وأهميتها، وتسعى إلى تنحيتها والقضاءِ عليها ومُزاحمتها باللغات الأجنبية التي ما تزالُ كلَّ يومٍ تُطارِدُها وتحتلُّ مكانها في مجالات حيوية مختلفة. وتزدادُ التحدياتُ التي تواجهُ العربية خلال الفترة الأخيرة بسبب المدِّ العولمي الذي يسيرُ بخطى حثيثة نحو محو الهويات والقضاء على الخصوصيات وإماتة الكثير من اللغات التي لا تمتلك قُدرة الصمود والمواجهة أمام الإنجليزية وغيرها من كُبريات اللغات. وبالإضافة إلى اللغة الأجنبية التي فرضت الحربَ على العربية، هناك جبهتان داخليتان يسعى خصومُ العربية وثقافتها إلى إذكاء نيرانها بشراسةٍ قد لا تَقَلُّ عن شراسة الجبهة السابقة، وأعني بهما: جبهة اللهجات الدارجة المتفرِّعة عن العربية التي يُراد لها أن تحلَّ محلَّ الفصحى، وجبهة اللهجات المحلية الوطنية الأخرى (الأمازيغيات في حالة المغرب) التي يُريدُ بعضُهم - للأسف - أن يجعل منها أداةً لمحاربة العربية، وفي الحالتين، فإن الهدف هو الخروج بانتصار حاسمٍ للفرنكفونية وخسارةٍ ماحقةٍ للعربية والأمازيغية معاً.

أما الصراعُ بين العربية واللغة الأجنبية المهيمنة، فهو في الواقع صراعٌ حقيقيٌّ قائمٌ بالفعل بين لغةٍ وطنيةٍ رسميةٍ لمجتمعٍ لا يمكن لتسمية ثقافية

واقتصادية وسياسية أن تقوم فيه بدونها، وأخرى دخيلة تحاول أن تحل محلها وتزيد في بسط هيمنتها الثقافية وسيطرتها الاقتصادية، وهذا ما يتعارض تماماً مع الشروط الأساسية للتنمية التي تحدثنا عنها.

وأما جبهات الصراع الأخرى التي أريد فتحها غنوة بين العربية ولهجاتها العامية المنفرعة عنها من جهة، ثم بين العربية واللغات أو اللهجات الوطنية الأخرى (كالأمازيغيات في حالة المغرب) من جهة ثانية، فهي جبهات لصراع وهمي مُفْتَعَلٍ، يجب التخلص منها وعدم الانخداع بها، والإسراع بإغلاقها والفراغ منها نهائياً في إطار تخطيط لغوي متوافقٍ عليه، لأن علاقة العربية بالمكونات اللغوية الوطنية كلها يجب أن تظل، كما كانت في السابق، علاقة تفاعل وتكامل وتعايش وتشارك وتعاون في كل ما من شأنه أن يُفيد التنمية ويُشيع السلم الاجتماعي والأمن الثقافي واللغوي.

ولقد كررنا القول مراراً في مباحث سابقة، أن العربية الفصحى تعايشت - عبر تاريخها كله - مع سائر بناتها من اللهجات المنحرفة أو المتطورة عنها، دون أي صراع أو تقاؤل. ولا يتعارض قولنا هذا مع ما وضعه كثير من اللغويين المسلمين من كُتُب في ملاحقة أخطاء العامة، فذلك عملٌ علمي وتعليمي محض، كان يرمي إلى تصحيح الاستعمال وتقويمه لدى مُستخدمي الفصحى والحريصين على نقائها وسلامة أسلوبها، وهو ما يحدث عادةً في سائر اللغات، ولا يمكن أن نعتبره صراعاً لغوياً حقيقياً. وإذا كنا اليوم نحذر من الدعوات المُساندة للدَّوارج والعاميات، فلأنها تجاوزت الحدود الطبيعية المعقولة وتحوّلت من مسألة ثقافية أو لغوية بحثية، إلى مسألة إيديولوجية تسعى لاستغلال هذا الموضوع والركوب عليه لغاية لا يستفيد منها إلا أعداء هذه الأمة العربية الإسلامية، وخصوم وحدتها ونهضتها التنموية الحقيقية التي تنتظرها شعوبها منذ عقودٍ وعقودٍ. وإلا ماذا تستفيد أمتنا العربية الإسلامية بتياراتها وأجنحتها المختلفة من وراء هذه الحرب الضارية التي توقد نيرانها

ضدَّ الفُصْحى وتُفْرَع الطُّبُولُ لِمَحْوِها نِهائياً أو تَهْمِيشُها شَيْناً فُشِيناً، وإِحلال تلك العاميات واللهجات المحليَّة محلَّها في التعليم والإدارة والإعلام وغيرها من المجالات الأخرى، وتقوية دور اللغة الأجنبيَّة ومساعدتها على إحكام سيطرتها التامة على كل مظاهر الحياة؟ ماذا تستفيدُ هذه الأُمَّة من وراء القضاء على أعلى شيءٍ تمتلكُه عن ماضيها وتاريخها وأمجادها، وأحسن أداة في يدها توحدُ بها جهودَها وتبني بها مُستقبَلاً ونَهضتَها وتتميمَها الشاملة؟ ماذا نجنيه من كلِّ ذلك سوى تجزيءِ المُجَزَّأِ وتقسيمِ المُقسَّمِ، وزيادة الفُرقة والتشَرُّمِ، وكلِّ ما يؤدي إلى زيادة الضَّعف والوَهْن والتخَلُّف والصراعات التي لا تنتهي؟

ولقد كرَّرنا القولَ أيضاً بأن تاريخ العربية الطويل يشهدُ بتعايشها السِّلْمِي في تفاعلٍ وتكاملٍ أدوارٍ مع سائر لغات الشعوب الإسلاميَّة ولهجاتها، دون أن يكون هنالك ما يُبرِّرُ وجودَ حروب أو صراعات بينها، ولا سيما أن تلك الشعوب، مع احتفاظها بشيءٍ من لغاتها، لم تعمل في يوم من الأيام على مُحاربة العربية أو الاستهانة بها أو محاولة اجتثاثِ أصولها، ولو كانت قد سَعَت من أجل هذا الأمر، لما بقيَ للعربية وجودٌ إلا في جزءٍ صغير من الجزيرة العربية، بل إن عكس ذلك هو ما حصلَ تماماً. فالعربية كانت دائماً محلَّ تقدير واحترامٍ واعتزازٍ في نفوسِ كل أبناء الأُمَّة الإسلاميَّة، ولم ينهض بخدمتها ونشرها ونقلها عبر الأمكنة والأزمنة المختلفة، أكثرَ مما نَهضَ به العلماءُ من أصول غير عربية كسيبويه وأبي علي الفارسي، وابن جنِّي والزَمخشري والفارابي اللغوي، والاسترابادي وابن آجروم وابن مُعطي والجزولي والمكودي وسواهم كثير.

3-4- تدبيرُ الشأن اللغوي الداخلي للمجتمع تدبيراً عقلياً حكيماً ورصيناً، وترشيدهُ على النحو الذي يُوفِّرُ الشروطَ الموضوعية لاستتبابِ سِلْمِ لغويٍّ دائمٍ، يُسهِم في المحافظة على مقوِّمات الهوية وتعزيز اللُّحمة الاجتماعيَّة التي

هي من الشروط الضرورية للتنمية، ويحول دون التمزق والتشردم والصراع القائم على أسس لغوية ذات الخلفيات العرقية أو الثقافية. ولا بد لهذا التدبير أو التخطيط اللغوي العقلاني من أن يقوم - في جملة أسسه ومبادئه - على:

أ - أخذ جميع المكونات اللغوية الوطنية بعين الاعتبار، وتوزيع الوظائف بينها بحسب إمكانيات كل منها وطاقاتها وقدراتها سواء في التواصل الاجتماعي أو الإسهام في مجال أو أكثر من مجالات التنمية.

ب - إعطاء مكانة سيادية خاصة وتمييزة للغة الوطنية الأولى، وهي اللغة الرسمية والقومية والحضارية في الوقت ذاته، وإلزام استعمالها في كل المجالات من تعليم وإدارة وإعلام واقتصاد وسوى ذلك من المجالات.

ج - تقليص الدور الذي يجب أن تضطلع به اللغة أو اللغات الأجنبية، وتحديد الهدف من تعليمها واستعمالها، وهو التفتح على العالم الخارجي والتواصل معه، والاستفادة منها في اكتساب أنواع الخبرة المحتاج إليها، والاستعانة بها في البحث العلمي والتبادل التجاري، ونحو ذلك. وعدم تجاوز هذه الحدود بالسيطرة أو الهيمنة والحلول محل لغة السيادة أو تهميشها كما هو الواقع الحالي. وهذا يقتضي أن تُعلم في المدارس والجامعات باعتبارها لغات أجنبية للغايات المذكورة، ولا تُستعمل بتاتا في تلقين العلوم والمواد الدراسية إلا اللغة الوطنية وحدها، باستثناء بعض الحالات التي يمكن حصرها حصراً في مرحلة ظرفية معينة.

د - وإذا كنا نعيش في عصر يُحتم على الشخص معرفة أكبر عددٍ ممكنٍ من اللغات، فإن التعدد اللغوي في نظرنا ليس معناه التفتت من جهة، ولا ينبغي أن يكون على حساب لغتنا الوطنية الأولى (أو لغتنا القومية والحضارية)، من جهة ثانية. بل إن كل تخطيط لغوي عليه أن يضع نصب عينيه أن التعدد يجب أن يوجه نحو حماية المكانة السيادية للغة الوطنية الحضارية الأولى وجعلها محور اللغات كلها، وليس لمزاحمة مكانتها أو تقليص دورها ومساحات

استعمالها. وفي مقابل ذلك يجب أن تُعطى اللغات الأجنبية التي يمكن تعلّمها قيمةً اعتباريةً متساويةً فيما بينها، لا فضل لإحداهاً على الأخرى، مع عدم الاقتصار على لغة أجنبية واحدة. فإذا فتَحنا سُوقَ اللغات الأجنبية وحررنا من احتكار لغةٍ واحدة (كحال الفرنسية في أغلبية المنطقة المغاربية)، وحددنا الأهداف التي نرومها من تعلّم اللغات الأجنبية، وعزّزنا مع هذا الإجراء مكانة العربية باعتبارها لغة السيادة الوطنية، وأسندنا الوظائف المناسبة لل لهجات واللغات الوطنية دون إقصاء ولا استئصال، كان ذلك - فيما أعتقد - من حسن التدبير للشأن اللغوي الذي نتوخّاه.

وأريدُ أن أوكدّ هنا أن تقوية دور اللغة الوطنية الأولى (التي هي في الوقت نفسه لغةً قومية وحضارية للأمة العربية الإسلامية كلها) تؤدي بلا شك إلى تقوية القواسم المشتركة بين مختلف التيارات الفكرية والثقافية داخل المجتمع العربي الواحد من جهة وبين كل الشعوب العربية من جهة أخرى. وكلما زاد عدد هذه القواسم المشتركة واشتدّ حبُّها، توفّرت أسباب أخرى لاستنباب الأمن الثقافي. والعكسُ صحيحٌ. أي كلما ضَعُفت هذه القواسم نتج عن هذا الضعف سُروحٌ بين مُكوّنات المجتمع وانفتحت حالة التماسك الضرورية. وليس من المطلوب - بطبيعة الحال - أن يكون كلُّ فرد في المجتمع نسخةً مطابقة لبقية الأفراد، أي على نمطٍ واحدٍ من الثقافة والتفكير، فهذا أمرٌ متعذّرٌ وغيرٌ محمودٍ ولا مقبول. فالاختلافُ سُنّةٌ تعطي للحياة طعمها ومذاقها وألوانها الجميلة، وتجعلها حياةً مُستساغةً بتنوّعها الطبيعي الذي لا يُستتقلُّ ولا يُملّ. لكن، هذا لا يعني أن يصل الخلافُ والاختلافُ داخل المُجتمع الواحد إلى درجة القطيعة، ولا أن يؤدي ذلك إلى تعميق الفجوات والخنادق التي تحول دون التفاهم والتماسك الاجتماعي. ولا شكّ في أن اللغة سلاحٌ ذو حدين : إما أن توجّه لردم الفجوات والشُروح الاجتماعية ولحمها، وتوحيد الكلمة، وتقوية القواسم المشتركة - وهذا هو الدورُ الذي ينبغي تقوم به المدرسةُ الوطنية العمومية والإعلامُ بكل وسائله - وإما أن تُصبح عاملُ تفنيتٍ وتصدّعٍ وانشقاقٍ.

والحالة الأولى يصنعها ترشيدهُ الاستعمال اللغوي والتحكُّم في توجيه التعدُّد الوجهة المفيدة التي تخدم اللغة الوطنية والرسمية، ولا تُهدِّمها أو تُزاحمها وتقضي عليها. لأن التعدُّد اللغوي هنا لا يعني الضياع والتشرُّد، بل يعني الاستفادة من كلِّ مُعطيات الخصوصيات الثقافية واللغوية والحضارية الموروثة محلياً وإقليمياً، وكذا مُعطيات الحضارة العالمية الجديدة والتفتُّح على ثقافتها بتعلُّم كلِّ ما أمكنَ تعلُّمه من لغاتها، لكن مع سيادة اللغة الوطنية الرسمية .

أما الحالة الأخيرة فيصنعها الصراع والتمزُّق اللساني والمُيوعة اللغوية والتتكُّر للغة الوطنية والقومية وإهمالها، وإفساح المجال لسيادة اللغة الأجنبية. وهذا واحدٌ من الآثار السلبية للمدارس الأجنبية التي تسهر على صناعة جزءٍ من نُخبةٍ تتصادم في غالب الأحيان بفعل تكوينها بلغة وثقافة أجنبية، مع قطاع آخر من النُّخبة المتخرِّجة من المدارس الوطنية المتعلِّمة بلغة وطنية. فالصِّراع هنا بين هذين النموذجين من النُّخبة هو صراعٌ ثقافي لغوي في المقام الأول.

التهيئة اللغوية: «مفاهيم واتجاهات»

د. الطاهر ميلا جامعة الجزائر 2

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن الغرض من هذا العرض التعريف الموجز بأهم المفاهيم والاتجاهات التي عرفتتها التهيئة اللغوية منذ الستينيات إلى اليوم، وهو موجه في المقام الأول إلى طلبة الدراسات العليا الذين دعاهم المجلس الأعلى للغة العربية مشكورا لحضور فعاليات هذا اللقاء العلمي الهام.

إن اللغات المستعملة معرضة دوما إلى التطور عبر الزمن، سواء للاستجابة لميول الناطقين بها، أو للتكيف مع مستجدات العصر والبيئة التي تستعمل فيها. ويحدث ذلك في غالب الأحيان بصفة عفوية، قد يصعب التنبؤ بنتائجه، لذلك تتدخل الدول والمجتمعات، بصفة إرادية، ولاسيما في العصر الحديث، لمحاولة التحكم في هذا التطور، أو لتوجيه لغاتها وجهات معينة، بعد أن ترتضيها النخب السياسية أو العلمية أو الثقافية أو هي معا، بهدف تنمية إمكانات تعبيرها أو تكيف بعض خصائصها مع تطور الاستعمال، أو بنية ضبط هذا الاستعمال في بعض المجالات، أو الرفع من مكانتها في المجتمع...

يعبر عن هذا التدخل الإرادي في اللغة بمصطلحات عربية كثيرة ومتنوعة، منها مصطلحات ذات مدلولات عامة، تشمل كل أنواع التدخل في اللغة كالتخطيط اللغوي، وهو عنوان هذا اللقاء العلمي، والتهيئة اللغوية، ومنها مصطلحات، قد تطلق أحيانا على جوانب خاصة في هذا التدخل، مثل السياسة اللغوية وإصلاح اللغة، وقد يدل المصطلحان الأخيران أيضا عند بعض مستعمليهما على معان عامة، مثلها مثل التخطيط اللغوي والتهيئة اللغوية.

يتضمن كل مصطلح من المصطلحات الأساسية السابقة عددا من المصطلحات الفرعية التي يكثر تداولها لدى الباحثين في الحقل المعرفي. فمن المصطلحات الفرعية التي تدرج ضمن السياسة اللغوية نجد، على سبيل المثال، المكانة، اللغة الرسمية، اللغة الوطنية، سياسة تعليم اللغات، الازدواجية، الثنائية، ومن المصطلحات التي تدخل في إصلاح اللغة نجد إصلاح الكتابة، إصلاح قواعد الإملاء، تيسير القواعد الصرفية والنحوية، تطهير اللغة من كثرة الكلمات الدخيلة، المحافظة على المعيار، ومن المصطلحات التي تدرج في تحديث المعجم نجد التوليد والتوحيد والتنميط، وما إلى ذلك من المصطلحات التي تعبر عن ظواهر بعينها مقصودة بالإصلاح أو التهيئة اللغوية.

إن التهيئة اللغوية لكل مجال من المجالات السابقة، سواء الأساسية منها أو الفرعية، يصبو القائمون بها إلى بلوغ أهداف عامة تارة، وخاصة تارة أخرى. فالأهداف العامة هي المحافظة على اللغة أو تحديثها أو نشر استعمالها، وقد تكون في بعض الأحيان الحد من انتشارها، أو منعها من الاستعمال. أما الغايات من كل ذلك فهي المحافظة على هوية المجتمع وعلى تراثه الثقافي والحضاري وعلى انسجام أفراد وفئاته، وكذلك دفعه إلى التنمية والتقدم بلغته أو لغاته.

وقبل تقديم معلومات إضافية عن المفاهيم الأساسية التي أشرنا إليها، وعن بعض الاتجاهات التي تبناها الباحثون أو الدول في التهيئة اللغوية، نرى أنه من المفيد عرض لمحة تاريخية، ولو موجزة، عن عينة من تجارب التدخل الإرادي للأمم والدول في لغاتها.

يرجح الباحثون في التهيئة اللغوية الرأي القائل إن التدخل الإرادي في اللغة لجأت إليه أمم أثناء ظهور الدول الأولى في التاريخ قبل ألفين سنة على الأقل، مثل الدول التي أسست حضارات ما بين النهرين والفراعنة

والصينيين وغيرها من الحضارات القديمة. ولعل أعظم تدخل إرادي عرفته البشرية اختراع الكتابة(1)، لما لهذا الاختراع من أثر على تطور الأمم والحضارات، وما انجر عنه من تراكم معرفي، استفادت منه البشرية كلها، بفضل تدوين المعارف والتقنيات. وما فتئ هذا التدخل المقصود في اللغة، منذ تلك العصور القديمة إلى اليوم، يلجأ إليه لحل المشكلات التي تطرحها اللغات، وقد ازداد من حيث الكم والنوع بمرور العقود والقرون، لزيادة حاجة اللغات إلى الرعاية والصيانة.

ولا شك في أن العقود التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى اليوم هي التي شهدت كثافة أعمال التهيئة اللغوية، ممارسة وتنظيراً، ولاسيما بعد أن نال عدد كبير من الشعوب المستعمرة استقلالها. وتوجد أمثلة كثيرة من التاريخ القديم والحديث والمعاصر عن تجارب عدد كبير من الدول في جميع أنحاء العالم(2)، منها ما قامت به الجزائر بعد الاستقلال مباشرة وإلى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين لرعاية اللغتين العربية وشقيقتها الأمازيغية.

أما التفكير العلمي في التهيئة اللغوي، فلم يظهر إلا في نهاية الخمسينات مع المقال التأسيسي لـ «Einar Haugen» حول تنميط اللغة النرويجية(3). ولم يمر وقت طويل بعد نشر هذا المقال حتى ظهرت عشرات، بل مئات، من الدراسات التي عالجت جوانب مختلفة من التخطيط اللغوي أو التهيئة اللغوية(4). وقد تعود شدة الاهتمام بهذا الحقل المعرفي في هذه الفترة إلى تطور العلوم اللسانية وإلى حاجة الدول إلى أدوات علمية، تستعين بها لحل المشكلات والصراعات التي تطرحها لغاتها.

الفروق بين بعض المصطلحات الأساسية:

لقد أشرنا في مدخل هذا العرض إلى أن التخطيط اللغوي والتهيئة اللغوية مصطلحان يدلان على كل العمليات التي تجرى على لغة ما، بصفة إرادية،

للانتقال بها من وضع إلى وضع آخر منشود، وأن بعض المصطلحات الأخرى قد تغلب عليها دلالة ما عند مستعملها، مثل إصلاح اللغة أو السياسة اللغوية. فالمصطلحان الأولان، ولو أنهما يحيلان إلى مفهوم عام، إلا أن لكل واحد منهما دلالة إيحائية خاصة به، تعكس اتجاهها معينا في البحث أو تصورًا خاصًا إلى طريقة معالجة المشكلات التي تطرحها اللغات.

إن أول مصطلح ظهر في الدراسات اللسانية المعاصرة للتعبير عن هذا النشاط العلمي هو التخطيط اللغوي « language planning » وكانت دلالاته الأولى عند واضعه « Einar Haugen » تقتصر على الأعمال التي تمت لتنميط اللغة النرويجية (5) ثم انتشر هذا المصطلح في جميع البلدان الأوروبية وفي أمريكا الشمالية في وقت وجيز، وعممت في الوقت نفسه دلالاته لتشمل كل أنواع التدخل في اللغة، وفق خطة منسجمة، تبدأ بتحديد الأهداف والغايات من التخطيط، ثم ضبط أساليبه ومراحله وخطواته، وأخيرا تجنيد الإمكانيات البشرية والمادية الضرورية لتحقيقه.

وبعد مرور حوالي عقد من استعماله وانتشاره في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، اقترح اللغويون الكيبكيون مصطلح التهيئة اللغوي (6) « aménagement linguistique » بدل التخطيط اللغوي، للدلالة على المعنى نفسه، ويكمن سبب تعويضه في كون التخطيط اللغوي، يوحى إلى نوع من الفرض، يأتي من سلطة عليا، ومثل هذا الإيحاء قد يعيق عمليات إصلاح اللغة التي لا تتم على الوجه المقبول في رأيهم، إلا بمشاركة كل فئات المجتمع، ولا يعني ذلك التقليل من أهمية هذا التخطيط ومن دور السلطات العمومية في إصلاح اللغة وتطويرها.

ويوجد مصطلحان آخران، أقل انتشارا من المصطلحين السابقين، يدلان على المعنى العام لمصطلحي التخطيط اللغوي والتهيئة اللغوية، إلا أن كل واحد منهما ينفرد بدلالة خاصة به، ويتعلق الأمر بمصطلحي

« glottopolitique » و « normalisation » اللذين ينحصر استعمالهما إلى الآن في كل من فرنسا وإسبانيا.

وضع المصطلح الأول « Guespin Louis » وهو أحد مؤسسي مدرسة روان اللسانية الاجتماعية في فرنسا، ويقصد به الأساليب المختلفة التي يلجأ إليها المجتمع للتدخل في لغته، ويرى أصحاب هذه المدرسة أن كل فرد من أفراد هذا المجتمع، فضلا عن مؤسساته وهيئاته المختلفة، يؤثر في مسار اللغة بصفة عفوية وإرادية، ومن هنا ظهرت أهمية هذا المفهوم في كونه يشمل كل من يؤثر في اللغة، أكان مواطنا عاديا أم وزيرا أم مؤسسة أم هيئة أم دولة(7).

لم يأت هذا المفهوم ليناقض مفهوم السياسة اللغوية، أو ليحل محله، بل جاء ليضيف إليه عوامل لغوية اجتماعية أخرى، لها علاقة وطيدة بتغيير مسار لغة وتطورها، مع اعتراف هؤلاء اللسانيين بقدرة السياسة اللغوية على الانتقال بلغة من حال إلى حال أخرى، ولكنهم يعتبرون أن هذا المفهوم يقلص من دور العوامل اللغوية الاجتماعية المختلفة في التأثير في اللغة، أي في نجاح إصلاحها أو فشلها.

ويمكن أن نذكر من هذه العوامل الاجتماعية وجود الإرادة الجماعية في الدفاع عن لغة والمحافظة عليها، والمواقف الاجتماعية منها، والممارسات الفعلية واليومية لهذه اللغة التي يراد الدفاع عنها أو المحافظة عليها أو تطويرها في البيت وفي العمل وفي كل المقامات والميادين التي يعيش فيها أغلب الناطقين بها.

فالفرق الأساسي بين مفهوم السياسة اللغوية وبين «القلوتوبوليتيكا» هو أن الأول يعنى بالقرارات والقوانين والمراسيم التي تسنها الدول، أو أحد أجهزتها، لضبط أو تنظيم استعمال اللغة في الرقعة الجغرافية التي تخضع لسيادتها، وقد يتعلق الأمر بنشرها خارج حدودها في بعض الأحيان، أما

المفهوم الثاني فيعطي أهمية أكثر للممارسات اللغوية الفعلية وأثرها في توجيه الاستعمال، دون إهمال ما يدخل في مجال السياسة اللغوية.

أما المصطلح الثاني، أي «normalisation» فقد وضعه اللسانيون الاجتماعيون الكاتالان، أثناء دراساتهم للغات والتأديت المتداولة في إسبانيا، تلك اللغات أو التأديت التي كونت ما يسمى في اللسانيات الاجتماعية الثنائية، بحيث تحظى بعض اللغات فيها بمكانة اجتماعية كبيرة، وتستعمل في كل الميادين، وتوجد إلى جانبها في الرقعة الجغرافية نفسها لغة أو لغات أخرى، ليس لها نفس المكانة والرعاية من الدولة والمجتمع، ولا يغطي استعمالها إلا عددا محدودا من الميادين المرتبطة بالحياة اليومية العادية(8).

والمقصود بمصطلح «normalisation» عند هؤلاء اللسانيين تمكين اللغة التي لها مكانة اجتماعية سفلى، وهي غالبا ما تكون من لغات الأقليات، من تأدية كل وظائفها في المجتمع، ولن يتحقق ذلك، إن لم يتح لها المجتمع ومؤسساته شروط استعمالها وانتشارها، ويجب ألا يقتصر هذا الاستعمال على التعاملات اليومية العادية، لأن ذلك سيؤدي، لا محالة، إلى انحصار استعمالها تدريجيا أو انقراضها، طال الزمن أم قصر، وخاصة في عصرنا الحالي، بل يقتضي استعمالها في التعليم ووسائل الإعلام والإدارة، وهو ما تحقق بالفعل لبعض هذه اللغات في إسبانيا، إذ أصبحت لغات رسمية في المناطق التي تستعمل فيها، مثل الكاتالان إلى جانب اللغة الكاستلانية أو الإسبانية التي تعد اللغة الرسمية الأولى لكل إسبانيا. وقد بدأت عملية تهيئة هذه اللغات أو التأديت، بهذا التصور النظري الجديد، منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي.

وقد يعود سبب اهتمام اللسانيين الكاتالان الكبير بالثنائية وما يتصل بها إلى ما انجر عنها في الماضي وما يزال من صراعات سياسية معلنة حيننا، وخفية في كثير من الأحيان، و يقول هؤلاء اللسانيون إن مصير هذا

الصنف من اللغات يكون إما بتمكينها من تأدية كل وظائفها في المجتمع، أي «normalisation» أو بتركها على حالها وبالتالي قبول فكرة انقراضها (9).

ونستنتج من المفاهيم السابقة والمصطلحات التي تعبر عنها أنها متقاربة في المعنى العام، غير أن لكل واحد منها دلالة إيحائية خاصة، تحيل إلى الاتجاهات التي تبناها اللسانيون الاجتماعيون، تلك التي سنتحدث عنها في المبحث الأخير من هذا العرض.

1- مجالات التهيئة اللغوية:

1. توجد مجالات لغوية كثيرة، تهتم بها التهيئة اللغوية، ويمكن التمييز بينها، حسب نوعية القائمين بها، أو حسب طبيعة الموضوعات التي تعالجها، أو الغايات التي ترمي إليها، إلا أن ذلك لا يمنع من رد كل هذه الأنواع إلى صنفين كبيرين، هما التدخل في وظيفة اللغة في المجتمع، ويطلق عليه مصطلح «statut» أي مكانة اللغة فيه، والتدخل في اللغة نفسها، ويسمى المتن (10) «corpus»..

1-2- التدخل في المكانة:

إن التدخل الإرادي في مكانة اللغة يعني إبراز دورها الاجتماعي وتوسيع ميادين استعمالها، وقد يسند هذا الدور إلى لغة أو أكثر، وقد ينزع منها في بعض الحالات القليلة، مثلما فعل عدد من الدول، ومنها الدولة الفرنسية بالنسبة إلى اللغة العربية أثناء احتلالها للجزائر. والتدخل في المكانة لا ينظر إلى اللغة بصفاتها لغة، أي نظاما أكثر من النظر إلى مضامينها الثقافية والحضارية، وإلى مدى انتشار استعمالها في المجتمع أو نسبة الناطقين بها، وإلى ما يستحضر من رموز وإيحاءات عند النطق بها.

يقوم بالتدخل في المكانة السياسيون، بواسطة سلسلة من التدابير والإجراءات، قد تكون في شكل قوانين أو مراسيم أو قرارات، والهدف العام من ذلك ضبط استعمال لغة أو لغات في الرقعة الجغرافية الخاضعة لسلطتهم،

ولا يلجأ هؤلاء السياسيون في غالب الأحيان إلى التدخل في المسائل اللغوية المتعلقة بالمكانة، إلا بعد بروز مشكلات لغوية كبيرة أو صراعات حول استعمال هذه اللغات، أو توقع بروز هذه المشكلات والصراعات(11).

إن هذا التدخل الذي أشرنا إليه هو التدخل المعطن، وهو الغالب في معظم الدول، كما سنرى في المبحث الثالث، بحيث يشار في نصوصها الرسمية إلى مكانة اللغة أو اللغات الموجودة بوصفها إما لغات رسمية أو وطنية أو إقليمية. وقد تشير هذه التدابير القانونية أو الإدارية إلى حالات التعدد اللغوي الاستراتيجي، لأسباب سياسية أو اجتماعية، أو تواصلية.

يعني مصطلح اللغة الرسمية الإشارة إلى أعلى مرتبة تعطى للغة ما، فزيادة على رمزية ترسيمها، يدل هذا المصطلح أيضا على إلزام المواطنين باستعمالها في التعاملات الرسمية في المقام الأول، أي في مختلف الإدارات والهيئات العمومية وفي وسائل الإعلام العمومية. وقد يكون هذا الترسيم في بعض الأحيان رمزيا، عندما تكون الهيئات العلمية المختصة بالمسائل اللغوية أو السلطات العمومية المؤهلة عاجزة عن توفير شروط استعمالها في كل مجالات الحياة، لذلك نجدها تستعين بلغة أو لغات أجنبية، لسد هذا العجز ولو ظرفيا، وهو حال كثير من الدول التي هي في طريق النمو.

أما مصطلح اللغة الوطنية فيعني اعتراف الدولة بلغة ما أو لغات، تستعمل في الرقعة الجغرافية الواقعة تحت سيادتها، دون إلزام المواطنين باستعمالها في المقامات الرسمية، غير أنها تلتزم بحمايتها وترقيتها، والعمل على تيسير استعمالها(12). والاعتراف بوطنية لغة يعني الإقرار بأن الناطقين بها لا يمثلون أقلية في المجتمع.

وقد يشمل التدخل في اللغة، من قبل الدولة أو إحدى إداراتها أو هيئاتها، الإقرار بتعليم لغة أو لغات أجنبية، بوصفها روافد للانفتاح من خلالها على

العالم الخارجي المؤثر، أو نشر لغتها خارج بلدها، بتشجيع تعليمها أو توفير المنح الدراسية للطلاب غير الناطقين بها، أو بفتح مدارس خاصة بها، سواء لتعليم لغتها لأبناء جاليتها أو لغيرهم من الأجانب لضمان حضورها في الدول الأجنبية ونشر ثقافتها.

وعندما تتخذ كل هذه التدابير السياسية أو الإدارية بصفة علنية أو غير معلنة، نتحدث حينئذ عن المفهوم الضيق لمصطلح السياسة اللغوية التي تقوم بها إدارة معية أو دولة أو منظمة إقليمية أو دولية، ويشرع بعدئذ في إعداد مشاريع تهيئة المتن المناسبة لكل قانون أو قرار أو تعليمة تصدرها دولة أو إحدى إداراتها أو هيئاتها.

2-2- التدخل في المتن:

يقصد بالمجال الثاني الذي تهتم به التهيئة اللغوية، أي المتن، ما تتضمنه اللغة من مكونات صوتية و صرفية ونحوية ومعجمية أو خطية(13). وقد تشمل التهيئة أحد هذه المكونات أو مجموعة منها في وقت واحد، حسب ما يطرح من مشكلات أو قضايا في كل منها. وإصلاح المتن يقوم به اللغويون أو فئة من العلماء في غالب الأحيان، بعد ما يقع إجماع بينهم على ضرورة إصلاحه، أو بعد تدخل الهيئات العلمية المؤهلة كالمجامع اللغوية أو السلطات العمومية المختصة مثل وزارات التربية والتعليم. ولا ينجح التدخل في المكانة، في معظم الأحيان، إن لم يتبعه إصلاح المتن، لأن المجالين متكاملان.

وعمليات التدخل في المتن، بعضها يحدث في أزمنة متباعدة جدا، مثل إصلاح نظام الكتابة، أو إثرائه مثلما فعل العرب القدامى، أو استبداله بغيره من نظم الكتابة، مثلما حدث في اللغة التركية في عهد مصطفى أتاتورك، أو إدخال تعديلات على قواعد الإملاء، كما حدث في عدد من اللغات الأوروبية في القرون الماضية، وقد ينصب الإصلاح على إثراء بعض المسائل الصرفية والنحوية، وهو العمل الذي قام به، على سبيل المثال، مجمع اللغة العربية بالقاهرة(14).

ويحدث بعضها الآخر باستمرار، مثل تحديث المعجم بالألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية والتقنية الجديدة، لأن التطور العلمي والتقني المتسارع، يتطلب هذه الأنواع من المفردات للتعبير عن الحقائق التي تكتشف يوميا، ويعد ذلك الشغل الشاغل لمعظم اللغويين في العالم، ولاسيما المعجميون والمصطلحيون منهم. وتوجد أمثلة من التاريخ القديم والحديث والمعاصر لكثير من اللغات التي عرفت إصلاحات لأحد العناصر السابقة أو لمجموعة منها.

والأهداف الخاصة بتهيئة المتن كثيرة ومتنوعة، يمكن ردها إلى تحديث بعض مكوناته، وخاصة المفردات والمصطلحات العلمية والتقنية، كما أشرت إلى ذلك في الفقرة السابقة، أو إلى تصحيح بعض المظاهر الطارئة على الاستعمال، ويعدها اللغويون، ولاسيما المتشددون منهم، انحرافات عن نظام اللغة الأصلي، أو إلى تطهير هذا المتن من الدخيل، سواء في الألفاظ أو الأساليب. وتاريخ اللغة العربية حافل بجهود إصلاح هذه الجوانب في القديم وفي العصر الحديث(15).

3- اتجاهات في التهيئة اللغوية:

يوجد اتجاهان كبيران تسلكهما الدول للتدخل الإرادي في لغتها، اتجاه يضم الدول التي تعتمد على التشريع اللغوي، واتجاه يضم الدول التي تعزف عنه، لأسباب خاصة بها، كما يوجد اتجاهان كبيران آخران، أحدهما يمثل المكلفون بتنفيذ السياسات اللغوية، وخاصة بما يتصل بالمتن، وثانيهما يمثل اللسانيون المنظرون لمسائل التهيئة اللغوية.

3-1- اتجاهات الدول:

3-1-1- الاتجاه المعتمد على التشريع اللغوي:

تلجأ الدول التي اتبعت هذا الاتجاه إلى التدخل في إصلاح مكانة لغاتها، بكيفية مباشرة ومعلنة، بتضمين دساتيرها إجراءات وتدابير تشريعية، ويحدث

ذلك في معظم الأحيان، عندما تشعر هذه الدول بخطر يهددها، سواء بسبب التعدد اللغوي غير المتكافئ الذي تنجر عنه صراعات سياسية أحيانا، أو بسبب كون لغة الأمة قد فقدت الوظائف التي كانت تؤديها في المجتمع من قبل، وقد تكون هناك أسباب أخرى خاصة بكل بلد. وهذا الاتجاه هو الغالب في العالم، بدليل كون معظم الدول يلجأ إلى إدراج هذه التدابير التشريعية في دساتيرها، إذ بينت دراسة إحصائية لدساتير مئة وثلاثة وسبعين دولة (173)، قام بها مجموعة من الباحثين، أن 130 دولة تضمن دساتيرها تشريعات لغوية، أي بنسبة 75%(16).

3-1-2- الاتجاه العازف عن التشريع:

ويوجد اتجاه آخر تبناه عدد قليل من الدول، حسب الدراسة الإحصائية السابقة، لا تتضمن دساتيرها أي تشريع لغوي، إذ لا يتعدى هذا العدد 43 دولة، وهو ما يمثل نسبة 25%. فمن الدول الغربية التي سلكت هذا الاتجاه إلى غاية 1993، تاريخ القيام بهذه الدراسة، الولايات المتحدة وفرنسا، ومن الدول العربية نجد المملكتين المغربية والسعودية.

ونجد داخل هذا الاتجاه الأخير فئتين من الدول، فئة لا تتضمن نصوصها الرسمية أي تدخل إداري في اللغة، مهما كان نوعه، وعددها 33 دولة، أي بنسبة 20 بالمائة تقريبا، مثل المملكة العربية السعودية واليابان وكوريا الجنوبية، وفئة تصدر بعض القوانين أو القرارات والمراسيم لتنظيم استعمال اللغة، مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة.

قد تتعدد الأسباب التي جعلت هذه الدول تعزف عن هذا النوع من التشريعات اللغوية، منها قوتها الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية التي مكنت لغاتها من الانتشار والتطور، كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ومنها الانسجام اللغوي السائد في المجتمع، غير أن مثل هذه الأوضاع اللغوية، قد تتغير من زمن إلى آخر، نتيجة تغير المعطيات الديموغرافية

والعوامل الخارجية المؤثرة، وهو ما حدث في بلد كبير كالولايات المتحدة الأمريكية، بعد تزايد عدد الناطقين باللغة الإسبانية فيها.

ويوجد اتجاهان آخران يؤمن بهما القائمون بتنفيذ عمليات التهيئة اللغوية أو الباحثون المنظرون لها، أكان هؤلاء أفراداً أم مؤسسات أم هيئات أم مدارس بحث لسانية.

2-3- اتجاهات المنفذين والمنظرين:

1-2-3- اتجاه المنفذين:

إن هذا الاتجاه عام، ومن أهم صفات المؤمنين به المحافظة على اللغة المعيارية والدفاع عنها بكل الوسائل، وكذلك السعي إلى فرضها على المستعملين بالأساليب التي يعتقدون أنها مفيدة. وهذا الاتجاه قديم جداً، تبناه العرب وغير العرب، وما زال يلجأ إليه إلى الآن، أو على الأقل، إلى وقت غير بعيد، سواء بتدخل الأفراد أو المؤسسات أو الهيئات العلمية، مثل المجامع اللغوية، ويتم ذلك بفرض استعمال تراكيب أو ألفاظ أو مصطلحات معينة دون غيرها، ومن الأساليب المعتمدة على سبيل المثال لتصحيح بعض الأخطاء الشائعة: تقويم اللسان وقل ولا تقل(17).

2-2-3- اتجاه المنظرين:

يقابل الاتجاه السابق اتجاه معاصر، يمثله اللسانيون الذين استوحوا مبادئه ومنهجيته من اللسانيات الاجتماعية، وتبناه عدد من المدارس اللسانية، منها التي ظهرت في كل من كندا وفرنسا وإسبانيا. ويختلف هذا الاتجاه عن الاتجاه الأول في قضايا كثيرة، تتعلق بطرائق إعداد التهيئة اللغوية وأساليب تنفيذها. والمدارس اللسانية التي نتحدث عنها هنا هي مدرسة اللسانيين الكيبكيين التي وضعت مصطلح (aménagement linguistique)

والتزمت باستعماله دون غيره من المقابلات المتداولة، ومدرسة لسانيي جامعة)روان(التي تبنت مصطلح (glottopolitique) وأخيراً مدرسة اللسانيين

(الكاتالان) التي أعطت دلالة اصطلاحية خاصة للفظ (normalisation)، ويعود سبب اختياري لهذه المدارس إلى استثمارها للنظريات والآراء التي توصل إليها اللسانيون الاجتماعيون في التهيئة اللغوية وإلى غزارة إنتاجها.

3-2-2-1- المدرسة الكيبكية

تميزت هذه المدرسة عن غيرها من المدارس اللسانية بحجم التحديات التي واجهت المهتمين بحل مشاكل اللغة الفرنسية في مقاطعة كيبك، وبطبيعة الحلول المقترحة لمواجهتها، إذ لوحظ تفهقر استعمال اللغة الفرنسية أمام اللغة الإنجليزية في كندا عامة وفي مقاطعة كيبك على وجه الخصوص، وكذلك كثرة الدخيل فيها، فالرهان إذن عند اللسانيين الكيبكيين يكمن في كيفية المحافظة على هذه اللغة والسهر على ديمومتها في محيط أنجلوفوني سائد، لا يمثل عدد الناطقين فيه أكثر من 2 بالمئة، أو بعبارة أخرى، يكمن عندهم الرهان في كيفية إعادة ترتيب موازين القوة الحالي بين اللغتين في مقاطعة كيبك على الأقل.

لذلك تبنت حكومة كيبك سياسة لغوية جديدة سنة 1977، تتضمن مجموع النصوص التشريعية لحماية اللغة الفرنسية، إلا أن الساهرين على هذه السياسة أدركوا أن المقاربة التشريعية، على الرغم من أهميتها، غير كافية، لذلك طعموها بمقاربة اجتماعية، تتمثل في تهيئة الظروف الملائمة لاستعمال الفرنسية في مختلف مرافق الحياة العمومية وفي التجارة والمؤسسات الاقتصادية، وكذلك تشجيع المستعملين بوسائل متنوعة على استخدام الفرنسية(18).

تمثلت نتائج العمل بالمقاربتين السابقتين في إعادة الاعتبار لمكانة اللغة الفرنسية في هذا الإقليم وتزايد عدد الناطقين بها في ميادين العمل والتعليم ووسائل الإعلام المختلفة، كما سمحت للناطقين بالفرنسية باقتناء ما يحتاجون إليه من السلع بلغتهم. وقد حدث كل ذلك في وقت قصير نسبياً، بحيث تغير

ترتيب موازين القوة بين اللغتين الفرنسية والانجليزية لصالح اللغة الفرنسية في مقاطعة كيبك بدون أي صراع سياسي، لذلك عدت هذه التجربة نموذجا يحتذى به في عدد من البلدان، ولو أن اللسانيين يعرفون أن ما نجح هنا قد لا ينجح هناك، لتباين الظروف المحيطة بكل بلد وتعدد العوامل الاجتماعية والنفسية والثقافية التي تتدخل في نجاح أي تهيئة لغوية أو فشلها (19).

3-2-2-2- مدرسة جامعة روان:

ظهرت هذه المدرسة الثانية لتفادي النقائص الملاحظة على الاتجاه الأول الذي كان يركز على السياسة اللغوية، إذ يكفي أصحابه بالقوانين والقرارات التي تصدرها الدولة في توجيه اللغة. وقد حدث ذلك بعد الدراسات الميدانية التي أجريت في فرنسا على عدد من الميادين العلمية والتقنية الجديدة، بغرض معرفة مدى اطلاع المعنيين على القرارات الإدارية التي تحت، بل تجبر، المستعملين على استعمال المقابلات الفرنسية فيها.

بينت نتائج هذه الدراسات أن تأثير هذه القرارات محدود على المستعملين، ولاسيما في مجال تهيئة المصطلحات العلمية التي تعد الشغل الشاغل لمعظم اللغويين في العالم، ويعود السبب في ذلك في الدرجة الأولى إلى عدم إشراك المعنيين بهذه القرارات في إعدادها وفي أساليب تنفيذها (20).

وتتميز هذه المدرسة عن غيرها من المدارس في كونها لا تحصر مفهوم السياسة اللغوية فيما تتخذه الدولة أو إحدى إداراتها من قرارات وتدابير، بل ترى أن السياسة اللغوية تشمل أيضا كل القرارات والمواقف التي تتخذها الدولة أو الأفراد، مهما كانت مكانتهم الاجتماعية تجاه اللغة، ولذلك اقترح مفهوم (glottopolitique) للتمييز بينه وبين مفهوم السياسة اللغوية بمعناه الضيق، ومثل هذا الفصل بين المصطلحين يعطي تعريفا جديدا للتهيئة اللغوية، إذ لا يشترط القصد في التدخل في اللغة، بل إن التهيئة اللغوية عندهم، أي «الفلوتوبوليتيكا» قد تكون مقصودة، وقد تكون غير مقصودة، لأن

أي تصرف لغوي يقوم به الفرد، ولو كان عفويا، يخدم مسارا معيناً للغة أو لأحد مستوياتها، لذلك اقترح هؤلاء اللسانيون إشراك بعض المستعملين في إعداد القوانين والقرارات التي تتخذ، وفي أعمال لجان المصطلحات العلمية والتقنية، وكذلك ضرورة تحسيس باقي فئات المجتمع بأهمية هذه النصوص الرسمية التشريعية والإدارية بالنسبة للغة الفرنسية وكذلك بالأسباب التي جعلت لجان المصطلحات تتبنى مصطلحات بعينها دون غيرها (21).

3-2-2-3- المدرسة الكاتالانية:

برزت المدرسة الكاتالانية في البداية، نتيجة وضع لغوي محلي، اتسم بتعدد لغوي غير متكافئ وصحبه صراعات، امتزجت فيها القضايا السياسية والثقافية واللسانية طيلة عقود، بل قرون، وتتميز عن غيرها من المدارس اللسانية بعدد من المميزات، منها تركيز بحوثها على الثنائية اللسانية، وما ارتبط بها من قضايا لسانية واجتماعية. غير أن مثل هذا الوضع ليس خاصا بإسبانيا، بل هو حال عدد كبير جدا من البلدان في العالم، ومنها الجزائر والمغرب الأقصى فيما يتصل باللغة الأمازيغية وتأدياتها المختلفة، وإن اختلفت العوامل السياسية والتاريخية والثقافية في كل واحدة منها، كما انصب اهتمام اللسانيين الكاتالان على إعداد تصور نظري للأساليب والتدابير التي تجعل اللغات ذات المكانة الاجتماعية السفلى، وخاصة اللغة الكاتالانية، تسترجع المكانة الاجتماعية التي كانت لها في الماضي، ثم فقدتها بسبب الصراعات السياسية التي شهدتها إسبانيا. ولن تسترجع هذه المكانة في نظر هؤلاء اللسانيين إلا بعد تمكينها من تأدية كل وظائفها في جميع الميادين، مثل التعليم بمختلف مراحلها والمصالح الإدارية ووسائل الإعلام والتجارة، وغيرها من الميادين التي تستعمل فيها اللغات بشكل طبيعي (22).

إن المطالبة بالاستعمال العادي والطبيعي للغة الكاتالانية في جميع الميادين هو الذي أطلق عليه اللسانيون الكاتالان «normalisation» والهدف منه الانتقال

بهذه اللغة من وضع الثنائية التي احتلت فيها المرتبة الدنيا، بسبب حرمانها من الاستعمال في كل الميادين التي أشرنا إليها، إلى وضع الازدواجية، بحيث تتساوى مكانتها مع مكانة اللغة الإسبانية في مقاطعة كاتالونيا والمناطق الأخرى التي تستعمل فيها، مثل جزر البليار وغيرها من المناطق التابعة لإسبانيا، وهو ما يعني تمكينها من التعبير عن كل مجالات الحياة.

ومن مميزات هذه المدرسة أيضا طبيعة الدينامية الاجتماعية التي طبعت تهيئة اللغة الكاتالانية، بحيث شارك فيها السياسيون وكل المؤسسات والهيئات ومختلف الطبقات الاجتماعية، إذ كان دور السياسيين حث مختلف الطبقات الاجتماعية على قبول القرارات اللغوية المتخذة، من خلال حملات توعية الجمهور بأهمية هذه القرارات، وكذلك تشجيعه على تجسيدها في الحياة اليومية والمهنية والثقافية. ومن أشهر الشعارات التي ميزت إحدى الحملات التي نظمتها حكومة كاتالونيا شعار «El català, cosa de tots» أي أن اللغة الكاتالانية قضية الجميع (23).

وإذا كان السياسيون يشاركون بحكم وظائفهم في الدينامية الاجتماعية، لإنجاح السياسات اللغوية التي تبنتها الدولة، فإن مختلف طبقات المجتمع تشارك هي بدورها في اتخاذ القرارات السياسية، بدعم السياسيين الذين هم في الحكم، على تبني القرارات الخاصة بإصلاح مكانة اللغة من خلال تنظيمات المجتمع المدني وباقي طبقات المجتمع، لأن هؤلاء هم الذين انتخبوهم، وبالتالي تأييدهم على خصومهم المعارضين.

ويتضح هنا جليا أن التهيئة اللغوية التي طبقتها هذه الحكومة قد احترمت فيها قواعد الديمقراطية، بحيث تكامل فيها العمل التشريعي والدينامية الاجتماعية اللذان يعدان ضرورة قصوى لإنجاح أي تهيئة لغوية دون أن تحدث صدمات سياسية عنيفة.

الخاتمة:

لا أريد أن أختتم هذا العرض بدون استخلاص عدد من المسائل الأساسية التي نرى ضرورة مراعاتها في أي تهيئة لغوية، ولو أن التجارب التي قدمنا لمحة موجزة عنها قد جرت في بيئات متباينة، لا يصلح تطبيقها، كما هي في بيئات أخرى، ومع ذلك يمكن استخراج أهم التدابير والأساليب المتبعة التي أجمع الباحثون على أهميتها لإصلاح أوضاع أي لغة منها: حتمية تدخل السلطات العمومية في رفع مكانة اللغة في المجتمع، وخاصة عند بروز مشكلات لغوية كبيرة، ضرورة تجند مختلف الطبقات الاجتماعية لتجسيد القرارات التي تتخذها هذه السلطات، وكذلك فعالية استعمال اللغة في مختلف مراحل التعليم وفي الإعلام بكل أنواعه، وفي مصالح الإدارة العمومية، دون تجاهل دور مرافق الحياة الأخرى، مثل التجارة والصناعة والثقافة والترفيه.

وإذا تمكنت لغة من اكتساح كل هذه المجالات والمرافق يمكن أن نقول عنها إنها لغة حية غير مهددة، ومع ذلك تبقى في حاجة دائمة إلى هيئات ومؤسسات مختصة، تتابع موقع مكانتها مقارنة باللغات الأخرى المحيطة أو المؤثرة فيها، وتصون متنها باستمرار، ولاسيما فيما له صلة بتحديث المعجم، لأن العالم يتغير بسرعة كبيرة جداً، لذلك أرى أنه لا توجد لغة، مهما كانت مكانتها وكثر عدد الناطقين بها، تستطيع ضمان بقائها، إن لم تستثمر أنجح الأساليب التي أفرزتها تجارب عدد كبير من البلدان في العالم، فضلاً عن استمرار تطورها الاقتصادي والعلمي والثقافي.

الهوامش:

1- Mounin (G) (1974) Histoire de la linguistique : des origines au XX s, Paris, puf.

- Baggioni, D, (1986), Préhistoire de la glottopolitique, dans la linguistique européenne, Langages, n 3, pp 35- 51.

2- Fodor, I, Hagege, C, (1983) La réforme des Langues : histoire et avenir, Louvain.

- Calvet, L J, (1996) Les politiques linguistiques, Paris, Puf, Coll Que sais-je,

3- Haugen, E, (1959), Language planning in Modern Norway, Anthropological linguistics, vol 1, n 3, pp 8-21.

4- Maurais, J, (1987) Politique et aménagement linguistique, Québec.

5- Rainer Enrique Hamel, (2010) L'aménagement linguistique et la globalisation des langues du monde, in Téléscope, vol 16, n 3, Enap du Québec, p 2

6- Corbeil, J C, (1986), Langues et usage des Langues, Québec, CLF.

7- Guespin, L, Marcellesi, J B, (1986) Pour la glottopolitique, Langages, n 83, pp 5-31.

8- HERRERAS, José Carlos, (1998) 20 ans de normalisation -linguistique en Espagne, La Linguistique, vol. 34, n° 2, Paris, pp. 5- 49-.

9- المرجع نفسه.

10- Kloss, Heinz, (1969), Research Possibilities on Group Bilingualism, A report, Québec, Centre International de la Recherchesur le Bilinguisme.

11- Boyer, H, (1991) Eléments de sociolinguistique: langue, communication et société, p 101.

12- المرجع نفسه، صص 91 فما فوق،

13- المرجع لوارد في الهامش رقم 4، ص 9.

14- مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

- مجموعة القرارات العلمية، مراجعة وتقديم محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، ط 2، القاهرة، 1971.

- كتاب في أصول اللغة، مراجعة وتقديم محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1969.

15- محمد شوقي أمين، بواكير الإصلاح اللغوي في العصر الحديث، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 31، مارس 1973، وكذلك إبراهيم مذكور، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، ط2، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1971.

16- Gautier, F, Leclerc, J, Maurais, J, Langues et Constitutions, Office de le langue française, CILF, Paris/Québec, 1993.

17- توجد مؤلفات كثيرة في هذا الموضوع منها على سبيل المثال، تثقيف اللسان لابن مكي ودرة الخواص للحريري وتقويم اللسان لابن الجوزي وغيرها.

18- Bouchard, P, Richard, Y Bourhis, (2002) L'aménagement linguistique au Québec : 25 ans d'application da la charte de la langue française, Office de la langue française, Québec.

- Corbeil (J C) (1980) L'aménagement linguistique du Québec, Montréal, Guérin, Coll Langue et société.

19- Dumas (G) (2002) L'influence de l'aménagement linguistique québécois, Revue d'aménagement linguistique, Hore série, p 24

وهو كاتب الدولة المكلف بتطبيق السياسة اللغوية في حكومة كيبك.

20- Depecker, Loic, (1997) La mesure des mots: cinq études d'implantation terminologique, Publication de l'Université de Rouen.

21- المرجع الوارد في الهامش رقم 7..

22- المرجع الوارد في الهامش 8.

23- Strubell, M, (2003) La dynamisationsociale dans l'aménagementlinguistique de la langue catalane, in Aménagementlinguistique dans les pays catalans, AntoniMilian, i, Massana, l'Harmattan, pp 79- 104.

حاجة الوطن العربي إلى سياسة لغوية جادة

الدكتور/ عبد اللطيف عبيد - تونس

أريد في البداية تقديم الشكر للمجلس الأعلى للغة العربية وعلى رأسه الأخ الدكتور محمد العربي ولد خليفة وزملاؤه الذين مكنوني من حضور فعاليات هذه الندوة التي تعالج موضوعا في غاية الأهمية.

الحقيقة أن الحديث عن اللغة العربية هو حديث سياسي أكثر منه أكاديمي سواء في الجزائر أم في تونس أم باقي البلدان العربية، وذلك لكون هذا الموضوع محل جدل بين الحكام والمحكومين من حيث واقع اللغة العربية المغيب في هذه البلدان على الرغم من إقرار حكامنا بأن العربية هي اللغة الرسمية.

وأول ما أبدأ به تدخلني هو تلك المقولة المشهورة لكونفوشيوس حكيم الصين عما سيصنع بادئ ذي بدء إذا ما تكلف بأمر البلاد، فأجاب: إصلاح اللغة بكل تأكيد، ثم سئل لماذا؟ فأجاب قائلا إذا لم تكن اللغة سليمة فما يقال ليس هو المقصود، وإذا كان ما يقال ليس هو المقصود، فما يستحق الانجاز لن ينجز، وإذا لم ينجز ما يستحق الانجاز، فإن الأخلاق والفنون يحل بهما الانحطاط، وإذا ما انحطت الأخلاق والفنون فالعدالة سوف تتحرف، وإذا ما انحرفت العدالة سوف يقف الناس مضطربين لا حول لهم وعلى هذا يجب التخلي عن الاعتباط في القول، وهذا أمر يتفوق في أهميته على كل أمر.

واللغة كما تعلمون أيها السادة أيتها السيدات، ظاهرة اجتماعية وهي مؤسسة سياسية ولذلك نجدها مكرسة في دساتير كل الدول العربية، بالإضافة إلى كونها مرفقا اجتماعيا، ولذلك فهي بحاجة إلى رعاية واهتمام وتطوير، وهي لغة الوطن العربي والإسلامي،(العراق، والجزائر: الأمازيغية والكردية)، وهي اللغة الوطنية والرسمية بكل أقطار الوطن العربي.

وإذا كانت العربية لغة الوطن العربي الذي تمثل مساحته 10 % من المساحة الإجمالية، والعربية أقوى من أهلها وحكامهم فهي التي تشد أزرهم، لغة حية منتصرة على جلاذيتها باستمرار على الرغم من تقاعس أبنائها عن خدمتها وحمايتها.

يتصف الوضع اللغوي في الوطن العربي بالتعددية، وهذا طبيعي وهو مصدر ثراء وإثراء للغة، والعربية، ويتمثل ذلك في الازدواجية والثنائية ومشكلة العربية ليست في الازدواجية بوجود العاميات إلى جانب الفصحى، وإنما في الثنائية أي بوجود لغات أجنبية إلى جانب العربية الفصحى، لأن الازدواجية في طريقها إلى الزوال بحكم أن الفصحى أضحت في انتشار والعامية في انحسار وهذا بفضل التعليم بها ودور وسائط الإعلام في نشرها، فالازدواجية ليست مشكلة، والمشكلة في الثنائية أي بوجود لغات حية تحاول الهيمنة على العربية، وهذه الثنائية قابلة للحل إن عقدنا العزم على حل ذلك بتخطيط لغوي وإبرادة سياسية، وتضافر الجهود.

نحن لسنا ضد تعلم اللغات الأجنبية للتعليم، ولكننا ضد هيمنة هذه اللغات على مكانة اللغة الوطنية ، فهذا مشكل يتمثل في ثنائية ليست متكافئة وإنما ثنائية إفقار العربية لأنها تزامم العربية مزاحمة مقصودة، وتحصرها في مجالات الآداب والشعائر الدينية، وتقضيها في المجالات الحيوية كالتقانة والعلم والإدارة والاقتصاد، وهذا ما يجعل العربية لا تقوم بدورها الأساسي في التنمية، وفي الأمن القومي وفي التنسيق والوحدة الوطنية، لأن التعامل بلغات أجنبية في المجالات الحيوية بلغات أجنبية يعرض هذه البلدان إلى الاختراق في جميع المجالات، وهناك طلبة يسافرون للدراسة بالخارج ونصفهن لا يعودون إلى أوطانهم الأصلية وإنما وقع ذلك بسبب عدم تحصينهم أثناء دراستهم فيتأثرون بلغة الغير التي هي نفس الوقت إيديولوجية وثقافة وحضارة أيضا، لكونهم تشبعوا بما تلقوه من تلك اللغات

الأجنبية وهو ما أقنعوهم بعدم العودة إلى بلدانهم للإسهام في تنميتها وتطويرها. ولم يسافروا وهم محصنون

قال شيخ الإسلام أحمد بايرة .في تونس في سنة 1931 بمناسبة مؤتمر عقد لاحتفاء الفرنسيين بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر العربية، « إذا علمت شخصا بلغته فقد نقلت العلم إلى تلك اللغة، أما إذا علمته بلغة أخرى فإنك لم تفعل شيئا، سوى أنك نقلت ذلك الشخص إليها» عندما نعلم الناس باللغة الأجنبية فإننا ننقلهم إلى تلك اللغة، أي نجعلهم يعيشون الاستلاب الفردي النفسي منه والحضاري، فالعربية بسبب هذا الوضع لا تحظى بالتنمية والتطوير اللازمين في بلدانها بالإضافة إلى تدني قيمتها في أعين أهلها وخاصة لدى الناشئة منهم ، في حين يتعلق بها الناس الآخرون من باب الحفاظ على الهوية لا من باب كونها أداة للتنمية، ونجد بعض المحافظين والأصوليين يدافعون عنها لكونها أداة هوية أن يجب أن تدافع عليها كلغة هوية ولغة تنمية أيضا وهذا هو الأهم،

هذا باختصار شديد هو تشخيص سريع لواقع العربية، إذن ما المطلوب، نحن نريد سياسية لغوية جادة، ولهذا يجب تحديد الأهداف لكي تكون واضحة وكيف يمكن أن نصل إلى ما نريد، يجب أن تصبح اللغة العربية رسمية قولاً وفعلاً، أي أن تستخدم في كل مجالات الحياة، من تعليم بكل مراحلها وتخصصاته ، وفي الإعلام والإدارة والاقتصاد والتقانة، وأن توضح علاقتها بالعاميات واللغات الأجنبية، وهو ما قاله السيد رئيس المجلس في الصباح، ويجب أن تحدد وظيفة كل لغة على أن نعطي الأولوية وأن تكون لها الصدارة في كل استعمال وفي نهاية الأمر أن يكون المجتمع بكامله معترفاً بها، وليس الاهتمام بها في المناسبات فقط ، وهذا يتطلب ثورة ثقافية، تتطلب تجنيد الطاقات الشابة وتعبئتها في الدفاع عن العربية وتغيير الخطاب ليدافع عن الشخصية الوطنية والقومية في أبعادها المختلفة فالأمم الأخرى يعطون

أهمية كبيرة لمكانة اللغة الوطنية في مجتمعاتهم لتحسين أبنائهم وتربيتهم على حب أوطانهم والاعتزاز بشخصياتهم وبلغتهم ، وهناك تجارب كثيرة في العالم يجب الاقتداء بها ، فالكنديون يتحدثون عن التهيئة اللغوية، والسيد رئيس المجلس استعمل مصطلح التدبير اللغوي وهو مصطلح تراثي مفهوم ويؤدي مدلوله.

وفي اعتقادي أن التخطيط اللغوي يتطلب الاهتمام بقسمين أساسيين هما:
1. قسم يتعلق بتهيئة المنزلة القانونية للغة من حيث ضبط الأهداف وتحديد المراحل من خلال ميثاق مجتمعي يحدد مستويات اللغة في المجتمع .
2. قسم يخص تهيئة اللغة نفسها أي تدبير كيفية تطورها لتستجيب لتلك الأهداف وتحقق التنمية في الوطن.

فماذا فعل العرب؟ ، العرب ليست لهم سياسة لغوية أصلا ولا تخطيط لغوي، بل هناك جزئيات من حيث ترجمة الكلمات، وتعريب المحلات وبعض الوثائق الإدارية، ولكن يجب علينا أن نتصدى لمثل هذه الفوضى بحيث إذا تحقق الأصل تحقق الفرع، لأن هناك الكثير من القوانين المتعلقة بالعربية لم تطبق إذا طبقت بطرق مشوهة أساءت إلى العربية وإلى الناطقين بها ومن أمثلة ذلك ما يقع في مختلف البلدان العربية .

ففي قمة الرياض 2007 أشارت التوصيات إلى ضرورة الاهتمام بحركة الترجمة لكنها قرارات لم تتجاوز الشعارات ولم تعزز حضور العربية في الإعلام والاتصال والتكنولوجيا والانترنت والعلوم. وأيضا في مؤتمر دمشق في آذار 2008 الذي أبدى العرب اهتماما ورعاية خاصة للغة العربية وتحديث محتواها لتواكب حركة التطور.

وهناك مشروع قانون أردني حول اللغة العربية عرض على الحكومة منذ 20 سنة لكن لم تتم الموافقة عليه من طرف مجلس الوزراء، وبصفة عامة مواقف الدول العربية والحكومات فيه تظاهر بحب العربية والتعريب

وظل هذا موجهها للاستهلاك المحلي ولإيهام الرأي العام بأن هذه الحكومات تحب العربية ، ولكن الواقع ينفي ذلك لأن هذه الحكومات تشجع العمل بغير العربية وتنتج ثقافتها بغير العربية، وقد أشار إلى ذلك جيلبارقايوم في كتابه حول: التعريب والسياسة في المغرب ، ومن جملة ما أشار إليه أن هذه الحكومات تتحدث عن التعريب، ولكن هناك أصحاب النفوذ - وهم أقلية- الذين يكبحون الممارسة الميدانية للتعريب وخاصة عندما يتعلق الأمر بمراكز القرار والقطاعات الحساسة.

فالأهتمام بالعربية لم يرتق إلى المطالب الشعبية الكبرى كالحرية والديمقراطية، بالإضافة إلى انعدام سياسة لغوية دقيقة، فعجزنا عن التعريب ناجم عن تبعيتنا سياسيا واقتصاديا لغيرنا، تبعية ثقافية ولغوية، وهذا ما يتطلب منا أن نتحرر، ولعل اللغة هي المدخل الرئيسي لهذا التحرر الجديد بعد التحرر السياسي والعسكري.

صحيح أن العرب بذلوا جهودا معتبرة في تأسيس الهيئات كالمجامع؛ لكن هذه المؤسسات مع احترامنا لها غير قادرة على قيادة هذه الثورة اللغوية والثقافية، لكون هذه المجامع عبارة عن إدارات ملحقة بالحكومات وليست حرة في تعاملها مع الواقع اللغوي لأن اللغة وضع واستعمال كما تفضل الإخوة ممن سبقوني وفي مقدمتهم الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ، فالتسيب اللغوي يحتاج إلى سياسة لغوية مخططة تكون منطلقاتها وطنية وقومية، وتكون مشتركة بين جميع الدول العربية لأنها لا تخص قطرا واحدا، ولكن على كل قطر أن يبذل مجهودا في مجال تخصصه ، لأن ذلك فرض عين على كل الأقطار العربية وليس فرض كفاية، وإنما في حاجة إلى وعي لغوي صحيح وفي حاجة إلى تعبئة كل مكونات مجتمعاتنا بما يحقق ثورة ثقافية وينهض بالعربية في جميع ميادين الحياة.

«استراتيجية تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية في الجزائر: ضرورة التكامل»

أ. جميلة راجا - جامعة تيزي وزو-

ولأنّ أيّ مجتمع يرغب في التقدّم والرقي، ويسعى لإيجاد مكان مميز له في سلم الحضارة، فإنّ ذلك يتطلّب منه تحسين العناية بتعليم لغته القوميّة التي تعدّ الركن الأساسي من أركان حضارة الأمة وتراثها، حيث إنّ الحفاظ على هذه اللّغة شرط لا مناص منه للحفاظ على هويّة الأمة هذا من جهة. ومن جهة ثانية عليه الاهتمام بتعليم اللّغات الأجنبية على أساس أنّ الإلمام بها ضروري وخاصّة في عصر العولمة الذي يتّسم بتداخل الثقافات وتجاذب الأفكار، ممّا يستدعي استعمال إحدى اللّغات الأجنبية التي تُتقنها إلى جانب اللّغة القوميّة عند مخاطبة الآخرين من مختلف أرجاء العالم. والحال هنا ينطبق على المجتمع الجزائريّ الذي وجد نفسه وخاصّة في الآونة الأخيرة أمام ضرورة التخطيط لتعليم اللّغة العربيّة واللّغات الأجنبية وفق استراتيجية معيّنة تحفظ للمجتمع لغته، وفي الوقت ذاته تُمكنه من هذه اللّغات باعتبارها نافذة على العالم للإطّلاع على ثقافة الغير ووسيلة اتصال وتفاهم بين الشعوب. وسنركز في مداخلتنا هذه على أهميّة تعليم اللّغات الأجنبية تكاملاً مع تعليم اللّغة العربيّة وإبراز النواحي الإيجابية من جرّاء تعلّم هذه اللّغات فما هي الخطط التي ينبغي وضعها لتعليم اللّغة العربيّة واللّغات الأجنبية بما فيها الفرنسيّة والإنجليزيّة كونها الأكثر استعمالاً في مجتمعنا؟ وعلى أيّ أساس يتمّ التخطيط لتعليم كلّ لغة على حدة؟ وما هي الأهداف المسطرة لتعليم كلّ هذه اللّغات؟ وما أثر التخطيط لتعليم اللّغات الأجنبية في خدمة اللّغة العربيّة خاصّة والمجتمع عامّة؟ وما هي آليات تفعيل تعليم هذه اللّغات ضمن استراتيجية التخطيط اللغوي المعتمدة؟ وهل هناك من الاقتراحات التي ينبغي

طرحها لأهمية وجود اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة العربية في مؤسسات التعليم وغيرها؟

تعدّ قضية تعليم اللغة القوميّة واللغات الأجنبية من القضايا المهمّة والأساسيّة في أيّ مشروع تنمويّ يهدف إلى خدمة المجتمع ومصلحه، حيث إنّ أيّ تطوّر يبدأ أولاً من الاهتمام بتعليم اللغة القوميّة التي تبقى من أهمّ السمات التي تُميّز الأمة عن غيرها من الأمم، فهي معلم وحدة الأصل، والوعاء الحافظ لتراثها وتاريخها، أمّا غيرها من الميزات فقد تضع الكثير من الأمم في إطار واحد كالدين الذي يُمثّل الرابط القويّ بين أبنائه بالرغم من اختلاف أجناسهم ولغاتهم. ولا يغيب عنّا أنّ اللغة القوميّة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهوية الفرد، فهي مكّون أساسيّ من مكّونات تميّزه عن الآخرين، وتشابهه مع من يُشاركونه فيها، ووسيلة تواصل وتفاهم بينهم، وبالتالي لا يُمكن أن نتصوّر وجودها إلاّ «وهي مرتبطة بالمجتمع الذي يستخدمها أشدّ الارتباط، يكون من خصائصها ووظائفها بجانب كونها تُسهم في صنع الفكر وتوجيهه وتحديد خصوصياته من مجتمع لآخر، إنّها تعدّ أصدق مؤرّخ لحياة هذا المجتمع وحياة ثقافته وحضارته، وذاكرته التي تخزن عنه كلّ ما يتعلّق بعباداته وتقاليده وسلوكه، وإيمانه وكفره، وغناه وفقره، وتعلّمه وجهله، وأدبه ومهارته وفنّه، بل إنّها ذاكرة تحتفظ أيضاً بأدقّ الصور والمعلومات عن حياته اليوميّة، وعن بيئته وطبيعته الحيّة والميّنة»¹.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لمختلف اللغات القوميّة، فحريّ بالدول العربيّة الحفاظ على لغتها وصونها من كلّ خطر قد يُهدّد بقاءها وقوّتها على الإبداع. وتبقى الخطوة الأولى والهامة التي ينبغي أن تخطوها أيّ دولة عربيّة في هذا المجال هي العناية بتعليم اللغة العربيّة للطفّل منذ المراحل الأساسيّة من التّعليم قبل أن تُعلّم أيّ لغة أجنبيّة أخرى، لأنّ الحرص على تعليم لغتنا

1- عبد العليّ الودغيري، في الثقافة والهوية، د.ط. المغرب: 1995م، دار البوكيلي القنيطرة، ص11.

العربية يُسهم بلا شك في تعزيز أهميتها لدى أبنائنا منذ المرحلة الابتدائية مثلما يفعل غيرها من الدول الغربية، فقد « عنيت الأمم الناطقة بالإنجليزية والفرنسية بلغاتها وبكيفية اكتسابها وبطرق تدريسها، ورسخت مفهومًا لدى أبنائها أنّ جزءًا أساسيًا من الاعتزاز القومي والوطني هو قدرة أبنائها على إتقانهم مهارات لغتهم»².

فكلما تعلق الأمر باللغة القومية منوط بأيّ دولة أنّ تضع لنفسها تخطيطًا لغويًا لا يقلّ أهميّة عن أيّ تخطيط في مختلف المجالات، إذ «إنّ التّخطيط اللّغويّ قد يكون الخطوة الأولى على بداية الطريق لحلّ مشكلات حياتنا اللّغويّة وهي مشكلات جديرة بأن تكون في مقدّمة مشكلاتنا القوميّة والسياسيّة والاجتماعيّة»³. ولعلّ من صور التّخطيط اللّغويّ الهامّة أنّ تُعنى هذه الدّول بتعليم اللّغة العربيّة أوّلاً وقبل أيّ لغة أخرى، لأنّ الوعي بأهميّة العربيّة وتنميتها يبقى ضروريًا لاستمرارها⁴، بحيث يجب العمل على خدمتها؛ حتّى تتبوأ المكانة التي تستحق قبل اللّغات الأخرى وبالأخصّ في ميدان التربيّة والتّعليم.

وإذا نظرنا بشأن هذا الأمر في واقع تعليم اللّغة العربيّة في الجزائر لوجدنا بأنّ الاستراتيجيّة المعتمدة في تعليمها تقوم على اعتبار أنّ اللّغة العربيّة هي اللّغة الأساسيّة والرسميّة التي يشرع المتعلّم في تلقّيها منذ السنة الأولى من التّعليم الابتدائي، ويعود ذلك إلى سنة 63/64 حين شرعت الدولة الجزائرية في تعريب التّعليم الابتدائي، وبعدها التّعليم المتوسّط والثانوي. وعلى هذا يحتلّ تدريس اللّغة العربيّة الصّدارة منذ تلك الفترة. وقد لا تفوتنا

2- «تدريس اللّغات الأجنبيّة في التّعليم العامّ وأثره في تعليم اللّغة العربيّة: الواقع وسبل النهوض به» عبد الله عويدات، الموسم الثقافيّ السابع والعشرون لمجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، مؤتمر «اللّغة العربيّة في المؤسسات الأردنيّة، واقعها وسبل النهوض بها»، ط1. عمان: 1430 هـ - 2009م، من منشورات مجمع اللّغة العربيّة الأردني، ص346.

3- حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، د.ط. مصر: 1420 هـ - 2000م، دار المعرفة الجامعية، ص13.

4- يُنظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ترجمة: كمال بشرط، ط12. القاهرة: دت، دار غريب.

الإشارة في هذا السياق إلى أنه في سنة 1969م وُضعت خطة رائدة في ميدان التربية والتعليم تتحقق في خلال عشر سنوات، وقد نصّت على أن⁵ :

- اللغة العربية هي اللغة الوحيدة في مختلف مراحل التعليم.
- لا تستعمل اللغة الفرنسية إلا كمادة تعليمية أجنبية.
- تعريب مختلف المدارس العليا ومعاهد التكوين.

وبهذا أصبحت اللغة العربية في مختلف المراحل التعليمية هي اللغة الأساسية التي يبدأ الطفل الجزائري في تعلمها، وكذلك اللغة التي تُدرّس بها جميع المواد التعليمية الأخرى منها التاريخ والجغرافيا والفيزياء وغيرها، وهي - العربية- بهذه الصفة تكون مفتاح التعليم والتعلم، الأمر الذي يجعلها تحتل مكان الصدارة في النظام التربوي الوطني.

وإن كان تعليم اللغة العربية من القضايا التي يجب أن تحظى بالاهتمام في المدارس، فإنّ تعليم اللغات الأجنبية أيضاً لن يقلّ أهمية عن التعليم الأول، لأنّ لا أحد ينكر أو يتجاهل ضرورة تعليم هذه اللغات لاسيما في عصرنا الحالي الذي يفرض على أيّ واحد منّا إتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل نطقاً وكتابةً، فتعلّمها أضحي حاجة ضرورية لأيّ شخص مهما كان عمله ومهما كانت درجته العلمية أو الوظيفية، وعلاوة على أنّ أيّ وظيفة تتطلب منّا إتقان لغة أجنبية، وكما أنّ تعلّمها يكون سنّداً للإطلاع على الثقافات الأجنبية، وأداة لاختراق حواجز المكان واقتحام مجالات الفكر والمعرفة.

وللتذكير إنّ تعليم اللغات الأجنبية لم يكن من متطلبات هذا العصر فحسب، بل كان منذ صدر الإسلام وعهد الرسول (ص) لقوله: «من تعلّم لغة قوم أمن شرّهم»، ولذلك إنّ كانت الحاجة كبيرة إلى معرفة اللغات الأجنبية مع اللغة العربية فيما مضى حين كان الاتصال قليلاً بالآخر لبُعد المسافات،

Khaoula Taleb Ibrahimy , les Algériens et leurs langues. Alger : 1997, les éditions elhikma, p131

ومقارنة بما يحصل اليوم من اتصالات كثيرة عبر مختلف الوسائل الحديثة. ومن هنا يبقى تعليم اللغات الأجنبية وتعلمها في الألفية الثالثة ضرورة وخاصة في الوقت الذي يضمّ فيه العالم أكثر من ألفي لغة، أكثرها لغات محلية وقومية لها أهميتها في داخل أقاليمها، وهناك لغات أخرى قليلة تتجاوز أهميتها حدود أقاليمها وتكون ذات مكانة أكبر مثل اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

وقبل أن نتطرق لمسألة تعليم اللغات الأجنبية في الجزائر لابد لنا أن نشير إلى أن ثمة جدالاً بين المختصين والمربين فيما يتعلق بتحديد السن المناسب لتعليم الطفل هذه اللغات، فقد يرى البعض منهم أنه لا ضرورة لتعليم الطفل في سن مبكرة أي لغة أجنبية قبل تعلمه للغة العربية، وذلك بسبب المخاطر التي تنتج عن اللغة الأجنبية على العربية، ومن ثم يبقى الحل الوحيد هو أن التخطيط لتعليم اللغات الأجنبية لن يتم إلا في مراحل التعليم المتقدمة أي في مرحلة المتوسط والثانوي بعد اكتساب الطفل للغة العربية الفصحى، حيث إنه إذا تعلم أكثر من لغة في الوقت نفسه فقد يتضرر من ذلك نفسياً وذهنياً. وعلى هذا يُستحسن إبعاد اللغات الأجنبية عن الطفل قبل سن العاشرة لتأثيرها السلبي على تعلم اللغة العربية، وهو الأمر الذي يُرجح تأجيل تدريس اللغات الأجنبية إلى سن الرابعة أو إلى مرحلة التعليم المتوسط بهدف «تمكين التلميذ من اللغة الأم تمكيناً لا يمكن أن تُزاحمها لغة أخرى، واستناداً إلى كثير من الشعوب التي تعمل بهذه الفكرة»⁶. وفي حين يرى البعض الآخر أنه لا ضرر من تعليم اللغات الأجنبية للطفل في مرحلة عمرية مبكرة، لأنّ إتقان الطفل للغة الأولى يُيسر عليه تعلم اللغة الثانية، وكما أنّ تعليم هذه اللغات هو السبيل الأمثل لتمكينه من الإطلاع على ثقافة الآخر وفهمه. وهذا إلى جانب أنّ تعليم اللغات الأجنبية في المرحلة الأساسية أضحى أكثر انتشاراً في مختلف المدارس⁷،

6- «أفكار في الإصلاحات التربوية» صالح بلعيد، مجلة اللغة العربية. الجزائر: 2010م، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، ع 25، ص 204.

7- مأخوذ من موقع الإنترنت: تأثير اللغات الأجنبية على اللغة الأم، <http://www.acmls.org>، تاريخ الإطلاع 18 مارس 2011م.

بدليل أنّ أغلبها يُعلّم لغة أجنبيّة واحدة على الأقل. ويكفي بخصوص هذا، أنّ نجد أنّ الجزائر من الدول التي لم تتغاض عن تعليم اللّغات الأجنبيّة في هذه المرحلة، فقد سطّرت لنفسها خطة توصي بضرورة تعليم اللّغات الأجنبيّة جنباً إلى جنب مع اللّغة العربيّة منذ المراحل الأساسيّة من التعليم، ومع أنّ هناك من يعترض فكرة تعليم هذه اللّغات قبل السنّة الرابعة ابتدائي.

وعلى هذا لو تأملنا في استراتيجيّة تعليم اللّغات الأجنبيّة في بلادنا لتبيّن لنا أنّ اللّغة الفرنسيّة كما ذكرنا أنّها هي اللّغة الأجنبيّة الأولى التي يتعلّمها الطّفل منذ المراحل الأولى من التعليم الابتدائي، وذلك بداية من السنة الثالثة ابتدائي، ومع العلم أنّ اللّغة الفرنسيّة قبل الإصلاحات التربويّة التي شرعت فيها وزارة التربيّة الوطنيّة منذ انطلاق السنة الدراسيّة 2003 و2004م كانت تُعلّم بدءاً من السنّة الرابعة ابتدائي. وللعلم أيضاً، كانت هذه الإصلاحات قد نصّت في بدايتها على تعليم اللّغة الفرنسيّة بدءاً من السنّة الثانية ابتدائي، وقد تمّ ذلك لسنة واحدة لا أكثر، وبالتالي أصبحت هذه اللّغة تُعلّم بداية من السنة الثالثة منذ السنة الدراسيّة 2004 - 2005م، وذلك لأسباب معيّنة لا داعي لذكرها هنا.

ومما لا شكّ فيه أنّ التخطيط لتعليم اللّغة الفرنسيّة كلغة أجنبيّة أولى في المدرسة الجزائريّة يقوم على فلسفة القول إنّها -الفرنسيّة- هي اللّغة الرّسميّة التي تأتي بعد اللّغة العربيّة، وكما أنّها لغة المستعمر، ولذلك لو كانت الإنجليزيّة لغته لكانت هي اللّغة الأجنبيّة الأولى في التعليم، واللّغة المعتمدة في المؤسسات الخدميّة كالفنادق والمُستشفيات والإدارة مثلما هو الأمر مع اللّغة الإنجليزيّة التي تتبناها بعض الدّول كلغة أجنبيّة أولى ولغة رسميّة بعد لغتها الوطنيّة في مؤسسات العمل والإدارة وغيرها. ومن الجدير أنّ نذكر هنا أنّ الاستعمار خلال فترة وجوده في المنطقة المستعمرة لا يقف عند الاستيلاء على الثروة والأرض، بل يسعى إلى نشر لغته وفرضها عليها⁸.

8- «تدريس اللّغات الأجنبيّة في التعليم العام وأثره في تعليم اللّغة العربيّة: الواقع وسبل النهوض به» عبد الله عويدات، الموسم الثقافي السابع والعشرون لمجمع اللّغة العربيّة الأردني، ص345.

وأن نذكر أيضاً أنّ اللّغة الفرنسيّة لا تزال مُعتمدة عندنا في الوثائق الرسميّة بنسبة تزيد عن 80 %، وهذا معمول به حتّى في بعض الدّول العربيّة منها المغرب الأقصى فقد تبيّن أنّ 90 % من وثائق الإدارات العموميّة لا تزال تصدر باللّغة الفرنسيّة⁹ هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لا يُغفل علينا وعليكم أيها الحضور أنّه حتّى وإنّ حظيت اللّغة الفرنسيّة بهذه الأولويّة على غيرها من اللّغات، فذلك لأنّ الفرنسيّة تعدّ لغة علميّة لها مقامها العلمي على حدّ قول الأستاذ صالح بلعيد¹⁰، وأضف إلى أنّها تحتلّ مركزاً مهمّاً بين لغات العالم الأكثر انتشاراً.

وإنّ كانت اللّغة الفرنسيّة من اللّغات المهمّة التي من الجيّد أن يتعلّمها أبناؤنا، فإنّ اللّغة الإنجليزيّة هي أيضاً من اللّغات التي يفرض علينا عصر التّقدّم المعرفي والتكنولوجي تعلّمها، إذ بحكم هيمنتها على شبكة الإنترنت نجدها في مقدّمة اللّغات التي لا غنى عنها في شتى المجالات. ولهذا تكون الجزائر من بين الدّول التي تُدرّس لأبنائها اللّغة الإنجليزيّة في السن 11-12، حيث تعتبرها كلغة أجنبيّة ثانية وذلك بدءاً من السنة الأولى من التّعليم المتوسّط. ولقد تحدّث وزير التربيّة الوطنيّة الحالي خلال فترة الإصلاحات التربويّة إلى إحدى الصحف الجزائريّة وصرّح لها بخصوص موضوع تعليم اللّغة الإنجليزيّة أنّهم «بصدد تعزيز مكانة اللّغة الإنجليزيّة في إطار إصلاح المنظومة التربويّة بمساعدة أصدقائنا الأمريكيّين، سنتعاون في مجال جديد ويتعلّق الأمر بالتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتّصال التي تمّ إدخالها في النظام التربوي». فمن هذا المنطلق تبقى اللّغة الإنجليزيّة وسيلة ضروريّة في ظلّ عالم الإنترنت والمعلوماتيّة الذي يصعب فهمه ما لم نتقن لغته.

ويُمكن أن نُجمل بهذا الصّدّد بعض إيجابيات تعليم اللّغات الأجنبيّة في النقاط الآتية:

9- «اللّغة العربيّة في أوطانها بين التحديّات والآفاق» محمد الينبوعي، العربيّة الراهن والمأمول عدد خاص للمجلس الأعلى للّغة العربيّة، ط1. الجزائر: 2009، منشورات المجلس، ص93.
10- صالح بلعيد، علم اللّغة النفسي، د. ط. الجزائر: 2008م، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، ص192.

- تعليم اللغات الأجنبية وتعلمها فعل حضاريّ يكتسي أهمية كبيرة في عصر الانفجار المعرفي والإنترنت.

- تعليم اللغات الأجنبية يُمكن أبناءنا من الإطلاع على العلوم والمعارف التي تزخر بها دول العالم المحيطة بنا وخاصة المتقدمة منها.

- لتعليم اللغات الأجنبية فوائد اقتصادية أيضًا، إذ في ظلّ الاقتصاد العالميّ ليس من سبيل أمام المدرسة والجامعة إلا الاستجابة لضرورة تعليم هذه اللغات بهدف نقل تجارب الدول في الميدان الاقتصادي، وفتح الأبواب للاستثمار ممّا يُسهم في تقدّم المجتمع ورفاهيته.

- تعليم اللغات الأجنبية أداة للانفتاح على العالم الخارجي، ووسيلة لتعزيز التواصل بين الأمم، ولتبادل العلم والمعرفة، ووسيلة أيضًا لإزالة حواجز المكان والزمن بين مختلف الشعوب والثقافات.

- تعلّم اللغات الأجنبية هو السبيل الأمثل لتوسيع مدارك الفرد وإثراء تجاربه، حيث لا ينبغي أن تنحصر معارفه باللّغة العربيّة فقط.

ولكن ما يجب أن نُوضّحه في هذا المقام هو أنّ دعوتنا إلى الأخذ بمبدأ تعليم اللغات الأجنبية لا يعني أننا نريد أن تأخذ محلّ لغتنا العربيّة أو أن نتخلّى عنها، بل إنّ تعليم هذه اللغات اليوم هو مطلب تربويّ عولميّ لكلّ متعلّم أو طالب أو باحث، وكما أنّ من متطلّبات مستقبل التّعليم في عصر العولمة هي الاهتمام باللّغات بدءًا باللّغة القوميّة ثمّ اللّغات الأجنبية، خاصّة منها اللّغة الإنجليزيّة وتليها اللّغات الأخرى¹¹، كونها المسيطرة على التحرك العلميّ والتّكنولوجي. ولهذا من الخطأ أن نهون من شأن هذه اللّغات، أو أن ندعو إلى مقاطعتها أو ازديانها إخلاصًا للّغة العربيّة لأنّها لغة ديننا الحنيف، بل علينا أن ننظر إلى اللّغات الأجنبية بوصفها أداة أساسيّة نسعى من تعليمها

11- مأخوذ من موقع الإنترنت: <http://forum.palmoon.net>، تاريخ الاطلاع 17 مارس 2011م.

إلى تحقيق ما هو أنفع للفرد خاصّة والمجتمع عامّة، وأن نُخطّط لتعليمها من منظور أنّ لذلك أثرًا في خدمة لغتنا، إذ كلّما تعلّم أبناؤنا لغة أجنبيّة كلّما فُسِح المجال للتّرجمة ونقل المعارف إلى العربيّة وإثرائها. فهذه بريطانيا التي منعت تعليم اللّغات الأجنبيّة لأبنائها قبل سن الحادي عشرة أخذًا بشعار «ليس علينا تعلّم اللّغات الأجنبيّة ما دامت اللّغة الإنجليزيّة كافية لعالميتها»، ولتجد نفسها مجبرة في السنوات الأخيرة لتشجيع البريطانيّين على تعلّم اللّغات الأجنبيّة، وقد رصدت لذلك مبالغ مالية بهدف دفع الجامعات إلى تعزيز أهميّة أن يتعلّموا لغة أجنبيّة إلى جانب لغتهم الأصليّة. وكذلك الولايات المتّحدة الأمريكيّة نجدها من أكثر الدول التي تُنادي بأهميّة تعليم اللّغات الأجنبيّة ومنها العربيّة التي يُمكن أن تكون في مقدّمة اللّغات التي تضمّنتها مبادرة تطوير المهارات اللّغويّة باللّغة الأجنبيّة التي تمّ الإعلان عنها في سنة 2006م¹². ولعلّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف لا نهتمّ باللّغات الأجنبيّة إن كُنّا أكثر حاجة - إن صح القول- لتعليمها في الجزائر؟ بمعنى أنّه لم يعدّ هناك خيار في ضرورة الأخذ بجديّة تعليم اللّغات الأجنبيّة، ولكن في الوقت نفسه ليس على أحد منّا الإيمان بفكرة أنّ التحضّر لن يتحقّق بتعلّم اللّغة العربيّة بقدر تحقّقه بإتقان إحدى اللّغات الأجنبيّة، لأنّ حتّى للّغة العربيّة ما يكفي من قدرة على الإنتاج العلمي والمعرفي، ولذا علينا أن ندرك أنّ العيب ليس فيها، وإنّما العيب والتقصير في أهلها الذين لم يقوموا بخدّمتها كما عنيت كثير من الأمم بلغاتها. فكلّ ما لحطناه عند هؤلاء هو عجزهم عن استعمال هذه اللّغة وتوظيفها كلّما اقتضى الأمر ذلك، فأكثرهم يتباهى بنطق الكلمات الفرنسيّة أو الإنجليزيّة لشدّة شغفهم باللّغات الأجنبيّة. وعجزهم أيضًا عن رسم خطّة وجيهة لخدمة هذه اللّغة بشكل أفضل، وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدلّ على أنّ الأزمة التي تعاني منها العربيّة الفُصحى اليوم هي أزمة في نفوس أهلها¹³.

12- «اللّغة العربيّة في أمريكا من الثقافيّ إلى الأمني» وليد العناتي، العربيّة الراهن والمأمول عدد خاص للمجلس الأعلى للّغة العربيّة، ص319.

13- «دور التخطيط اللّغويّ في خدمة اللّغة العربيّة والنهوض بها» فواز عبد الحق الزبون، الموسم الثقافيّ السابع والعشرون لمجمع اللّغة العربيّة الأردني، ص101.

هذا ولا ننسى أن ثمة إقبالا متزايدا على تعلّم اللّغة الأجنبيّة وخاصّة منها الإنجليزيّة من مختلف فئات المجتمع وخاصّة منها فئة الشباب، التي تتعامل بشكل مستمرّ ومتزايد مع وسائل التكنولوجيا الحديثة وخاصّة منها شبكة الإنترنت. ويكفي لهذا السبب ولغيره من الأسباب أن تأخذ الدولة الجزائرية وغيرها من الدول العربيّة احتياطاتها حتّى لا ينصرف أبناؤها لتعلّم اللّغة الإنجليزيّة دون مبالاة لأهميّة اللّغة العربيّة. فالكلّ يُدرك مدى تهرب طلابنا من أقسام اللّغة العربيّة وآدابها بسبب التقليل من شأن لغتهم بالرّغم من أنّها تُمثّل إحدى اللّغات القليلة المعترف بها في المنظّمات الدوليّة¹⁴، فالعربيّة نجدها مُعتمدة كلغة رسمية للأمم المتحدّة منذ 1973م إلى جانب الإنجليزيّة والفرنسيّة والروسيّة والصينيّة والإسبانية. وعلاوة على الافتتان باللّغات الأجنبيّة الذي يبدو واضحا جدّا في المدارس الخاصّة في الجزائر، حيث أعطت الأولويّة للّغة الفرنسيّة على حساب اللّغة العربيّة، وهو الأمر الذي يجعل الأولياء يُرسلون أبناءهم إلى هذه المدارس من أجل إتقان اللّغة الفرنسيّة لا أكثر ولا أقلّ. وكما أنّ أغلب هذه المدارس يُعلّم المواد الدّراسيّة الأخرى كالرياضيات والعلوم الطبيعيّة باللّغة الفرنسيّة، ولم يتوقّف الأمر عند هذا الحد، بل حتّى في رياض الأطفال لا يتكلّم فيها ولا يتعلّم منها الطّفّل سوى الفرنسيّة وهنا السؤال يطرح مرّة ثانية هل سبق لأحد منا أن سمع من الطّفّل الصغير الحروف العربيّة؟ والجواب يكون بلا، لأنّه لا يتلفّظ سوى حروف الهجاء الفرنسيّة، فإنّ سمعناها من أحدهم يكون قد تعلّمها في إحدى الزوايا والمساجد لا غير. فأمام مثل هذا الوضع يحقّ علينا الخوف من مخاطر وجود اللّغات الأجنبيّة مع اللّغة العربيّة في المدرسة الجزائريّة إن كانت هذه اللّغات هي الأولى بالتّعليم في رياض الأطفال.

فلا مانع من وجود اللّغات الأجنبيّة إلى جانب اللّغة العربيّة في مؤسّسات التّعليم والبحث والعمل، ولكن المشكلة هي أن يُعنى بهذه اللّغات قبل العربيّة،

14- «خطط اللّغة العربيّة في الجامعات الأردنيّة: الواقع وأفاق التطوّر» عبد الحميد الأقطش، الموسم الثقافي السابع والعشرون لمجمع اللّغة العربيّة الأردني، 398.

وأن تُتخذ - اللغات الأجنبية- وسيلة لتعليم المواد الدراسية الأخرى مثلما يحدث الأمر في التعليم الجامعي بالجزائر الذي يُدرّس الطب والصيدلة باللغة الفرنسية، وبتونس أيضاً التي لا تزال تعتمد هذه اللغة في تدريس العلوم بالجامعات، وذلك بخلاف سوريا التي تُدرّس منذ سنوات مختلف المواد العلمية في جامعاتها باللغة القومية بدلاً من اللغة الفرنسية التي تلاشت ولم تبقَ إلا في المدارس التي لا تُدرّسها كلغة ثانية باختيار الطلبة.

وكذلك اليابان وكوريا والصين وغيرها التي حتّى وإن كانت حاجتها ضرورة للغة الإنجليزية إلا أنّها لم تستحسن على الإطلاق فكرة تدريس العلوم ونشر الثقافة العلمية بها، لأنّ كون هذه اللغة تترأس قائمة اللغات العالمية فإنّها ستشكّل خطراً على لغاتها القومية، وخير مثال على ذلك إسرائيل التي أعادت الاعتبار للغة العبرية وفق تخطيط لغويّ رصين يقرّ بضرورة إحلال اللغة القومية محلّ اللغات الأجنبية في التعليم، حيث لا تُدرّس العلوم في جميع كليّاتها ومعاهدها إلا بلغتها وذلك أولاً لخدمة اللغة العبرية، وثانياً لتيسير هذه العلوم لأبنائها وتوطينها. فإسرائيل بالاختصار المفيد استطاعت أن تُخرج لغتها من لحدّها وطقوسها الدينيّة وأن تُحييها بعد أن كانت لغة ميّتة، وذلك بجعلها اللغة الأولى للتعليم في مختلف الكليّات والمعاهد، وبهذا تكون إسرائيل قد حقّقت إنجازاً مذهلاً مكّنها من ربط العلوم والتكنولوجيا بلغتها القومية وليس بلغات الغير وبالأخص اللغة الإنجليزية¹⁵.

وفي مثل هذه الحال، ليس على الدول العربية والجزائر خاصة سوى إعادة الاعتبار للغتها العربية حتّى تكون لها قيمتها وأثرها الفعّال وبالأخصّ في عالم الرقمنة، وذلك أن تجعلها لغة التعليم في جميع المدارس والجامعات، ولغة العلم والإبداع لأنّ لا حياة للغة غير مُنتجة للعلم والمعرفة. وأن تحفظها من مخاطر العولمة التي تُحدق بها في الوقت الذي نجد فيه اللغة الإنجليزية

15- كارم السيّد غنيم، اللغة العربية والصّحة العلميّة، د.ط. القاهرة: 1989م، مكتبة ابن سينا، ص99

تحظى بالنصيب الأوفر في شبكة الإنترنت بين جميع اللغات بنسبة تفوق 60 %، وكلّ هذا ناتج عن اتّساع الفجوة الرقمية بين الدّول المتقدّمة والدول النامية نظراً للتقدّم التكنولوجي الهائل وتراكم المعارف في الدّول المتقدّمة التي تملك التقنيّات الحديثة لتوليد المعرفة واستغلالها ونشرها وتبادلها أيضاً، على عكس الدّول النامية التي تعجز عن فعل الكثير من هذا خاصّة فيما يتعلّق بنشر هذه التقنيّات واكتساب المعرفة وإنتاجها، فامتلاك الدّول المتقدّمة للتكنولوجيا مكنها «من السيطرة على المعلومات والمعارف باستخدام التقنيّات الرقمية الحديثة، ممّا أدى إلى تسارع لا مثيل له من قبل في الإنتاج الصناعي و المعرفي المبني على التجديد والإبداع. ومع توسّع شبكة الإنترنت ووسائل الاتّصالات الرقمية المختلفة أخذت العولمة أبعاداً جديدة، جعلت الدّول الغنيّة تحكم سيطرتها على الدول النامية، من خلال ما بات يُعرف بالاقتصاد المبني على المعرفة»¹⁶. وفوق هذا، نجد أنّ ما يزيد من تفاقم أزمتنا تحت ضغط المطالب الملحة لعصر المعلومات، واتّساع الفجوة اللغوية التي تفصل بيننا وبين العالم المتقدّم كنتاج فرعيّ هو اتّساع الفجوة التكنولوجية-المعلوماتية¹⁷.

ولحديثنا إذن عن أهميّة التخطيط لتعليم اللّغات الأجنبيّة إلى جانب اللّغة العربيّة، فلا بأس أن نذكر بخصوص ذلك، أنّ اللّغة العربيّة على أساس أنّها اللّغة الأولى في التّعليم، فهي تحتلّ الجزء الأكبر من الحصص في الأسبوع وبالأخصّ في المرحلة الابتدائية، وتليها اللّغة الفرنسيّة ثمّ اللّغة الإنجليزيّة. ففي مرحلة التّعليم المتوسّط مثلاً نجد أنّ اللّغة العربيّة تحتلّ ستّ (6) حصص من الجدول الأسبوعي في السنة الأولى متوسّط، وفي حين تحتلّ اللّغة الفرنسيّة خمس (5) حصص في جميع السّنوات ولتتساوى وقتها مع العربيّة التي تناقصت حصصها إلى خمس (5) ساعات في كلّ من السّنوات الثانية

16- منصور فرح «الفجوة الرقمية في المجتمع العربيّ وأثرها على اللّغة العربيّة»، مجلّة المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، س3، ع6، ص-79 80.

17- «اللّغة العربيّة وتحديات العصر» نبيل علي، منشورات الموسم الثقافيّ التاسع عشر لمجمع اللّغة العربيّة الأردني. عمّان: 2001م، مجمع اللّغة العربيّة الأردني، ص79.

والثالثة والرابعة. ثمّ تليهما اللّغة الإنجليزيّة بثلاث (3) ساعات في الأسبوع لجميع السنوات. ولكن المُلَفَت للانتباه هو أنّ اللّغة العربيّة موضوعة في نفس المرتبة مع اللّغة الفرنسيّة في السنوات الثانية والثالثة والرابعة متوسّط وذلك بمنح خمس (5) حصص لِكُنّا اللّغتين.

وإلى هنا يبدو واضحًا من حيث أنّ النظام التربويّ في الجزائر يتبنّى اللّغة العربيّة لغّةً رسميّة ولغة التعليم الأساسيّ في المراحل التعليميّة الثلاث، وينيط باللّغة الفرنسيّة قانونيًا دور اللّغة الأجنبيّة الأولى لا غير يجب أن يتعلّمها أبناؤنا، ثمّ يمنح اللّغة الإنجليزيّة صفة لغة أجنبيّة ثانية ذات مستقبل مفتوح، ومن ثمّ يجب أن يتعلّموها هي أيضًا لضرورة الانفتاح والاطّلاع على ثقافة الآخر والتواصل مع الناطقين بغير العربيّة. وهذا إلى جانب اللّغة الألمانيّة كلغة أجنبيّة ثالثة يتعلّمها تلاميذ المرحلة الثانويّة شعبة الآداب واللّغات الأجنبيّة. فالفكرة الأساسيّة والمهمّة التي يُمكن أن نخرج بها من خلال مداخلتنا هذه هي أنّ الجزائر تسعى من خلال خططها إلى تعليم اللّغات العالميّة التي لها وزنها في المحافل الدوليّة وعالم الاقتصاد العالمي بدءًا باللّغة الفرنسيّة ثمّ باللّغة الإنجليزيّة التي تعتبر الأكثر طلبًا للتعلّم.

فهما يكن من أمر، تبقى استراتيجيّة تعليم اللّغات الأجنبيّة جنبًا إلى جنب مع اللّغة العربيّة خطوة هامّة لتحقيق التكامل، وبالتالي ينبغي علينا التمسك بخطة لغوية ناجعة تمنح الأولويّة لتعليم العربيّة كونها العنصر الدال على الانتماء القومي والديني والحضاري، وبعدها للّغات الأجنبيّة التي تأتي في المرتبة الثانية لدورها الفعّال والمكّم ممّا يخدم المجتمع الجزائريّ وأهدافه، لأنّ مستقبل هذا المجتمع مرهون بإعادة الاعتبار للغته القوميّة في المدرسة والجامعة ومختلف مراكز البحث العلميّ والتقنيّ وغيرها، وفي الوقت نفسه على أبناء هذا المجتمع تعلّم اللّغات الأجنبيّة حتّى يكونوا أكثر استعدادًا لكلّ جديد وتطوّر باللّغات التي يتقنونها، ولكن دون الافتتان بها حتّى يُقلّلوا من شأن لغتهم العربيّة.

اللاع

بات

رجه

عائنا

بيّة،

اقف

صل

نفسه لا

الأخت

بما تتط

- الحر

بهدف

الخطابيّ

فكرته ف

- من الجيد أن تتسع المناهج الدراسية العامة لتعليم أكثر من لغة أجنبية بعد إتقان المتعلم للغته العربية، وبالأخص تلك اللغات ذات العلاقة بالتطور العلمي والتكنولوجي من إنجليزية وفرنسية وألمانية، بل حتى من اللغات الآسيوية كالصينية واليابانية وغيرها.

- الدعم المالي لوضع المقررات والكتب المدرسية الخاصة بتعليم اللغات الأجنبية، مما يتيح الفرصة لجميع أبنائنا بتعلم هذه اللغات.

- تكييف برامج تعليم اللغات الأجنبية في مختلف الأطوار التعليمية.

- تفعيل آليات تعليم جميع اللغات في الجزائر بدءًا باللغة العربية ثم باللغات الأجنبية، وكذا الأخذ بتجارب الأمم المتقدمة في التخطيط اللغوي وخاصة منها ما يتعلق بتكنولوجيا تعليم اللغات الأجنبية.

الروافد العلمية للبحث:

* باللغة العربية:

- الموسم الثقافي السابع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني، مؤتمر «اللغة العربية في المؤسسات الأردنية، واقعها وسبل النهوض بها»، ط1. عمان: 1430هـ- 2009م، من منشورات مجمع اللغة العربية الأردني.

- حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، د ط. مصر: 1420هـ- 2000م، دار المعرفة الجامعية.

- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشرط، ط12. القاهرة: د ت، دار غريب.

- صالح بلعيد، علم اللغة النفسي، د ط. الجزائر: 2008، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.

- صالح بلعيد، «أفكار في الإصلاحات التربوية» مجلة اللغة العربية. الجزائر: 2010م، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، ع 25.
- عبد العلي الودغيري، في الثقافة والهوية، د ط. المغرب: 1995م، دار البوكيلي القنيطرة.
- كارم السيد غنيم، اللغة العربية والصحة العلمية، د ط. القاهرة: 1989م، مكتبة ابن سينا.
- منصور فرح «الفجوة الرقمية في المجتمع العربي وأثرها على اللغة العربية»، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، س3، ع6.
- نبيل علي «اللغة العربية وتحديات العصر»، منشورات الموسم الثقافي التاسع عشر لمجمع اللغة العربية الأردني. عمان: 2001م، مجمع اللغة العربية الأردني.

* باللغة الأجنبية:

-Khaoula Taleb Ibrahimy , les Algériens et leurs langues. Alger: 1997, les éditions elhikma.

مواقع الإنترنت:

- تأثير اللغات الأجنبية على اللغة الأم، <http://www.acmls.org>، تاريخ الإطلاع 18 مارس 2011م.
- <http://forum.palmoon.net>، تاريخ الإطلاع 17 مارس 2011م.

المشهد اللغوي في البيئة الجزائرية بعد الاستقلال الوضع الحالي والمأمول

د/ عبد القادر فضيل : جامعة الجزائر

مقدمة :

الحديث عن اللغة أية لغة هو حديث عن جوهر فكر الإنسان وعن أحاسيسه وصلته بمجتمعه ، فاللغة هي خاصية الإنسان ، وأداة التعبير عن وجوده ، لأنها وعاء فكره وترجمان مشاعره، ورمز هويته ووسيلته في التواصل مع أبناء جنسه والتفاعل مع من يكتبون أو يتحدثون بهذه اللغة ، لذا تحرص المجتمعات التي تتمتع بقدر من الوعي بذاتيتها على التمسك القوي بلغتها، والارتباط بها وبالقيم التي تحملها، وأن تجعل من التعامل بها في حياتها أهم مظهر من مظاهر سيادتها، وأقوى ركيزة من ركائز بنائها الاجتماعي ، ومن ثم تسعى بكل الوسائل والأساليب إلى المحافظة عليها والعمل الجاد من أجل توريثها لأفرادها وتعليمها لهم ، وتنمية مشاعرهم نحوها ، حتى يستوعبوا وظائفها، ويدركوا قيمة المعاني التي تخزنها، وجعل الهدف من هذا التوريث سبيلا لتمكينها من أن تبقى مغروسة في أعماق وجدان أفرادها (أجيالها) .

وضمانا لبقائها حية يتوارثها جيل عن جيل، بحيث يعيشون حياتهم وهم يحسون بحرارة الانتماء إليها ، وإلى الأصول الثقافية التي نتجت عنها، وهذا الإحساس يدفعهم إلى حبها والغيرة عليها، ومقاومة من يحاول الإساءة إليها ، إنها الحقيقة التي بها يعيش الإنسان إنسانا، فبها يتميز وجوده، ويتجسد تفكيره، فهي التي تحقق ذاتيته، وتنقل تفكيره وأحاسيسه إلى غيره ، وهي التي تميزه عن غيره من بقية الأجناس، وتصنع شخصيته وتجعله يستحضر بمعرفتها تاريخه وأمجاده، ويعي حقيقته، ويتابع بوعي ما يجري في حاضره، ويتطلع بأفكاره إلى ما سيأتي به مستقبله .

وقد تطرأ على المجتمع ظروف فتغير واقع اللغوي وترسم المشهد الذي تصبح عليه الممارسة اللغوية بحيث تفرض عليه مشهدا لغويا (منطوقا ومكتوبا) لا ينسجم مع تفكيره ولا مع ثقافته وتكرهه على التعامل مع وقائع هذا المشهد (وظيفة واستعمالا) ، والعيش تحت تأثيراته الفكرية والثقافية ، بل تسعى إلى إبعاده عن كل ما يربطه بلغته وثقافته، وتحاول قتل الإحساس بالوطن في أعماق أفراده حين تكرههم على العيش خارج لغتهم وثقافتهم، لأن اللغة هي صناعة الإحساس والمعبرة عنه .

هذا هو الوضع اللغوي الذي كان يشكل المشهد اللغوي الذي عرفته الجزائر (أو البيئة الجزائرية) بعد عام 1830 أي بعد نكبة الاحتلال الذي كان هدفه إبتلاع الجزائر أرضا وثقافة ، ومحو وجودها المتميز ، وإقصاء لغتها من مجالات الاستعمال ليترك المجال للغته المفروضة ، أو للاستعمالات العامية التي لا تزاحم لغة ولا تستطيع أن تنافسها ثم إن السياسة التي سنها حكام الاستعمار في مجال الاستعمال اللغوي سياسة ظالمة تسعى إلى سحق كل لغة تكون مزاحمة للغته، ومن ثم ضيقوا الخناق على اللغة العربية وجدوا في ملاحقة معلمائها أو من يسعون إلى العناية بها والدفاع عنها .

وقد فتحت هذه السياسة مجالا للصراع بين مستعملي اللغة كل فريق يستخف بالآخر أو يهاجمه، مما أدى إلى أزمة فكرية وانشطار ثقافي صرف الناس عن الاهتمام بالقضية الوطنية الكبرى (قضية مقاومة الاستعمار وتحرير البلاد) .

وقد ظلت الفرنسية بمقتضى هذه السياسة هي اللغة الأولى المسيطرة على هذا المشهد بكامل جزئياته ومستولية على كامل المساحة المخصصة للاستعمالات اللغوية وكان أهلها حريصين على مقاومة الاستعمالات الجارية على السنة الجزائريين سواء أكانت لغة عامية أم أمازيغية ، بحيث كان

المعلمون في المدارس الفرنسية يمنعون تلامذتهم داخل المدرسة من استعمال أية لغة غير الفرنسية ، والويل كل الويل لمن يتمرد أو لا يستجيب للأوامر .

بعض ملامح المشهد اللغوي.

هذه صورة من المشهد اللغوي الذي تعاملت معه الجزائر في بداية الأمر مشهد تستولي فيه اللغة الفرنسية على كل مظاهره التي تبرزها الاستعمالات المنطوقة والمكتوبة والمقروءة في جميع مناحي الحياة ، في التعليم وفي الإدارة ، وفي المصالح التجارية والمرافق الصحية وغيرها .

وقد أثر هذا المشهد حتى في الاستعمالات العامية الجارية على السنة الناس، ولم يبق للغة العربية المعيارية في هذا المشهد إلا مجال ضيق ومحدود، وهذا المجال تتقاسمه معها الاستعمالات العامية واللهجات المحلية وبعض الرطانات التي هي خليط من الألفاظ الدخيلة والنبرات الأجنبية . مما دفع القائمين على شؤون الدولة إلى التفكير في كيفية معالجة الوضع وتصحيح ما به من خلل، لقد أحس المسؤولون وهم بصدد بناء مرافق الدولة الوطنية أن الوضع غير طبيعي ، ولا بد من التفكير في معالجته ، بما يجعله وضعا منسجما مع الظرف الجديد (الاستقلال) وقد تنبته القيادة السياسية إلى هذا الموضوع فعبرت عن الحاجة إلى التغيير وأوصت ضمن لوائح المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني (64) بإنشاء لجنة وطنية مكلفة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتعجيل بإعداد برنامج تعريب يرمي إلى صيانة وتنمية القيم الثقافية والروحية(1) وتعني هذه التوصية ضرورة الشروع في إجراء تغيير عملي يقلص من مساحة التعامل مع اللغة الفرنسية ويرقي الاهتمام باللغة الوطنية بجعلها اللغة السيدة في وطنها ، وتمكينها من وظائف التسيير الإداري والثقافي وتوصيل المعرفة لأبناء المجتمع .

الظروف التي واجهت المسؤولين

ولكن الإشكال المعقد الذي واجه المسؤولين هو الموقف المتردد الذي استولى على مشاعر من بيدهم صناعة القرار، وجعلهم في حيرة من

الأمر، هل سيندفعون مع الإحساس الوطني والتوجه الثوري الذي يدفعهم إلى اتخاذ القرار الحاسم الذي يعجل بتغيير الواقع اللغوي الموروث، من أجل استكمال تحرير البلاد من التبعية اللغوية؟، أم يسايرون الوضع الموروث ويحافظون على مكانة اللغة الفرنسية بإبقائها في وظيفتها؟، ومع ذلك ظل التفكير السياسي يدفع إلى تغيير المشهد ، وضبط الخريطة اللسانية التي تسترجع معها اللغة العربية المعيارية مكانتها ليصبح الوضع منسجما مع الظرف الجديد الذي أصبحت عليه البلاد ، ومع السيادة التي استرجعتها ، هذه البلاد التي أصبح لها علمها وعملتها ومنهجها السياسي ، وبدأت تداوي جروحها وتبني مرافق دولتها - بعد خروج المحتل - وتلملم شؤون حياتها . ولم يبق أمامها إلا السعي الجاد لاسترجاع لغتها وإعادتها إلى المكانة التي كانت عليها ، وهذه هي المهمة الكبرى التي حددها التوجيه السياسي وجعلها جزءا من مسؤولية من تولوا قيادة البلاد ، كما سبق بيان ذلك ، ولكن الأمر لم يكن سهلا على ما يبدو، لأن المسؤولين وجدوا أنفسهم وبلادهم أمام جهاز إداري قائم له نظامه ولغته ومشروعه ، وعناصره البشرية ، وكانت البلاد تسير وفق هذا الجهاز، كما وجدوا نظاما تعليميا جاهزا يقدم المعارف والمعلومات باللغة الفرنسية ويربي مشاعر المتعلمين وفق الثقافة التي تحملها هذه اللغة التي هي لغة المدرسة ولغة المحيط الإداري وهذه الحالة دفعتهم إلى تبني الوضعية الموروثة والمحافظة على اللغة الفرنسية ، ولم يقدموا على تجاوز هذه الوضعية ولم يهتدوا إلى الأسلوب الاستراتيجي الذي به يعوضون الواقع المتجذر في بيئتهم بواقع لغوي جديد ، تعتمد فيه اللغة الوطنية لغة أولى ، وتسد إليها الوظائف التي تسند لكل لغة وطنية في بلادها، على أن يستعان باللغات الأجنبية في بعض المجالات التي تتيح لهم التفتح على التجارب الإنسانية في الميدان المعرفي .

إن هذه الحال جاءت نتيجة انتقال أوضاع البلاد من عهد كانت تحكمه سياسة استعمارية إلى عهد أصبح يخضع لسياسة وطنية، فالمسؤولون لم

يراعوا هذا التحول ، ولم يقدموا على إزالة ما كان موجودا وتعويضه بها يجب أن يحل محله .

وهذا أحد الأسباب التي جعلت صناع القرار يحافظون على ما كان موجودا ، ويبقون الفرنسية في الوظائف التي كانت تقوم بها . على أن يبدوا في التغيير حين تنهياً الظروف ، وهذا يعني أن نية التغيير كانت موجودة لدي المسؤولين ولكن التراخي السياسي والتردد في اتخاذ القرار حالا دون التعجيل بالتغيير فلم يقع التحول سريعا ، وتعوض اللغة الفرنسية بالعربية في السنوات الأولى بالخصوص .

القرار الذي كان واجبا أن يتخذ

وكان المطلوب أن تحدد منذ البداية خطة وطنية واضحة المعالم لمعالجة الإشكالات التي يفرضها التعامل مع المسألة اللغوية في واقعنا، ويضبط برنامج مدروس يلتزم به المسؤولون في مجال التخطيط اللغوي لتصحيح الوضع الموروث، وتحديد سبل تطوير واقع استعمال اللغة العربية بصفة خاصة ، ولكن الذي حدث هو أن القيادة أبدت اهتمامها بالموضوع وطرحته ضمن القرارات السياسية الهادفة إلى بناء المجتمع ، وسنت قرارات وإجراءات بهدف الانطلاق في عملية التصحيح، ولكن هذه القرارات لم يرافقها تخطيط عملي ، وبرمجة مدروسة وجادة تختصر الزمن ، وتخلق الإمكانيات ، وتمكن من ترقية الوعي بالقضية اللغوية ، وتدفع الإطارات الوطنية إلى بذل جهد من أجل تعلم لغتها، وتهيئة قدراتها لمسايرة النهج الذي يفرضه منطق الاستقلال ، والسبب هو أن معظم المسؤولين الذين تولوا تسيير شؤون البلاد تربوا في كنف اللغة الفرنسية ، وتشبعوا بثقافتها فلم يتحمسوا لإزاحتها من مكانها ولم يجرؤوا على اتخاذ القرار الذي يعجل بتصحيح الوضع، ويفرض الإجراء التنظيمي الذي يوظف التعدد اللغوي لصالح المجتمع ولخدمة ثقافة البلاد على أن يكون ذلك في ظل سيادة اللغة العربية.

ومن شدة عنايتهم باللغة الفرنسية اتخذوا منذ البداية قرار غريبا ألغوا بمقتضاه التعليم المزدوج (العربي - الفرنسي) الذي كانت تقدمه المدارس الفرنسية الإسلامية (الجزائر، قسنطينة، تلمسان) كما ألغوا النموذج التعليمي الذي كانت تنفذه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مدارسها (2).

بهذا القرار سدت منابع التي كانت تتغذى منها اللغة العربية وهنا يمكن القول : إن المشكلة اللغوية التي ولدتها ظروف الاستعمار لم تجد حلا لها بعد أن استعادت البلاد سيادتها بل امتدت رقعتها وتشابكت خيوطها نتيجة توسع مجال التعليم . ومنذ بداية الاستقلال ونحن نحاول أن نجد حلا ملائما لها ، ولكن التعامل الرسمي المحتشم مع أصول هذه القضية لم يوصلنا إلى الطريق السوي ، لذلك ظلت المشكلة قائمة وما تزال، وتأجلت كل الحلول المقترحة التي ظل المجتمع ينادي بها، وخاصة في مجال تسيير المرافق الإدارية التي ظلت اللغة العربية مبعدة عنها ، وبالرغم من هذه الوضعية المعقدة ظل هاجس التصحيح يدفع المسؤولين إلى محاولة توفير الظروف التي من شأنها أن تسهم في تغيير الوضع بما يتلاءم مع إرادة الأمة في إحياء مجد اللغة العربية بإعادتها إلى المكانة التي فقدتها في بلادها ، وجعلها تستأنف دورها في ممارسة وظيفتها العلمية والثقافية .

وفي هذا الصدد أنجزت بعض الخطوات كان لها الفضل في تحديد الآليات القانونية والتنظيمية التي تحدد أنواع اللغات التي يتجه الاهتمام إليها ووظائف كل لغة ودرجة التعامل معها .

فالممتنع لتاريخ تطور هذا الموضوع يلمس بوضوح أن الخطوات التي أنجزت في هذا المجال الموجه لتطوير واقع استعمال اللغة العربية ، تدل دلالة قوية على أن الإحساس السياسي لدى المسؤولين حول هذا الموضوع ظل يدفعهم للخروج من التردد، وتحديد الرؤية الثقافية الصحيحة التي يجب تبنيتها في التعامل مع اللغات بصفة عامة ومع اللغة العربية بصفة خاصة ،

وهذا ما جعل الخطوات المنجزة ، رغم أنها لم تكن مدروسة ولم تنطلق من تخطيط وطني إلا أنها تبدو وكأنها معالم خطة حتى ولو لم يقصد من أنجزوها ذلك.

مجمل القرارات التي تمت في العشرية الأولى أولا في ميدان التربية

هناك عدة قرارات استهدفت إرجاع حق اللغة العربية المسلوب إليها .(3)

(1) أول قرار صدر في بداية الاستقلال هو القرار الخاص بترسيم اللغة العربية في برامج التعليم في مختلف المستويات (يطبق وفق الإمكانيات).

(2) القرار الثاني هو القرار القاضي بالشروع في جعل اللغة العربية لغة تعليم بعد أن أدرجت كلغة ، وتم تنفيذ هذا القرار من خلال تعريب السنة الأولى من التعليم الابتدائي في الموسم الدراسي 64 / 65 ثم امتد إلى السنة الثانية وبعد ذلك إلى الثالثة وأخيرا إلى السنة الرابعة في عام 1971 حين ضبطت خطة التعريب التدريجي للأقسام العلمية مع إبقاء اللغة الفرنسية لغة أجنبية ابتداء من الصف الرابع

(3) القرار الثالث : هو القرار القاضي بتعريب المواد الاجتماعية (تاريخ , جغرافيا فلسفة تربية) في جميع المستويات.

(4) القرار الرابع والحاسم هو القرار الخاص بتعريب ثلث الأقسام العلمية في جميع المراحل تعريبا تاما مع تعريب كل الشعب الأدبية تمهيدا للتعريب الشامل.وبهذا الإجراء أصبح نظام التعليم نظاما مزدوجا ، نظاما يعنى بتلقين المواد العلمية بالعربية ابتداء من الصف الخامس الابتدائي إلى نهاية التعليم الثانوي ، ونظاما موازيا له وفي نفس المدرسة يعنى بتلقين المواد نفسها باللغة الفرنسية ، ونتج عن هذا الإجراء انقسام في صفوف التلاميذ (أقسام تدعى معربة ، أقسام تدعى مزدوجة) وظلت هذه الوضعية سنوات عديدة (4).

5) القرار الخامس وتركز الجهد فيه على توحيد لغة التعليم في جميع الأقسام وتجاوز حالة الانقسام التي ظلت تقسم التلاميذ إلى فئتين: بحسب لغة تعليم المواد العلمية وبهذا الإجراء أصبح التلاميذ جميعهم يتلقون المعارف المختلفة باللغة العربية.

6) القرار السادس المتعلق بتأسيس نظام التعليم الأصلي الذي أسسته وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية عام 1970 ، والهدف هو الجمع بين المعارف العلمية والأدبية والشرعية في مؤسسة واحدة ويتلقى التلاميذ المنتسبون إلى هذه المؤسسة نفس المقررات المبرمجة لزملائهم في مؤسسات التعليم التابعة لوزارة التربية مع إضافة العلوم الشرعية، ويجتازون امتحانا واحدا في المواد المشتركة .

ثانيا : القرارات المتعلقة بموضوع التعريب في مستوى التعليم الجامعي
توجه الاهتمام منذ البداية إلى عدة إجراءات لتوفير المناخ الثقافي الذي يدفع جهود التعريب إلى الأمام من ذلك :

- 1- إنشاء معهد الدراسات العربية لتكوين أساتذة اللغة والأدب والتاريخ.
- 2- فتح أقسام جامعية لتحضير شهادة ليسانس في الأدب العربي (5)
- 3- إنشاء مدرسة عليا للترجمة من أهدافها تكوين هيئة مترجمين من ذوي الأهلية العليا في المجال اللغوي (مرسوم 22 / 05 / 1964)
- 4- أمر رئاسي يقضي بإجبارية معرفة اللغة العربية على كامل الموظفين ومن يماثلونهم (مؤرخ في 26 / 04 / 1968)
- 5- إحداث مكتب للترجمة في مختلف الوزارات مهمته ترجمة القوانين والنصوص والمراسلات التي تتعامل معها الحكومة مرسوم مؤرخ في

6- إدراج امتحان إجباري في اللغة العربية ضمن جميع الامتحانات والمسابقات التي تنظمها كلية الآداب والعلوم الإنسانية مرسوم 15 / 10 / 1968

7- فتح أقسام معربة لتحضير شهادة ليسانس باللغة العربية في الإختصاصات المفتوحة في مجال العلوم الإنسانية (الحقوق – الصحافة – التربية - علم الاجتماع) (قرار 27 / 6 / 1972).

وقد امتد العمل بهذا القرار إلى فتح بعض الأقسام العلمية في مطلع السبعينات فعربت بعض الاختصاصات في العلوم الدقيقة ، ولكن التجربة أجهضت منذ البداية إلى اليوم وبقي تعريب الاختصاصات العلمية محصورا في أقسام المدرسة العليا للأساتذة التي تهيئ إطارات تعليم المرحلة الثانوية ، وهكذا ظلت مشكلة تعريب الاختصاصات العلمية والتقنية قائمة إلى اليوم .

8- ترسيم تعليم العربية كمادة في جميع فروع التعليم الجامعي التي يجرى فيها التعليم بالفرنسية ، قرار مؤرخ في 25 / 8 / 1971 .

وعلى هامش التعليم العالي عرفت جهود التعريب تدابير سياسية وبيداغوجية هادفة من شأنها تهيئة الوضع الذي يعين علي تعميم استعمال اللغة العربية .

من هذه التدابير :

(أ) إنشاء لجنة دائمة للتعريب في مستوى وزارة التعليم العالي المادة 9 من القرار المؤرخ في 25 / 8 / 1971 .

(ب) إنشاء لجان مكلفة بالتعريب في جامعات القطر الثلاث (الجزائر – وهران – قسنطينة) (قرار 25 / 10 / 1971 (9) (5)

(ج) وعلى المستوى السياسي والحزبي تم إنشاء لجنة وطنية للتعريب تابعة للجهاز المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني أسندت إليها مهمة تحليل واقع المشكلة اللغوية واقتراح تصور عملي وواقعي لمعالجة المشكلة ، درست

اللجنة الموضوع من جميع جوانبه وخرجت بتصور وحلول وتوصيات عرضت كل ذلك في ندوة وطنية أولى أشرف عليها الرئيس الراحل هواري بومدين رحمه الله. وكان ذلك عام 1975 وصدرت عن هذه الندوة عدة توصيات زكيتها فيما بعد قرارات اللجنة المركزية للحزب وأصدرت بشأنها قرارات وتوجيهات دعت فيها المسؤولين إلى الشروع في التطبيق الفعلي لهذه التوصيات وخاصة ما يتعلق بتعريب المحيط ووثائق الحالة المدنية وكل الوثائق النمطية التي يجري التعامل بها في الدوائر الإدارية ، وكذا المصالح المتعاملة مع الجمهور .

ثالثا : في مرحلة الثمانينيات :

عرفت البلاد جهودا أخرى في مجال تعميم استعمال اللغة العربية من بين الإجراءات المكتملة لما تم في السابق ما يلي :

أ - توحيد لغة التعليم في جميع الاختصاصات المفتوحة في أقسام العلوم الإنسانية بالجامعة بحيث أصبح لم يعد فيها فرعان، فرع بالعربية وفرع بالفرنسية.

ب - البدء في تطبيق التوصيات الرامية إلى تعريب الإدارة المدرسية والجامعية والمراسلات ذات الصبغة السياسية .

ج - التكفل بتنظيم دورات تدريبية للأساتذة الذين لا يتقنون اللغة العربية بهدف تمكينهم من المعارف والمهارات اللغوية التي تتيح لهم أن يدرسوا اختصاصاتهم بالعربية .

د- الشروع في تعريب البرامج المطبقة في المدرسة العليا للإدارة ولكن هذا الإجراء لم يتواصل العمل به .

رابعاً: في مجال التكوين المهني

- جرت محاولات أولى لتعريب برامج قطاع التكوين المهني خلال السبعينيات، وتركز الاهتمام على تعريب مواد التثقيف العام ، وامتد الجهد إلى بعض الاختصاصات المهنية التي يتوفر فيها إطار التدريس القادر ،

- وجرت محاولات أخرى خلال الثمانينيات حين انضمت وزارة التكوين المهني ، إلى قطاع التربية وتوحدت لغة التعليم في المرحلة التي تسبق التكوين المهني فاتجه الإجراء لتعريب الأساتذة وتحويلهم من مدرسين بالفرنسية إلى مدرسين بالعربية لكي يستطيعوا مواجهة الدفوعات التي تكونت أصلاً بالعربية، وقد واجه المسؤولون في هذا الميدان مشكلة المصطلحات والمراجع التي يمكن اعتمادها في مجالات التكوين المهني ، لذا تعثرت جهود التعريب في هذا القطاع، وما زال الوضع اللغوي في هذا الميدان غير محدد فهو يخضع للمبادرات والاجتهادات وليس لخطة مدروسة، ونأمل أن يتغير الوضع ويضبط تخطيط في هذا المجال .

ونلاحظ من خلال هذا السرد التاريخي لتطور المشهد اللغوي أننا لم نكن نملك خطة مدروسة توجهنا إلى ما ينبغي أن نوجه إليه جهودنا في مجال تأسيس سياسة لغوية رشيدة تحدد الدور الأساسي للغة الوطنية بصفة نهائية لا تقبل الجدل أو التراجع، وتضبط دواعي اختيار اللغات الأجنبية التي نميل إلى التعامل معها وتضع كل لغة في مكانها وفق الأهداف التي نتوخاها منها . وحين نتجاوز هذه الملاحظة يمكن القول : أننا رغم كل ذلك بذلنا جهداً ، وحققنا بعض المكاسب ، وهذه المكاسب التي تحققت أثرت تأثيراً واضحاً في النظرة إلى اللغة وأحدثت ارتياحاً في نفوس الشباب المتعلم ، وقوت لديهم الاطمئنان بأن البلاد سائرة في الاتجاه السليم رغم هذه العثرات ونأمل أن يزدادوا ارتياحاً واطمئناناً حين تتجه جهودنا إلى استكمال ما تبقى من خطوات في ميدان تصحيح الوضع اللغوي الموروث وخاصة حين نستلهم

ميثاق السلم والمصالحة الذي يؤكد المصالحة مع الذات ومع التاريخ ومع القيم الوطنية ، أي أن المجتمع لا بد أن يواجه ذاته ويتصالح مع تاريخه وهويته ، ويراجع مواقفه مع ذاته ومع قيمه وينتقي من هذه المواقف ما يلائم المبادئ والاتجاهات التي مات من أجلها أبناء الوطن ، ومن هذا المنطلق يتحتم ترشيح اللغة الوطنية لتكون الأداة التي يعتمد عليها في تسيير أمور حياته ولا يفضل عليها أية لغة مهما كانت كما نبه إلى ذلك الرئيس الراحل هواري بومدين (رحمه الله) في خطابه يوم افتتاح الندوة الوطنية الأولى للتعريب عام 1975 (6) قال: (إن هناك نقطة يجب أن تكون واضحة وهي أنه لا مجال للمقارنة أو المفاضلة بين اللغة العربية وبين أية لغة أخرى فرنسية كانت أم إنجليزية ، لأن الفرنسية كانت وستبقى لغة أجنبية لا لغة الجماهير الشعبية) (7)، وأبدى بهذا التنبيه رؤيته للقضية ونفى مستنكرا ما قد يخطر ببال أحد فقال : إن ما لم يتمكن الاستعمار من تحقيقه بالأسلح لن يتحقق اليوم بأية حال من الأحوال على أيدي أبناء الشهداء .

والملاحظة التي يخرج بها المنتبغ لهذه الإجراءات هي : أن اللغة العربية رغم العوائق التي وقفت في طريق تعميمها قد استعادت جانبا من وظائفها بفضل التكامل بين الميادين التي دخلتها اللغة العربية وحققت بعض المكاسب التي لا يمكن لأحد أن ينكرها . وتجسدت هذه المكاسب التي أصبحنا نراها في عدد من المجالات .

أ- في مجال التعليم، فقد أصبحت العربية لغة تعليم جميع المواد المقررة في التعليم الأساسي والثانوي وامتدت إلى فروع العلوم الإنسانية في التعليم الجامعي .

ب - في مصالح الأحوال الشخصية والأوراق الثبوتية ، وبعض الدوائر الإدارية المتعاملة مع الجمهور .

ج- في مجال القضاء والتقاضي والمصالح المتصلة بهذا الميدان .

د - في مجال الإعلام بأنواعه : المسموع والمرئي والمكتوب وبرامج التلفزة والإذاعة .

هـ - في مجالات المحيط الخارجي والداخلي ، ولافتات الطرق والاتجاهات . هذه بعض النتائج التي تحققت في العقود الثلاثة الأولى بفضل إرادة بعض النخب الوطنية المسؤولة التي كانت لها إسهامات سياسية وفكرية، وهناك نتائج أخرى تمثلت في أننا لم نعد نناقش المشكلة اللغوية من حيث المبدأ، وإنما نناقشها من حيث إمكانيات التعميم ، ومن حيث توفر الأساليب التي تطور مستوى الأداء وتسهم في دقة التعبير وسلامة التركيب وجمال المعنى. ويرجع الفضل في هذه المكاسب اللغوية التي تحققت إلى أمور أربعة :

الأمر الأول : هو تطبيق إجراء التعريب النقطي الذي نصت عليه قرارات الإصلاح التعليم الصادر في مطلع السبعينات والذي كان الهدف منه تعريب ثلث الأقسام العلمية في التعليم العام تعريبا تاما ، وقد أسهم هذا الإجراء في تخريج نخبة من حملة البكالوريا العلمية المعربة تباعا .

الأمر الثاني : هو العمل بالاتجاهات التي جاء بها التعليم الأساسي وفق المبادئ التي نص عليه الأمر الرئاسي المنظم للتربية والتكوين الصادر عام 1976 في مجال السياسة اللغوية ، تلك المبادئ التي تنص على أن اللغة العربية هي لغة التعليم في جميع المستويات ، وتدرج اللغة الأجنبية في الصف الرابع الابتدائي وليس قبل ذلك .

الأمر الثالث : العمل بتوصيات الندوة الوطنية الأولى للتعريب والتي شملت عددا من المجالات التي درستها اللجنة الوطنية للتعريب ، وقدمت في شأنها جملة من التوصيات والحلول زكته قرارات اللجنة المركزية للحزب وطالبت بتنفيذها .

الأمر الرابع : ويتمثل في الجهود التي بذلها البرلمان في مناقشة القضية اللغوية والمطالب التي كان يقدمها ويلح عليها من أجل استكمال الخطوات المتبقية في مجال تعميم استعمال اللغة العربية ، ويدعو الحكومة إلى الاستجابة لها .

تلك المطالب التي توجهها بتقديم نص قانوني يضع حدا للمشكلة اللغوية هو: قانون تعميم استعمال اللغة العربية الذي زكاه نواب الأمة عام 1991 إن هذا القانون جمد مرات عديدة وما يزال حبيس أدراج الهيئة المسؤولة عن إصدار الأمر بالتنفيذ .

كان الأمل أن يطبق هذا القانون وفق الآماد التي حددها، لأنها آماد معقولة ولا يطرح الألتزام بها أي إشكال ، ومع الأسف أن هناك عددا من المسؤولين (من هؤلاء رئيس الحكومة في ذلك الوقت غزالي) وقفوا ضد تنفيذه بل أوعزوا إلى السلطة العليا بعدم صلاحيته وطالبوا بتجميده .

إن تجميد قانون التعريب الذي استوفى كل الشروط التي استلزمها تحضيره ومناقشته والتصديق عليه يعد كبيرة من الكباثر التي ارتكبت في حق أهم عنصر من عناصر السيادة ،لم يكن أحد يتصور أن مثل هذا الأمر سيقع، فالموقف الذي اتخذ بشأن هذا القانون جعل شبابنا المتعلم قلقا على الوضع اللغوي الذي لم تتحدد الوجهة التي سيكون عليها مستقبلا . وهذا القلق الذي يحسه شبابنا يولد لديهم عدم الثقة في قدراتنا وفي خططنا المستقبلية ، والسبب الذي يدفع إلى هذا القلق لا يرجع إلى عدم مواصلة الجهد في تنفيذ المشاريع وفق الخطة التي بدأناها في السابق إنما يرجع إلى ما يلاحظ من تراجع عن بعض المكتسبات ، كما يرجع إلى انتشار ظاهرة الردة التي بدأنا نلاحظها في عدد من المجالات من خلال العودة إلى استعمال الفرنسية في مجالات المحيط وفي أهم المصالح التي يتوافد عليها الجمهور، وفي المراسلات الإدارية الرسمية وفي تصريحات المسؤولين الموجهة إلى الرأي العام .

ومن مظاهر الردة انتشار عبارات اللغة الفرنسية في شوارعنا وفي أحيائنا وفي أهم واجهات المحلات التجارية والمؤسسات الوطنية ، وفي جميع مظاهر المحيط التي تواجهنا وتفرض نفسها على كل من يعرف القراءة والكتابة . مما جعل عبارات العربية تخفي تدريجيا وتترك

مكانها لعبارات أجنبية ، وحتى الاجتماعات الرسمية أصبحت اللغة السائدة فيها هي اللغة الفرنسية .

ومن مظاهر الردة كذلك عدم الاهتمام بالتوجيهات الرسمية التي صدرت منذ سنوات بخصوص منع الشخصيات المسؤولة من تقديم حديثها المتلفز والموجه إلى المواطنين باللغة الفرنسية ،ومن الأمور التي لا يرتاح لها المواطنون الخطب والتصريحات التي تصدر عن كبار المسؤولين باللغة الفرنسية، وكذلك الحوار الذي يجرونه مع الإطارات بهذه اللغة وكان الأولى أن يكونوا قدوة لغيرهم في الإلتزام باللغة الوطنية

وفي هذا السياق نذكر ما كان يفكر فيه المواطنون طوال سنوات التغيير، كان أملهم أن يتغير الوضع الذي كان مفروضا عليهم حتى يتأكدوا بأنهم تخلصوا فعلا من مخلفات الاستعمار التي لا يجوز التعامل معها كما لو كانت قدرا مقدورا ، كان أمل المواطنين أن تتعامل معهم دولتهم بلغتهم التي رسخها التاريخ ورسمها الدستور، وأقرتها المواثيق، وزكاها الشعب بجميع فئاته، حتى يتيقنوا بأنهم لم يبقوا تابعين ثقافيا لفرنسا، كما كان أملهم أن يشعروا من خلال هذا التعامل مع أجهزة الدولة بأنهم مستقلون فعلا ، ولم يعد يربطهم بفرنسا إلا ذلك الماضي الأليم الذي ظل وسيبقى محفوظا في الذاكرة وبأن وطنهم أصبح حرا ، كامل السيادة له علمه وعملته ولغته ودولته ونظمه الإدارية وقيمه الفكرية والثقافية، ونمط حياته الاجتماعية (8).

ولكن الإشكال الذي ظل قائما والذي ظل المواطنون يتألمون له هو أن المسؤولين لم يعتبروا اللغة والنظم الإدارية والقيم الفكرية والسلوكية والنمط الحياتي في المجالات العملية من أصول السيادة ، لذلك أجلوا الاهتمام بها واعتبروها أمورا شكلية أو على الأقل لا ترقى في نظرهم إلى المسائل الجوهرية الثابتة المتعلقة بالسيادة ، لذلك يمكن في نظرهم تأجيل العمل بها حتى تنهيا الظروف ، وتوفر الوسائل ، والغريب في الأمر أن هذه الأعذار والتعلات كانت فيما سبق وما تزال قائمة إلى اليوم.

ولم يكن يخطر ببال أحد أن هذا الوضع المؤقت سيتحول مع الأيام إلى وضع شبه طبيعي ، وتصبح المناداة بتغييره أمرا غير طبيعي ، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن هناك أوضاعا قديتهم المرء صعوبة معالجتها، ويدرك سبب تردد المسؤولين في الإقدام عليها مثل تعريب التعليم العالي ، ولكن هناك أوضاع أخرى لا يستطيع المرء أن يدرك سبب التردد في الإقدام على تعريبها مثل الأوضاع المتعلقة بالمرافق الإدارية والمصالح التجارية والتعامل المصرفي ومظاهر المحيط ولوحات الإشهار وغير ذلك من المجالات البسيطة .

ويتضح من الأوضاع اللغوية التي شكلت المشهد اللغوي الذي تعاملت معه بلادنا منذ أن تخلصت من كابوس الاحتلال أن هناك جهودا بذلت من أجل معالجة جانب من هذه الأوضاع غير الطبيعية وقد حققت هذه الجهود بعض المكاسب التي أشرت إلى بعضها فيما سبق، وفي هذا دلالة قوية على أننا قادرون على التغيير حينما نريد، أو حينما تكون لنا إرادة فاعلة، وقد كانت لنا هذه الإرادة في بعض الفترات ، وهي التي مكنتنا من تحقيق بعض المنجزات التي جعلت المشهد اللغوي يتطور عما كان عليه وهذه الإرادة هي التي ينبغي أن نجعلها اليوم محركا لبناء خطة مستقبلية نسعى بواسطتها إلى ضبط مشروع متكامل يستهدف تطوير التعامل مع اللغات التي تعيش في واقعنا (العربية، الفرنسية ، الأمازيغية، العامية الإنجليزية –داخل المحيط المدرسي-) وفق الغاية التي نتطلع إليها ، وتحديد مكانة كل لغة يستعين بها مجتمعنا في حياته الفكرية باعتبار اللغات جميعها نوافذ نطل منها على ما يجري خارج بيئتنا .

ووفق هذا التوجه يجب أن تتجه مساعينا التربوية لترقية الاهتمام بالوعي بالمسألة اللغوية عموما، وبما ينبغي أن يكون عليه واقع اللغة العربية خصوصا ، بحيث يكون التعدد اللغوي الذي نراه في بيئتنا وسيلة لشد أزر اللغة العربية ودفعها إلى اقتحام عالم المنافسة الحضارية وسبيلا لإنعاش العمل الفكري الذي يخدم البلاد ويرقي المستوى المعرفي، وهنا نجد أنفسنا

أمام عناصر المشروع الذي ينبغي أن يتضمنه التخطيط اللغوي من أجل تطوير واقع استعمال اللغة العربية التي يجب إعطاؤها المساحة الأوسع في تعاملنا ، لأنها الواجهة التي يرى المجتمع نفسه من خلالها .

عناصر المشروع ومنطلقات بنائه

العناصر هي: نظام التعليم، مرافق الإدارة، وسائل الإعلام، مظاهر المحيط، هياكل القضاء، المصالح المتعاملة مع الجمهور، المراسلات والقرارات والشهادات أسماء المنتوجات الوطنية والوصفات الإشهارية الشارحة للمنتوج إلخ.

إن هذه العناصر هي المجالات التي تعبر عن مظاهر المشهد اللغوي في جملته وهي التي يتحرك المجتمع من خلالها سواء أكانت تعليما أو إدارة أو إعلاما، أم نظاما قضائيا أم نشاطا إنتاجيا أم مؤسسات تجارية أم تسييرا اقتصاديا وماليا أم محيطا عاما، وهي الأركان التي ينطلق منها التخطيط اللغوي الذي نريد منه أن يعزز مكانة اللغة العربية في حياتنا لأن كل مجال من هذه المجالات مرتبط باللغة وقائم على ما يختار من الاستعمالات الدالة على طبيعة المجال ، أو مجسمة للنشاط الممارس في هذا المجال أو ذاك وإبعاد اللغة العربية عن ممارسة وظيفتها في هذه المجالات يعد اعتداءً على حرمتها واستخفافا بقيم المجتمع، والسير في هذا الاتجاه يجعل المجتمع منفصلا عن ذاتيته .

ومن هنا يتجه المطلب الاجتماعي إلى تعميم التعريب في كل مجال له صلة بحياة المواطنين ونشاطهم، وبقضايا الثقافة ، لأن تعميم التعريب داخل مؤسسات المجتمع يعني أن المجتمع واع بواجباته، مدرك قيمة المحافظة على لغته، وحريص على حمايتها مما يتهدها ، ومن ثم لا يجوز أن يترك استعمال اللغة في مظاهر حياتنا وفي مؤسساتنا للمبادرات والاجتهادات، (كل واحد يفعل ما يشاء) بل لا بد أن تصدر الجهات المسؤولة تعليمات تنبه فيها الجميع بضرورة الاهتمام باللغة الوطنية ،(كل في مستوى نشاطه ومسؤولياته)، وتلزم كل قطاع بأن لا يتوانى في الإلتزام بها (وضعا

واستعمالاً) بحيث لا يترك المجال لهيمنة اللغة الأجنبية وخاصة في مظاهر المحيط والإدارة ، والاهتمام بهذا الموضوع ليس بدعا فكل الدول تلتزم بتوظيف لغتها وتخصص لها المكانة التي لا تنافسها فيها لغة أخرى فلا نجد بلداً أوروبياً يستغني عن لغته أو يوظف في حياته لغة غير لغته، فلماذا نشذ نحن عن هذه القاعدة ؟ .

ومن أهم العناصر التي ينبغي أن تضاف إلى العناصر السابقة لیتضمنها التخطيط لبناء مشهد لغوي متكامل ومنسجم الجانب المتعلق خصوصاً بتعريب المحيط وتقنيته من عبارات اللغة الأجنبية التي انتشرت في السنوات الأخيرة بكيفية غريبة .

وموضوع تعريب المحيط كل المحيط يشمل كل المظاهر المرئية والمسموعة والمكتوبة والوثائق المتنقلة والتعليمات والإرشادات التي توظف فيها اللغة ويطلب من الجمهور أن يتعامل معها ويستجيب لها ، بحيث تصبح العبارة اللغوية المرجع المعتمد في فهم المظاهر والدلالات المجسمة لمكونات المجتمع ونشاطه وأساليبه حياته ورموزه الثقافية ، ومن أهم ما تشمله المظاهر المحيطة بحياة الإنسان المنتوجات الوطنية سواء أكانت مما يؤكل أو يشرب أو يلبس أو يتداوى به، أو يعرض أمام الزوار للاستمتاع والإطلاع ، ومعرفة قيمته، ويدخل في هذا الباب أسماء المعلبات والقارورات، وأدوات التنظيف وعناوين المحلات والمؤسسات والإعلانات واللافتات ولوحات الإشهار، والمعلقات الموجهة ، وأسماء السيارات والحافلات وكل المراكب العمومية وتذاكر النقل.

ويعني تعريب المحيط أن يكتفي في تحديد الدلالة باللغة العربية ولا تضاف اللغة الأجنبية إلا في بعض المواطنين مثل الفنادق الكبرى ، والمحلات السياحية المصنفة، والمحطات المعدنية ذات المستوى المتميز وما يشبه ذلك .

منطلقات بناء المشروع :

تتحدد منطلقات المشروع من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

1- متى يفرج المسؤولون عن قانون التعريب الذي طال إبعاده وتجميده من غير مسوغ ، بل يمكن اعتبار هذا التجميد كبيرة من الكبائر التي ارتكبت في حق أهم مقوم من مقومات الشخصية الوطنية وانحرافا سياسيا لا يقبل واستخفافا بقيم الشعب ووأدا لكائن خلق من رحم الثورة لا لشيء ، إلا لأن التيار الفرنكفوني ما يزال يؤثر في نفسية المسؤولين ويشككهم في قدراتهم . ونرى أن الإفراج عن هذا القانون وتنظيم التعامل معه يشكل بداية التوجه الصحيح نحو التعامل الرسمي مع الوظيفة الشرعية للغة التي حددها الدستور وجعلها الأداة المعبرة عن قيم الأمة .

2- والسؤال الثاني مرتبط بالسؤال الأول ومؤكده ، وصيغته ، متى يتاح المجال للغة العربية أن تصبح الأداة المسيرة لأمر المجتمع في كامل المرافق الإدارية، والمصالح العمومية، ووسيلة حوار تعتمد في الاجتماعات الرسمية وجلسات النقاش الوطني ، وفي تصريحات المسؤولين وخطبهم ؟.

3- إن أهم سؤال يجب أن يجيب عنه المختصون والمسؤولون هو ما هي اللغة التي نعلمها لأبنائنا بعد أن يتعلموا لغتهم الوطنية ؟ ثم ما هي اللغة التي نعلم بها ، أو نتخذها أداة لتعليم المعارف ؟. أهى اللغة العربية كما نص على ذلك الدستور أم هي لغة أخرى ووفق هذه الإجابة العلمية التي ننتهي إليها لمعرفة اللغة التي نعلم بها نقرر نوع اللغة التي نرشحها لنقل المعارف العلمية في المراحل المختلفة بما في ذلك مرحلة التعليم الجامعي ، وهنا نكرر السؤال: متى تقتحم اللغة العربية مجالات الاختصاصات العلمية في التعليم العالي ؟ لأن إبقاءها مبعدة عن التعليم العالي وعن الاختصاصات العلمية يعد عزلا لها عن العلم ، وعزلا للناطقين بها عن العلوم ، ووأدا للعلم وجعله مستوردا لا نحصل منه إلا على ما يريده أصحابه أن يصل إلينا منه.(9)

إذ لا يجوز أن يستمر هذا الوضع الذي نتعامل فيه مع لغتين ، في مرحلة واحدة ، لغة علوم ، ولغة آداب ، لغة تسمح بالانفتاح على التجارب الإنسانية وتمكن من ولوج المعرفة العلمية وهي اللغة الفرنسية ، ولغة لا يتاح لها ذلك لأن النظام يحصر وظيفتها في الإطلاع على الآداب والتاريخ والعلوم الدينية فحسب وهي اللغة العربية وقد علق الدكتور المهدي المنجرة على هذا الوضع فقال: لا أقبل أن يقول أحد : إنها قضية بيداغوجية ، وأن التعريب صعب ، وصعب أن تستعمل اللغة العربية في تعليم الكيمياء والبيولوجيا ، فهذا كلام لا أساس له لأن التجارب في العالم بأسره برهنت أنه بدون الاعتماد على اللغة الوطنية في تعليم العلوم لن يكون هناك تقدم حقيقي ، وأعطى أمثلة على ذلك كثيرة ، منها اليابان وماليزيا وكوريا.(10)

وللإمام الإبراهيمي رأي في هذا الموضوع له قيمته العلمية فهو يطرح مشكلة التعامل مع اللغة العربية فهو يوازن في هذا الطرح بين اتجاهين ويقارن بين وضعيتين : وضعية المجتمع الذي يعتمد لغته وسيلة لنقل المعارف العلمية إلى أجياله أي أنه ينقل المعرفة ولا ينتقل إليها ، ووضعية المجتمع الذي يعتمد لغة غيره في تلقين المعارف لأجياله أي ينتقل إلى المعرفة ، ولا ينقلها ، فبين في هذا الطرح أن من ينقلون التراث العلمي الذي هو أساس الحضارة إلى أبنائهم بلسان أمتهم يصبحون قوة في هذا اللسان وفي أهله ، وأن من ينتقلون إلى هذا التراث في لغة غيرهم يكونون قوة في هذا الغير ، ويلخص فيقول : وقد تفتن أسلافنا إلى هذه الدقيقة فنقلوا العلم ولم ينتقلوا إليه أي أنهم وظفوا لغتهم وفكرهم ، وترجموا ما عند غيرهم ، وتعاملوا بوعي مع الحقائق والعلوم التي كانت منتشرة لدى بعض الأمم(11) . فما أحوجنا اليوم إلى الأخذ بهذه الفكرة .

4- ثم ما هي اللغة الأجنبية الأولى التي نعلمها لأبنائنا والتي يمكن أن يحصل الاتفاق بشأنها .

ألا يجوز أن يتجه التفكير مرة أخرى إلى اللغة الإنجليزية بدلا من الفرنسية ، أو على الأقل نضعها بجانب الفرنسية ليكون في إمكان التلاميذ اختيار إحداهما في البداية ؟ كما فعلنا في مطلع التسعينات حين تقرر إدراج الإنجليزية لغة أجنبية أولى بجانب الفرنسية (وتمت التجربة ولكن هناك مناوئون وقفوا ضد التجربة ودفعوا السلطات إلى توقيفها).

ويتولد عن هذا السؤال سؤال فرعي ، ما هو المستوى الدراسي الذي تدرج فيه اللغة الأجنبية حتى لا تؤثر على تحصيل التلاميذ في لغتهم الوطنية وتحدث اضطرابا في تفكيرهم ، هي الآن مقررة في السنة الثالثة، ولكن إدراجها في هذا المستوى لم يقرر نتيجة دراسة ، إنما فرضت اعتباطا بعد أن كانت في السنة الثانية (وقد لا يكون وضعها في هذا المستوى ملائما). والتحليل العلمي البيداغوجي يؤكدان إدراج اللغة الأجنبية في هذا المستوى يؤثر سلبا على نفسية التلاميذ، وعلى تحصيلهم في لغتهم الأصلية التي ما يزالون لم يتمكنوا من معرفة أساسياتها ، لذا يرى المربون أن لا يدرج تعليم اللغة الأجنبية إلا بعد ثلاث سنوات تعليمية يقضيها التلميذ في تعلم لغته ، بعدها يدفع إلى تعلم لغة ثانية ، ومقولة علماء النفس التي تشجع على التبكير بتعليم اللغة الأجنبية لها دلالة لا تقبل على علاقتها ، إذ هناك فرق بين مستوى اللغة الشفهي والمستوى الكتابي ، فإذا كان الأمر بالنسبة إلى المستوى الشفهي بسيطا فإنه ليس كذلك بالنسبة إلى المستوى الكتابي ، لذا نرى أن الصف الرابع هو المستوى المناسب، وهذا هو الذي كان متتبعا قبل هذه الفترة .

الخاتمة :

وإذا أردنا وضع حد للمشكلة اللغوية التي عمرها الآن 49 سنة وجب ضبط مخطط وطني لضبط عناصر المنهج الذي نتبعه في تعميم استعمال اللغة العربي (التعريب الشامل) وترقية الاهتمام بها، وجعلها أداة حياة تعيش

في سلوكنا وفي كل تحركاتنا ، وفي توجيهاتنا لأبنائنا ، منهج يكرس الفاعلية في حفز همم المسؤولين واهتماماتهم بالمسألة اللغوية ، وجعلهم يستوعبون العلاقة الحميمة بين اللغة والثقافة و الوطن.

إن إدراك هذه العلاقة يجعل النظام التعليمي يكرس فلسفته ومناهجه وطرائقه لربط المتعلمين بوطنهم، وقيم مجتمعهم، لأن إتقان اللغة وإدراك أسرارها يؤدي إلى امتلاك ناصية المعرفة التي هي أساس التنمية البشرية، وأساس المعرفة هو الفكر، والفكر مضمون حضاري وقيمة ثقافية وعائمه اللغة، واللغة التي نوجه الاهتمام إليها ونسعى إلى تعميم التعامل بها ليست مجرد أداة يملكها الفرد ليتواصل مع أبناء جنسه ، إنما هي تلك اللغة التي تفتتح على الحياة انفتاحا تاما، وتفتح عالم الفكر الإنساني وتتيح للمتعلمين اكتساب المعرفة العلمية وتسمح لهم بالانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة منه. وأول عنصر ينبغي أن نجعله أساس هذا المخطط هو نظام التعليم الذي تعد اللغة أهم أركانه ، فعمل المعلم عمل لغوي في أساسه وجوهره وعملية التعلم نفسها لا تحدث بصفة إيجابية في غياب اللغة (لغة دقيقة وواضحة) ونشاط المتعلم قائم على فهمه للغة وحبها، ولهذا ينبغي أن يهتم القائمون على التعليم تطوير المفهوم الذي يجب أن يعطى لعملية تعلم اللغة ، ولمفهوم الاتصال والتواصل، وعملية البناء الفكري والنفسي التي يضطلع بها التعليم اللغوي الناجح .

وفي هذا السياق نرى ضرورة توجيه العناية البيداغوجية إلى إعادة النظر في منهجية تعليم اللغة ، خاصة في المراحل الدنيا، ونشير هنا إلى أن تعليم اللغة عندنا يفتقر إلى منهجية وظيفية يركز فيها على جودة الأداء وسلامة العبارات ودقة التنظيم، ووضوح المعنى ، وفهم السياق والقرائن التي تعين على استيعاب النص أو بنائه (وهذا قلما نجده حاصلًا في مدارسنا) .

إن التعليم عندنا لا يدرّب التلاميذ على القراءة الصحيحة والواعية التي تكسبهم حب القراءة ، وتمكنهم من استيعاب ما يقرأون والبرهنة على فهم

ما قرأوا ولا يتيح لهم فرص الممارسة الكتابية التي تكسبهم الدربة على جمع الأفكار وترتيبها ، ويدربهم على اكتساب ملكة التعبير وبناء النصوص ، لذلك تراهم يتلثمون حين يسألون، ويعجزون عن الإجابة حينما يطلب منهم كتابة رسالة أو تحديد موقف أو وصف حالة .

وما يلاحظ في برامجنا التعليمية أننا لا نراعي في منهجية التعليم والتعلم منهج التدرج الواضح في تحقيق الكفايات اللغوية الثلاث التي يمر بها اكتساب اللغة .

1- الكفاية الاتصالية (وهي أساس تعلم كل لغة) ويستوجب تحقيق هذه الكفاية التركيز على أساسيات التعليم اللغوي والاستماع الجيد للغة المنطوقة وعلى توفير ظروف الاستماع ، وعلى الإسهام والممارسة في الحوار والنقاش ، ويطلب من المعلم أن يحسن انتقاء الموضوعات والمواقف التي تثير وتدفع إلى الحوار واكتساب أساليب التعبير ، وتجعل الممارسة أقرب ما تكون إلى الممارسة الطبيعية .

2- الكفاية اللغوية المعرفية وتعلق بمعرفة مكونات العبارة اللغوية وخصائص التركيبية وطريقة الأداء وأساليب التعبير وفهم وظائف القواعد النحوية والصرفية وبعض المبادئ البلاغية، ويستوجب التدقيق في أسلوب التناول جعل الطلاب يستوعبون وظائف الكلمات النحوية والصرفية داخل الجملة ويطبّقونها في تعابيرهم وفي قراءاتهم، ويتذوقون ما يستخلص من القراءة ، وليتمكن التلاميذ من هذه الكفاية ينبغي أن يركز المعلم على فهم المعنى قبل المبنى حين يحلل الجملة أو النص ، كما يركز على إدراك العلاقة بين عناصر الكلام ويدفعهم إلى الممارسة .

3- الكفاية الإنتاجية وهي التي تدلنا على أن التلميذ قد اكتسب القدرة اللغوية (اكتسب الفهم واكتسب البناء) ويستوجب الاهتمام بتحقيق هذا المستوى

التركيز على دفع التلاميذ لتوظيف اللغة في المواقف إلى تواجهم بحيث يتمكنون من تأليف نصوص وإنتاج عبارات معبرة وإجابات علمية دالة.

وحيث نكسب المتعلمين القدرة على ممارسة اللغة ونهيئهم للتعامل بها وسعا بكيفية سليمة بتحقيق الهدف الذي أردناه من التخطيط اللغوي يتحقق، وتزول الفوضى اللغوية التي نراها متفشية في محيطنا .

فالمطلوب من المسؤولين في الدولة أن يجعلوا من إحياء الذكرى الخمسين لعيد الاستقلال مناسبة لوضع حد لهذه الفوضى اللغوية التي تشوه بيئتنا، والعمل على تمكين لغة البلد من استرجاع وظائفها الحضارية التي اغتصبت منها .

الهوامش :

- 1- الميثاق الوطني 1964
- 2- اللغة ومعركة الهوية في الجزائر د/ عبد القادر فضيل كتاب تحت الطبع
صفحة 21
- 3- المرجع نفسه
- 4- المدرسة في الجزائر د/ عبد القادر فضيل ص 28
- 5- مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالتعريب وثيقة مقدمة للمؤتمر الثاني للتعريب الجزائر 1973 .
- 6- الرئيس هواري بومدين من خطابه يوم افتتاح الندوة الوطنية الأولى للتعريب قصر الأمم من 14 / 17 ماي 1975
- 7- رئيس الحكومة أحمد غزالي رسالة موجهة إلى المجلس الأعلى للدولة والمجلس الاستشاري
- 8- اللغة ومعركة الهوية مرجع سابق ص 140 / 141
- 9- الدكتور مازن مبارك العربية نسب وهوية مجلة مجمع اللغة العربية دمشق محاضرة الدكتور محمود السيد في ندوة الجزائر تعريب التعليم العالي والتنمية البشرية.
- 10- الدكتور المهدي المنجرة من مقال له مأخوذ من حوار مع مجلة عالم التربية بالمغرب العدد 2 و3 1996 .
- 11- آثار الإمام البشير الإبراهيمي الجزء 1 ص 376 ، ينظر كذلك د/ عبد القادر فضيل في مقالة بعنوان رؤية الإبراهيمي في مجال التعامل مع اللغة العربية، منشورة في كتاب المجلس الأعلى للغة العربية بعنوان الإمام الرائد البشير الإبراهيمي منور الأذهان وفارس البيان .

التّخطيط للغة العربيّة؛ الواقع والتّحديات

أ.محمد حراث – جامعة بتيزي وزو

مقدمة:

إن أهمية اللغة العربية تكمن في أنها تؤكّد على هويتنا، وتضمنها لنا، تلك الهوية التي تجمع العرب من المحيط إلى الخليج، والتي لولاها لضاعت المعالم، ومن هنا كان الحرص عند كثير من الأمم على العناية بلسانها، وتنقيته من كل ما يشوبه، والواقع أن ما آل إليه اليوم حالنا أشبه بارتداد عن الاهتمام باللغة العربية نطقا وكتابةً، بعد أن كان الإقبال عليها هو الأصل في شتى قنواتها الفكرية والاجتماعية.

ولذا وجب على أهل الاختصاص – باختلاف مجالات بحوثهم، وميادين دراساتهم- الاهتمام باللغة العربية، ورسم معالم واضحة مستقبلية تحفظ لها قواعدها، وترمم لنا أركانها وذلك ما يسمى اصطلاحاً: التخطيط اللغوي، أو التخطيط للغة، وما هذه الجامعات والمؤسسات اللغوية إلا دليل واضح على أن فكرة التخطيط قد طرحت فعلا في الساحة، وهي الآن في المخابر تُتداول وتدرس.

إن ما يفرض علينا التخطيط للغة العربية، ويحتم علينا الاهتمام بمستقبلها، ليس لأنها وسيلة تواصل وتفاهم فقط بين الأفراد، وإنما هي وعاء هذا الدين، وحافظته لنا، وهي معجزة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، لذلك كان واجبا علينا نحن الباحثين في اللغة العربية إتمام ما بدأه أسلافنا، إذ كان لهم باع طويل، وقدم راسخة في الذود عن بيضة اللغة العربية، والمنافحة عن حياضها.

إذن فموضوع التخطيط للغة العربية هو موضوع الساعة – كما يقال- إذ ما زال يورق الباحثين المخلصين لعربيتهم وعروبتهم، فتراهم يدعون

إليه، ويلحون عليه إلحاحاً، ومن خلال بحثي في هذا الموضوع ارتأت لي إشكالات عدة، حاولت جمعها، والتأهب بما استطعت إلى الإجابة عنها، أو عن معظمها على الأقل. فالبحث في التخطيط اللغوي يجعلنا نطرح على أنفسنا هذه الأسئلة: هل يمكن تخطيط اللغة؟ هل يمكن التخطيط للغة العربية؟ هل وجد تخطيط للغتنا العربية؟ وهل خدم هذا التخطيط لغتنا؟ كيف هو شكل هذا التخطيط الذي نطمح إليه؟ ما هي آلياته وخصائصه؟ كيف هو حال التخطيط للغة العربية في عالمنا العربي؟ ما هي العراقيل التي تواجهه؟ وما هي أهم الحلول لإزاحة هذه العراقيل والتحديات؟

وللإجابة عن هذه الإشكالات وغيرها أعددت هذه العناصر ضمن خطة أحاول من خلالها استكناه واقع التخطيط اللغوي والتحديات التي تواجهه في طريقه نحو التطبيق:

* مفهوم التخطيط اللغوي ومفهوم بعض المصطلحات التي تتقارب مع مصطلح التخطيط اللغوي؛ كالتهيئة اللغوية، والسياسة اللغوية ...

* أنواع التخطيط اللغوي؛

* استراتيجية التخطيط اللغوي؛

* خصائص التخطيط اللغوي؛

* واقع اللغة العربية؛

* مجالات التخطيط اللغوي:

- التعريب؛

- المؤسسات العلمية والمجامع اللغوية العربية؛

- المدرسة.

* دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية.

ثم أختتم بخاتمة أحاول أن أخرج فيها بنتائج، مردفا إياها بتوصيات.

* مفهوم التخطيط اللغوي: التخطيط لا يخرج في جوهره عن كونه عملية منظمة واعية لاختيار أحسن الحلول الممكنة، بغية الوصول إلى أهداف مسطرة، وبعبارة أخرى هو عملية ترتيب الأولويات في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، وينبغي هنا أن نفرق بين التخطيط والخطة، فالتخطيط عملية مستمرة، أما الخطة فهي وضع التخطيط في صورة برنامج موقوت بمراحل وخطوات وتحديد زمني ومكاني، والتخطيط قد يكون طويل المدى، أو قصير المدى، وقد يكون شاملا لكل القطاعات، وقد يكون على الصعيد القومي أو الإقليمي، أو المحلي(1).

أما التخطيط اللغوي فهو مجرد محاولة لبط نوع من النفوذ بقصد التأثير بصورة سريعة، وأكثر كثافة واطّرادا، وهو منهجية لتنظيم اللغات الموجودة، وتحسينها، أو لإنشاء لغات مشتركة؛ جهوية أو وطنية، أو دولية (2) .

كما أن التخطيط اللغوي هو تدبير للتحول اللغوي، سواء أمسّ التحول المنظومة اللغوية، أم الخطاب اللغوي، أم كليهما، ويتكلف ببرمجة التحول أجهزة تقام خصيصا لأغراض التخطيط، وتُفوّض رسميًا لذلك، «وقد أولت المجتمعات المعاصرة للغة الوطنية وتخطيط السياسة اللغوية اهتماما بالغا وذلك بـ:

* تشجيع المؤسسات العامة على ترقية وتطوير اللغة أو اللغات؛

* جرد الحاجات وتحديد الأولويات؛

* تحديد الأهداف والغايات القريبة والبعيدة؛

* اختيار الوسائل لتحقيق تلك الأهداف؛

* رصد ميزانية وموارد بشرية رافدة لذلك؛

* متابعة تنفيذ الخطة الموضوعية (3) .

«ويعدّ التخطيط اللغوي فرعاً من فروع اللغويات الاجتماعية التي تُعنى بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع، ومدى تأثر كل منهما بالآخر، ويُعنى التخطيط اللغوي بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة، سواء أكانت مشكلات لغوية بحتة؛ كتوليد المفردات وتحديثها، وبناء المصطلحات وتوحيدها، أم مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها» (4)

ومن الجدير ذكره أن ظهور علم التخطيط اللغويّ قد تزامن مع تقدّم العلوم الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى تأثر علماء التخطيط اللغوي بتلك العلوم، وخصوصاً تلك التي تبحث في طرائق تطوير دول العالم النامية، وتحديثها اقتصادياً، واجتماعياً، وتربوياً وثقافياً، وعلمياً، ولغوياً، وهكذا نرى أن التزامن أدى إلى تأثر علم التخطيط بمعطيات العلوم المعرفية المتعددة، كالاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، والتربية، والنفوس، واللغويات، وليس من الغريب أن نرى هذا التكامل بين العلوم؛ لأن مدارها هو الإنسان، وهذا الإنسان لا يستغني عن لغة يعبر بها عن أفكاره، وحاجاته، وثقافته، وحضارته، وما هدف التخطيط اللغوي إلا حلّ المشكلات اللغوية، وغير اللغوية، التي تعترض الإنسان بوصفه فرداً، والشعوب والدول بوصفها مجموعات بشرية تتفاعل مع بعضها (5) .

إن الارتباط العضوي الحيويّ بين الإنسان واللغة هو الذي أعطى دراسة اللغة ومشكلاتها الأهمية القصوى الخاصة بها، أو المتعلقة بمستخدميها، ومن الجدير ذكره أن الدراسات المتعلقة بالمشكلات اللغوية، وحلولها في مختلف البلدان قد أفرزت أدباً جمّاً، وقدمت أطراً نظريّة تجعل من التخطيط اللغوي علماً له أصوله وتطبيقاته وفوائده الجمّة (6).

* أنواع التخطيط:

إذا ما أمعنا النظر في التخطيطات الموجودة في الواقع نجدها لا تخرج عن ثلاثة أنواع:

النوع الأول: تخطيط تتوفر له البيانات الكافية والإحصاءات اللازمة، وهي بيانات صحيحة ودقيقة؛

النوع الثاني: تخطيط دون بيانات؛ لأنه تخطيط واقعي، حيث يكون من المستحيل التأكد من البيانات اللازمة للتخطيط؛

النوع الثالث: تخطيط بلا هدف؛ أي التخطيط من أجل التخطيط.

وبصرف النظر عن اختلاف أنواع التخطيط، فإن جميعها تتطلب استراتيجية معينة، نعرض لها في السطور الآتية:

استراتيجية التخطيط: وهي تتضمن:

أولاً: تحديد الأهداف بوضوح، وعلى أساسها تنبني الخطة؛

ثانياً: ترتيب الأولويات؛ أي اختيار القطاعات والعمليات التي تُعطى أولوية على غيرها في الخطة، وهو عنصر حيوي في استراتيجية التخطيط، وتتحكم فيه بالدرجة الأولى الإمكانيات المادية؛

ثالثاً: التنبؤ باحتمالات المستقبل، والظروف المختلفة التي ستنجز فيها الخطة، واحتمالات التغيير في الظروف أو الشروط أو الإمكانيات؛

رابعاً: الشمول؛ أي تقدير الجوانب المختلفة من حساب الإمكانيات المادية والبشرية والظروف الاجتماعية؛

خامساً: الواقعية؛ أي أن تكون تقديرات الخطة وحساباتها مراعية لظروف الواقع ومتماشية مع الظروف الفعلية والعملية؛

سادساً: المرونة؛ بمعنى وجود قدر يسمح بالحركة، ومواجهة التغييرات غير المتوقعة التي يمكن أن تحدث للخطة؛

سابعاً: المتابعة والتقويم؛ بمعنى ملاحظة الخطة في واقع تطبيقها، والتغلب على ما يواجهها من مشاكل، والاستفادة من الخبرة الماضية في عمل الخطة (7) .

يبدأ التخطيط بتعيين المشكل اللغوي، وتحديد المحيطات المجتمعية التي تتطلب نشاطا تخطيطيا، وتدبيراً للثروات اللغوية، فالوظيفة الأولى والأساس في التخطيط: حلّ المشكلات اللغوية، وإيجاد معالجة ملائمة تكون الأفضل، والأحسن بالمقارنة مع غيرها.

ومن الخصائص أيضا البرمجة المسبقة، بمعنى أن الاستراتيجيات والمشاريع ينبغي أن تُحدّد بتفصيل مقدّم حتّى لا تعرف الخطط الشكّ أو المجازفة، ويكون ذلك بإمكان إعادة صياغة الأوضاع الجديدة بحسب ما تكشف عنه الاحتياجات، ومراقبة ما تمّ إنجازه، ومحاولة تقييم فعاليته وتأثيره. ويعدّ التنفيذ خطوةً ثالثة في التخطيط، وبعده يأتي التقييم، ومعرفة إذا كانت الخطة قد اشتغلت في الواقع أم لا.

إنّ من أهمّ المكوّنات الأساس للتخطيط اللغوي هي تحديد اللغة المراد التخطيط لها ثمّ وضع سياسة لغوية واضحة، ومحدّدة وشاملة،

وشموليّة السياسة اللغوية هي أنّ تضع في اعتباراتها كلّ المتغيّرات الاجتماعية، ثمّ تأتي بعد ذلك مرحلة تنفيذ السياسة، ثمّ التّقييم المستمرّ لهذه السياسة، على أن تبقى في هدفها الذي وُضعت من أجله، وهو حماية اللغة من المفردات الواردة، أو إصلاحها، أو إنعاشها، أو تحديثها، ودعم عرى التّواصل بين الأمم التي يجمعها لسان واحد (8) .

السياسة اللغوية: التخطيط هو في الغالب من مشمولات السياسة الحكوميّة التي تنتهجها الدّولة، وغالبا ما تعدّ جزءا لا يتجزأ من سياسة البلاد التربويّة والثّقافيّة، فالدّولة مجبرة على اتّخاذ بعض الإجراءات من أجل تحسين الاستعمالات اللغوية، أو تغييرها تغييرا جذريّا والسّلطة هنا تلعب دورا ذا بالٍ من أجل فرضها، وجعلها ذات مصداقيّة في أعين الرّأي العام (9) .

«إنّ السّلطة هي بمثابة عامل جوهري في التّخطيط اللّغوي لتدعيم المنظّمات والمؤسّسات والأشخاص، ممّا يشكّل عاملا مساعدا في الإصلاح اللّغويّ، إنّ السّلطة ذات أهميّة في المسائل كما هو الشّأن في المجالات الأخرى من الحياة الاجتماعيّة» (10) .

لقد أعطى ج. روبان J.Rubin في مقاله الذي عنوانه:
(Language planning process) ثلاث وظائف كبرى لبرنامج التّخطيط:

1. الوظيفة التّوجيهيّة: لتقييم الوضع اللّغويّ باعتبار المتطلّبات الاجتماعيّة والأمر بجملة من اتجاهات التغيير؛

2. الوظيفة التنظيميّة: سعي السّلطة إلى اعتماد إجراءات عموميّة مرفقة بعقوبات لتشجيع استعمالات خاصّة؛

3. الوظيفة الإنتاجيّة التّطويريّة: هي مهمّة تتعلّق بتطوير قدرة اللغة على مواجهة المتطلّبات المتنامية الممكن القيام بها في هذه اللغة انطلاقا من ميادين محدّدة (11) .

وإذا كان لكلّ تخطيط مقوماته ، ولكلّ سياسة مقوماتها، فإنّ المقومات والمجالات الرّئيسة لتخطيط السياسة اللغوية تتناول ما يلي:

1. تعميم استعمال اللغة القوميّة في أرجاء الوطن، وفي مختلف مجالات التّواصل؛ لتكون أساسا لوحدة الأمة الفكريّة والسياسيّة؛

2. نشر اللغة القوميّة في العالم؛ لتشكّل رافدا تسهم بواسطته الثّقافة القوميّة في مجرى الحضارة العالميّة؛

3. تعليم اللغات الأجنبيّة في مدارس الأمة، ومعاهدها؛ لتزوّد بها أدوات تعارف وتعاون مع الأمم الأخرى؛

4. تنظيم التّرجمة من اللغة القوميّة وإليها؛ لتمتين التّبادل المعرفي بين الشّعوب؛

5. تحديد العلاقة بين اللغة القومية وغيرها من اللغات الوطنية والمحلية لضمان وحدة الأمة الفكرية، والسياسية، وتحقيق المحافظة على تراثها الشعبي وتنميته؛

6. توحيد المصطلحات التقنية، سواء المصطلحات العلمية التكنولوجية منها، أم الحضارية والاجتماعية (12) .

التهيئة اللغوية: هي العدة اللغوية التي تعتمد في بناء اللغة الداخلية منها والخارجية، وعادة تعتمد اللغات مجموعة من الخصائص الذاتية، انطلاقا من اللفظة المفردة إلى التركيب، وأما تهيئة اللغة العربية فاعتمدت خصائصها الداخلية والخارجية والمتمثلة في الاشتقاق، والنحت والمجاز، والمعجم، والقواعد، والكتابة، والتعريب، والترجمة (13) .

ولتهيئة اللغة العربية يجب مراعاة ما يلي:

- * التنقيب عن المستوى البسيط من الفصاحة لإكساب اللغة السلامة من الدخيل؛
- * تجديد وتدعيم اللغة في الاستعمال، عن طريق الوسائل المتوفرة؛
- * إعادة النظر في المعجم ونمط الكتابة، وتيسير تعليم النحو؛
- * تنميط المصطلحات (14).

التنمية اللغوية/الترقية اللغوية: وهي تقرب كثيرا من مصطلح (التهيئة اللغوية)، إلا أن التنمية اللغوية أو الترقية اللغوية هي هدف من أهداف التهيئة اللغوية وكذا التخطيط اللغوي.

الحماية اللغوية/الوقاية اللغوية: أو كما سماها الدكتور صالح بلعيد (الأمن اللغوي) (15)

العولمة اللغوية: ليست العولمة دائما ذات جانب سيء، فمن الجوانب الحسنة تفتح اللغات على بعضها فيحصل الاقتراض من العربية مثلا إلى اللغات العالمية، كما لا يمكننا جحد الآثار الإيجابية للعولمة في تيسير الحوار الحضاري بين العرب وغيرهم من الشعوب (16) .

الاستشراف اللغويّ: وهو جزء من التخطيط اللغويّ، هدفه قراءة المآلات المستقبلية للغّة ما والتّخطيط لتحقيق ما حسن من هذه المآلات، أو التخطيط لتجنّب ما قد يسوء منها.

التسامح اللغويّ: هو المزلق الكبير إن وقعت فيه لغةٌ ما واستشرى فيها هذا الداء فقدت بنيتها الصّحيحة، وهويّتها الأصيلة، فإذا تسامح أهل العربية في دخول مصطلحات أعمّية أو حتّى عامّية إلى حمى لغتنا من باب التّسامح والتّبادل غير المدروس بين اللغات ضاعت العربية وضاعت معها هويّتنا ووحدتنا العربية، وفقدنا صلتنا بتراثنا.

التّعاش اللغويّ: وإن كان في مظهره قد يبدو مشابها للتسامح اللغويّ، إلا أنّه يختلف عنه فالتّعاش بين لغتين مثلا هو أن يقبلا بعضهما، ويتعايشا في بيئة واحدة، على أن تبقى كلّ لغةٍ على خصائصها، ويحصل التعايش في المتن التّواصلي، وفي اللغة المستعملة بين أصحاب اللغتين، كما هو التّعاش بين اللغة العربية والمازيغية مثلا.

واقع اللغة العربية:

ينطلق التخطيط اللغويّ من الوعي السّليم بالواقع اللغوي الذي تعيشه وتعايشه اللّغة المُخطّط لها، فإذا حدث خلل في إدراك الواقع، والإحاطة بحديثاته، صار التّخطيط غير مفيد، وغير ذي نفع، هذا إن لم يكن منه ضرر.

والواقع أنّ ما آل إليه حالنا، وحال لغتنا، لشيء مؤلم، ولقد آلت العربية إلى هذا المآل بعد أن كانت منتشرةً بكلماتها، وتعبيراتها في كثير من البيئات اللغوية، ومنها «التركيّة والفارسيّة، والألبانية، والمالطيّة، والسّواحليّة، والأردنيّة» (17)، وبعد أن كانت تكتب بحروفها لغاتٌ منها: الألبانية، والتركية، والفارسيّة والأردنيّة.

«لقد كانت القضيّة في الرّبع الأول من القرن العشرين هي مدى قدرة العربية على استيعاب المصطلحات العلميّة الحديثة، وأسماء الآلات المختلفة،

والمخترعات المتجددة (18)» وهو ما عبّر عنه الشاعر حافظ إبراهيم -
رحمه الله تعالى:-

وسبعتُ كتابَ الله لفظاً وغايةً وما ضقت عن آيٍ به وعظّاتِ
فكيف أضيق اليوم عن وصف آلهُ وتنسيق أسماءٍ لمخترعاتِ

لكنّ اليوم صارت القضية قضية موت أو حياة، فاللغة العربية أغفلت في هذا العصر تماماً، وصار مثقفونا المفرنسون يعافون الحديث بها، ويفتخرون حين يجدون مصطلحاً بالأجنبية ولا يجدون له مقابلاً في العربية، ليفتخروا على السّامع أنّهم يتقنون اللغة الرّاقية -عندهم- مما جعلهم يغفلون عن لغتنا - رمز هويتنا-.

وإذا ما جننا نطالب باستعمال اللغة العربية، قالوا إنها مستعملة، ألا ترون أن جميع الدول العربية تتكلم العربية؟ ناسين أو متناسين أنّ هناك فرقا شاسعاً، وبونا واسعاً، بين العامية والفصحى، فاللغة التي نريدها تضاءلت في حقل ممارساتنا إلا ما صار نمطياً في مدارسنا ومساجدنا، وإنّ تكلم بها أحد في الشّارع فإنّه يثير انتباه كلّ من يسمعه، بل إن كثيراً من مستعمليها إنما يستعملها على سبيل التّهكم، أو المزاح، وصار المتكلم بالفصحى وكأنّه يتكلم لغةً غريبة جديدة عن مجتمعنا العربي، حتى نحن الدارسين للغة العربية، والمنافحين عنها صرنا نجلدها بألسنتنا جلداً، بل لا نتكلم بها إلا في مواطن الخلوة، أو مع أعز أصدقائنا، أو مع طلبتنا، متجنّبين التحدّث بها أمام النّاس، إمّا بسبب الحياء والخجل، أو بسبب اتّهامها بعرقلة عملية التواصل.

«يحتجّ الدّاعون إلى العامية بعجز الفصحى عن التعبير بدقة، وعمق عن خلجات النفوس، وتصوير اللحامات العاطفية، والأمثال الدارجة في كل قطر، وبأنّ الطفل العربي يعاني في دراسة الفصحى ما يعانيه في تعلّم أيّ لغةٍ سواها، فخيرٌ له أن يدرس لغةً أجنبية يتابع بها دروسه العالية من بعد في مواطن العلم، ويقتصد بها بذلك اقتصاداً كبيراً في الزمن والجهد» (19) .

ونسى هؤلاء الأدياء وغيرهم أو تناسوا أنّ تقوية العامية هو إضعاف لغة العربية الفصحى، ممّا يخلق منا شعوبا تبدأ في إقليمها عربيّة، ثم هي لا تزال شيئا فشيئا تبتعد عن عروبتهَا وعن لغتها لأنّ العامية ليس لها قانون يحكمها، وتقبل أي لفظة أو أيّ لغةٍ تدخلها لتلحق هذه الشعوب العربيّة بتلك الشعوب البائدة التي أهملت نفسها، وأهملت لغتها فصارت إلى ما صارت إليه، أين البابليون والآشوريون والسومريون والفينيقيون والقحطانيون والسريان...؟ أتظنون أنّهم قد بادوا بأشخاصهم، وأنّ أصولهم قد اجنّبت من الحياة اجتنابا؟ كلا.. إنّ بقاياهم ما زالت تعيش بيننا، ولكن من يعرفها؟ ومن يحترمها؟ ومن يقيم لها وزنا؟ وما قيمتها في الحضارة؟» (20) هكذا سيكون حالنا ومآلنا إن نحن أهملنا لغتنا.

إنّ أغلب الداعين إلى استعمال العامية هم مستشرقون، أو عرب متميّعون، ومن حججهم التي قدّموها:

1. إنّ العربية الفصحى هي سبب تخلف العرب عن الابتكار والاختراع؛
2. إنّ العربيّة الفصحى أصعب وأعقد وأعسر من العامية، وسبب سهولة العامية هو من تفلّتها من قيود النحو والصرف، واتّساعها في الاشتقاق والصياغات المستجدة وقبولها المفردات الأجنبية على عكس الفصحى - على حدّ زعمهم- التي تعرقل التواصل بكثرة مرادفاتها، وأضدادها، ومعظم فصيحها مهجور، أو غريب، أو ثقيل على اللسان، وبخاصة الإعراب؛
3. الانقسام والانفصام اللغويّ الذي يعيشه العربي اليوم، بين لغتين متميزتين، عامية يتكلّم بها في حياته اليومية، وفصحى يستعملها في الرسميات؛
4. استخدام الفصحى إلى جانب العامية من أسباب قلّة الإقبال على المطالعة، ولأنّ مكانة العامية مرذولة؛ فإنّها تشجّع الاستعمال السيئ للغة كالشتم والسب؛
5. المستخدم للفصحى يولي اهتمامه للشكل والقاعدة اللغويّة على حساب المعنى والمضمون، وأمّا المستخدم للعامية فإنّه يصرف كلّ اهتمامه للمعنى فقط؛

6. إنَّ من شأن إغناء الفصحى، والاكتفاء بالعامية، إشاعة للسعادة بين الناطقين بتلك اللهجات العامية (21) .

إلا أنَّ هذه الحجج وغيرها أقلَّ ما يقال عنها إنَّها واهية، وخطيرة، وتحمل في طبيعتها الكره والمكر للغة العربية، وللإسلام عامّة، وسأردّ عليها بالآتي:

1. إنَّ الغرض من هذه الدّعوة هو قطع العلاقة بين الشّعب العربي من جهة، وبين قرآنه ودينه وتراثه من جهة أخرى، فتبنيّ العامية سيجعل الفصحى بمرور الزّمن لغةً غريبةً عن النّاس، لا يعرفها إلاّ المتخصّصون، مثل اللاتينية، وسيضطرّ المسلم العربي إلى قراءة قرآنه مترجما إلى العاميات الكثيرة التي تنتج عن هجر الفصحى؛

2. إنَّ الدعوة إلى العامية هي دعوة إلى فصل الدّول العربية عن بعضها؛ إذ ما يربط بينها وحدة اللسان بعد وحدة الدّين؛

3. غالبا ما يُنظر إلى وجود اللهجات العربية على أنها وصمةٌ تنفرد بها العربية دون غيرها، والواقع أنّ وجود تنوّع لهجيّ ضمن اللّغة الواحدة يكاد يكون ملازما لها وبخاصّةٍ إذا اتّسعت الرّقعة الجغرافية لأصحاب اللّغة الواحدة؛

يقول تراسك Trask: «كلّ لغةٍ محكيّة عبر امتداد كبير من الأرض تتجلّى فيها التّنوّعات؛ كالإسبانية، والفرنسيّة، والإيطاليّة، والعربيّة، والصينيّة، وما شابه ذلك، وحتى لغة الباسك Basque التي يتكلم بها أناسٌ يقطنون إقليما طوله 100 ميل، وعرضه 30 ميلا يتجلّى فيها قدر هائل من التّنوّع قد يتجاوز كلّ ما نجده من تنوّع في اللّغة الإنجليزيّة» (22) .

وقال جورج يول George yule إنَّ لكلّ لغةٍ أكثر من تنوّع، وخاصّة في الطّريقة التي يتمّ التّكلم بها، ثمّ ذكر مثالا من اللّهجة الأسكتلنديّة لا يفهمه حتّى أبناء إنجلترا أنفسهم وهو:

.Ye dinnae ken wit yerhaverin' about

ومقابلها بالإنجليزية الفصيحة:

You don't know what you are talking about

وترجمته: (أنت لا تعرف ما تتحدث عنه) (23) .

ويقول كلوكسبير غودانكس Gloksbergand Danks ما نصّه: «في بلد كبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية هناك إنجليزية فصيحة وهي لهجة مثالية لا تدلّ على إقليم المتكلم ولا على طبقته؛ وهي السائدة بين المذيعين، ومقدمي البرامج التلفزيونية» (24).

ويقول في الصفحة نفسها عن اللغة الألمانية ما خلاصته: «إنك تفهم كلام الناس ما دمت تسير من منطقة إلى منطقة مجاورة، ولكن إذا انتقلت إلى مسافة بعيدة ضمن الأرض الألمانية فلن تستطيع الفهم» (25) .

وهذا يعني الفرنسية، والألمانية، والإسبانية، والإنجليزية، والإيطالية والبرتغالية... الخ، ليست هذه اللغات وجها واحدا، أو كما قيل- مثل قالب الجبن لا فرق بين أطرافه ووسطه، بل تتقاسمها اللهجات، وتجاورها العاميات، فلماذا لا ننكر هذا التعدد في الإنجليزية، وننكره على العربية الجميلة العظيمة.

وأما تهمة صعوبة الفصحى، وكون تلك الصعوبة سببا في الدعوة إلى أطرافها وهجرانها، فحجة واهية، تفقد بصاحبها، ولا تنهض به إلا إلى أسفل، «فالحضارة لم تبني إلا بالجهد والعرق، ولم تبني بمنطق الكسالى والمتهاونين، فالرياضيات مصدر شكوى ملايين الطلاب في أرجاء العالم؛ لصعوبتها البالغة، فهل يكون هذا مدعاة لتركها، والاكتفاء بتوزيع الآلات الحاسبة على الطلاب، وإلغاء درس الرياضيات» (26) .

صحيح أنّ الدرس النحويّ صعب، ولكنه ليس صعبا في العربية فحسب، وأرى أنه صعبٌ لأنه يجب أن يكون كذلك، فالنحو إلى حدّ ما هو رياضيات

اللغة، وهو يمثل الجانب المعياري لها، وهي في الحقيقة الدقة التي تبدو في صورة صعوبة أو تعقيد، يقول ديفيد كرسنيل David Crystal في موسوعة كيمبرج للغة الإنجليزية The Cambridge Encyclopedia of the English Language: «يعتقد الملايين أنهم فاشلون في النحو أو أنهم نسوه، أو ينكرون أي معرفة بالنحو على الإطلاق» وقال قبل ذلك: «لقد أصبح النحو في أذهان الناس صعبا، وبعيد المنال، منفصلا عن الحياة الواقعية، ولا تمارسه إلا طائفة من الأشباح هم النحاة...» (27).

أما الطاعنون في النحو العربي من أصحاب الثقافة الفرنسية فإنني أشك وربما أتحداهم أن يكونوا يعرفون الصيغ الأربعين المختلفة لفعل الكينونة الفرنسي (être) والصيغ الأربعين لفعل التملك الفرنسي (Avoir) (28).

والغريب أن يتجه العالم كله نحو التكتل ليصون نفسه بقوة أعظم، وهؤلاء يدعون إلى التقسم والتمزق والتصاغر والضعف والتهالك، فأبي جنابية أعظم من هذه؟

ولا أرى ضيرا من قبول العامية على شرطين هما:

1. أن يُباعد بينها وبين الأدب شعره ونثره، ونخرجها من الصحف والمجلات والقصص والمسرحيات، وما شاكلها؛

2. أن نسعى حثيثا إلى تفصيحها، وتقريبها من اللغة العربية الفصحى، ولو في أدنى مستويات الفصاحة (29).

وإذا ما حاولنا إلقاء نظرة عامة خاطفة على وضع اللغة في بعض المجالات الحياتية لمجتمعنا نجدها للأسف شيئا يحز في النفس، وتنقطع له أكباد الغيورين عليها، وتنفطر قلوبهم لها:

أ. مع الثقافة والمنتقنين: «إن الحديث عن موقف المنتقنين من أداتهم اللغوية حديث فيه من العبرات أكثر مما فيه من الخبرات، فعلى الرغم من جهادهم

في مجالات متعدّدة، إلا أننا نرجو لهذا الجهد أن يشمل الإصرار على سلامة اللغة والعناية بها (30) .

إنّ العلة تكمن في مستعملي اللغة لا في اللغة ذاتها، غير أنّ المثقّف أخطر من غير المثقّف حينما يخطئان في الاستعمال اللغويّ؛ ذلك أنّ الرّجل المثقّف له القدرة على «تبرير ما يقول وما يفعل، إنّ الرّجل العادي إذا أخطأ وصوّبنا له خطأه امتنّ لهذا التّصويب، أمّا بعض المثقّفين فإنّك تراهم لا يلقون بالا لهذه التّصويبات، رافعين عقيرتهم بأنّ الشّيء المهمّ هو طرح الفكرة، وتوصيلها إلى المتلقّين» (31) وقس هذا الوضع على مدارسنا وجامعاتنا، وثور الثقافة، فالأستاذ الجامعيّ حتّى في تخصّص اللغة العربية يحاضر بالعاميّة، أو بتلك الفصحى العرجاء وهي التي سكّنت أواخر كلمها، بل حتى معظم أوائل كلماتها على سليفة العاميّة، وقس على ذلك الأخطاء الفادحة في اللافتات في الحيّ الجامعي وفي الأقسام والكليات، مثل: (الزمو الصمت، الإستقبال، ممنوع الجلوس/الدّخول/التّدخين، خاص إلا بالإداريين ...) وفي معظم المرافق العموميّة؛ نحو: (مخرج النّجات، سوق تيجاري، دخول/خروج...) (32)

ولقد استُبيحت اللغة العربية بيد حرّاسها، وفي عقر دارها، وعلى الجامعيين أن يتنبّهوا إلى ذلك جيّدا، بمحافظتهم على عروبة لسانهم، فهم فئة مرموقة ضمن مجتمع يحاول الكثير من أبنائه تقليد اللغات الأجنبية، وعلى الأساتذة قبل الطّلبة والدارسين -بعيدا عن مجال المصطلح العلميّ- أن يؤكّدوا على استخدام اللسان العربي، ويا حبّذا لو أخذت الجامعات بما سبق أن طرحه محمود تيمور من أسماء عربية للشّهادات الجامعيّة على النّحو الآتي:

الديبلوم — البراءة؛

الليسانس — العالية؛

الماجستير — العالميّة؛

الدكتوراه — الأستاذية (33) .

ب. في الصحف والمجلات: إن إشارتنا إلى الصحافة ضرورية؛ لأنّ الصحف هي أكثر شيء يحظى بالقراءة من جميع المقروءات من الكتب وغيرها، ويجب أن يأتي الوقت الذي على الدول العربية كغيرها من الدول الغربية أن تهتمّ بلغة صحافتها، فالصحافة العربية لا يهتمها إلا نقل الأخبار، وصارت اللغة آخر شيء يهتم به، فالصحفي العربي اليوم صار يخضع في مسابقات القبول لجميع الشروط والاختبارات دون التنبيه إلى سلامة اللغة، إلا من رحم ربي، وهم قليل، والطامة الكبرى أنّه قد يُشار إلى لغة، وأي لغة؟ كنا نقبل لو أنهم عنوا أدنى مستويات اللغة العربية الفصيحة، ولكنهم قصدوا العامية الهجينة.

فهاهي فرنسا تسن قانوناً للحفاظ على نقاء اللغة الفرنسية، يعاقب فيه كل فرنسي يذيع كلمة غير فرنسية، وأما في الدول العربية فتُجلد العربية جلدًا، في حين أقرأ الجرائد والمجلات العربية الصادرة في الدول غير العربية فأجدها قليلة الأخطاء، إن لم أقل تخلوا من الأخطاء بشتى أنواعها تمامًا، فهاهي الجريدة الناطقة بالعربية في فرنسا (lemondedéplomatique) (العالم الدبلوماسي) لغتها سليمة إلى حدّ كبير، وكذلك جريدتي: (القدس العربي) وجريدة (الحياة) الصادرتين بلندن خير مثال على السلامة الفائقة في لغتها العربية، وليست الجرائد فقط، فهناك القنوات غير العربية الناطقة بالعربية يضرب بها المثال في السلامة اللغوية، وقد استعمت للكثير منها، فوجدت اللغة محترمة في جميع قواعدها ومنها: (FRANCE24) (روسيا اليوم) (CCTV) (الحرّة) ... دون أن ننسى القنوات التلفزيونية خاصة الألمانية منها والإنجليزية، وما قناة (BBC) إلا خير مثال على ذلك، إذن فالمشكلة هي في الوعي القومي والروحي لهذه اللغة، التي صرنا نهينها قبل أن يهينها غيرنا.

ت- في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية: يقول بعض من يدافع عن وسائل الإعلام المنطوقة إن النطق والكلام فيه شيء من العفوية، لا يجب أن

نلومه أو نتبع أخطائه وزلاته، أضف إلى ذلك أنه موجه إلى عامة الشعب، ولما كان هدفه إيصال الرسالة فإن عليه أن ينزل إلى لغة العامة حتى يحقق هدفه، ويوصل رسالته، وهذا -لعمري- تبرير واهٍ وخطير في الوقت نفسه، يجعل من اللغة أداة للتواصل ليس إلا، وتخضع للتغيير الاعتباطي، وعدم الاهتمام بسلامتها، إذ كان الاهتمام عند هؤلاء بالمعنى على حساب اللفظ، إلا أنهم يخطئون إذا اعتقدوا أن سلامة اللفظ قد تعيق الفهم السليم، فإذا كان المريض مثلاً لا يستسيغ دواءً ما، هل يجب على الطبيب أن يغير له الدواء على حسب هوى ذلك المريض؟ هذا لا يعني أننا يجب أن نخاطب الجمهور بلغة امرئ القيس أو النابغة، ولكن بمثل ما ننزل إلى أدنى مستوى من الفصاحة كذلك نصعد أو نحاول أن نصعد بالجمهور إلى اللغة السليمة، ويجب أن لا نعوذه هذه اللغة الهجينة الرديئة، فالجمهور أو الشعب إنما يتعلم لغته من الصحافة في أكثر الأحيان، وإذا وجد لغة الصحافة أرقى بقليل عما يفهمه ويستعمله من لغة، فإنه يسعى جاهداً لأن يرقى بلغته وبمستواه اللغوي إلى ذلك المستوى الذي هي عليه لغة الصحافة، وما هي فرنسا خير مثال على ذلك؛ لغة الصحافة فيها لغة سليمة، بل حتى أن في بعضها، أو قل في الكثير منها لغة راقية، ولغة فصيحة من المستوى الأول، فتعود عليها الفرنسيون، وصاروا يفهمونها، ثم من قال إن الشعب الجزائري - مثلاً- لا يفهم الفصحى السليمة الأولى؟ فالإنسان قد يفهم لغةً على الرغم أنه لا يستطيع استعمالها، أو لم يتعود ذلك، هذا يجعلنا لا نقبل أي عذر لصحافتنا أن تميل إلى العدول اللغوي الشنيع، أو التسامح في الاستعمالات، فإن أكبر وأخطر معول لهدم اللغة هو موجود بيد الصحافة كما أن أكبر لبنة لبناء صرح اللغة العربية موجودة كذلك في يد الصحافة، منطوقة كانت أم مكتوبة.

وما أجمل أن نسمع عن بعض الحصص اللغوية التي كانت في بعض إذاعاتنا العربية، وللأسف كان قديماً، وأذكر من ذلك حصة (قل ولا تقل) التي كانت تبثها الإذاعة المصرية أو سلسلة (مدينة القواعد) العراقية التي كانت

تبت على القناة الأولى الجزائرية وبالمقابل أجد الحسرة في نفسي، والأسف الشديد على التهجين المتعمد في بعض القنوات والتي لا أحسبها عربية، وهي من القنوات الإذاعية التي تهدم العربية هدماً، وكان من الواجب علينا تنحيتها، أو فرض قوانين عليها توجب لها استعمال لغة واحدة، إما العربية، أو الفرنسية ولا أريد أن أسمى هذه القناة الإذاعية.

ث- في الحياة اليومية: أريد أن أنطلق من نقطة أراها مهمة وذات أبعاد خطيرة وهي أنّ اللغة الفصحى في تعاملاتنا اليومية نعلم جميعاً أنه لا وجود لها، لكن ما يؤسف له أنها قد تأتي على لسان بعضهم في سياق التّهم والسخرية، ويوظفها لافظها كأنها لغةً غريبةً أو أنها لا تحقق التواصل الفعّال، ويجعلها لغةً خاصة في أماكن وأوقاتٍ محدّدة، ومنهم من يسمّيها لغةً الدين.

ونحن أحوج اليوم إلى تحرّكين مهمين، هما أولاً: محاولة تخليص عاميتنا من الألفاظ الأجنبية، وهذا التّحرك ضروريّ، ويجب أن يتم بسرعة، اليوم قبل الغد، وأما التّحرك الثاني فهو أشبه بالتخطيط اللغوي، فليس عيباً ولا صعباً أن تحلّ الفصحى تدريجياً محلّ العامية، ولما لا نتكلّم الفصحى ولو بنطقها العامّي، أو التّصويت العامي، هذا إذا كانت لدينا الغيرة على لغتنا والغيرة على هويتنا العربية.

وهذا الواقع المرير هو الذي فرض علينا النظر في اللغة العربية، واستشراف مستقبلها، والتخطيط لها حتى تكون على المستوى الذي يجب أن تكون عليه.

آليات التخطيط اللغوي:

إن آليات التخطيط اللغوي، ووسائله كثيرة، ومن أهمها التعريب والمجامع اللغوية، والمدرسة:

أ- التعريب: إذا كانت للتخطيط اللغوي مجالات ومظاهر متنوعة، فمن بين المجالات الرئيسية للتخطيط اللغوي في العالم العربي تمكين اللغة العربية في

محيطها، وفي مختلف مجالات الاتصال والتواصل، وخدمة جانبها الداخلي وتطويعه، نحو إنتاج أدوات فعالة تخدم اللغة، كوضع المعاجم والمصطلحات، وتعريب البرامج الحاسوبية ... بهدف جعلها لغة تعبيرية تامة، وهذا ما تضمنه عموماً مضمون التعريب في الوطن العربي (34).

وقد استعمل التعريب لثلاث معانٍ تنطلق من معناه اللغوي، حيث كان محدداً باستعمال اللفظ الأجنبي دون تغيير، ثم تطور واستعمل بمعنى الترجمة؛ وهو نقل فكرة من لغة إلى لغة أخرى، وأصبح بعد ذلك اللفظان مترادفين، يُستعمل أحدهما في مكان الآخر، وقيل إن خليل الصدفي هو أول من استعمل مصطلح التعريب بمعنى الترجمة، ثم تطور مفهوم المصطلح في هذا العهد عندما قصد به استعمال اللغة العربية في مختلف فروع المعرفة، كلاماً وكتابةً ودراسةً وتدريباً وترجمةً وتأليفاً، وهو مفهوم دخل في إطاره المفهومان السابقان ومفهوم اتجهت إليه الآن الأمة العربية، وعملت على تحقيقه بجهودها المبذولة، ووسائلها المختلفة، اعتقاداً بأنه هو السبيل الذي يُقطع به لسان المحتل عن البلدان العربية، وقد عُقدت في سبيل تحقيق هذا الهدف ندوات، ومؤتمرات عربية محلياً ودولياً، برعاية المؤسسات والهيئات الوطنية والقومية، والهيئات العالمية، وهذا التخطيط للتعريب كان بمساعدة مجامع اللغة العربية وتأييدها (35).

وتعود أهمية التعريب إلى افتقار اللغة العربية إلى تسميات لمسميات حديثة، تخترع في شعوب متقدمة، وترد في الدول وروداً كثيراً يعجز المترجمون عن ترجمتها فوراً فالتعريب وسيلة من وسائل إثراء اللغة العربية بما يحتاج إليه الباحثون والكتّاب؛ إذ هو وسيلة تجعل اللغة العربية تواكب التطور والتقدم.

إن التعريب حركة يجب أن تصاحب اللغة العربية دائماً أثناء تطورها، ولا ينبغي لأبناء العربية تركها، إذا أُريد لها أن تكون لغة حية، تتطور مع

تطور الحياة، وهذه الحركة – أي التعريب – تكاد لا تخلو منها لغة من اللغات على وجه الأرض؛ لأنها خاضعة لما يعرف بقانون التأثير والتأثر بين اللغات، فاللغة العربية بحياتها الطويلة، قد توسعت واكتسبت في حياتها آلافاً من الألفاظ الأجنبية بهذه الحركة التي لا تكاد تنقطع في أي زمن من حياتها، وكان العصر العباسي أكثر نشاطاً وإنتاجاً في مجال التعريب، وكذلك في عصر النهضة الحديثة، ففي كليهما نشأت حاجات فكرية، واجتماعية، وحضارية دفعت الأقلام إلى الكتابة، وتوليد كثير من الألفاظ التي دعت الحاجة إليها (36)، وقد تضمن التخطيط للتعريب في وطننا العربي مظهرين هما:

1- تمكين اللغة العربية في محيطها؛

2- تهيئة اللغة العربية وتطويرها من الداخل.

وقد استهدف المظهر الأول «تعميم استخدام اللغة العربية في كل مظاهر الحياة العلمية؛ لتصبح لغة التعليم والبحث العلمي، ولغة تسيير مختلف المؤسسات الإدارية والاقتصادية، والمرافق الاجتماعية، قصد إرساء الهوية العربية في جميع نواحي الحياة العلمية» (37).

واستهدف المظهر الثاني «إيجاد مقابلات عربية للتعبير عن مفاهيم مستجدة في مختلف الحقول المعرفية؛ قصد تعميم اللغة العربية، واستعمالها في كل ميادين المعرفة البشرية» (38).

وأما مكن الإشكال في التعريب هو أيهما أولى: الاهتمام بالمظهر الخارجي وإحلال العربية مكانها بين اللغات «لا تشاركها في مكانتها لغة أخرى حتى ولو امتازت بالقوة والنفوذ والانتشار والتاريخ الذي وضعته لنفسها» (39) أو الاهتمام بإعادة النظر في وضع العربية في محيطها الداخلي؛ إذ يرى أصحاب هذا الرأي ومنهم الفاسي الفهري أن مشكلة التعريب ليست قضية أكاديمية، أو معجمية، أو قاموسية، رغم أهمية تعريب المصطلحات،

وإثراء العربية بالكلمات التي تعبر عن المفاهيم الحديثة (...). ولكنها مشكلة وضع اللغة في المكان الذي يتطلبه مقامها، فإن الفاسي الفهري ركز على أن العناية والمجهود ينبغي أن ينصبا أولاً على تنمية اللغة داخلياً، وعلى تهئية الأدوات التي تجعلها مؤهلة لأن تتمكن في وضعها المحيطي بل إن عدم تنميتها داخلياً قد يساعد على اضطراب وضعها في المحيط، وتقهرها عوض تمكنها» (40).

وإذا ألقينا نظرة عامة على واقع لغتنا العربية، فإننا نلاحظ أن دساتير الدول العربية تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، إلا أن الممارسات تدل على أن ثم هوة بين ما تنص عليه الدساتير، وبين ما هو مطبق على أرض الواقع، فلقد حددت مؤتمرات التعريب ونداوته التي عقدت في وطننا العربي في النصف الثاني من القرن الماضي أن سنة 2000 ستكون سنة التعليم باللغة العربية في جميع الجامعات والمعاهد العربية، وها نحن أولاء في سنة 2011 وما نزال نرى أن معظم الكليات العلمية في الجامعات الرسمية والخاصة تدرس باللغات الأجنبية، وانتقل ذلك إلى كليات العلوم الإنسانية، وما نزال نسمع بعض الصيحات التي تنطلق في بعض المؤتمرات التي عقدت في هذه الأعوام تسأل: هل العربية قادرة على استيعاب معطيات العصر؟ وهل يتمكن الطالب الذي يدرس بلغته الأم من مواكبة التفجر العلمي؟ ومن هنا فإن إشكالية التعريب تحمل في مضمونها أبعاداً كثيرة؛ منها على سبيل الاختصار:

- 1- التلكؤ في إصدار القرار السياسي؛
- 2- غياب التخطيط اللغوي؛
- 3- التأخر في وضع المصطلحات؛
- 4- تشتت الجهود، وعدم التنسيق بين العاملين في هذا الميدان؛
- 5- عدم الجدية في متابعة التنفيذ؛
- 6- فاتورة الانتماء . (41)

- وليكون التعريب نافعاً، والاستغناء عن اللغات الأجنبية غير ضار بمؤسساتنا التعليمية، وبخاصة في التعليم العالي يجب توفير الوسائل والمستلزمات التي يمكن تلخيصها في ثلاثة نقاط :
- 1- «المدرس القادر على التدريس باللغة العربية؛
 - 2- المصطلح الموحد الموضوع وفقاً لطرائق وضع المصطلح ومنهجه؛
 - 3- الكتاب العلمي والأدبي، المؤلف أو المترجم» (42).

- هذا عن الوسائل، أما عن الخطوات التي يجب اتخاذها في عملية التعريب:
- 1- ينبغي تحديد الهدف، وتوضيح المقصود من التعريب، فالمعنى الدقيق للتعريب هو استعمال اللغة الوطنية، وإعطائها منزلتها الطبيعية، بوصفها لغةً مشتركة بين أفراد الشعب، واستعمال اللغة العربية في سائر مجالات الحياة لا يعني الاستغناء التام عن اللغة الأجنبية، بل إن هذه الأخيرة سوف تبقى مكملةً، وتابعةً للغة العربية في العديد من المجالات العلمية؛
 - 2- تعريب المصطلحات العلمية والتكنولوجية، وسد الفراغ الموجود في كل القطاعات الحيوية التي تستعمل فيها المصطلحات الأجنبية بكثرة؛
 - 3- تعريب التعليم، وتعويد التلاميذ على التفكير والكتابة بلغتهم الوطنية الفصيحة؛
 - 4- توظيف اللغة لتحقيق أهداف المجتمع، وتسهيل عمليات التفاهم والمراسلات ومواكبة روح العصر؛
 - 5- إحداث مجلس وطني للتعريب؛
 - 6- إنشاء مراكز جامعية للبحوث، والتأليف في المواضيع التي يكون فيها نقص في المراجع العلمية والأبحاث الميدانية؛
 - 7- إصدار قوانين بعدم كتابة التقارير؛ والرسائل باللغات الأجنبية، وإلزام كل مسؤول أن يكتب بلغته الوطنية، وبهذه الطريقة يمكن إقناع كل مسؤول بضرورة تحسين لغته الوطنية، واستعمالها للمحافظة على منصبه وهيبته؛

8- فتح المجالات أمام الإطارات التي تقوم بالتدريس، أو إجراء بحوثها باللغة الوطنية؛

9- إعطاء الاعتبار للإطار الوطني الكفاء الذي يعمل داخل وطنه؛

10- ضرورة صدور قرار سياسي يقضي بجعل اللغة العربية لغة الوحدة الوطنية ولغة البناء الحضاري (43).

وإذا ما تحدثنا عما أنجز إلى حد اليوم في قضية التعريب، فإن المقام يلزمني أن أتوه بالمجهودات المبذولة من طرف بعض الهيئات العاملة في هذا المجال ومنها:

• مكتب تنسيق التعريب بالرباط؛ الذي أقر كماً هائلاً من المصطلحات العلمية وعمل على التعريب في أصعب المجالات مثل: مجال الفيزياء، والطب، والهندسة، والمحاسبة وغيرها من المجالات الأخرى.

• المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق؛ وهو الذي ناء بهذه المجالات الأربع من التعريب والترجمة ثم التأليف والنشر، وكلا المؤسساتين تابعة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو).

ب- المؤسسات العلمية والمجامع اللغوية العربية: إن من أهم مجالات التخطيط وآلياته إنشاء مؤسسات لغوية تسهر على سنّ قوانين لحماية اللغة العربية، ومن ثم تنفيذ هذه التوصيات والقرارات، والإشكال المطروح هو: ما هي هذه المؤسسات؟ وما هي الأهداف التي تسعى إليها؟ وما مدى إنجازها لهذه الأهداف؟

إنّ من بين أهم هذه المؤسسات: المجامع اللغوية ببعض الدول العربية، والتي تسعى جاهدة إلى:

- 1- «العناية بسلامة اللغة، والعمل على جعلها وافية بمطالب العلوم والفنون، وشؤون الحياة المعاصرة؛
- 2- العناية بالبحث والتأليف في آداب العربية وعلومها؛
- 3- وضع المصطلحات العلمية؛
- 4- البحث في المخطوطات، والعمل على الترجمة من وإلى العربية؛
- 5- إحياء التراث العربي الإسلامي؛
- 6- نشر البحوث، وتشجيع الترجمة في مختلف ميادين المعرفة» (44)؛

ثم أنشأ بعد ذلك ما يسمّى بـ(إتحاد المجامع العربية) وكان من أهدافه:

- 1- تنظيم الاتصال بين المجامع العربية وتنسيق جهودها؛
- 2- توحيد المصطلحات العلمية، والحضارية، والعمل على نشرها (45) .

وإذا ما ألقينا نظرة عامة على الساحة العربية نجد بها عدة مجامع لغوية، ومؤسسات ثقافية، وجدت لخدمة اللغة العربية؛ ومن هذه المجامع :

- المجمع العربي السوري (1919م)؛
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1932م)؛
- المجمع العلمي العراقي (1947م)؛
- مجمع اللغة العربية الأردني (1976م)؛
- مجمع اللغة العربية السوداني (1993م)؛
- مجمع اللغة العربية الليبي (1998م)؛
- المجمع الجزائري للغة العربية (1998م)؛
- أكاديمية اللغة العربية المغربية (2002م).

وأما المؤسسات الثقافية فهي كثيرة، ومنها ما هو تابع لجامعة الدول العربية، ومنها ما هو مستقل عنها، فأما القسم الأول فنجد:

- مكتب تنسيق التعريب في الرباط؛
- المركز العربي للترجمة والتأليف والنشر بسوريا؛

- معهد الخرطوم الدولي للغة العربية بالسودان؛
- الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار؛
- المكتب الإقليمي لشرق إفريقيا بمقاديشو؛
- المؤسسة العربية ببغداد؛
- اللجان الوطنية للتعريب؛

وغيرها من المؤسسات الثقافية، وأما القسم الثاني؛ وهي المؤسسات الحكومية غير التابعة لجامعة الدول العربية فنذكر منها:

- المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون؛
- المجمع الثقافي في أبو ظبي؛
- المجمع الثقافي في لبنان؛
- مجمع فلسطين؛
- المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بعمان؛
- مؤسسة آل البيت بالأردن؛
- هيئة الموسوعة العربية بسوريا؛
- مركز ترقية اللغة العربية بالجزائر؛
- المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر؛

وإن كنا تحدثنا عن الأهداف العامة للمجامع اللغوية، فإن هذه المؤسسات الثقافية تهدف في مجملها إلى:

- 1- إنجاز المحاضرات، وتصحيح الأخطاء الشائعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة؛
- 2- تحقيق التراث العربي ودراسته؛
- 3- نقل العلم إلى اللغة العربية عن طريق الترجمة؛
- 4- وضع المصطلح العلمي العربي؛
- 5- التخطيط لتعريب مراحل التعليم، وجعل العربية لغة التعليم و الإدارة (46).

ولا بأس أن نخصص بعض الحديث عن بعض هذه المجامع والمؤسسات، نذكر منها:

أ- مجمع اللغة العربية بدمشق: هو أقدم مجمع لغوي بين المجامع اللغوية في الوطن العربي، وقد تأسس سنة 1919 م، وكان اسمه آنذاك (المجمع العلمي العربي) وقد أسهم أيما إسهام في تعريب دواوين الدولة، بعد الخلاص من الحكم التركي، والاحتلال الفرنسي من بعده، وأصبح اسمه مجمع اللغة العربية عام 1960 م في عهد الوحدة بين سورية ومصر، كما أنجز المجمع خلال مسيرته العلمية معاجم تخصصية في الميادين العلمية، وحقق عدداً من المخطوطات، وطبعها، ونشرها، ووضع العديد من الدراسات، والبحوث في ميادين المعرفة، وعقد عدداً من الندوات، والمؤتمرات البحثية في قضايا اللغة العربية، وسعى إلى تجاوز العوائق التي تحول دون انتشارها سليمة على الألسنة والأقلام (47).

ب- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: اهتمّ بوضع المصطلحات والتعديد لوضعها، وكان همّه إثراء المعجم العربي، ومواجهة المصطلحات الأجنبية، ولم يعتمد في وضعه للمصطلحات على خطة معينة؛ إذ يرى أن المصطلح هو الذي يفرض طريقة الوضع (48).

ت- مجمع اللغة العربية السوداني: «ما يعرف عن هذا المجمع الفتى أنه استفاد من التجربة الفاشلة التي مُني بها التعريب في كثير من البلاد العربية، ويرى أن المشكلة في ذلك تعود إلى إبعاد العربية من حيز الاستعمال في العلوم؛ إذ أصبحت الأقسام العلمية تدرّس باللغات الأجنبية، والتي أصبحت ميزةً وسلطة لمن يتقن اللغات الأجنبية على حساب العربية ولذلك يدعو إلى ضرورة الاهتمام بالعربية العلمية» (49).

ث- مكتب تنسيق التعريب بالرباط: له منهج ينقسم إلى قسمين: الأعمال العلمية والوسائل التقنية والعلمية:

الأعمال العلمية: وتضمن:

- 1- جرد ألفاظ اللغة العربية وتبويبها بحسب معانيها؛
- 2- جرد ألفاظ اللغتين الفرنسية والإنجليزية؛
- 3- جمع المصطلحات المعربة؛
- 4- ترتيب المعربات العلمية، والفنية؛
- 5- جرد المصطلحات غير المعربة؛
- 6- تأليف معجم اللغة العربية؛
- 7- توحيد المصطلحات وإقرارها في العالم العربي.

الوسائل العلمية والتقنية:

1- الخبراء؛

2- المكنغرافية؛

3- المال.

والتصميم المعتمد في هذا المكتب للتعريب تضمن:

1- تعريب التعليم؛

2- تعريب الإدارة؛

3- تعريب جميع المظاهر في البلاد العربية (50).

ج- المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق: ورد في

الدليل الخاص بالمركز أنه يقوم بتأدية هذه المهام:

• المساعدة على تعريب التعليم العالي والجامعي بفروعه، وميادينه في الوطن العربي كافة؛

• متابعة الجديد مما ينشر في ميادين المعرفة العلمية، والأدبية، والفنية في العالم والتعريف به، و اختيار الجيد الملائم منه وتعريبه؛

• تنسيق مجهودات الترجمة والتأليف التي تتم في الوطن العربي، وتنشيط تبادل الخبرات، والمطبوعات بين المؤسسات العربية العاملة في هذا الميدان؛

- إجراء البحوث، والدراسات التربوية عن قضايا التعليم العالي، والتنسيق بين مؤسساته؛
- إغناء الثقافة العربية بتعريب الرفيع من روائع الفكر العالمي في العلوم، والآداب والفنون، ونقل ما لم ينقل إلى العربية؛
- تدعيم التعاون بين الجامعات العربية لتعريب التعليم فيها؛
- تنظيم مؤتمرات عربية، ودولية، وحلقات بحث، وورش عمل لمعالجة الأمور المتعلقة بتعريب التعليم العالي؛
- الاستفادة من البحوث المقدمة في الوطن العربي وخارجه؛
- إنشاء مصرف للمعلومات في مجال أهداف المركز، وغاياته، وأعماله؛
- إصدار دورية علمية تعالج الموضوعات التي يختص بها المركز، وتعرف بنشاطاته، ومشروعاته (51) ؛

إن إنشاء هذه المجامع هو إثراء للغتنا، وإضافة لها وفيها، فقد أفادت العربية أيما إفادة، وما تلك البحوث العلمية واللغوية، وتلك الاجتهادات الصائبة إلا دليل على الجهودات المعتبرة التي غامرت فيها هذه المجامع، وأبحرت فيها، وتصدت لتدليل شتى العقبات التي واجهت اللغة العربية في ظل العولمة الثقافية، والغزو الحضاري، والتقدم العلمي الذي تعيشه الحضارات الغربية ولغاتها، إلا أنّ تأخر المجامع على ملاحقة ركب الثقافة يبقى واضحا جلياً. ومع ما قدمته المجامع اللغوية إلى العربية، إلا أنه يبقى لا يحقق الطموح الذي كنا نرجوه منهم، ولا الآمال التي كنا عقدناها عليهم، بل الأدهى من ذلك أنّ معظم أو جل النتائج والبحوث، والمصطلحات العلمية الجديدة التي تستغرق المجامع سنواتٍ في صياغتها، وتعريبها تبقى رهينة صحائف الكتب، وحبيسة الرفوف والقماطير؛ إذ أن الاستعمال اللغوي في الشارع وحتى في الأحياء الجامعية، وبين الأساتذة والطلبة بعيداً جداً على ما وصلت إليه هذه المجامع ومقارنة صغيرة بين الواقعين تُظهر لنا البون الشاسع بين ما خلصت إليه المجامع، وبين لغة رسخت في أذهاننا، وألسنتنا.

وإذا تحدثنا عن التخطيط اللغوي عند هذه المجامع فنراه للأسف – بعيداً- عن أرض الواقع، وكما قال الدكتور صالح بلعيد «يأتي من وراء المكاتب» ومما يُسجّل عليها في مجال التخطيط:

- عدم متابعة تنفيذ القرارات؛
- البعد عن الاستعمال الواقعي، وفرض أنماط لغوية غير وظيفية، أو يصعب توظيفها؛
- الخلافات المتكررة بين الأعضاء في كيفية التسيير؛
- نقص التطبيقات الميدانية، والكتبية، من قبل الوزارات العربية في المؤلفات المدرسية، والجامعية؛
- عدم منح المجامع العربية الأخرى الضوء الأخضر لكل هذه التيسرات؛ وبعض المجامع تنتظر إليها بالرفض المطلق؛
- ظهور مؤسسات أخرى تعمل في المجال نفسه، دون تنسيق؛
- غياب الفعل التنسيقي لإتحاد المجامع العربية.

«والحق أنّ مشكلة تعريب ألفاظ العلم، ومستحدثات الحضارة هي مشكلتنا في العصر الحديث، ومجامعنا العلمية لم تستطع حتى الآن معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة، فإنّها تنتظر حتّى يشيع اللفظ الأجنبي على كلّ لسان، وتستخدمه العامّة والخاصّة، وتنتشره وسائل الإعلام المختلفة، ثمّ تسعى بعد فوات الأوان إلى محاربته، والبحث عن بديل له عند العرب القدماء، وبذلك يولد هذا اللفظ ميتاً؛ لاشتهار اللفظ الأعجمي، وشيوعه على الألسنة، وكم من ألفاظ وضعتها المجامع اللغوية لمستحدثات الحضارة، غير أنّها لم تتجاوز أبواب هذه المجامع» (52).

إلا أنه من الواجب أن لا نبخس هذه المجامع حقها؛ إذ على الرغم من تسجيل بعض النقائص عليها، فعملها يبقى جباراً، بل ضرورياً لخدمة اللغة العربية، التي لولا هذه المجامع ولولا جهود أعضائها، لحدث لها ما لا تحمد عقباه، على أن تبقى هذه الهنات من خصائص البشر، ومن سمات العمل

البشري، وما نذكر هذه النقائص إلا لأن الشفاء يأتي بعد كشف الداء والنجاح يحصل بعد حصر أسباب الفشل، وأملنا ما زال ولا يزال معقوداً معلقاً بأبواب هذه المجامع التي هي فخر ومفخرة لأمتنا العربية المسلمة.

ح- المدرسة: إن من أهم المجالات التي على التخطيط اللغوي أن يمسها، ويخطط لها هو مجال المدرسة؛ إذ هي البيئة الأولى للطفل، وهي الأخطر من بين المؤسسات التي يتلقى فيها الفرد لغته، وهنا تطرح مسألة تعريب المدرسة الجزائرية، فقد كان الأمر «من أولويات القيادة السياسية التي عملت على التعريب التدريجي، فكانت آخر عملية تمت في هذا المجال هي تعريب المدرسة الأساسية» (53)، إذ قبل ذلك قاوم المجتمع الجزائري سياسة الفرنسية طيلة عهد الاحتلال، والتي طالت فيما طالت المدرسة الجزائرية، وكان سبيله - أي المجتمع الجزائري - هو الرفض الكامل لكل ما يأتيه من الإدارة الفرنسية، حتى ولو كان يخدم مصالحه، كالخدمات الاجتماعية، التي كانت تسعى الإدارة الفرنسية من وراءها إلى التقرب للأهالي في بعض المناطق، وبدأ الصراع يوم بدأ المحتل الفرنسي يفرض لسانه وتفكيره وأسلوبه في الحياة، مستعملاً المدرسة والمستشفى والمعلم والطبيب، ورد الجزائريون الهدية المسمومة لصاحبها الذي قضى حوالي عشرين سنة (1830 - 1850م) يُحدث المدارس، فلا يجد لها تلاميذاً، وينشئ المستشفيات فلا يتردد عليها المرضى، وتعددت الصعوبات في وجه المحتل، وكثرت، وأصبح الدين الإسلامي وتحت جلبابه اللغة العربية كالإسمنت المسلح، يحمي مجتمعنا من التفكك، والاندماج، والنوبان في السياسات الفرنسية المسمومة (54).

وقد أرجع بعض الكتاب الفرنسيين فشل سياسة الفرنسية في الجزائر إلى الزوايا التي بقيت منتشرة في البلاد، على الرغم من قضاء المحتل على العديد منها، وكانت بمثابة مراكز دينية وثقافية، ومدارس للكبار والصغار، ودوراً للمعالجة، وإسعاف الفقراء، وملتقى ذوي الرأي لحثّ المواطنين على الجهاد، وعدم الولاء للكافر، ولم يعرف الفرنسيون لهذه الزوايا مثيلاً في أوروبا،

ولذلك لم ينتبهوا لخطورتها إلا بعد زمن طويل، والملاحظ أنّ هذا التحليل صحيح إلى حدّ بعيد، حيث إنّ العديد من الثورات التي قامت ضدّ الفرنسيين، كان يتزعمها مشايخ الزّوايا حتّى آخر القرن الميلادي التاسع عشر (55).

«وفي سنة 1962 – أي السّنة التي استقلت فيها الجزائر- كانت الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري تتحرّق شوقاً إلى لغتها، وتتمنى أن تراها تحلّ محلّ الفرنسية، وكانت تنتظر إلى الفرنسية على أنها لغة وجودها غير شرعيّ بالجزائر؛ لأنّها لغة المحتل، فرضها على الجزائريين بقوة الحديد والنار، وذلك لتحتل محل لغتهم القومية، والضغط الشعبي بالجزائر هو الذي دفع المسؤولين على التعليم إلى إدخال تعليم العربية في المدارس الجزائرية» (56).

إلا أن المدرسة الجزائرية ومنذ نشوئها 1976م، وعلى الرغم من التعريب الذي مسها كلياً تبقى المشكلة مشكلةً تربوية غير لغوية، حيث إنّ القسم صار يضمّ جيشاً وجحافلاً من التلاميذ، وصار المعلم لا يتحكم فيهم بآليات علم النفس التربوي، وإنما صار همه العصا التي يخوف بها تلاميذه، كالسجان إزاء مسجونيه، وهكذا فإن المشكلة في المدرسة لها خصوصيتها، حيث إن علاج المدرسة لا يحتاج إلى تخطيط لغوي فقط، بل إنني أرى ما تحتاجه المدرسة من تخطيط لغوي هو أقل من الخمسة في المائة، ذلك أنها تحتاج إلى معلّم له دراية بعلم النفس وعلم التربية، وحتى علم الاجتماع قبل أن يكون له علم بالمادة، ثم عليه أن يكتسب آليات التعليمية ليطوع المنهج الدراسي، وغيرها الكثير، ليأتي في الأخير تحكّمه اللغوي في اللغة العربية.

إنني أرى فيما أرى اليوم أن المدرس صار –ولأسف– (سيبيبي) أكثر منه رسالياً بل صارت مهنة التعليم كمهنة التجارة أو غيرها، له وقت للدخول، ووقت للخروج، حتى أنني سمعتُ عن معلمين في قوالب جاهزة، وأنماط مكررة، فإذا دخل قسماً ألقى فيه درساً معيناً ويدخل قسماً آخر ليلقي الدرس نفسه، تحسب أنك في القسم الأول، أو أنك تشاهد فيلماً معادلاً بل الأدهى

من ذلك لو رجعت إليه العام القادم في الدرس نفسه، لرأيت الفيلم يعاد للمرة الثالثة وهذا الجمود أفسره بسببين: إما أن منهجية هذا المعلم في التعليم كاملة لا عيب فيها، فلا تحتاج إلى تغيير، وهذا رأي فاسد من جهتين؛ أولاً الكمال لله، وثانياً لنفترض أن المنهج صائب، فإنه لا يصلح لجيلين مختلفين، فتلاميذ اليوم غير تلاميذ أمس، وتلاميذ الغد غير تلاميذ اليوم، بل إنّ الدرس الواحد في القسم الواحد يجب أن يلقى بعدة طرائق؛ حتى تستوعبه أذهان التلاميذ لأنّ التلاميذ ليس لديهم قدرة استيعاب واحدة، وإما — وهو السبب الثاني— أنّ المعلم جامد لم يتطور، ولم يحسّن منهجيته، ولا معلوماته، فهل يعقل أن نعهد إلى مثل هؤلاء تربيةً فلذات أكبادنا، بل أقول: فلذات كبد وطننا، الذي يعاني ندرة الأكفاء، وإنّ وَجَدَ بعضها يعاني من هجرتها، فله درّك يا جزائر.

وتتمثل مهمة المدرسة من حيث الغايات المنوطة بها في مجال تعليم اللغة العربية أن تجعل اللغة العربية في المقام الأول لدى الطفل، وأن تعمل على تصحيح لغة الطفل الملحونة والمنحرفة، ويطلب من المعلم تطهير العبارات التي اكتسبها الأطفال وتصحيحها وعلى المعلم أن يكون على دراية بمعاني الكلمات الدارجة التي يأتي بها التلاميذ؛ حتى يزودهم بما يقابلها من الألفاظ في العربية الفصحى السليمة، وكم تأسفت حين سمعت أنّ معلمة حاولت التصحيح لتلميذ استخدم لفظة (قنطرة) بدعوى أنها من العامية، وأمرته أن يستخدم لفظة (جسر) علماً أن لفظة (قنطرة) من صميم الفصحى أيضاً.

وأكبر ما يعيقنا هو تلك الهوة والفجوة الكبيرة بين لغتنا المكتوبة، ولغتنا الشفوية الفوضوية ولن نبلغ غايتنا المنشودة، إلا بتضييق هذه الفجوة، أو سدها تماماً حتى نكتب كما نتكلم، ونتكلم كما نكتب (57)، إلا أنني كذلك صدمت وأنا أرى بعضهم يكتب بالعامية، وهذا أخطر من الأول.

ويرى بعض الباحثين أن التعليم العربي عامة يعاني أزمة حادة حيث إنه عجز على أن يبني أنموذجاً «عربياً حديثاً وعصرياً للعقل العربي، والمجتمع العربي، والشخصية العربية» (58).

وما يؤكد أن التعليم العربي يعيش أزمة، وتواجهه تحديات هو ظهور بعض المشكلات، ونموها، وتطورها في المجتمع العربي منها:

• انتشار الأمية بين السكان العرب، والأمية الحضارية؛ إذ أنه بالرغم من كل الجهود التي بذلت خلال العقود الماضية، فإنه لا يزال ما يزيد عن سبعين مليون أمي عربي، نصفهم تقريباً من النساء، وأغلبهم في الأرياف، والقرى، والبوادي، ويوجد ثمانية ملايين طفل خارج النظام المدرسي، وخارج أي شكل من أشكال التعليم؛

• عجز التعليم العربي عن إكساب الطلاب المهارات الحديثة، والمعاصرة، فالغالب أنّ التعليم العربي نظري، ومنعزل عن الحياة المعاصرة، وما تتطلبه من قدرات، ومهارات واستعدادات عقلية، ومعرفية، واجتماعية، فهو تعليم في أكثر برامجها يصب الطالب في قالب أو قالب واحد دون تفاعل مع الحياة وتطورها؛

• عجز التعليم العربي عن تجديد وبناء ثقافة عربية عصرية ديناميكية، تجمع في بنياتها بين ما يعتز به العرب ثقافة، وتراثاً، وبين ما يواجههم ويعيشون فيه من أنماط ورؤى ثقافية عالمية مادية، وروحية، ويسارية، ويمينية، وإنسانية، فالطالب العربي أو الإنسان العربي يعيش أزمة عقلية، وثقافية عميقة، فليس أمامه أي أنموذج ثقافي عربي حديث يقتدي به في مدرسته، أو بيئته، أو عمله، أو حياته بصورة عامة؛

• أزمة الاقتصاد والتنمية المنتجة، فالتعليم العربي عاجز عن أن يهيئ ويبنى القاعدة العلمية والمهنية اللازمة للتنمية المنتجة، فالتعليم العربي لم يعمل أكثر من أن يشجع الطلاب والمتعاملين على تشرب القيم الاستهلاكية التي لا يستطيع الاقتصاد العربي تمويلها بالعملة الصعبة، وجعلها جزءاً من منظومة الحياة اليومية والتفكير (59).

دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية : إنّ التخطيط اللغوي ينطلق من خلفية عربية إسلامية، مفادها أن اللغة العربية لها دور رئيس في بناء الأمة، والأوطان، في كافة الأصعدة والميادين، وأن اللغة العربية مصدر رئيس من مصادر الدخل القومي، ومقومات وجود الأمة العربية الإسلامية، وأن اللغة العربية حق مكتسب، وليس شكلاً يعيق التقدم والازدهار، وأن السياسة اللغوية العربية تقدر عالياً دور اللغات الأجنبية لا طغيانها على اللغة العربية، وأنها في وضع تكاملي لا تنافسي.

لقد كشفت أدبيات التخطيط اللغوي أنه لا توجد نظرية واحدة بعينها كافية لتقديم إطار عام يفسف التخطيط اللغوي العربي بشكل عام، وعملية التعريب بشكل خاص.

إن توفر أنموذج شامل مبني على أسس علمية مدروسة، يمكّننا من رسم السياسة اللغوية، والأخذ بعين الاعتبار العوامل اللغوية وغير اللغوية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في عملية التخطيط، ورسم السياسة اللغوية، إذ تعدّ وجود نظرية مجربة، أو محاولات فاعلة نستمد منها الأسس التنظيمية التفسيرية للتخطيط اللغوي، يجعلنا ننصرف إلى دراسة العلوم الإنسانية المجاورة، والمتقاطعة مع اللغة العربية والتعريب.

إنّ التخطيط اللغوي بما فيه التعريب ورسم السياسة اللغوية للغة العربية أصبح علماً قائماً يهدف إلى وضع إطار نظري يهدف إلى ما يلي:

1- وصف الوضع اللغوي وغير اللغوي القائم في البلاد العربية، ومعرفة الوضع اللغوي الاجتماعي السائد لمعرفة العوامل المؤثرة؛ لتشخيص العوائق التي تقف في وجه اللغة العربية والتعريب؛

2- تفسير الاتجاهات المتغيرة نحو العربية والتعريب، وتقديم الأسباب الواجبة أو المانعة لإنجاح تعميم العربية والتعريب؛

3- استخلاص المبادئ العامة التي تكون بمثابة حقائق؛ وثابت لعملية تخطيط العربية والتعريب، تصلح للتطبيق في العالم العربي أو البلاد الأخرى التي تسعى لتبني لغاتها القومية؛

4- التنبؤ بمستقبل العربية والتعريب، وتوقع الهنات، والعثرات، أو النجاحات لِنِتَاجَاتِ تعميم العربية والتعريب؛

5- التأسيس لعلم رسم السياسات اللغوية العربية يشتمل على التخطيط لمكانة التعريب واللغة العربية، وتحديدتها وتطويرها، وبناء مصطلحاتها، وتخطيط تعلمها واكتسابها (60) .

خاتمة:

لقد أثبتت التجارب أنّ الإصلاح الذي لا يعتمد خططا واضحة غالبا ما يكون مآله الفشل، لذلك حاولت في هذا المقال استعراض واقع التخطيط اللغوي، ومن قبله واقع اللغة العربية؛ ليكون أصحاب القرار على بينة من هذا الواقع الذي تعيشه اللغة العربية، حتى يسهل التخطيط لها.

إنّ اللغة العربية تواجهها عدّة تحديات، فعلى التخطيط اللغوي أن يكون موجّها لإزالة هذه العوائق والتحديات، ولكي يؤتي التخطيط أكله، وتُجنى ثماره، عليه أن يُرفق أو يُدعم بسياسة لغوية من قبل الدولة، أو من الحكومة الوطنية، تعمل على تنفيذ هذا التخطيط، ودعم توصياته.

لأقول في الأخير إنّ الحقّ ما شهدت به الأعداء، فإنّه يرى بعض اللغويين الفرنسيين أنّ هناك خمس لغاتٍ فقط تشكّل أهميّة كبرى لنقل الحضارة، وهي اللغة الصّينية القديمة والسنسكريتية، والعربية، والإغريقية واللاتينية، ويقول أحدهم إنّ من المخيب للظنّ أن نعلم أنّ التأثير الحضاري العام للغة الإنجليزية لم يكن إلا تافها، فإنّ اللغة الإنجليزية نفسها ما كانت لتنتشر إلا لأنّ الإنجليز احتلّوا أعدادا هائلة من الأصقاع، ولكن ليس هناك دلائل تشير في

أيّ مكان- إلى أنّ الإنجليزيّة قد دخلت القلب المعجميّ للّغات الأخرى، كما لوّنت الفرنسيّة سحنة اللغة الإنجليزيّة، أو كما تخلّلت اللغة العربية اللغتين: الفارسيّة والتركيّة*.

كما يجب أن نفكر في مستقبل لغتنا، وبخاصة المصطلح العلميّ العربي، الذي نظنّ أنه سيكون أحد الميادين المهمّة التي يتحدّد فيها مصير لغتنا في صراعها الحضاري مع اللغات القوية الوافدة، تلك اللغات ستغرقنا بأعداد هائلة من المصطلحات الدخيلة المتعلّقة بألفاظ الحياة العامّة، أو مصطلحات العلوم والتّقانة، ولا بدّ لنا أن نستقبل الدّخيل، ونضمّه إلى معجمنا اللغويّ (62).

يجب أن نقول إنّ كلّ معنى يجول في الدّهن لا بدّ أن يكون له لفظ مقابل في اللغة العربية، ولو كان كامنا في أغوار معاجمها، فكيف وسعت هذه اللغة العظيمة، كلّ معاني الله تعالى التي بثّها إلينا، ولا يمكنها أن تسع أسماء المخترعات، وما جدّ في عالمنا اليوم.

ومن هنا أقول إنّ اللغة العربية واسعة جامعة صالحة؛ واسعة من حيث الإحاطة بكلّ الدلالات التي تجول في أذهاننا، وجامعة من حيث إمكانيّتها اختراع أيّ مصطلح لأيّ جديد من المستجدّات، وصالحة في كلّ زمان ومكان، وما تاريخها التّليد العتيد إلا دليل قاطع على ذلك.

إذن نحن أمام حتميّة وجود مقابل فصيح لكلّ مصطلح أجنبيّ، إما فصيح نجده بين صحائف أمات المعاجم الغابرة التّليدة، وإمّا مستفصح مستعرب تصادق عليه مجامعنا، وترضاه طبعيّة لغتنا، ويسهل على ألسنتنا.

وأدعو في الأخير أن يوفّق الله مجامعنا ومؤسساتنا اللغويّة، والعلمية، والثقافية العربية إلى ما يخدم لغتنا الجميلة، لغة ديننا، ووعاء حضارتنا، لأقول من هذا المقام إنّ السّهم اليوم في قوس هذه المجامع والمؤسسات، وليس لنا غيرها داعما للغتنا، ومرقيًا لها، وحافظا لحاضرها، وضامنا لمستقبلها.

توصيات:

وقبل الختام أضع بين أيديكم الأمانة هذه التوصيات:

* إنَّ من التَّخطيط اللغويّ إدخال اللغة الوطنية إلى الجامعة، فلا أدري لماذا لا تتعلّم اللغة العربيّة على أنها مادّة على الأقلّ في جميع كليات الجامعة ساعات معيّنة في الأسبوع، ويبرّر بعضنا عدم إدخال لغتنا إلى الجامعة بعدم إرهاق الطّالب بساعات زائدة على البرنامج الدّراسي، والوقائع تكذّب هذا الإدّعاء الذي يحاول التّشكيك في وطنيّة طلبة جامعتنا، وفي اشتياقهم إلى تعلّم لغتهم؛

* رفع معامل مادّة اللغة العربية، ولنر أمثلة على ذلك في الدّول الغربية؛ إذ أعلى المعاملات تعطى للغات الوطنية الرسمية في كلّ بلد، وكذلك أدعو إلى إعطاء الاعتبار لتخصص اللغة العربية وآدابها بجامعاتنا، ومعالجة هذا الإهمال الذي يصيب هذا القسم وطلّبه، حتى صار محطّة للتهكّم، ولا يذهب إلى هذا التخصص إلا كلّ من لم يقبله تخصّص آخر، وأقولها صراحة: إنّ آخر وأقلّ وأدنى تخصص في جامعات وطننا هو تخصص اللغة العربية، وأنا أسمع يوميا الكثير يزدرون هذا التّخصّص؛

* إنّ من أهمّ عوامل التّخطيط اللغويّ إنشاء معاهد ومدارس عليا لتكوين الأساتذة والمعلّمين، ولا أقصد تعليم الأساتذة، وإنّما هذه المدارس تعمل على تكوين الأساتذة في المجالات المختلفة بعد توظيفهم في المؤسسات التربوية؛ * إنّ من التّخطيط اللغويّ إصلاح لغة الصّحافة، وإعادة النّظر في كفاءة العمل في الصّحافة بلفت النّظر إلى ضرورة توقّر شرط التّحكّم الجيّد والمقبول على الأقلّ في اللغة المعتمدة؛

* ضرورة معالجة ظاهرة هجرة الكفاءات، وبخاصّة الكفاءات التي تخدم لغتنا العربية، وأرى أنّ تدنّي مستوى أطفالنا سببه المعلّم لا المتعلّم، ينضاف إلى ذلك الإهمال الذي نجده عند المسؤولين، والمناهج غير المدروسة التي تطبّق في مدارسنا؛

* إزالة المعوقات التي تعترض سيادة اللغة العربية في الوطن العربي ومنها:
- عدم اعتزاز الأنظمة العربية باللغة القومية في بلدانهم؛
- منافسة العامية للفصحى في مجالات تتجاوز وظيفتها.

وفي الأخير وأهم توصية هي أملنا أن يدعم تخطيطنا للغتنا بسياسة جادة، حاسمة في القرار والتنفيذ، وصادقة في الإنجاز؛ لتكون النتائج وفق ما نرجو، وبحسب ما نأمل، وما التوفيق إلا من عند الله، واسمحو لي أن أهدي للغتي هذه الهدية:

فيكِ الدواء لعَلَّتِي أتلمسُ
أنتِ الهناءُ لجنتِي والمغرسُ
وعلى عتابكِ ذي الضرائرِ تخرسُ
فحملته بأمانةٍ لكِ يحرسُ
حُبلى بكلِّ سبيكةٍ لا ترخصُ
عذراءٌ ثوب عفافها لا يمسسُ
واجعلِ هواها في النفوسِ يُؤسسُ

أنتِ الهواءِ لديّ والمنتقَسُ
أنتِ الحياةُ جميلةً وهنيئةً
فيكِ السداد لمنطقي وصحائفي
لغة الإله حواكٍ ربي وحيه
نزلتِ حروفكِ من شفاهِ محمدٍ
لغةً سيبقيها الإله مصانئةً
يا ربُّ فاحفظْ كلَّ مَنْ يحفظها لنا

الهوامش:

- 1- محمد منير مرسي، الغدارة التعليمية وتطبيقاتها، دط. القاهرة: 1984م، عالم الكتب، ص 253 (بتصرف).
- 2- خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، تر، محمد يحياتن، ط 03. الجزائر: 2007، دار الحكمة، ص 190 (بتصرف)
- 3- صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، دط. الجزائر: 2000، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، شركة دار الهدى، ص 276.
- 4- فواز عبد الحق الزبون «دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية» الموسم الثقافي السابع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني، مؤتمر «اللغة العربية في المؤسسات الأردنية واقعها وسبل النهوض بها» ط01. الأردن: 2009، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص 85.
- 5- المرجع نفسه، ص 87 (بتصرف).
- 6- المرجع نفسه، ص 87، 88 (بتصرف).
- 7- محمد منير مرسي، الغدارة التعليمية، ص 253، 254، 255 (بتصرف).
- 8- ينظر محاضرة للدكتورة ثريا خربوش بعنوان: التخطيط اللغوي، خصائص واعتبارات وتدابير، المصدر: موقع أنفاس.
- 9- خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، ص 190 (بتصرف)
- 10- المرجع نفسه، ص 191.
- 11- المرجع نفسه، ص 191 (بتصرف)
- 12- علي القاسمي «تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي ومكانة المصطلح الموحد» دورية اللسان العربي، الرباط: دت، العدد 23، ص 47، 48 (بتصرف).

- 13- صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، ص 274 (بتصرف).
- 14- صالح بلعيد، مقالات لغوية، دط. الجزائر: 2004، دار هومه، ص 10.
* في كتاب سماه (الأمن اللغوي).
- 15- صالح بلعيد، لماذا نجح القرار السياسي في الفيتنام وفشل في...؟ دط. الجزائر: 2002، ص 45 (بتصرف).
- 16- أحمد سمير بيبيرس، الواقع اللغوي والهوية العربية، دط. القاهرة: دت، دار الفكر العربي، ص 10.
- 17- المرجع نفسه، ص 11.
- 18- عبد العزيز بن عبد الله، التعريب ومستقبل اللغة العربية، ط01. القاهرة: 1975، معهد البحوث والدراسات العربية، ص 28.
- 19- المرجع نفسه، ص 28.
- 20- ينظر: طالب عبد الرحمن «العربية تواجه التحديات» سلسلة كتاب الأمة، قطر: 2006، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بقطر، العدد 116، الفصل الثاني.
- 21- المرجع نفسه، ص 76.
- 22- المرجع نفسه، ص 77 (بتصرف).
- 23- المرجع نفسه، ص 77.
- 24- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 25- المرجع نفسه، ص 81.
- 26- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- 27- ينظر: المرجع نفسه، الفصل الثاني.
- 28- عبد العزيز بن عبد الله، التعريب ومستقبل اللغة العربية، ص 28 (بتصرف).
- 29- أحمد سمير بيبيرس، الواقع اللغوي والهوية العربية، ص 18.
- 30- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ** الصواب: (الزموا الصمت، الاستقبال، الجلوس/الدّخول/التّدخين ممنوع، خاص بالإداريين، مخرج النجاة، سوق تجاري، مدخل/مخرج).
- 31- أحمد سمير بيبيرس، الواقع اللغوي والهوية العربية، ص 22 (بتصرف)
- 32- أمّنة إبراهيمي، وضع اللغة العربية بالمغرب، وصف ورصد وتخطيط، ط 01. الرباط: 2007، منشورات زاوية، ص 62 (بتصرف).
- 33- إبراهيم الحاج يوسف، دور مجامع اللغة العربية في التعريب، ط 01. ليبيا: 2002، منشورات كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، ص 34، 35، 36 (بتصرف).
- 34- المرجع نفسه، ص 36، 37 (بتصرف).
- 35- أمّنة إبراهيمي، وضع اللغة العربية بالمغرب، ص 64، 65.
- 36- المرجع نفسه، ص 65.
- 37- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 38- المرجع نفسه، ص 66.
- 39- محمود أحمد السيد، اللغة العربية وتحديات العصر، ط 01. دمشق: 2008، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ص 103 (بتصرف).
- 40- ينظر محمود أحمد السيد، اللغة العربية وتحديات العصر، الفصل الرابع.

- 41- شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ط 01. دمشق: 2007، دار الطليعة الجديدة، الجزء الثالث، ص 108.
- 42- عمار بوحوش «لغتنا العربية جزء من هويتنا» سلسلة كتب المستقبل العربي، ط01. بيروت: 2005، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 46، ص 21، 22 (بتصرف).
- 43- صالح بلعيد، لماذا نجح القرار السياسي في الفيتنام وفشل في...؟ ص 55.
- 44- المرجع نفسه، الصفحة نفسها، (بتصرف).
- 45- المرجع نفسه، ص 59 (بتصرف).
- 46- محمد أحمد السيد، اللغة العربية وتحديات العصر، ص 140 (بتصرف).
- 47- صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، ص 19، 20 (بتصرف).
- 48- صالح بلعيد، مقالات لغوية، ص 142.
- 49- ينظر عبد العزيز بن عبد الله، التعريب ومستقبل اللغة العربية، الفصل الثالث.
- 50- صالح بلعيد، لماذا نجح القرار السياسي في الفيتنام وفشل في...؟ ص 65، 66 (بتصرف).
- 51- صالح بلعيد، مقالات لغوية، ص 251 (بتصرف).
- 52- رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ط 02. القاهرة: 1988، مكتبة الخانجي، ص 187.
- 53- صالح بلعيد، مقالات لغوية، ص 162.
- 54- أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، دط. الجزائر: 1981، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 145 (بتصرف).

- 55- المرجع نفسه، ص 176 (بتصرف).
- 56- عثمان سعدي، قضية التعريب في الجزائر، ط01. بيروت: 1967، دار الطليعة، لبنان، ص 33.
- 57- خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، ص 127 (بتصرف).
- 58- علي الهادي الحوات، التعليم والمعرفة والتنمية، دراسات في المجتمع العربي، ط01. ليبيا: 2007، دار الكتب العلمية، بن غازي، ص 28.
- 59- المرجع نفسه، ص 29 — 35 (بتصرف).
- 60- فواز عبد الحق الزبون «دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها» ص 95، 96 (بتصرف).
- * هو قول لـ (إدوارد سايبير)، والقول أورده أحمد بن محمد الضُّبَيْب في كتبه اللغة العربية في عصر العولمة، ط 01. الرياض: 2001، مكتبة العبيكان، ص 89 وما بعدها.

اللغة العربية والتأصيل العلمي رؤى وآفاق مستقبلية

أ.د. عبد الكريم بكري جامعة وهران

تستأنس هذه الدراسة بما تفيدنا به الدراسات المستقبلية التي تؤكد أن الصور المختلفة للمستقبل تتوقف إلى حد بعيد على القرارات التي تتخذ في الحاضر، وأن بلدان المنطقة العربية إذا فشلت في أن تشكل لنفسها مستقبلا أكثر استقلالية، وأعمق أصالة، فإن مسيرة النظام العالمي سوف تحدد لها هذا المستقبل(1) حيث نستنتج من هذه الخلاصة أو النتيجة إلى توصل إليها ذوو النظر، أن التخطيط بمفهومه الواسع العام، لم يعد ضرورة ملحة فحسب، بل أصبح سمة من سمات الحياة المعاصرة، وسياسة صارمة تتبعها الأمم لإعداد مستقبل أفضل في جميع الأوجه والمجالات، بعد ان تعقدت سبل العيش، وتشابكت الوسائل والوسائط المؤدية الى تحقيق الرفاهية والاستقرار للإنسان، لذلك اتجهت الأمم الناهضة لإعداد العدة، وتأسيس القواعد، والأدوات الإجرائية التي تساعد على بناء الإنسان القادر على الإبداع، والتكيف مع المستجدات التي ما فتئت تغمر حيات الناس، وتشغل بال أولي العلم والمعرفة.

وبما أن اللغة هي الوعاء أو الخزان الذي يتم من خلال اكتساب واستثمار المعرفة وتأصيل العلوم لتسكن في جسم الأمة وتصبح زادا ورصيда تصرف به الأمة شؤونها العامة والخاصة، فإننا نرى أن التنمية اللغوية ينبغي ألا تقل أهمية عن أي مشروع تنموي آخر.

وانطلاقا من هذه الأهمية أو الوزن والحجم الذي تمثله اللغة في التخطيط الاستراتيجي للبناء العلمي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي، فقد ارتأينا قبل أن نخطو الخطوات الأولى في مسار هذا البحث أن نطرح أسئلة من شأنها أن تولد الإجابات المحتملة المناسبة، وهي تتعلق خصوصا بالطريقة التي تمكنا

من جعل اللغة العربية قناة ناجعة لتوصيل الخبرات العلمية والتكنولوجية إلى مؤسساتنا العلمية وإلى مجتمعنا بمختلف شرائحه ومستوياته، حيث نلاحظ أن اللغة العربية مازالت تنتظر من يصنع من مفرداتها وقوالبها ومن أمجادها العلمية عشرات الآلاف من المصطلحات والمسميات لإغناء قواميسها وموسوعاتنا العلمية وإعفاء علماننا وباحثينا من التسول والاستعمال العشوائي الفوضوي للمسميات العلمية.

ومازالت المنظومة التربوية واللغوية عندنا تبحث عن الطريقة التي تمكننا من توظيف المفردات اللغوية لدى المستعمل والتي من شأنها أن تفضي إلى بعث الحيوية والتفاعل والتواصل مع جميع الأنشطة التي يقوم بها الأفراد في المجتمع.

ومن هذه الأسئلة ما يعود إلى فترة الاستقلال لمعرفة مدى نجاعة السياسة المتبعة في تعريب المؤسسات التربوية وما هي آثارها ونتائجها.

ومن بين تلك الأسئلة سؤال تراه مهما وخطيرا يتعلق بنظرتنا ومقاصدنا من تعليم اللغة العربية وما هو الهدف المراد تحقيقه، أو الغاية المراد الوصول إليها من التنمية اللغوية العربية؟ هل تتوقف أهدافها ومراميها عند إعادة الاعتبار للشخصية الوطنية واسترجاع روح الأمة؟

هل هناك أهداف أخرى تتجاوز هذا المطلب، وهو تحقيق الرقي الاجتماعي والحضاري والازدهار العلمي بفضل تفاصيل المعارف العلمية والخبرات المعرفية بواسطة أداة توصيل ساكنة في جسم الأمة وثابتة في أرضها تستقي من أمجادها وانجازاتها التاريخية.

نحاول من البداية أن ننطلق من القضية التي تطرحها هذه الندوة، وهي أهمية التخطيط اللغوي والبرمجة المتبعة لضمان النتائج المرجوة، ولإدراك أهمية الإعداد اللغوي للمستقبل نعود إلى الميدان وإلى أرض الواقع عند فترة

استقلال الجزائر حيث كانت البلاد تواجه خطة استعمارية تهدف إلى التمكين للغة المحتل واستمرارها حتى بعد جلائه ومغادرته للبلاد، فلقد سعت فرنسا بكل الوسائل والدسائس لكي تظل اللغة الفرنسية لغة التعليم، ولغة الحياة اليومية، أي اللغة الرسمية، وحاولت لن تعيق عملية التعريب بكل الوسائل الإغرائية والكيدية. ولنسجل هنا في هذه المحطة التاريخية، و بعد مرور ما يقرب من نصف قرن على استقلال الجزائر أن موقف المسؤولين كان حاسما -حينذاك- في هذه المحطة التاريخية الفارقة و ذلك عندما أُرست اللبنة الأولى لاستعادة اللغة الوطنية وتنبؤا مكانتها اللائقة بحيث تصبح اللغة العربية -في المدى المتوسط- لغة التدريس في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية وفي أقسام اللغة العربية والعلوم الاجتماعية داخل الجامعات. جاء في إحدى التعليمات الوزارية سنة 1964 «بالفعل، نحن ننتقل إلى مرحلة التطور حيث نكون قادرين على التحكم في مصيرنا بعدما كنا تابعين لمدة طويلة اكتفين فيها بتطبيق برامج وتعليمات أعدّها لنا غيرنا(2)»، ولقد جاءت قرارات اللجنة المركزية في مطلع الثمانينات تجسيدا لرغبة جيل الاستقلال في إحلال اللغة العربية محلها الطبيعي إذ قررت في جلستها المنعقدة في 3 مايو إلى 9 مايو 1980، الشروع في تعميم استعمال اللغة العربية أداة للتعبير في جميع الهيئات والمؤسسات، وأن تنظم هذه العملية على مراحل، قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى وقررت من ناحية ثانية تشجيع البحوث والدراسات اللغوية وتوفير المعاجم والوسائل التعليمية، والإسراع بإنشاء أكاديمية للبحث اللغوي والترجمة.

ولقد جاءت هذه القرارات ردا على ما كان يخطط له مستعمر الأمس بحيث تظل الفرنسية في الجزائر مهيمنة تستعمل في كل الهيئات، والقطاعات الاجتماعية، كتب مراسل صحيفة لوموند الفرنسية غداة الاستقلال يقول: إن عدد الناطقين بالفرنسية سيتضاعف على عكس ما يعتقد بعض الفرنسيين المتشائمين، وراح يشرح نظريته الحاملة بالهيمنة اللغوية، وكيف أن الجزائر

التي جعلت التعليم مجانا، وفتحت المدارس أمام الأطفال الذين بلغوا سن التعليم ستضطر إلى تعليمهم باللغة الفرنسية لأنها ستعجز لا محالة على توفير الأعداد اللازمة من معلمي اللغة العربية للتدريس في المدارس الابتدائية والثانويات والجامعات» والخيار الوحيد والوارد والمفروض عليها، الآن (على الجزائر) هو الاستمرار في التعليم باللغة الفرنسية (3) نورد هذه الحقائق والانجازات التي تم تحقيقها للوقوف على حقيقة مؤداها أن عملية التعريب في الجزائر قد خطت خطوات كبيرة وحقت كثيرا من النتائج التي كان ينتظرها المسؤولون في تلك الأيام المشهودة من تاريخ الجزائر وهذا على الرغم من الصعوبات والعراقيل التي كانت تعترض طريق سياسة التعريب.

وهي نتائج نريد لها أن تكون حافزة لنا على المضي قدما في هذا الطريق المؤدي بالضرورة، إذا أحسنا الإعداد والتدبير إلى مرحلة الاستثمار العلمي والحضاري لكل هذه الانجازات، وما علينا إذا أردنا أن نقف على أهمية النتائج التي حققناها في مجال التعريب إلا أن نجري مقارنة بين الأشواط التي قطعتها الجزائر (المستقلة حديثا نسبيا) في هذا المجال، وبين المراحل التي قطعتها باقي الدول العربية التي لم تتعرض فيها العربية بالتأكيد لما تتعرضت إليه في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية من استئصال وفرنسة، وتشويه وإبعاد.

وهذا تقرير صادر عن المنظمة العربية للثقافة والعلوم يؤكد ما قلناه، حيث يبين أن المراحل التي قطعتها الدول العربية (بما فيها الجزائر) في عملية التعريب هي مراحل متقاربة وتكاد تكون متشابهة في أهميتها ونتائجها، تستثنى من ذلك سوريا الشقيقة التي حققت إنجازات هامة في جميع المؤسسات التعليمية والأكاديمية والثقافية والإدارية التقرير يبين رهن اللغة العربية في قطاع التعليم وذلك على النحو التالي:

أولاً: مرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي: ثمة مدارس خاصة وتجريبية في قطرين تُعلّم فيها المواد الاجتماعية والعلمية بلغة أجنبية.

ثانياً: مرحلة التعليم الثانوي: ثمة مدارس رسمية وخاصة وتجريبية في ثلاثة أقطار تعلم فيها المواد العلمية بلغة أجنبية.

ثالثاً: مرحلة التعليم العالي: العلوم الأساسية تدرس بلغة أجنبية كلياً في عشر دول غربية، وجزئياً في ثلاث دول والعلوم الاجتماعية والإنسانية تدرس جزئياً بلغة أجنبية.

وفي التقرير ملاحظة جديرة بالاهتمام لأنها تبين أن الجزائر أصبحت تحتل مكانة متقدمة بين الدول العربية التي تعمل بجد على تعريب التعليم، بقول التقرير: «ثمة جهود تبذل لتعريب التعليم في العراق والجزائر وليبيا والسودان واليمن». (4)

أردنا من خلال هذه الإطلالة التاريخية أن نبين أهمية الإعداد ووضع اللبّات للمشاريع العلميّة والتعليمية بالخصوص وكيف تكون القرارات والسياسات ناجعة عندما تأتي في وقتها .

ونريد في هذه المرحلة المتوسطة من البحث ومن هذه المحطة التاريخية والعلمية أن نرسم أهدافاً لتعلم اللغة، أبعد من أهداف استرجاع الشخصية الوطنية وإحياء روح الأمة، نريد أن يستقرّ في الأذهان أن لغة الأمة هي الموظف الحقيقي لنشاطها كلها، لأنها هي التي تعبر تعبيراً حقيقياً عن حاجة الإنسان وعن قدراته، وكفاءته عندما تغرس و تتجذر في مداركه، لذلك بحرص المرثون وعلماء النفس على القول بأن القدرة اللغوية والأداء اللغوي الصحيح كفيلاً بأن يتحول إلى مهارات وإبداعات خلاّقة، فاللغة قرينة الفكر والخيال كما يقولون، وكلما كانت هذه اللغة أصيلة قادرة على التعبير على الأشياء، كلما ساعدت على الإبداع والابتكار، كلّما كانت موظفة بصورة سليمة كانت قادرة على تقدم الحياة والدفع بعجلتها إلى الأمام (5).

ولقد قلنا في أول هذا البحث أن التنمية الاقتصادية والعلمية مرتبطة إلى حد كبير بالتنمية اللغوية لذلك نحاول في الصفحات القادمة أن نرسم ملامح هذه التنمية اللغوية من خلال الوقوف والتركيز على المنابع والروافد والعوامل المساعدة على ازدهار اللغة واكتسابها الحيويّة اللازمة لمواكبة متطلبات العصر التي لا تنتهي من بين تلك الروافد:

1- الامكانيات والخدمات التي يقدمها الحاسوب لجعل اللغة العربية أكثر مواكبة ومواءمة لمسيرة التطورات والمتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا:

ولقد تبين للمتخصصين في هذا المجال أن اللغة العربية لا تستعصي على الاستخدام الآلي التقني إذ وجدوا مثلا أن ما يقارب مئة وأربعة وأربعين جدولا رياضيا سليما، تتعامل تقريبا مع جميع الأفعال العربية دون استثناء، وتمثل تركيبات السوابق واللواحق في اللغة العربية ثراء لا حد له، ويمكن من خلالها التعبير بالكلمة نفسها عن الأفراد، والتنبيه والجمع والضمائر،... ويمثل البناء النحوي للغة العربية عمقا دلاليا لانظير له حيث تقود حركات الإعراب إلى حسم العديد من أوجه اللبس حسما لا يدع مجالا لسوء الفهم.

لذلك يحاول الدارسون أن يتجهوا إلى نقلة تمكّن اللغة العربية من مواكبة اللغة الحاسوبية باعتبارها علامات ورموزا، وقيما حسابية، وما لا يجب أن ننساه لأهميته ودلالته العلمية هو أن العلماء اللغويين الأقدمين قد أدركوا هذه العلاقة بين اللغة والرياضيات ووضعوا نظريات من أصح ما أخرجها الأدميون من النظريات اللغوية وأكثرها نجاعة بالنسبة للصياغة الرياضية للمفردات اللغوية(6).

ويضرب الأستاذ الحاج صالح وهو أحد الرواد في هذا المجال أمثلة للميادين اللغوية التي يمكن معالجتها بالاستعانة بالحاسوب ، فيذكر التوثيق الآلي والترجمة الآلية، وتعليم اللغات، والتركيب الآلي للكلمات (7).

ولعل أوضح مثال يمكن أن نضربه لاستعمال الحاسوب في بيان طبيعة اللغة العربية وطاقاتها ومجالات إبداعها هو ما يقدمه هذا الجهاز من إحاطة ورصد وضد للثورة اللغوية العربية بطريقة الجمع والمنع، حيث يتفق الحاسوبيون على أن أبنية اللغة العربية أقيمت على أسس رياضية (التقاليب الإشتقاق بأنواعه) وتتجلى ميزة الجمع والمنع في إحكام عمليات الرصد والرصف والتصنيف المعجمي، إذ يمكن بهذه الطريقة التمييز بين المستعمل والمهمل، ونحن نعلم أن هذين المصطلحين قد ابتكرهما الخليل بن أحمد وتبناهما في معجمه «العين»، فما كان متداولاً، وجاريان على ألسنة العرب سمي مهملاً، وما أوجدته عمليات التقاليد ولم يمكن مستعملاً سمي مهملاً، حيث استطاع بهذه الطريقة العلمية المحضة أن يرصد كل الأبنية اللغوية العربية التي كانت مستعملة في عصره، والتي يمكن استعمالها في العصور اللاحقة (8) ولعل الأهمية القصوى والفوائد التي يمكن تجنبها من حوسبة اللغة العربية هي هذا الفتح العلمي الهائل والاطلالة الكبيرة على العلوم المختلفة وعلى الانتاج الفكري الذي يشهده العالم حيث يستطيع القارئ العربي أن يطلع يومياً بفضل الترجمة والتخزين على النظريات والابتكارات والآراء التي ينشرها العلماء باللغات الأجنبية حيث يمكن إحداث دليل للمعلومات يمكن من سرعته الحصول على ما يحتاجه الباحث من معارف وحقائق.

المصطلح وأهميته في التنمية اللغوية وتأصيل المعارف:

ما تزال حاجة الناس إلى المصطلح العلمي تشتد وتتنوع كلما اتسعت حقول المعرفة واحتشدت قائمة المسميات الجديدة التي تولد كل يوم في مختلف المجالات، وبقدر ما تكون التجارب الحضارية والعلمية لامة ما من تفاعلاتها مع الحياة واسعة يكون استعدادها طيباً لاستيعاب واعادة صياغة كل ما ينتجه الفكر الانساني من معارف، لان المصطلح في حقيقته ما هو الا خلاصة لتجربة علمية في استكناه الاشياء واحاطتها بسياج يحفظ ما فيه،

ويمنع ما ليس منه من التسرب الى محتواه وسوف نرى بعد قليل ان اشاعة المسميات العلمية تتطلب انشاء لغة علمية راقية تفي بالحاجة عندما نريد تاسيس بيئات علمية ومؤسسات للبحث والاطلاع على المعارف والحقائق حيثما وجدت، ونحن نسلّم مع المختصين في هذا الموضوع ان وضع المصطلح من اشق الامور، وادعاها الى الجلد والصبر والتخصص الواسع في فرع علم واحد كل ذلك حرصا على تجنب الوقوع في العمومية واللبس والتداخل بين المسميات الذي تقع فيه كثير من المؤسسات العلمية، ورب كلمة علمية اعجمية واحدة تحتاج إلى وضع مقابل عربي لها الى الدرس والتفكير أياما تمر في التفتيش عن معانيها الاصلية في اليونانية، اللاتينية، وعن مراد ومقاصد واضعيها(9) اما الكلمة العربية المرشحة لكي تكون مكافئة لهذا المصطلح وومكافئة للمعنى المراد، وقابلة للتداول بين الناس فليس من السهل الحصول عليها «فهناك ثراث عربي قديم يجب مراجعته بغية العثور على لفظ عربي شائع له معنى اللفظ الاعجمي أو معنى مقارب لمعناه(10).

ونحن إذ نقف هذه الوقفة المتأنية عند قضايا المصطلح العلمي إنما نريد أن نبرز الأهمية التي أصبح يكتسبها في تسهيل تداول المفردات العلمية، وحسن تقبلها لدى العالمين والمتعلمين على السواء، فعلى الرغم من الانجازات التي حققتها في الميدان المؤسسات العربية العلمية (المجامع، مراكز البحوث، الأكاديميات)، فإننا نلاحظ أن ميلاد المصطلح في هذه الأوساط لا يعني ضمان استمرار حياته وانتقاله بين الناس، وهذا لأسباب يطول شرحها لعل أهمها ما يستنتجه احد المختصين في هذا الموضوع حيث يقول: «إن هؤلاء وأولئك يتناسون أن اللغة هي وضع واستعمال وليست وضعا فقط، وأن من يولد هذا المصطلح يجب عليه أن يراعي قبل كل شيء أسرار اللغة وقوانينها، وكل الأدوات التي تجعل المصطلح الناشئ يشيع شيوعا واسعا ثم عليه أن يبحث بعد ذلك عن الأسباب الاجتماعية والنفسية والفيزيولوجية التي تؤدي

إلى قبول المصطلح أو رفضه (11). ولنا أن نقول بعد هذا أن الدراسات المصطلحية علم يجب أن يحتل المكان اللائق بها في مناهجنا وبرامجنا التعليمية لما لها من أهمية بالغة في انتقال وانسياب المعارف الصيد المعرفي للأمة ونحن ندعو إلى إنشاء معاهد ومدارس تختص بالدراسات المصطلحية وتخرج المتكويين المختصين في هذا الموضوع.

2- دور المعجم في التنمية اللغوية والإثراء المعرفي :

عندما نتحدث عن المعجم والصناعة المعجمية (lexicographie) فإنما نريد أن نركز على الأهمية التي يجب أن نوليها لهذا العلم باعتباره الممون الأكبر لكل مشاريعنا واجتهاداتنا اللغوية التي تحدثنا عنها في هذا البحث، حيث أصبحنا أحوج ما نكون إلى المعجم الجامع للمستجدات والمسميات المختلفة في عصر أصبحت فيه الابتكارات والاختراعات تسبق المسميات وتكاد تتجاوزها بمراحل ، لذلك فإننا نرى أن عمليات التحديث والتطوير التي شهدتها المعجمية العربية بفضل النظريات والاتجاهات السائدة في الغرب، أقول إن كل ذلك لم يكن يعد كافيا للاستجابة والوفاء بما يبحث عنه طلابنا في المجالات العلمية المختلفة حيث ما زالت معاجمنا في حاجة لمن يقدم الحلول وأنواع العلاج لإدخال التحسينات والإصلاحات اللازمة للمعجم في شكله ومضمونه، وما زال المختصون يجدون كثيرا من النقائص وبعض مظاهر القصور في التعريف بالمادة العلمية بالخصوص مما ينقص من قيمتها وأهميتها العلمية باعتبارها إحدى الروافد التي يعتمد عليها المختص والطالب والمثقف في دعم رصيده المعرفي. من ذلك: الصور والرسوم التوضيحية التي أصبحت جزاء لا يتجزأ في الصناعة المعجمية باعتبارها أدوات تساعد على توطيد الجانب البيداغوجي للمعجم، لذلك نجد أن المعاجم الغربية التي قطعت أشواطاً متقدمة توظف آلاف النماذج من الصور والرسوم التوضيحية لشرح وتوضيح وتعريف المداخل (Entrées).

وإذا كانت المعجمية العربية القديمة قد خلت من هذه الصور لأسباب موضوعية فإن المرحلة التي نعيشها في هذا العصر تتطلب من علماء المعجمية إعطاء الأهمية اللازمة لهذه الوسائل التي تساعد على بلورة وتجسيد معاني وأبعاد المدخل في ذهن القارئ ، حيث يلاحظ المنتبع للمؤلفات المعجمية أن معظمها لا يحتوي على القدر الكافي المطلوب من الرسوم والصور التوضيحية ، بل إنها فقيرة حتى في المعلومات التي ينبغي أن نحيط بها المدخل خصوصا عندما يتعلق الأمر بالآلات والأجهزة الميكانيكية والإلكترونية، ولعل ما يؤكد ما نذهب إليه، هذه الحقيقة التي توصل إليها أحد الباحثين عندما أحصى مائة مدخل من باب في معجم لاروس Larousse كانت كلها غنية بالصور والرسوم التوضيحية (لم يثبت لها المعجم العربي الوسيط أية صورة كما هي موزعة ضمن أبوابه وهي في حاجة إلى صور مثل بكتيريا وعلبة توزيع الكهرباء وعلبة تغيير السرعة)(11)

كل ذلك يجعلنا ندعو إلى العمل على تأسيس فرق علمية، متعددة الاختصاصات لصناعة معاجم تستجيب للمقاييس العلمية المطلوبة، وتلبي حاجات المتعلمين والباحثين عن المعلومات الوافية الصحيحة الدقيقة. ونعتقد أن هذا المطلب لم يعد بعيد المنال إذا ما نظرنا إلى الإمكانيات المادية الهائلة التي أصبحت متاحة أما الباحثين في إطار المخابر والوحدات العلمية التابعة لمختلف الجامعات الجزائرية.

4- توظيف المهارات وتحقيق القدرات اللغوية لدى المتعلمين:

وتأتي أهمية هذا المطلب من الواقع المتردي الذي أصبحنا نعيشه مع طلابنا ومع معلمينا وأسائدتنا المتخرجين من اقسام اللغة العربية بالخصوص، حيث أصبح الراي السائد لدى المختصين والخبراء في التربية والتعليم أن النتائج المرجوة والأهداف المنتظرة ما زالت عصية التحقيق، وأن مستويات التحصيل والاستيعاب عند هؤلاء لا تستجيب لما ينبغي ان يضطلع به أستاذ

العربية من مهام في سبيل تحصيل المعارف اللسانية والأدبية، وهذا نتيجة لاسباب تتعدد جذورها ويطول شرحها لعل أهمها وإبرزها ما نلاحظه في المناهج المقررة على طلاب اقسام اللغة العربية في الجامعات الجزائرية والعربية من اهتمام بالجوانب النظرية اكثر من اهتمامهم بالمستويات التطبيقية والإجرائية.

ولعل اهم ما يجب الوقوف عنده والالتفات إلى فوائده هو الطريق الذي يمكننا من ان نجعل العلوم اللسانية اداة ونهجاً لفهم النصوص المختلفة واستجلاء ما فيها من قيم ودلالات، حيث لا تكفي اللسانيات بالالتقاء بالنصوص الادبية والتفاعل معها، ولكنها تساهم في اثراء النصوص والوثائق المختلفة وفهمها ولعل خير منال لاستثمار هذه العلوم اللغوية في استهلاك العلوم الاجتماعية مافعله ليفي شنزاوس في علم الانترنتوبولوجيا وجاك لاكارن في علم النفس، ولقد انعقد لقاء علمي في الرباط بين المختصين بحثوا فيه الطرق، والمسالك التي تساعد على استكشاف الوثائق التاريخية، وما يمكن ان تقدمه مادة اللسانيات من ادوات، ووسائل اجرائية في هذا الموضوع(12) ونحسب ان الاهتمام المتزايد بعلم الالسنة والحرص على ترجمتها وتعليمها في برامجنا لن تكون لها الفائدة المرجوة ما لم تتبن في هذه العملية نهجا تاصيليا يعالج مشاكلنا اللغوية بحيث نصلح جزءا لا يتجزأ من فكرنا اللغوي وامتدادا للحركة التي عرفتها العربية في عصورها الزاهرة ، والتي استطاعت ان تسخر المعارف اللغوية والبلاغية لخدمة النص، وكشف أسرارها، و ابراز جمالياته.

إن الغاية القصوى التي نريد الوصول اليها بفضل هذه العلوم هي ان تجعل القارئ (أو الطالب المتعلم) يدخل عالم النص وهو مسلح بادوات تمكنه من ربط العلاقات المختلفة بين البنيات المختلفة للخطاب وذلك من خلال تفكيكه وتحليله لغويا وبناءه واعادة تشكيله دلاليا و جماليا.

الهوامش

- 1- أنظر: الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل (نظرة تقويمية) مجلة الدراسات المسلمة ص 59 العدد الرابع للاستاذ محمود عبد الفضيل 1988.
- 2- تعليم اللغة العربية في المدرسة الاساسية ص 62 دكتوراة الدول مقدمة من الباحث سيدي محمد بوعياض إشراف أ. عبد الرحمان الحاج صالح جامعة الجزائر 2010.
- 3- ينظر مقال لنا حول تعريب التعليم في الجامعات الجزائرية مجلة المنهل السعودية ص 113 العدد 452 1987.
- 4- ينظر مقال حول العربية لغة لعلم للأستاذ شحاذة الخوري، مجلة مجمع اللغة العربية بد مشق عدد أبريل 2001.
- 5- اللسانيات ، المجال والوظيفة والمنهج ص 430 تأليف د سميح شريف استينيةدعالم الكتب د.ب
- 6- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية 1 / 88 د. الحاج صالح عبد الرحمان. المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية الجزائر 2007.
- 7- اللسانيات. المجال والوظيفة ص 533
- 8- المصطلحات العربية في اللغة العربية في القديم والحديث الأمر مصطفى الشهي دار صادر بيروت
- 9- نفسه
- 10- نفسه
- 11- المعجمية العربية الحديثة د/ حلام الجيلالي اطروحة ماجستير جامعة وهران 1991
- 12- أنظر أعمال هذه الندوة في منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط تحت عنوان : التاريخ واللسانيات عالم دورة 1992

التنمية والتخطيط اللغوي في العربية

أ.د. عبد الجليل مرتاض- جامعة تلمسان

المستوى الخلفي للتنمية العربية

كيف حظيت العربية بتنميتها؟

إذا جاز أن نعرِّج إشارياً على عربية ما قبل الإسلام، فإنه لا يساورنا أدنى تردّد في القول، بأن هذه العربية ظلّت تنمو نموّاً مطرداً، وهي مصحوبة بتنمية، لكن تلك التنمية كانت ظاهرة لسانية فطرية من غير برمجة، ولا تفكير، ولا تخطيط، وليس معنى هذا أنها خارج الوعي العربي، بل كل ما في الأمر أنها كانت تفصح عن نفسها إفصاحاً ألياً تماثياً مع بساطة العربي الذي كان ينبئ عن وجوده إنباء بعيداً عن أي تعسف أو تكلف، بمعنى أن تعبيره اللغوي عن الأشياء كان يشكّل طرفين متساويين لمعادلة واحدة، لا يمكن للتنمية اللغوية أن تسأل أو تتدنّى عن أية ممارسة فعلية من ممارساته. وإذا كان لا بدّ من تقريب الفكرة الملمّح إليها آنفاً، فإن التنمية اللغوية والنشاطات البدائية المختلفة كانتا في عربية ما قبل الإسلام صنوَيْنِ متلازمين، حتى وإن حدّث ذلك بصورة تلقائية، أمّا كيف كان يحدث ذلك في كل مرة بينهما، فإنك لا تستطيع أن ترصد اليوم تلك التلقائية إلا بوقوفك على كل مادة لغوية وما اشتقّ منها من بضع وحدات أو عشرات الكلمات ومقابلة كل واحدة منها باستعمالها الوقتي والظرفي والمرحلي والتاريخي، وهذا ما تفتقده عربية العرب حتى الآن، أي لا يوجد معجم تطوري تاريخي للغة العربية ينير فضولنا الجامح في رصد هذا المستوى الخلفي للغة العربية.

وأمامنا شواهد كثيرة تشير كلها إلى أن عربية ما قبل الإسلام كانت تُنمى تنمية لسانية لا تنفصم عن الممارسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية الوقتية والآهات الوجدانية،... وكل ذلك كان يتمّ بطرائق آلية،

ودون تخطيط ولا تفكير مسبقين، وهذا ما ينطبق على أية لغة طبيعية تنزع في التعبير عن أغراض الناس نزوعاً متسقاً ومطروداً دونما حاجة إلى تفكيكها إلى مستويات عليا ووسطى ودنيا، لأن المتواصلين بها، رغم تباين طبقاتهم، مُنصَوون ومتساوون سليقيّاً فيها تحت سقف واحد يجمع بدوهم بحاضرتهم، وكبيرهم بصغيرهم، وعبدهم بسيدهم، وهناك أوهام قديمة درج عليها بعض المحدثين تقوم على تقزيم الفضاء الجغرافي لعربية ما قبل الإسلام في قبيلة أو منطقة نموذجية، وسبق لنا أن ناقشنا بالأدلة والشواهد في بعض ما صدر من أعمالنا هذه الإشكالات(1) .

وإذا كان لا بدّ من تفكيك غريب، فإن ذلك يمكن أن يُستشَفّ على مستوى الاستعمالات بين خطاب وخطاب، وجنس وجنس، وليس على مستوى تلك العربية في ذاتها، على النحو الذي نراه متفشياً الآن، بسبب التحلّل اللغوي إلى عامي وفصيحي ومستوى ثالث عوانٍ بينهما، ومستوى رابع هجين.

المستوى الأمامي لتنمية العربية

تنمية العربية من اللاشعور إلى الشعور

ومن اليقين الذي لا يداخله شك أن عربية ما بعد الإسلام ورثت التنمية اللغوية السابقة وراثه آليه بكل روافدها، غير أنها عملت في الوقت نفسه على تحويلها من طاقة لغوية مشنتة وشاردة إلى تجنيسها، وجعلها تنمية تنحو نحو الشعور بتخطيط لغوي يركّز على رصد وحشد العناصر اللغوية التي تناسب كل وظيفة باستعمالات مخضمة في هذا المجال، وجديدة في مجال آخر.

ما من شك في أن الإسلام («فتح أمام العرب آفاقاً جديدة من العلم والمعرفة، كما دعاهم القرآن الكريم في صراحة إلى النظر فيما حولهم من نبات وحيوان، وإلى تأمل ما في الأرض والسماء، ودراسة الكواكب والنجوم، كما شجع هذا الدين الجديد المسلمين على الاستزادة من العلم، فقال تعالى: «قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون»، وقال: «يرفع الله الذين

أمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات» (2) ، وأما الأحاديث النبوية التي حثت بإلحاح على التماس العلم وتمجيد أصحابه، فأشهر من أن يشار إليها، إلى جانب التشجيعات المادية والمعنوية التي كانت تُعَدُّق بسخاء كبير على طلاب العلم والمترجمين من شخصيات نافذة في الدولة العربية الفتية.

العربية بين النقل والعقل نقل من عقل أو عقل من نقل؟

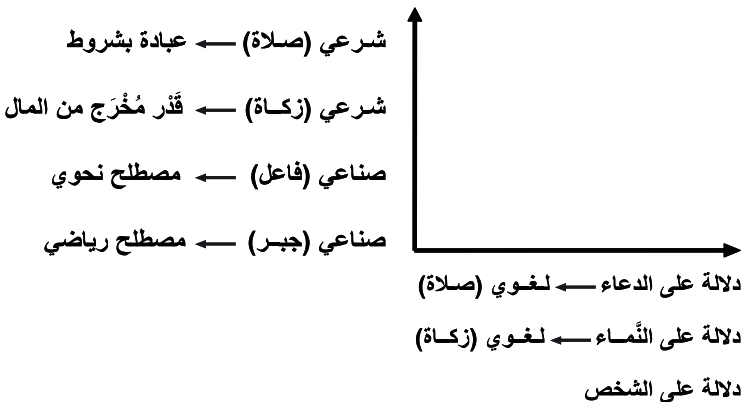
ولربما وقفنا على بعض الميول التي لا نتهمها بأنها مغرصة أو مضللة ترى أن ظاهرة النقل سبقت ظاهرة العقل في الحضارة العربية الإسلامية، ويظهر أن من ينزع هذا النزوع لا يكرّس جهده للانطلاق من الشرارة الأولى لهذه الحضارة، وهذه الميول حتى وإن حَسُنَتْ طَيِّبَتْهَا، فإنها تنطوي على مخاطر تشوّه التراث العربي برمته.

وما هو مائل أمام الدارسين الذين يعرفون كيف يسبُرُون عمق التّراث العربي الإسلامي، أن العلوم النقلية عند العرب اشتقاق وامتداد لعلومهم العقلية، لأنها هكذا بدأت، وهكذا تطورت وتفاعلت بما في ذلك العلوم الشرعية والفقهية المستنبطة اجتهاداً خارج الكتاب والسنة، بل حتى التفسير لكتاب الله لم يكن كله نقلياً، وإلا اجتزأ المسلمون الأولون والآخرون بتفسير واحد لا ثاني لهما، فقد أمرَ الرسول صلى الله عليه وسلم لبيان ما يختلف الناس فيه مما نزل به الذكر الحكيم، كقوله تعالى: «فِيهِ اخْتَلَفُوا الَّذِي لَهُمْ لِنَبِيِّنَّ إِلَّا الْكِتَابَ عَلَيْكَ أَنْزَلْنَا وَمَا» (3) وغير هذا من الآيات، وما تناقله الصحابة والتابعون، رضوان الله عليهم، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، هو من الآثار المنقولة التي لا مرأى فيها، ولكنها كانت جزءاً من نور الوحي بصيغة نبوية، لكن هذه التفاسير النبوية الرائدة حفظت في الصدور، ولم تُدَوَّنْ إلا في عهد متأخّر عن عهد النبوة الشريفة، لقوله (صلى الله عليه وسلم): «من كتب عني سوى القرآن فليمحاه» (4) . ومع ذلك، فإنها عملت على تنمية

عربية ما بعد الإسلام، بما أثمرتها من مفردات ومصطلحات كثيرة لا قِيلَ لعربية ما قَبْلَهُ بها، حتى وإن كان بعض المفسرين المتقدمين ملأوا كتبهم بمنقولات «تشتمل على الغث والسمين والمردود والمعقول» على حد تعبير ابن خلدون (5).

تنمية العربية بين الأصل والفرع

ولربما قذفنا البعض بالعدول عن الموضوع المكرّس أصلاً للغة والتنمية الوطنية بذريعة أن ما ألمحنا إليه هامشي بالنسبة لصلب الإشكالية، والواقع أننا أردنا بهذه الإشارة التذكير بأن تنمية العربية عرفت مرحلتين كبيرتين أصيلتين، وأن هذه التنمية ذات مستويين: أحدهما خلفي، وآخرهما أمامي، وأن المستوى الخلفي لها كان أسطع وأزهى وأصل، وأنه كان الحجر الأساس لكل ما ظهر لاحقاً في تنمية العربية، علماً بأن المستوى الخلفي للتنمية اللسانية العربية الشاملة يشمل عربية ما قبل الإسلام، على حين أن المستوى الأمامي فيها ينطبق على عربية ما بعد الإسلام إلى يومنا هذا، ولا يمكنك أن تكون موضوعياً في حديثك عن أحدهما دون التعرّيج على الآخرهما، لأنهما مستويان متناسلان ومتكاملان، بل يُعدّ المستوى الخلفي مرجعاً حصيناً ووثيقاً وجديراً لأي مستوى أمامي في أية تنمية لغوية دؤوبة، لأنه ما من مصطلح أصيل ظهر لاحقاً في عربية ما بعد الإسلام إلا كان له اسمان: لغوي، وهو الأصل، وشرعي أو صناعي، وهو الفرع:



إرهاصات التخطيط اللغوي عند العرب تنمية العربية في الفترة النبوية الشريفة

وإذا ما شدنا الفضول إلى الوقوف على معالم التخطيط اللغوي العقلي والتربوي في عربية ما بعد الإسلام، فإننا نجد أنفسنا مشدودين إلى إرهاصات غالباً ما نمر عليها مرور الكرام، وكأنها خطوات قصيرة أو ملاحظات شكلية، وإذا ما نحونا هذا المنحى، فإننا ننسى أو نتناسى أن ناطحة سحاب تهوي أمام أول ارتعاشة في أسفلها، إذا لم تُشَيَّد على أساس مكين، بل حتى هذا المثل الواهي لا يشبه الأساس القاعدي لأي تخطيط لغوي، لأن هذا الأخير متغير بين هدف وهدف، وعصر وعصر، ويظل جديده مربوطاً بحبل أصالته ربطاً وثيقاً ومستمراً، وإلا هوى أول لسان يغزوه في لَبِّه أو عقر مدرسته، وإرادته، وحتى ديوان سيادة بلده.

ولعله من الهذيان الذي لا ترقيان له أن ينعتنا أحد بالمزايدة أو الخبل، إذ ما بوأنا التخطيط اللغوي في عربية ما بعد الإسلام بتعاليم الرسول الأعظم سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) الذي «يُسْتَفْتَى فَيُفْتَى عما غَمَضَ على بعض المسلمين في النص القرآني فيجيب ويبيِّن، وكان يتدارس النص القرآني مع جبريل في كل عام، ومرتين في رمضان آخر حياته» (6).

وكل المصادر التاريخية الإسلامية الموثوق بصحتها تكشف لنا أن قريشاً حين تقدّمت لِفداء من أسبرُوا في غزوة بدر الكبرى لَبَّى مطلبهم مقابل أربعة آلاف درهم إلى ألف درهم للمشرك الواحد، إلا من لا شيء له، فمنّ عليه وأطلقه، أمّا من كان منهم على دراية بالقراءة والكتابة فاشتراط على كل واحد منهم تعليم عشرة مسلمين القراءة والكتابة مناصفة لفك رقبتهم، وتطلّعنا أمهات المصادر المشهورة بتقوى وورع أصحابها أن أعرابياً تكلم بكلام في شعر بحضرته عليه السلام، فقال: «إن من البيان سحراً، ومن الشعر حكمة» (7)، ومما ترويه المصادر أنه عليه السلام قال: «أعربوا القرآن، والتمسوا غرائبه» (8)،

إلى جانب تشجيعه للشعر الهادف، ولذك حين عاتب عمر بن الخطاب حسان بن ثابت الذي وجده ينشد الشعر في مسجد رسول الله فأجابه حسان: «أنشدت فيه، وفيه من هو خير منك» (9) .

التسارعات التنموية في العربية

وما كان للتنمية اللغوية في عربية ما بعد الإسلام أن تزدهر وتندخّر ألوفاً من المصطلحات الجديدة لو لم يُهيئ الله لها رجالاً من مختلف المشارب والطبقات، من خلفاء إلى ملوك وقادة وأمراء، ومن علماء وأدباء إلى قراء وفقهاء، وإذا كانت لغة العلم المحوّلة من اصطلاحات لغوية في العربية لم تتبلور طفرة واحدة، ولكن ألوفاً متسارعة من المصطلحات والكلمات الجديدة تقود أي دارس إلى الجزم، بأن العربية العلمية الجديدة، لم تتركز ركوداً طويلاً لتحتاج إلى ألف سنة وتيف مثلما حدث لبعض اللغات الحضارية، ومنها اللغة الإغريقية نفسها، بل استوعبت وشملت كل علوم عصرها، سواء كانت شرعية، أم لسانية أم اجتماعية أم علمية،... في زمن قياسي إعجازي لولا وجود وثائق بعضها مخطوط، وبعضها مطبوع، وبعضها ضائع، لما كاد أحد منا ومن غير العرب يهضم، ويصدق هذه التنمية اللغوية التي بلغت أوجها مع حلول القرن الرابع الهجري من آسيا شرقاً إلى أوروبا جنوباً.

وكنا صرّحنا، من ذي قبل، بأن التنمية اللغوية في الثقافة العربية نبتت نباتاً من العقل، وليس من النقل، ولذلك التفت العرب القدماء أول ما التفتوا إلى تخطيط للتنمية اللغوية على حفظ كتاب الله، والمعرفة بما حلّ فيه من حلال وحرام وأحكام، ومعرفة إعراب لفظه وتفسير غريبه، علماً بأن الغريب اللفظي أو القاعدي لا يخص القرآن في حد ذاته، لأنه لساني عربي مبين، بل يخص شوارد من لغاته وتراكيبه التي لم تتعود جهة أو طبقة التواصل بها قدوة بجهة أو طبقة أخرى.

شمولية التنمية في العربية من معالم التخطيط اللغوي

ورسم العرب معالم واضحة لتنمية لغتهم وربطها بثقافتهم وممارساتهم الشاملة، مهما قلّ شأن وظيفة أو عظم، فكانوا يردّدون مثلاً «علم الملوك النسب والخبر، وعلم أصحاب الحروب درّس كتاب الأيام والسّير، وعلم التجار الكتاب والحساب»(10)، بينما اشترطوا في الأديب أن يكون موسوعياً خلافاً للعالم: «من أراد أن يكون عالماً فليطلب علماً واحداً، ومن أراد أن يكون أديباً فليتّسع في العلوم»(11)، إذ لا يمكن لطبيب جراح قلب أن يكون طبيب عيون في الوقت نفسه، وإلا مالت الكفة لاختصاص على حساب اختصاص، وفي هذا ما فيه من الحوادث التي لا تؤتمن.

انتقال العربية من المحليّة إلى العالميّة

إن فضل تنمية عربية ما بعد الإسلام تلك التنمية المعرفيّة الشاملة عضدّها انفتاحها على ثقافات ولغات الشعوب والقبائل التي تعانقت وتعارفت معها في غير قسر ولا إكراه «لا إكراه في الدين، قد تبين الرّشد من الغي»، ولم تكن العربية تُفرض أبداً على مفتوح أسلم أو بقي على دينه القديم بأي مظهر من مظاهر العنف أو الجبروت أو الإرهاب الفكري أو المادي أو التعصب للعرقية الضيقة المشينة، وإلا فكيف تفسّر أن عدد المسلمين الناطقين بالعربية أقلّ عدداً بقوا يتكلمون بلغاتهم الأصلية أو تعاطوا لغات أخرى لاحقاً غير العربية؟ وحتى من أقبل على تعلّم العربية أقبل على ذلك، وهو راضٍ مرّضيّ، وفي هذا الشأن قال أحد المستشرقين «ولم تكن غلبة اللغة العربية بعد ذلك بسلطان الحكومة، بل بالاختيار، وكان انتشار اللغة العربية في الأقاليم غير الإسلامية أمراً لا ترغب فيه الحكومة كثيراً، فمُنِعَ تكلمُ النصارى اللغة العربية وتعلّم أولادهم في مدارس المسلمين، ورغم هذه الحال صار الإسلام ديناً رغب فيه أكثر الشعب، واتخذت الشعوب غير المسلمة اللغة العربية لغة لها، ويمكن تفسير رواج اللغة العربية هذا الرواج بأن العرب

لم يعتمدوا على قوة السلاح فقط كالجرمان والمغول والإيرانيين القدماء، ولكنهم أنشأوا منذ القرن السابع الميلاد لغة أدبية متقدمة في ساحة الفكر تقدماً واضحاً» (12) .

ويؤكد ما سبق ما جاء على لسان المستشرقة الألمانية زيغريدهونكه «وكان من الواجب على كل من يعتنق الإسلام عن اختيار ورغبة أن يقرأ كتاب الله ويتلوه، وأن يكتب ويتكلم لغة القرآن التي هي لغة السادة الفاتحين، ولغة شرفاء العرب الأقدمين... وكان من الطبيعي أن تصبح اللغة العربية لغة للإدارة والسياسة والقانون، بل لغة للتجارة والمعاملات وجمهور الناس، ومن ذا الذي يريد أن يخرج عن لغة الجماعة؟ وكيف يستطيع أن يقاوم جمال هذه اللغة ومنطقها السليم وسحرها الفريد؟ فجيران العرب أنفسهم في البلدان التي فتحوها سقطوا صرعى سحر تلك اللغة، حسبما كان يشكو أساقفة إسبانية بمرارة، فلقد اندفع الناس الذين بقوا على دينهم في هذا التيار يتعلمون اللغة العربية بشغف، حتى إن القبطية، مثلاً، ماتت تماماً، بل إن اللغة الآرامية، لغة المسيح، قد تحلت إلى الأبد عن مركزها لتحلّ مكانها لغة محمد، كما أنه وجب ترجمة بيانات البابا وقرارات المؤتمرات المسيحية في القرن التاسع إلى العربية للأقلية المسيحية في الأندلس التي لم تعد تفهم اللغة اللاتينية، وحتى بعد احتلال المسيحيين ثانية للأندلس، فقد رأت الكنيسة نفسها مجبرة على أن تترجم الإنجيل لهؤلاء المسيحيين، بعد تحرّهم، إلى اللغة العربية، وهكذا تحولت لغة قبلية في خلال مائة عام إلى لغة عالمية... لقد وجدت اللغة العربية تجاوباً من الجماعات وامتزجت بهم، وطبعتهم بطابعها... حتى السلاجقة والأتراك والمماليك والتتار عندما وصلوا إلى الحكم ظلوا بقلوبهم رعايا مخلصين للثقافة العربية ولغتها» (13) .

بوادر تخطيط في اللسان العربي

تعريب الدواوين

وينبغي للعربية وصنّاع قرارها ألا يجحدوا أن تعريب دواوين الشام والعراق بأمر من عبد الملك بن مروان وتنفيذ من الحجاج دمع العربية دمعاً تنموياً داخلياً، وخاصة بعد شمول تعريبها في أنحاء الدولة العربية كلها حوالي 124 هـ، ولعل قرار المعتصم (218 هـ) بإسقاط أعطيات العرب من الديوان جعل العربية والإسلام كليهما أكثر امتداداً جغرافياً وديموغرافياً، لأنه اضطرّ العرب إلى الاختلاط والتعاشر والتصاهر بطريق أزيد انفتاحاً أمام عشائر من غير العرب، علماً بأن مصر التي تعدّ معبراً استراتيجياً بين شرق الدولة العربية وغربها أصبحت دواوينها معرّبة منذ سنة 87 هـ (14).

التخطيط والواقع؟

وكل تخطيط لغوي يُقدّر له نجاح متوقّع يجب أن ينطلق من الواقع اللغوي الذي ينبغي أن يكون، ولا يستسلم للأمر الواقع اصطناعياً أو تاريخياً، وهنا تحضرنا جملة من الوقائع التاريخية التي بدأ الجُدريّ يسري في أنساق عربية ما بعد الإسلام المبكرة التي شرعت تفقد حصانتها أمام السيول الأعجمية الجارفة، ولم يُغن في مقاومة الجُدريّ الذي اعترأها عقاب ولا ثواب.

التخطيط العلمي للسان العربي

أول مشروع لغوي

قدّر العرب ثم فكروا، ثم قدّروا، ليُجمع قادتهم مكرهين لا مُخَيّرين على صنع أول مبادرة لتخطيط لغوي، ونقل أول مبادرة للتخطيط اللغوي، ونقل اللسان العربي من كونه تواملاً شفهيّاً سليقيّاً بين العرب في حواضرهم إلى لسان يُمارَس بدستور لغوي عام، لأن كثيرين «من أهل العراق الذين تعلموا العربية في وقت متأخر من حياتهم قد لحنوا في قراءة نصوص القرآن» (15) إلى درجة تحوّل المعنى من «إن الله بريء من المشركين ورسوله» (16)

إلى «أن الله بريء من المشركين ورسوله»، الأمر الذي اضطر أبا الأسود الدؤلي بإيعاز من زياد بن أبيه إلى النهوض بتنفيذ أول مشروع لغوي علمي بقي الأنساق السانتكسية والمورفولوجية للغة العربية من تشويه إعرابها الذي يُعدّ صمّام الأمان لها، والمفتاح المُفتّق لدلالاتها.

مشاريع أخرى متلاحقة

وعقب العملية الدولية عمليات لاحقة سريعة تمثلت في تحسين وضعية لغة الفاتحين إلى الشعوب التي رغبت في تعلّمها، ولعل أعظم عملية تالفت نظرنا تلك الأرصدّة اللغوية الهائلة التي جمعت، والدواوين التي سُجّلت، والمنافسات العملية الشرسة التي ظهرت بين مدرسة تجدّ في سماع شواهد غزيرة تلائم القاعدة، ومدرسة تجتزئ بصياغة قواعد تتعارض مع الشواهد المسموعة سواء قلت هنا أو كثرت هناك، وأحسب الفريقين كليهما على صواب، لأنه ما كان ليتمكن لعلم لساني يستقصي لغة من أوديتها وجبالها ومجاهلها أن يطفو بمعيارية دون وصفية.

تنمية العربية داخلياً

ومما لا يختلف فيه مختلفان أن العربية بدأت تنمّي نفسها تنمية داخلية، وطفقت تصنع مجدها، وتعبد سبيلها لغير العرب، بالرجوع إلى نفسها، وصناعة قواعد علمية لتكون في متناول الراغبين فيها، مما أخصب هذه اللغة بألوف من المؤلفات والمصطلحات اللسانية الجديدة التي تحوّلت من دلالات عامة إلى دلالات خاصة أسوة بما كان ينمو ويتحول من مصطلحات فقهية وشرعية موازية، وأخرى فلسفية، وديوانية، وعسكرية، وعلمية، ونقدية وأدبية، وجغرافية... وأمامنا اليوم وثائق مثل كتاب «الزينة في الكلمات الإسلامية العربية» لأبي حاتم الرازي (322هـ) «ما يصور آلاف الألفاظ العربية التي انتقلت دلالاتها مما كانت عليه قبل الإسلام إلى ما صارت إليه بعده، أما كيف يميز المرء بين الدلالة الأولى والدلالة الثانية، فلا يجادل

أحد... في أن القرينة والسياق ما يضمن ذلك الميز، ويحدّد المقصد، فهل يصحّ أن يتّخذ ذلك النقل الدلالي ذريعة لإحلال المصطلحات الأجنبية محلّ قسم مما يوضع بالنقل الدلالي من المصطلحات العربية؟ على أن النقل الدلالي ليس هو الوسيلة الوحيدة من وسائل وضع المصطلح العلمي في العربية، بل هو وسيلة واحدة من تلك الوسائل، فلا يصح أن يكون إدخال اللفظ الأجنبي في متن العربية أفضل من استعمال لفظ عربي فصيح اكتسب دلالة جديدة بمقتضى قوانين التطور الدلالي في تعميم الخاص، وتخصيص العام، وانتقال الدلالة لعلاقة المشابهة أو المجاز المرسل» (17).

والنص السابق للأستاذ محمد ضاري عضو المجمع العلمي العراقي، سبق لابن فارس (395هـ) أن عبّده بقرون قبله «كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم، في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله - جلّ ثناؤه - بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخرّ بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فعقّى الآخرُ الأوّل،... فصار الذي نشأ عليه آباؤهم، ونشأوا هم عليه كأن لم يكن، وحتى تكلموا في دقائق الفقه، وغوامض أبواب المواريث وغيرها... فكان مما جاء في الإسلام ذُكُرُ المؤمن والمسلم والكافر والمنافق، وأن العرب إنّما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان، وهو التصديق، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمّي المؤمن بالإطلاق مؤمناً،... وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والسُّتر، فأما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نَافِقَاءِ اليربوع، ولم يعرفوا من الفسق إلا قولهم: فسقت الرُّطبة، إذا خرجت من قشرتها، وجاء الشرع بأن الفسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله عز وجل...» (18).

التخطيط اللغوي بين مستويين

ومن ثم، فإن أي تخطيط لغوي يحتاج أول ما يحتاج في مستواه الأمامي إلى أن يأخذ بعين الاعتبار مستواه الخلفي، أيًا كان نصيبه من الحضور والظهور على مدى مراحل هذه اللغة الهدف، إذ من المستبعد لتخطيط لغوي استشرافي أن يفلح ويؤتي أنضج ثماره المأمولة على مدى قريب أو متوسط أو بعيد، إذا قلب ظهر مجنّه لمكوناته الأساس، ومقوماته التي لا تخلق ولا تصدأ.

ليس التخطيط اللغوي شبيهاً بما يخطط من إنجازات تنموية عادة ما تنتهي بانتهاء الزمن المقدر له، التخطيط اللغوي قد يبدو من برامج الذرائعية أنه زمان محصور بمكان، والواقع أن أي تخطيط لغوي مفتوح زماناً ومكاناً على ما بعده، وعلى ما قبله، فالمكان ثابت، والكلمات الجديدة لا تنقرض.

وجوب إستراتيجية لأي تخطيط لغوي

التخطيط اللغوي، وإن كان يحتاج احتياجا ضروريا إلى موارد مالية وبشرية وهياكل مادية، فإنه يجب أن يكون ذا استراتيجية بعيدة المدى، وأن يعمل منظّره على اقتراح إواليات ممكنة تتماشى مع أطوار التكوين، وتنسجم مع محيط المكوّنين، وعلى الدولة أن تتبنى خيارات خارج الظرفية، وأن تواجه الوقائع التي لا تتنافى مع أصالة الأمة، وأن تشرئب إلى مستقبل الأمة، وتوفّر شروط نجاح أي تخطيط لغوي يأخذ بعين الاعتبار مقومات الأمة العاجلة والآجلة، وتذكّر أمامه السبيل لترجمته إلى واقع ملموس بواسطة موارد بشرية مؤمنة برسالة الأمة الجوهريّة والخالدة مدعومة بموارد مادية، ومنشآت هيكلية.

ومما نستشرفه سلفاً أن كل تخطيط لغوي يجب أن يتوازي خطوة خطوة مع تنمية البلاد الشاملة، إذ من غير المفهوم للشعوب النامية أن تحتضن فلذات أكبادها منذ نعومة أظفارهم إلى أن يبلغوا أشدهم مكونة إياهم بلغة

تنصّ عليها دساتيرها، وحين يخرجون إلى الميدان يجدون أنفسهم مدفوعين أو مشجعين على ممارسة وظائفهم وأشغالهم بلغة أخرى بتعلّات أقلّ ما يمكن أن يقال عنها إنها تَعَلَّات انهماجية.

لا تكون اللغة منبراً للمناقشة

إن بلداً مثل الجزائر التي هَرَأَتْ بحاراً من الدماء التي هُرِيقتْ فَوَاحَة زكية من خيرة فلذات أكبادهم من أجل استعادة عزتها وحرّيتها، عليه أن يظلّ وفيّاً لشهاده الأحياء، ولعل أدنى وفاءٍ لهم أن يعيد الاعتبار لأقدس مقوم يتمثل في لغة لا يمكن أن تكون منبراً لمناقشة تطبيق من عدمه، لأن هذه اللغة التي كان قرآنها وحديثها أول تخطيط فعلي تاريخي لها، هي من إرادة الله عز وجلّ الذي شاءت مشيئته أن تكون آخر واسطة بين السماء والأرض، بين الخالق والخلق إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

مصيبة العربية في ذويها

وأعتقد، دون اتهام أحد، أن مصيبة اللسان العربي تتمثل في تعداد شعوبها ولهجاتها وأمّية نسبية لا يستهان بها، بحيث لا يقبل شعب في مشرقها ليتبنّاها إلا ليتردّد أو يتراجع عنها شعب في مغربها، وكان المفروض أن يكون هذا اللسان عامل وحدة لا ظاهرة فُرقة، لبناء مستقبل عربي زاهر، على غرار ذلك الماضي البعيد السعيد، أو اقتداءً بشعوب تحيط بهم.

لماذا هذا القول؟ لأن العربية لا يملك زمامها عاصمةً سياسية دون عاصمة سياسية أخرى، ولذلك فإن ما تقترحه أو تقرّره هيئة من هيئاتها في مشرقها أو مغربها غالباً ما يولد ميّتاً، لأن هذه الفتاوى اللغوية تفتقد أبسط دعم سياسي من ذوي الحلّ والعقد، ولذلك يظل بعض هذه القرارات حبراً على ورق، بينما يندثر بعضها الآخر تماماً.

ضرورة تَبْنِي أي تخطيط لغوي من الدولة

وبناء على ما أُثير أعلاه، فإن كل تخطيط لغوي لا تتبناه الدولة، مثلما تتبني أي تخطيط تنموي آخر، لن يكتب له التنفيذ، لأن الهيئات التربوية والتعليمية والتكوينية تحت سلطة كل دولة عربية على حدة، نقول هذا ونحن نعلم عين اليقين أن برامج التكوين في الدول العربية من التحضيري إلى الجامعي مقاربة في أبواب، ومتباينة في أبواب أخرى، ولا يكاد يجمع بينهما إلا رؤوس المواضيع والمواد.

وَصَلُّ التَّخْطِيطِ اللُّغَوِيِّ بِالتَّرْبِوِيِّ

غير أن ما أشير إليه من صعوبات يجب ألا يكون ذريعة لبلاد مثل الجزائر يملك ما يملك من الإمكانيات المادية والبشرية المحترمة أن يظل منتظراً تخطيطاً لغوياً يأتيه من الشرق أو الغرب، أو أن ينساق وراء شعارات بيداغوجية وتربوية لم نجن منها حلاً، ولم تُعَدَّ على تنميتنا وثقافتنا بنجاعة ملموسة بالنسبة للنوع والكيف، نقول هذا، ونحن واعون باليون الشاسع بين التخطيط اللغوي والتربوي من حيث المحك العملي لكل منهما، غير أن الشعوب المعترزة بتراثها وأصالتها وقيمها تجعل لغتها في قمة وألوية أي تخطيط تربوي وعلمي، لأنها لا تسيغ أي طعام أو شراب يأتيها من غير غلات ورُيُوع لغتها.

ولم لا نكون صرحاء، ولو مرة واحدة لنقول قولاً قد يكون خفيفاً على بعض، وفضلاً ثقيلاً على بعض آخر: إن جلّ القلاقل التي تعيشها الأسرة التربوية من الأسفل إلى الأعلى ناجمة عن فراغ تخطيط تربوي يرافقه تخطيط لغوي؟ هل يُعقل أن ينفطم التخطيطان، وهما صنُوان؟ وإلا أنشأنا ناشئة لا تؤمن إلا بالشكل الذي لا يختلف دخيله عن أصيله.

هل أماننا أكثر من خيار؟

وبالنظر إلى الكم الهائل من اتحاد المجامع العربية وهيئاتها، بشأن ألوف من الاقتراحات تصب كلها في تيسير علوم اللغة العربية، وبالنظر إلى غياب

تنسيق فاعل ومتبادل بين هذه المجامع من جهة، وذوي الحل والعقد من القادة العرب من جهة أخرى، فإنه لم يعد للجزائر خيار ثانٍ من الاقتداء ببعض الشعوب العربية ذات الممارسات التجريبية في كيفية تنمية اللغة العربية واستشراف تخطيط لغوي قابل للتطبيق عبر مراحل دنيا ووسطى وقصى.

ضعف استثمار الجهود المفيدة للعربية

أشرنا إلى ما أشرنا، ونحن لا نسهو عن الجهود المتتالية التي بذلتها الجزائر منذ استرجاع سيادتها في أقل من خمسة عقود، ولكن من ظل يعيش هذه الجهود لا يغيب عنه أنها لم تُسْتَمَرْ كلها في الاتجاه المفيد للغة العربية في بلادنا، لعوامل لا تعزب ولا تخفى على حماة هذه اللغة عندنا، ومما يؤسف له أن هذه العوامل بدلاً من أن تزول بالتدرج أو تُذَلَّلَ على الأقل، جعلت تَقْوَى في الاتجاه المعاكس للعربية، لتتحول في النهاية إلى عوائق منبّطة لمسيرتها التنموية.

قوة اللغة في قوة دولتها

المحنا إلى ما ألمحنا، ونحن نعلم أن الاستعمار الفرنسي استعمار ثقافي أكثر مما هو اقتصادي، ولكن هذه الحجة، وبعد زهاء نصف قرن من التحرير، لم يُعَدَّ ذريعة لواحد منا، ورحم الله ابن حزم، إذ يقول: «إن اللغة يسقط أكثرها وتبطل بسقوط دولة أهلها، ودخول غيرهم عليهم في أماكنهم، أو بنقلهم من ديارهم واختلاطهم بغيرهم، فإنما يفيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ونشاط أهلها، وأما من تَلَفَتْ دولته، وغلب عليهم عدوّهم، واستقلّوا بالخوف والحاجة والذلّ، وخدمة أعدائهم، فمضمون منهم موت الخاطر، ولربما كان ذلك لشتات لغتهم، ونسيان أنسابهم، وبيود علومهم،... فَتَلَفَ الدولة العربية، واختلاط العرب بغيرهم، وغلّب العجم عليهم، أفسد العربية، ولولا كتاب الله لذهب بها جملة» (19)، هذا ما قاله ابن حزم (456 - 384هـ) قبل عشرة قرون، فماذا كان عساه أن يقول لو عاين اليوم الوضعية المزرية التي آلت إليها هذه اللغة في أقطارها؟.

مراعاة الواقع اللغوي في أي تخطيط

ولعلّه لم يُعدّ يصعب على دارس مهتم بقضايا العربية أن يلاحظ بكل يسر، كيف أن هذه اللغة أصبحت تنميّها تنحو منحى مشوّهة غير مرغوب فيها في تواصلات الشفهية الطبيعية، وأن هذه الأخيرة هي الزاد الهائل المُهَجَّن الذي يصحب أول دخول مدرسي للطفل العربي، وكلّ همّ المدرّس أن يحاول صرف المتمدرس العربي من لغة منطوقة يقال لها: عامية، إلى لغة مكتوبة تُدعى فصيحة.

ومن ثم، فإن أي تخطيط لغوي في أي بلد عربي لا يراعي هذه الثنائية اللغوية، سيكون تخطيطاً طريقه قصير، إن هذه الإشكالية اللغوية عند العرب، ليست قضاء ولا قدرأ، ولكنها إشكالية معقّدة، لأن كل لغة منهما تكاد تكون مستقلة عن الأخرى، وهي أعوص من التعدّد اللغوي الذي يشير إلى وجود لغات متباينة تاريخاً وأرومة، أما وجود لغتين أصليتين لأمة واحدة، فإنه يعدّ من أعوص المشاكل اللغوية، ولعل هذا ما فتح الباب لعرب ومستشرقين ذوي نوايا سيئة، ومقاصد خبيثة، بالنزوع إلى إحلال العامية محلّ الفصحى، وهم بهذه النزعة يخططون لتفكيك لغة واحدة مشتركة إلى مئات اللغات، ولربما إلى ألوف مادام كل بلد عربي يملك عشرات أو مئات العاميات، وإذا ما تحقق لهم هذا سهل عليهم إبداع الفصحى في متاحف ستصبح مزارات يتبرك بها أجيال قادمة، ويصبح الوهراني لا يفهم على العنابي، والصعيدي لا يفهم على القاهري، والحلبي لا يعي ما يردده الدمشقي... أما بين بلد عربي وآخر...

وجوب مراعاة التخطيط للحصائل اللغوية

جميل أن يسعى مجتمع لغوي حيّ إلى التفكير في تخطيط لغوي يوجّه تنميته اللغوية، لكن من السيء أن نتصور أي حاجز بين هذا التخطيط من جهة، وما سبق أن حصل من حصائل لغوية من جهة أخرى، بمعنى أن

كل تخطيط لغوي مستقبلي يجب أن يكون مؤسساً على تقويمات أرضية موضوعية، لأن التخطيط اللغوي الذي نتصوره ليس ذلك الرهان القائم على التخمين، أو ذلك التنفيذ الذي ينطلق من عدم، وبعبارة أخرى، فإن أيّ تخطيط لغوي ليس معناه أن يخلق لغةً اليوم، ولغةً غداً، ولغةً ثالثةً بعد غد، فهذا وهم ليس بعده وهم.

وإذا كنّا مُفتنعين فعلاً بالتعالق والتعاقب بين ما سبق من ذخائر لغوية مكتسبة وطموحات مستمرة لتنمية لغة العصر، فإن هذا الاقتناع يلحّ علينا أن نستفتي ما تحقّق من إنجازات علمية متقدمة وحتى عصرية لا ينكرها دارس وقف على ثرواتها المعجمية الهائلة المحققة من علماء أجلاء وقفوا حياتهم لسيدانة هذه اللغة الشريفة، وخاصة ما يستوقفك فيما أصدرته المجمع العلمية واللغوية في مصر، وسورية، والعراق، والأردن، من بحوث لو استُنْمِر بعضها استثماراً مشتركاً ومنسّقاً، لكان حديثنا اليوم أجدر بالحديث عن حصائل لغوية منه بإثارة كلام عن تخطيط لغوية.

لكل عصر لغة

ربط التخطيط اللغوي بالمكتسبات المتقدمة، وجعلها مرجعاً مركزياً محالاً إليه، لا يعني أن ألفاظ الأمس تعني كلياً عما يُستحدث في عالمنا من اختراعات، ويُمارَس في حياتنا المعاصرة من نشاطات، بل بالعكس، فنحن لا نكاد «نمر بعصر من العصور إلا وجدنا لكل عصر لغة خاصة وأساليب خاصة، فقد تشيع في زمن ألفاظ ثم تُبطل هذه الألفاظ في زمن آخر، وقد تستفيض فيه أساليب ثم لا نجد لهذه الأساليب أثراً بعده، وقد يكون تحوّل اللغة في بعض الأحيان آية من آيات قوتها وحياتها، فاللغة الجامدة التي لا تستجيب لبعض الحاجات قد يقلّ صلاحها للحياة على تراخي الأحقاب، ففي كل عصر تولد أشياء، وتموت أشياء، ولا بُدّ لهذه الأشياء التي تُؤد من ألفاظ تعبر عنها، فالإسلام حوّل ألفاظاً في أول عهده عن وجه إلى وجه، والنحو

استعمل أفاظاً على غير المؤلف من معانيها، وما يقال في الإسلام والنحو يقال في العلم والفلسفة والأخلاق والاجتماع وما شابه ذلك» (20) .

ويمكن للمهتمين الذين يكرّسون جهودهم لمواكبة اللغة العربية لتنميتها الشاملة أن يجعلوا نظراءهم القدماء قدوة لهم، ولن يتأتى لهؤلاء ذلك دون أن يبادروا بعملية مسح شاملة للمحاصيل العلمية والأدبية المدخّرة في نصوص العربية من معاجم، ودواوين، وموسوعات في مختلف الفروع والفنون، أي عليهم «أن يُحْيُوا أوّلاً ما يمكن إحياءه من المصطلحات القديمة، فإن لم يجدوا فعليهم أن يقيسوا ويشتقوا من العربية» (21) .

وحتى لا نُفهم خطأ، فإن استحداث وتوليد وتعريب وترجمة وقياس واشتقاق مواليد لفظية جديدة لا يعني إطلاقاً قصوراً في اللغة العربية الراهنة، بل الأمر من قبل ومن بعد أن المسألة مرتبطة بممارسات ثقافية وعلمية من عدمها، ولأن الشعوب المختلفة لا تعيش هذه الممارسات الضرورية لحياة عصرها إلا بعد أن تعيشها الشعوب المتطورة بزمن قد يساوي جيلاً بكامله.

لا يُوظَّف إلا نسبة ضئيلة مما في العربية

أضف إلى ما أُشير إليه أنّ ما يستعمله المثقّف العربي المعاصر -مثلاً- «من مفردات لغوية في الكتابة والتأليف والكلام لا يكاد يتجاوز الستة آلاف لفظة، بينما يصل مجموع مفردات اللغة العربية .. إلى اثني عشر مليوناً وثلاثمائة وخمسة آلاف وأربعمائة واثنى عشرة لفظة (12.305.412)، كما قيل أيضاً: إن مفردات اللغة الفرنسية تبلغ مائات الآلاف من المفردات وعشرات الملايين من الاستعمالات، بينما لا يستعمل الفرنسيون، بل لا يفهمون مجتمعين من هذه اللغة سوى تسعة آلاف فقط» (22) .

بل يَفقُّنا أكثر من مصدر على أنّ ما ضاع ودرس من العربية أكثر مما وصلنا، لكن الذي يعنيننا هنا أن المستعمل من العربية في عصرنا الحاضر

لا يكاد يزيد عن عشرة آلاف مادة، مع أن «تاج اللغة وصحاح العربية» أو «الصحاح» للجوهري يضم أربعين ألف مادة، «القاموس المحيط» للفيروز آبادي يحوي ستين ألف مادة، ومعجم «التكملة والذيل والصلة» للصغاني (560 - 577هـ) يضم كسابقه ستين ألف مادة، وهو تكملة لِمَا لَمْ يَرِدْ في الصحاح، بينما يشمل معجم «اللسان» لابن منظور ثمانين ألف مادة أي ضِعْفَ «الصحاح» على حين ضمّ معجم «تاج العروس» عشرين ومائة ألف مادة (23).

وبشأن استعمالات اللغة العربية، فإننا لا نوظف منها إلا نسبة ضئيلة جداً بالقياس إلى ثروتها وثرائها، فعباس محمود العقاد الذي يعد موسوعة عربية حديثة، لم يستعمل في أكثر من ستين كتاباً إلا عشرة آلاف من الكلمات (24) أي أقل من 8% مما ورد في التاج، مع أن اللغة استعمال، ولذا لم يكن جسبرسن مخطئاً حين أشار إلى أن الكلمة اللغوية المختزنة في المعجم «كالعملة في البنك، لها قوة التعامل، ولكنها لا تمثل تعاملاً بالفعل، أما الكلمة الواقعية أي في الكلام، فهى عملية جارية سيّارة، لها نشاطها وقيمتها الواقعية» (25)، ولكننا لا نقول مع من يقول إن الكلام «هو المادة التي تتكون منها اللغة» (26)، بل نقول «إن اللغة هي المادة التي يتكون منها الكلام»، لأننا لا نتعامل مع اللغة إلا تاريخياً، واللغة تنساق للسبر والإحصاء والتقنين والتبليغ، بينما الكلام ظاهرة حرون لا ينقاد لك إلا أنياً، أضف إلى ذلك أننا نرث لغة مجسدة في الاستعمالات، لا كلاماً موثقاً بجميع أنشطته وضروبه.

التخطيط اللغوي بين الخاص والعام

ولعل ما يُلِحُّ علينا أن نُلَمِّح إليه أن أي تخطيط لغوي قد يكتب له النجاح، ولو نسبياً ذلك التخطيط العام أولاً، ثم الخاص ثانياً، وما يهَمُّ ذوي الحلّ والعقد بوجه أخص، التخطيط العام الذي يَأْبَهُ بالمجتمع اللغوي كله، مع مراعاة خصوصياته ومحيطه، ولتأدية هذه الرسالة، فإن ذوي الحلّ والعقد ملزمون

بوضع إستراتيجية تدريجية واضحة تسهّل عملية التنفيذ، وتُرغّب العنصر البشري في الإقبال، وتحدّد الزاد اللغوي الذي يراد تبليغه مرحلياً، وتحتاط لأيّ نفور تتوقّعه من العنصر البشري عاملة على علاج أسبابه، مهينّة أدواته حتى لا يذهب هذا التخطيط في مهبّ الريح، علماً بأن التخطيط اللغوي لدى العرب انبثق من التبليغ العام إلى الخاص، ثم أصبح التخطيط في مرحلة لاحقة يسيران جنباً إلى جنب، إذ بعد تطور الدرس اللساني العام عند العرب، عقبها أعمال في معاجم المعاني والموضوعات، وقد يُعدّ أبو عبيد القاسم بن سلام (221هـ) أول من توسّع في هذا الفن، حيث ألف كل كتاب في موضوع حقلي، لتضمّ كتبه الثلاثون سبعة عشر ألف حرف وأكثر (27) .

لكلّ تخطيط لغوي أصالته

وأعتقد أن أيّ تخطيط لغوي في لغة وبلد لا يشبه بالضرورة تخطيطاً لغوياً في لغة أخرى وبلد آخر، ولذا فعلياً أن نحذر من التهافت على التخطيطات اللغوية الأجنبية قلباً وقالباً، إذ كفانا من التجارب تلو التجارب التي لم تؤت أكلها الذي آتته في البلد المصدر لها، لأن التخطيط اللغوي، في أي بلد، تخطيط سيادي وسياسي أكثر مما هو مجرد برنامج تربوي عام، وذلك بسبب أن كل تخطيط لغوي يأخذ قبل أي شيء في حسابه ما يتعلق بالسياسة اللغوية لهذا البلد أو ذلك، بمعنى أن الأهداف واحدة، ولكن الصعوبات والإمكانات والفوارق متباينة بين الحكومات والشعوب، ولا أدلّ على ذلك من أن أكبر التحالفات والاتحادات في عالمنا تتشارك في السياسات والاقتصاد والعملة والدفاع وحرية الإقامة والعمل والتنقل، ولكن كل عضو في هذا التحالف أو الاتحاد يسعى منفرداً في رسم سياسته اللغوية، ولا يسمح للعملة الموحّدة أن تفرض عليه حاضراً أو مستقبلاً لغوياً بعينه على حساب لغته.

وبناء على ما أُلح إليه، فإن هذه المفارقة غير موجودة بين العرب، فاللغة عامل قوي من عوامل تقاربهم، مادامت تشكّل الوجدان المشترك لهذه الشعوب، ومن ثم، فإن أي استشراف لساني موفّق في بلد عربي يمكن

أن يعود بالفائدة الجمة على سائر الدول العربية الأخرى، وعلى هذا، فإن التخطيط اللغوي للعربية يكون أكثر نجاعة وضماناً كلما كان موحداً ومنسقاً مع ترك المجال مفتوحاً للخصوصيات الجزئية الخاصة بكل بلد على حدة، وأعتقد أن التفاف العرب حول لغتهم وخدمتها وترقيتها وتعميم استعمالها لها ونشرها والغيرة عليها هو السبيل الوحيد الممدّ لوحدة قادمة ستتكفل بها الشعوب نفسها من محيطها إلى خليجها.

نقاط معلّمة للتخطيط اللغوي

وحتى لا نُتَّهَم بأن يبقى حديثنا أبعد عن موضوعه أو أقرب إلى ضبابية أو شوفينية، فإن تصوّرنا لعملية أي تخطيط لغوي عربي، ينبغي أن يرتكز على ركائز متكاملة، وتتمثل فيما يلي:

1) الواقعية والاعتدال في أي تخطيط لغوي بما يتناسب مع إمكانات البلاد والعباد، وبما يجد قبولاً لدى المجتمع اللغوي الذي نتعامل معه بالدرجة الأولى.

2) الرصيد اللغوي المتداول فصيحاً وعمامياً، فالفصحح يُنتقى انتقاءً مرحلياً، وانتقاءً تبعاً لمقتضيات الاختصاص، إذ من غير المعقول أن يُسوّى بين لغة العلم، ولغة الأدب مثلاً، ويتبع هذا الانتقاء القواعد والنصوص، بحرفية فائقة، على أن يشارك في العملية أكاديميون وخبراء لغويون وتربويون ميدانيون.

3) استثمار التجارب العربية، ولو كانت نظرية، بما يخدم تطبيقنا المرتقب، وهنا تختلف العربية عن غير قليل من نظيراتها في بلدان أخرى، لكن التخطيط اللغوي للعربية يفيد إفادة لا يستهان بها، بما صدر، منذ ما يقرب من مائة سنة، من بحوث ودراسات لباحثين عرب وحتى أجنب منضويين في مجامع لغوية عربية، لا نملك إلا أن نُجلّها ونجني بواكيرها.

أجل، ما تَعَبَ فيه مجمعيون عرب أجلاء تشهد أعمالهم عليهم بالموسوعية الواسعة، لا يمكن لأحد يحب الخير والفائدة للعربية أن يقفز عليه، وما خُفوه منذ زهاء مائة سنة من أبحاث أكاديمية، واقتراحات سديدة، ينبغي على أي تخطيط لغوي عربي أن يتخذها نبراساً مرجعياً يُسْتَنَار به، لأن ما يَسْحَق اللغة العربية ما يؤلّف حولها من تراكمات كميّويّة تضيرها أكثر مما تنفعها، وأخص هنا بالذكر ما صدر من أعمال عن مجعني دمشق والقاهرة وما قاربهما من بعض المجامع العربية الأخرى، أقول هذا، لأن بعض المجامع اللغوية التي نعرفها ونسمع بها ونقرأ أحياناً لها يبدو أنها لا تزال حتى الآن بعيدة عن الصفة التي تحملها، فضلاً عن كونها لا تعرف ما تريد أن تقبل عليه أو تدبر عنه.

4) توعية المجتمع اللغوي بأهمية أي تخطيط لغوي، وأنه يهدف إلى تيسير العربية لا إلى تعسيرها، مع إعلام واسع له عبر كل القنوات السمعية البصرية، ومحاولة إزالة ما في أذهان مجتمعا من أحكام مسبقة على صعوبتها، وتذكير هذا المجتمع بأمثلة يُفَارَن فيها بين العربية ولغات أخرى، لأن «مقارنة اللغات تشهد بيسر قواعد اللغة العربية، ونذكر مثلاً التذکر والتأنيث في اللغة الألمانية، وتشتته وعدم جريه على قاعدة، والأزمان مثلاً في الفرنسية وصيغها، وتعددها واختلافها، حتى علامات الإعراب، وهي مصدر أكثر الشكوى، إذ قيست بلغة أخرى كاللغة التركية مثلاً، فإن علامات الإعراب فيها ضعف ما في العربية» (28) .

5) انتحاء طريقة التيسير في تبليغ المادة اللغوية، ولن يتأتى هذا إلا بتهيئة برامج لغوية تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وأعني بهذا التمسك بالمدونة اللغوية الموثوقة بغية تكوين جيل قادر على إجادة الفهم للتراث اللغوي الصلد الذي يُعَدّ بإجماع العرب قدامئهم ومحدثيهم بأنه ديوان العربية دون سواه، وبما أننا نكوّن جيلاً للحاضر والمستقبل، فإن المخطط أو المشرّع للبرامج

اللغوية مطالب بمراعاة ما يُواجه الجيل العربي من تحديات عصرية لا تناسبها إلا لغة عصرية.

وكم لفت انتباهي منذ عقود من السنين ما نبّه إليه عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين منذ أكثر من نصف قرن، حيث صرخ بصوت المصلح الذي يملك شعوراً قومياً أقوى منبهاً معاصريه بأن العصر الذي نعيشه تغيّر فيه التاريخ، «وتغيّرت فيه الحضارة المادية تغيّراً تاماً، وتغيّرت فيه الثقافة العقلية تغيّراً يوشك أن يكون تاماً أيضاً، وتغير فيه العقل نفسه بحكم ما طرأ على الحضارة والثقافة من تغير» (29)، وأضاف قائلاً: «مازلنا نعلم اللغة العربية في مدارسنا ومعاهدنا كما كان القدماء يعلّمونها في معاهدهم ومدارسهم منذ أكثر من ألف عام، وقد تستطيع أن تطلب إلى القلة القليلة جداً أن تحتل هذا العناء، وأن تتكاف هذا الجهد، وأن تخرج من القرن العشرين لتعيش في القرن الثامن أو التاسع للميلاد، لتتعلم النحو، والصرف، واللغة، كما كان القدماء يتعلّمونها، ولكنك لا تستطيع بحال من الأحوال أن تطلب إلى هذه الملايين الكثيرة أن تبدّل هذا الجهد، وتحتل هذا العناء، وتخرج من حياتها التي تحياها بالمشقة، والكّد، والعناء، لتعود إلى حياة أخرى لعلها لا تعرف من أمرها شيئاً» (30).

ولعل من يرجع اليوم منا إلى مثل هذه العصارات الفكرية العربية لطفه حسين وغيره من الأعلام الأكاديميين، لا يتردّد في استنتاج أن أحد الأسباب في فشل التخطيط اللغوي وضعف مستوى متدرسينا مقرون بجهل أو تجاهل المخططين والمبرمجين لمثل هذه النصوص التي لا يمكن الضرب صفحاً عنها، لأن هموم العربية من محيطها إلى خليجها هموم مشتركة، وما يضرّها أو ينفعها في بلد عربي يعتاقها أو يُجديها في بلد عربي آخر، وكيف تريد أن تضرب صفحاً عما أسداه طه حسين من إسداءات عملية للعربية، وهو القائل: «الأصل أنّ الناس يكتبون ليقرأوا، ويقرأون ليفهموا، ونحن نكتب

لنقرأ، ولكننا لا نقرأ لنفهم، وإنما نفهم أولاً لنقرأ ثانياً،... كيف تطلبون من هذه الكثرة من الأطفال الصغار، في هذه السن المبكرة، أن يفهموا الكتب التي تعطى إليهم بالمدارس ليقرواها كما ينبغي أن تقرأ، ويجب عليهم أنه يفهموها قبل أن يقرأوها،... إما أن نريد المحافظة على اللغة العربية في مجامعنا العلمية على اختلافها، فنزود عنها كل شرّ،... وإما أن نكون نفعل هذا كله لأنفسنا ولأشباهنا من المتخصصين ولا نحفل بالشعب ولا بتعليم الشعب» (31)

إن تنويهنا بما جاء لدى عميدنا للأدب العربي الحديث، نتفق معه اتفاقاً مطلقاً في شكله، ولكننا لا ننساق معه انسياقاً جارفاً في روحه، كما أن وجه المقارنة بين العربية من جهة ولغات تاريخية بعضها اندثر اندثاراً كالكلاسيكية، وبعضها تغير تغيراً شديداً كالانجليزية التي أصبح يستحيل على إنجليزي الآن أن يفهم إنجليزية تشوسر (ق 14م) أو حتى إنجليزية شكسبير (ق 16م)، من جهة أخرى وَجْهٌ لا يجوز مقارنته علمياً ولا لسانياً، فالأمّي العربي إذا سمع المطلع المرقسيّ:

قفانك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فتوضح فالمقراة لم يف رسمها	لما نسجتها من جنوب وشمال
ترى بعرا الأرام في عرصاتها	قيعانها كأنه حب فلفل

وبصرف النظر عن الدخول والحومل وتوضح والمقراة التي هي أسماء مواضع، أو السقط (بتثليث السين) الذي هو منقطع الرمل، أو اللوى حيث يلتوي الرمل ويرق، فإنه يفهم فهماً جيداً الوقوف، والبكاء، والذكرى، والحبيب، والمنزل، والرسم، والجنوب، والشمال، والرؤية، والبعر، والعزصة التي تسمى في قريتنا «لمراح»، وهي كلمة عامية فصيحة، لأنه جاء في التهذيب «وسميت ساحة الدار عرصةً، لأن الصبيان يعترضون فيها أي يلعبون ويمرحون» (32)، فما بالك بـ«الفُل»؟.

مما نخشى أن يغيب عن دعاة الحداثة من العرب والأجانب سواء بسواء أنهم لا يدركون أن العربية لا تختلف عن نظيراتها لسانياً من حيث هي لغة وحسب، على الرغم من وجوب خضوعها لقانون التطور والارتقاء في الوقت نفسه، بل من حيث كونها بوجه أخص اللسان الوحيد للمسلمين في عباداتهم، في حين أن هذا الأمر لا ينطبق على أية ديانة أخرى غير الإسلام، ومن ثمّ، فإنّ أيّ تخطيط لغوي للعربية ملزم بمراعاة خصوصيتها الداخلية كمنظومة لسانية لا تمثلها منظومة معيارية سواها، وما يبدو فيها من ثروة لغوية تنسم بالغرابة تعود فقط إلى أنها لم تُعدّ مستعملة ثقافياً فيما بيننا، وليس معنى هذا أنه غير صالحة أو مؤهّلة للاستعمال، ولكن اللغة تحتاج دائماً إلى ما يشبه الرسكلة بين مستعمليها المتعاقبين.

وإذا، فالتيسير الذي نرومه في تبليغ المادة اللغوية لا يعني الانبطاح لكل ما من شأنه أن يُوهِيهَا وَيَبْدِّها على النحو الذي صِرْنَا نعهده عليها في مدارسنا وجامعاتنا، ومِمَّا يلفت الانتباه أن كل الشعوب والأمم تخصّص معاهد الامتياز العليا للغاتها، وعندنا بدأنا نشهد ونسمع بهذه المعاهد في مواد علمية وتكنولوجية واقتصادية... دون وجود معهد عالٍ للامتياز للغة العربية.

6) الموارد البشرية، ما من شك في أن ترجمة تخطيط لغوي من التصور والاستشراف والتوقع والتنظير إلى ممارسة فعلية ذات أهداف منشودة يعلّق عليها المجتمع اللغوي المعنيّ بها آمالاً طموحة، تقتضي من ذوي الحلّ والعقد توفير موارد بشرية مسلّحة تسليحاً جيداً باللسان الذي يَربغون أن ينجزوا ويُنَفِّدوا به هذا المشروع.

وأرجو ألاّ أنعت بالسداجة إذا دَكرتكم بأول خطوة لتنفيذ مشروع لغوي عربي لأبي الأسود الدؤلي الذي حين أمره زياد أن يعمل شيئاً تُصلحُ به السنّة الناس، اشترط عليه قائلاً: «أنا أفعل ما أمر به الأمير، فليُبيغ لي كاتباً

ذكياً يَعُولُ ما أقول، فَأُتِي بكاتب من عبد القيس فلم يَرْضَه، فَأُتِيَ بِأَخْرَ من ثَقِيف،...» (33)، بل قال قبله عمر بن الخطاب: «لا يملي في مصاحفنا إلا غلمان قریش أو ثَقِيف» (34)، ولما كان جُمَاع اللغة في العقود الأولى من القرن الثاني الهجري لم يقبلوا على جمع اللغة العربية أي إقبال، بل كانوا يتحرَّونَ مناطق بعينها قبل الرحلة والتدوين، وهذا ما أوضحه الفارابي في مستهلِّ كتابه المسمَّى «بالألفاظ والحروف»: «... والذين نُقِلَت اللغة العربية وبهم اُقْنِدِي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أخذ معظمه، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يُؤخَذ عن غيرهم من سائر قبائلهم» (35).

وبالجملة لم يأخذ جُمَاع اللغة عن حَضْرِي قَطَّ، ولا عن سگان البراري ممن كانوا يتاخمون أقواماً غير عرب، من ذلك أنه لم يؤخذ من لحم ولا من جذام لمجاورتهم المصريين، ولا من قضاة وغسان وإياد، لأن أكثرهم نصارى كانوا يقرأون بالعبرانية ويجاورون أهل الشام، ولم يؤخذ من تغلب واليمن «فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزْدِ عُمَانَ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا ثَقِيف وأهل الطائف لمخالطتهم تُجَار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم» (36).

إن التخطيط اللغوي العربي المبكر، سواء قبلنا به كلياً أم جزئياً، كان يخضع لتموقعات جغرافية قاسية قبل أي إقدام على جمع المادة اللغوية لتدويتها وتعليمها، لكن لم يُقْبَل على تنفيذه كلُّ من دبَّ وهبَّ من بصريين وكوفيين، ولم يكن ترجمة المشروع اللغوي من التصور والتنظير إلى حقيقة

لسانية بالأمر الهين أو مجرد رحلة صيد أو ترويح، بل كان ذلك العمل الشاق لا ينهض به إلا جنس من الملائكة، ولولا هؤلاء ولطف الله لوقع للعربية ما وقع لغيرها الكثير من اللغات من الضياع والاندثار، ولكن لأمر ما هياً الله لها أولئك الجبابرة من الرجال الذين كان بعضهم ربما لبث أربعين سنة بالبادية.

ونحن اليوم أمام ثروة لغوية تزخر بأخص المعاني وأعمّها، علم ذلك منّا من علم، وجهل منّا من جهل، وهذه الثروة التي ننتقي منها ما يتناسب مع فصول متدرسينا واحتياجات ثقافتنا وتواصلنا الفصيح، لا تستعصي عن تبليغ ولا عن تعليم، ولكنها تحتاج إلى مدرسين مسلّحين أحسن تسليح لإنجاح أي تنفيذ.

ومما هو غريب ومحيرّ أنه في الوقت الذي بدأ مستوى اللغة العربية يضعف واللحن يكثر، على ألسنة المدرّسين، بدأت مدارس المعلمين تندر في جهة، وتتعدم في جهة أخرى، مما جعل تدريس العربية يُسند إلى طلبة شباب لا يحزرّ كثيرون منهم فقرة واحدة دون خطأ لغوي أو نحوي أو إملائي، وأضحت الكمية تهيم على النوعية، وصرنا نرى أنه كلما فشا الضعف في العربية قابلها تنازل في القبول على حساب هذه اللغة، حتى أصبح من يلحن فيها كمثل من يصيب، وصدّقوني أيها السادة إذا قلت لكم منّا من يحمل دكتوراه في علوم العربية، ولا يميّز بين «ما»: متى تكون تعجّبية أو استفهامية، وهو أول لحن سُمع في العربية، كان أحد الأسباب في صناعة قواعد لها.

ولعلمك تتفقون معي أن أي تخطيط لغوي لا يراعي مقاييس صارمة في مستوى الموارد البشرية تخطيط مآله الفشل، ولن يزيد العربية إلا قرّباً من الدرك الأسفل من الوهن والذي تشهده من محيطها إلى خليجها حالياً. ونحسب أن عدم زجر وإلزام وسائل ووسائط حية مثل الإعلام، والإشهار، والسينما، والمسرح،... بالاستعمال السليم للعربية سيفشل أي تخطيط لغوي أني ومستقبلي.

إن اللغة العربية، فضلاً عن حاجتها إلى موارد بشرية مؤهلة لغوياً في اللسان العربي للنهوض بتنفيذ أي مشروع لغوي، في حاجة إلى تشريع لغوي عربي إلزامي مشترك، وإلى تشكيل هيئات من علمائها لمراقبة نطقها، وتصويب سقطاتها، وتبادل المعلومات الفورية، وتنبيه وإرشاد الأحنين فيها.

ومن المفارقات الغريبة أن بعض القنوات الإعلامية الرسمية في الوطن العربي لم تُعدّ تشعر بأدنى حرج في مخاطبة العامة والخاصة بخطاب عامّي تحت طائل تمرير رسالتها، لكن من المسؤول منّا على هؤلاء إذا حُرِّموا الثقافة والتعليم حتى نتعامل معهم بلغة واحدة، لا بلهجات منكراً؟.

هوامش البحث:

- 1- مثلاً، اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي (دار الغرب – وهران).
- 2- العلوم عند العرب، ص: 6 – 5. محمد إبراهيم الصيحي، مطبعة نهضة مصر بالفجالة.
- 3- سورة النحل، آية: 64.
- 4- فضائل القرآن، ص: 17. ابن كثير القرشي الدمشقي، دار الأندلس، بيروت.
- 5- المقدمة، ص: 447، ابن خلدون، ط: 2006/1، دار الفكر، بيروت.
- 6- مجلة «اللغة العربية» (عدد خاص بالمنظومة التربوية)، ص: 70، عدد: 2000/3. المجلس الأعلى للغة العربية (الجزائر).
- 7- روى الحديث الترمذي: أنظر طبقات النحويين واللغويين، ص: 14 وهامش: 11، الزبيدي، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 1973، دار المعارف، مصر.
- 8- نور القبس، ص: 2، أبو عبيد الله بن عمران المرزباني (384 – 296هـ)، واختصار اليعموري. تج: رودولف زلهام، ط: 1964 فرانتسشتاينزيفيسبادن.
- 9- طبقات النحويين واللغويين، ص: 16.
- 10- العقد الفريد، 2/ ص: 208 – 207. ابن عبد ربه، تج: جماعة من العلماء، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر.
- 11- نفسه، ص: 208.

- 12- تاريخ الحضارة الإسلامية، ص: 63. بارتولد. بارتولد، زيغريدهونكه، ط: 1969/2. منشورات المكتب التجاري للطباعة بيروت.
- 13- شمس العرب تسطع على الغرب، ص: 368 – 367. زيغريدهونكه، ط: 1966/4، دار المعارف مصر. المكتب التجاري للطباعة، بيروت.
- 14- ينظر: مصر في عصر الولاية، ص: 141. دة سيدة إسماعيل، مطابع دار القلم، القاهرة.
- 15- مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب، ص: 218، أوليري.
- 16- سورة التوبة، آية: 2 .
- 17- لغة الضاد، ج 2/ ص: 216. منشورات المجمع العلمي العراقي، 1999.
- 18- الصاحبى في فقه اللغة ولسن العرب في كلامها، ص: 124 – 123. أبو الحسين أحمد بن فارس (395 – 308هـ)، تج: د. مصطفى الشويمي، ط: 1963. مؤسسة أ. بدران للطباعة بيروت.
- 19- مجلة المجمع العلمي العربي (دمشق)، ص: 193، عارف النكدي، ج: 1 / مجلد: 32، سنة 1957م.
- 20- مجلة مجمع اللغة العربية (بدمشق)، ج 4 / مجلد: 41 / سنة 1966 / ص: 579. للباحث شفيق جبيري.
- 21- مجلة مجمع اللغة العربية، ج 1 / مجلد: 40 / سنة 1965 / ص: 20. د. إبراهيم مدكور.
- 22- الحصيلة اللغوية، ص: 221. د. أحمد محمد المعتوق. عالم المعرفة (الكويت) سنة 1996.

23- راجع: «مقدمة الصحاح»، ص: 24 – 23. الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار.

24- نفسه، ص: 35.

25- اللغة بين الفرد والمجتمع، ص: 19. جسبرسن، نقلاً عن الحصيلة اللغوية، ص: 261 (هامش).

26- اللغة بين الفرد والمجتمع، ص: 15 (جسبرسن) نقلاً عن الحصيلة اللغوية، ص: 262 (هامش).

27- ينظر: مقدمة الصحاح، ص: 99.

28- مجلة المجمع العلمي العربي (دمشق) ج: 1 / مجلد: 32، ص: 124، سنة 1957. الأستاذ إبراهيم مصطفى.

29- مجلة المجمع العلمي العربي (دمشق)، ج: 1 / مجلد: 32، ص: 48 – 47، عام 1957.

30- نفسه، ص: 48.

31- نفسه، ص: 51.

32- المصباح المنير، ص: 402.

33- نور القبس، ص: 4. المرزباني واختصار اليعموري.

34- فضائل القرآن، ص: 34 و129. ابن كثير.

35- المزهر، 1 / ص: 211. السيوطي، تج: جماعة من العلماء، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

36- السابق، ص: 212.

الآليات التنفيذية في التخطيط اللغوي ودورها في إنجاح السياسات اللغوية

أ. محمد فلاق- جامعة تيزي وزو

إن تقوية اللغة وتنميتها والمحافظة عليها مسؤولية جماعية، يضطلع بها السياسيون واللغويون ومستعملو اللغة والمربون والآباء ومؤسسات الأعمال، لأن الكل مُشترك في المواقف العامة المتغيرة، إذا الكل يُسهم في استعمال اللغة في مجتمعنا، باعتبارها الحاملة لمواقفنا وقيمنا والترجمان لثقافتنا وحضارتنا .

إن التخطيط اللغوي مكون ضروري لتقوية لغة المجتمع، لذا وجب الاهتمام بتعزيز تنميتها، من خلال تنفيذ « آليات التخطيط في السياسة اللغوية كما هو معمول به في المشاريع التنموية، باعتبار أن اللغة مشروع لبناء إنسان المستقبل» (1) .

يهدف التخطيط اللغوي إلى مراقبة ومتابعة وتوجيه التحصيل اللغوي وبنية اللغة المستعملة وتحديد وظيفتها، وذلك يتضمن تطوير الأهداف والاستراتيجيات والآليات التنفيذية التي تكفل تطبيق المخطط اللغوي ونجاحه، وفق إجراءات تصب جهودها في التأثير على سلوك الآخرين لتغيير كيفية استخدام الأشخاص للغة وتفاعلهم معها .

ويعتبر تخطيط اللغة أداة أساسا في تحديث وبناء الأمة وتعزيز الإنية والهوية الثقافية الوطنية ، ومن الممكن اعتماد تخطيط لغوي على مستوى جماعي في حال توحدت السياسات اللغوية لدول تشترك في نفس الرصيد اللغوي والثقافي كالدول العربية مثلا ، التي بوسعها إنتاج و اعتماد عملية تخطيط للغة تتخرط فيها أكثر من دولة .

وبالمقابل يمكن أن تتم عملية التخطيط اللغوي على مستوى جماعة عرقية أو مجموعات دينية كاللغة العبرية بالنسبة لليهود، كما يمكن أن تكون جزءا من سياسة خارجية للدول تتفاوت في طبيعة أهدافها وصيغ خططها ، وكمثال على ذلك نذكر السياسات اللغوية للدول الاستعمارية تجاه المجتمعات المستعمرة أثناء استعمارها وحتى بعد استقلالها . كما نذكر العولمة اللغوية التي تقوم بموجبها الولايات المتحدة وبريطانيا بتأسيس إمبراطورية للغة الإنجليزية ، فتدعمان تعليم اللغة الإنجليزية في جميع دول العالم دعماً مادياً و معنوياً كبيراً ومعتبراً ، وكذلك من خلال مؤسسات التعاون المختلفة ، لا سيما التعليمية والثقافية منها ناهيك عن سياسة نشر المدارس والجامعات في عدد من دول العالم ، إضافة إلى المدارس التبشيرية .

إن الحديث عن السياسات اللغوية وتخطيطاتها المنتهجة في أي بلد أو منطقة كانت يستدعي من المخطط أولاً إلقاء نظرة فاحصة على واقع اللغات واستعمالها في ذلك البلد مع الاهتمام بملاحظة خصوصياته ، والإطلاع على واقع الحال عند عموم المجتمع والتخلص قدر الإمكان من هيمنة النخب الإيديولوجية ، التي قد تُوجّه المخطط اللغوي توجيهها لا يتوافق مع واقع الفئة المستهدفة من جهة ، ولا يكفل أداء صحيحاً وناجحاً للإجراءات المنتهجة وآليات التنفيذ المعتمدة ، فالتخطيط اللغوي حزمة من الإجراءات « تراعي التقنيات المحلية المنسجمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية»(2)، كما يجب متابعة مسار تطبيق الخطة « وتقويم هذه التقنيات للتعرف على مدى صلاحيتها وسبل تطويرها وتحسينها و رفع كفاءتها ... ووضع آجال التنفيذ والتطبيق و نهاية العمل» (3) بشكل محدد ودقيق .

وتتعدد تجارب التخطيط اللغوي وتطبيقاتها في العالم الحديث والمعاصر ، نذكر منها أولاً ما أجمله « ناهير موشي» كالتالي :

1- **التنقية اللغوية (الحماية):** من الدول التي مارست هذا التطبيق فرنسا، التي أصدرت نظاما لحماية اللغة الفرنسية من المفردات والمصطلحات الدخيلة، وسهر على متابعة ذلك مجمع اللغة الفرنسية و نظام ملزم لقرارات حماية اللغة الفرنسية ، واضطلع المجمع بتوليد المفردات والمصطلحات الفرنسية لتواكب تطور المعرفة الحديثة .

2- **ترقية اللغة:** من أمثاله ترقية اللغة السواحيلية لتصبح لغة وطنية في زنجبار من خلال تأليف المعاجم وتأطير القواعد ، وكذلك ترقية اللغة الماليزية لتصبح بديلا عن لغة المستعمر في أرخبيل إندونيسيا ، وخيارا بين أكثر من 200 لهجة لسكان جزر إندونيسيا .

3- **إحياء اللغات الميتة أو المهجورة :** طبق هذا التخطيط اللغوي على إحياء اللغة العبرية التي كانت مهجورة لقرون ، وأحييت من خلال إنشاء مجلس لغوي للكيان الصهيوني ، تطور فيما بعد إلى الأكاديمية العبرية ، وعهد إليها بتقييس اللغة العبرية وتحديثها وبعثها من جديد لتصبح لغة قومية تدرس بها جميع العلوم والطب .

4- **إحلال اللغات القومية محل اللغات الأجنبية في التعليم :** طبقت هذا الخيار كثير من الدول التي حرصت على تيسير العلوم باللغة الأم لأبنائها ، وتوطين العلوم والتقنية بلغة شعوبها كاليابان وروسيا وكوريا والصين وفيتنام وسورية.

5- **الإصلاح اللغوي:** لا تخفى التجربة التركية على أحد عندما قام «أتاتورك» بقطع صلات تركيا العلمانية التي أسسها مع تاريخها الإسلامي، ومن أهم مظاهر ذلك تغيير كتابة اللغة التركية من الحرف العربي إلى الحرف اللاتيني، وإهمال ألفاظ يعود أصلها للعربية والفارسية ، وإعطاء بدائل تركية عنها ، من خلال تأليف المعاجم وتوليد المفردات وتطويرها وبناء المصطلحات ،

بالتعاون بين وزارة الإعلام والمدارس والجامعات التركية لاستيعاب نشر ما تم تتركه .

6- **تحديث المفردات وتطويرها:** مثال ذلك ما حدث في سويسرا اللغة السويدية، حيث تم إنشاء مركز المصطلحات الفنية، ليقوم بتنسيق المصطلحات المحدثة وتوحيد بنائها ونشرها وتعميم استعمالها .

7- **الدفاع عن منزلة اللغة :** أكثر من مارس هذا التخطيط اللغوي الدول ذات اللغات الرئيسة في العالم ، كالإنجليزية والفرنسية أو اللغات التي يكثر المتحدثون بها في العالم كالإسبانية والبرتغالية والصينية والعربية . وتدافع الدول عن منزلة لغاتها وتصنع لها مكانة لتصبح لغة عمل دولية أو إقليمية في المنظمات الدولية ، وأبرز مثال على هذا التطبيق استماتة فرنسا لتكون الفرنسية لغة للاتحاد الأوروبي أو لغة رسمية ضمن لغات أخرى للاتحاد .

8- **نشر اللغة الوطنية أو القومية في دول العالم :** وأكثر من مارس هذا التخطيط الدول ذات الطموحات الاستعمارية ، والقادرة اقتصاديا على تمويل نشر لغاتها في العالم، وتمثل برامج الفرانكفونية والأنجلوفونية أبرز تطبيقات هذا النوع من التخطيط اللغوي(4) .

إن السياسة اللغوية ليست مرادفا للتخطيط اللغوي، بل هي مجموع القرارات التي تُتخذ لتحقيق جملة أهداف معلومة مسبقا ، تنصبُ غالبا في تعزيز وترقية اللغة أو تحديثها أو إعادة الاعتبار لها ، أما التخطيط اللغوي فهو المرحلة الثانية التي تكون لتطبيق السياسة اللغوية المنتهجة. وبعبارة أخرى: السياسة اللغوية توجهات مختارة ووجهات نظر إيديولوجية متبناة ، بينما التخطيط اللغوي هو الاقتراح الفعلي الذي يخلق آليات تنفيذ هذه السياسة.

يرتكز التخطيط اللغوي على مجموعة من الإجراءات والتدابير والآليات التنفيذية ، التي يشترط فيها البرمجة المُسبقة ، فالتخطيط استراتيجية تسعى لضمان تطبيق مشروع السياسة اللغوية باعتباره مشروعا تنمويا كباقي

المشاريع في التخصصات المختلفة ، كما ينبغي أن تُحدد تفاصيل الخطة بشكل دقيق ، حتى لا تعرف الخطط الشك أو المجازفة ، ويستحسن أن تكون الخطة مرنة تُبقي هامشا لإمكان إعادة صياغة ما يتناسب مع الأوضاع الجديدة وفق ما تكشف عنه الاحتياجات ، بعد مراقبة ما تم إنجازه وتقييم مدى فعاليته ودرجات تأثيره .

يتطلب التخطيط اللغوي في مراحله الأولى تحديد المحيط المستهدف و تعيين الآليات المناسبة وتأمين الأدوات المطلوبة وتكليفها ، وكذا الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ صحيح يكفل تحقيق الأهداف المرجوة في الآجال التي ينبغي أن تحدد سلفا .

فإذا اجتمعت كل هذه الظروف والوسائل ، صار بالإمكان البدء في المرحلة التنفيذية، بتطبيق برامج المخطط و متابعة سيرورتها ، وتعزيز كفاءة هذه البرامج وتطعيمها بما تستدعيه الحاجة أثناء التطبيق، ومرافقة ذلك بعمليات تقييم مرحلي و نهائي. إن تحقيق هذه المتطلبات ضمان لنجاح المخطط اللغوي وبالتالي السياسة اللغوية ككل .

وبالمقابل، في حالات أخذ سياسات ارتجالية، وعدم إتباعها بتخطيط مدروس وآليات تنفيذ واضحة، فإنها ستتنكس وتنتهي بالفشل، كمثل على ذلك نذكر سياسات دول المحيط الهادي (Pacific)، إذ في الفلبين يتكلم السكان عددا معتبرا من اللغات المحلية التي أهمل لتوثيقها والتي تقارب 120 لهجة، في حين أعطيت الأهمية لواحدة منها هي الفلبينية، ومحاولة إغنائها برصيد لغوي من اللهجات أخرى وتسميها بلغة «الفلبينو» ، غير أن الإنجليزية مازالت هي المهيمنة(5). والصورة المماثلة نجدها في « فاناتو» أين تسيطر الإنجليزية والفرنسية على حساب اللغة المحلية، التي لم تستطع سلطات البلد حمايتها لعدم اتخاذها إجراءات عملية لذلك. وفي « فيجي» من

الصعب إرضاء المجتمع حول سياسة لغوية واحدة فيظل انقسام المجتمع إلى مجموعات عرقية وقوميات من أصول مختلفة تتحدث كل منها لغتها المحلية الخاصة(6).

وعن الوضع في الدانمارك، يُقيم البروفسور جينز ألود (Jens Allwood) في مقال موسوم «تخطيط لغوي وطني، لماذا لا؟» مقارنة بين السياسة اللغوية المنتهجة في الدانمارك وتلك المنتهجة في فرنسا، ويعيب على الأولى عدم اعتماد آليات تخطيط لغوي واضح، في ظل سياسة لغوية غير مدروسة، يضرب على ذلك مثالا بقانون التسويق الدانماركي، الذي لا يقترح صيغ استعمال باللغة المحلية ويتيح كامل الحرية في استعمال أي لغة كانت، بذريعة عدم منع أي أسلوب تسويقي يكون أكثر جودة . والمثال الثاني هو عدم اضطلاع مجلس اللغة الدانماركي بأي دور تخطيطي يُعطي اللغة المحلية مكانتها الطبيعية فيظل اكتساح الإنجليزية للمشهد بصورة جد ملحوظة، لتبقى السياسات مجرد آمان، وهنا يشيد الباحث بقيام الفرنسيين بابتكار الكلمات الجديدة في عديد المجالات(7) .

**نماذج من الآليات والبرامج التنفيذية للتخطيطات اللغوية في العالم المعاصر:
الإتحاد الأوروبي :**

تمّ إتباع عدة آليات تركز التنوع اللغوي وتشجع على تعلم اللغات الأجنبية، منها تدريس بعض المواد باللغة الإنجليزية لطلبة الطور الثاني (أعمارهم بين 10 و 14 سنة)، ومنها استحداث جريدة طلابية تخص الطلبة في كامل أوروبا، تشجعهم على الكتابة باللغات الأوروبية ومناقشات فيما بينهم حول القيم الأوروبية وفكرة الإتحاد . ومن الآليات المعتمدة أوريبيا أيضا نجد فكرة المسرح كتنقية في تعلم اللغة الأجنبية، بعد اقتصار السنوات الأولى على لغات قليلة، توسعت بعد ذلك لتطال لغات أكثر كالإنجليزية والألمانية والروسية .

كما تبنت ألمانيا وإيرلندا إتفاقية تعاون ثقافي، تُعرض بموجبه أفلام ألمانية في إيرلندا للتعرف أكثر على الثقافة واللغة الألمانية . مثال آخر، الزيارات العلمية للطلبة الشباب إلى بلدان أخرى، كزيارة وفد ألمانيا إلى إستونيا، درسوا هناك اللغة الروسية والإستونية .

في السويد: اتخذت مدرسة واحدة تجربة تدريس المواد العلمية (الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء) بالإنجليزية على الخيار، واختار نصف الطلاب هذا النمط من الدراسة الذي اهتم به الأولياء، وبعد مرور سنتين كانت تبنته مدارس أخرى سويدية وهولندية وإيطالية، كذلك صودق عليه من اللجنة الوطنية للتعليم السويدية .

نختم نماذج الإتحاد الأوربي بالإشارة لبرنامج EuroCLIC، الذي يمثل شبكة ربطت واصل بين الباحثين والمدرسين والمختصين في شؤون التخطيط اللغوي وفضاء لتبادل التجارب والخبرات وهو برنامج مشابه للبرنامج الآخر CLILCOM الذي يسعى لتطوير التعليم من خلال لغات أجنبية بواسطة الوسائط الإعلامية، وخاصة السمعية البصرية(8) .

جنوب إفريقيا :

في هذا البلد المتعدد اللغات، ينص الدستور الجديد على ترقية وتطوير اللغات الأصلية التاريخية إلى جانب اللغات الإحدى عشرة الرسمية، ومنها «الناما nama» و «الكوي khoi» و «السان san»، مع ضمان تساوي منزلة جميع اللغات الدستورية، ومنع كل أشكال التمييز والهيمنة، وكذا الترويج لفكرة تطوير اللغات .

في هذا البلد تم اعتماد خطط متعددة الآليات، منها إنشاء هيئة توحيد المصطلح التي جمعت وكوّنت متخصصين من كلا اللغات، قاموا بتقييس ومعييرة المصطلحات . ومنها أيضا ضبط الشكل الكتابي وتحديثها، بتوضيح

المعايير القاعدية والمعجمية والإملائية . كما تم اتباع منهجية تدريسية جديدة لتوفير المادة التعليمية بجميع اللغات الرسمية، غير أن التنفيذ الفعلي لهذه الآليات لم يشمل كل المناطق، وبالتالي كانت نسب نجاحه نسبية، كما أعطيت الأولوية لأعمال الترجمة والتحرير وتأليف المعاجم (9)، وتوظيف خبراء اللغات المدربين في مختلف الدوائر العامة . والجدير بالذكر أن سياسة اللغة في جنوب إفريقيا طموحة وواعدة، كون آليات تنفيذ تخطيطها مازال قيد التطبيق والتحسين المستمر .

تيمور الشرقية :

قامت دولة تيمور الشرقية، وهي حديثة الاستقلال، باعتماد خطة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للإنماء ، يهدف إلى تطوير اللغة التيمورية المحلية (Tetum) ، وهي لغة من بين اللغات الوطنية التي يُقرها الدستور التيموري، وهي البرتغالية والتيمورية و البهاسا الأندونيسية والإنجليزية كلغة عمل ، وقد كرس بند فيه متطلبات التعدد اللساني .

بغرض تطوير التيمورية ، وأمام الحاجة المستعجلة لوجود مترجمين ماهرين يستعان بهم في إدارة شؤون الدولة المختلفة ، تم ربط لغة التيمور بالإنجليزية في قطاع العدالة أولاً .

ففي تخطيط تجريبي مشترك بين وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء، صُمم وطُبّق مشروع تجريبي لقطاع العدالة استهدف تكوين خبراء يتقنون التيمورية، يُساهمون في تطويرها لتصبح لغة عمل كاملة في سلطة القضائية . وكنتيجة المشروع التجريبي تم تأهيل مترجمين محترفين زوّدوا مؤسسات قطاع العدالة بالذخيرة اللغوية الممعيّرة المطلوبة.

وفي مرحلة أخرى تم توسيع المشروع ليطال الإدارات العامة على اختلافها، ومنها البرلمان الوطني، وبالمؤسسات الرسمية المختلفة ، وتم إنتاج مواد عديدة في هذه اللغة في الحقول المختلفة (10).

الجمهوريات المستقلة عن الإتحاد السوفياتي :

تُدْرُس بوسياكورنوسوفا (BossiaKornoussova) حالة اللغة وتجربة التخطيط اللغوي للغة المحلية الأصلية في جمهورية كالميكا (Kalmykia) المستقلة ذاتيا عن روسيا ، في مقالها «السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي للأقليات في روسيا، دراسة حالة لغة الكالميك» .

تبنى الكالميكيون (هم من أصل مغولي) سياسة تهدف لتنمية لغتهم اجتماعيا واقتصاديا وفي التعليم والصحة والرياضة والإعلام الجماهيري ، من خلال اعتمادها في وثائق رسمية معيارية في الإدارات العامة والخدمات الحكومية، وفي التدريس الابتدائي، وفي الصحف والبرث التلفزيوني والإذاعي كما تمَّ بالموازاة مع هذا إصلاح للغة في حد ذاتها ، بتوحيد القواعد ومعييرة التراكييب، وابتكار تراكييب جديدة مرفقة بمعاجم توضيحية ، كونها كثيرة الاقتراض من الروسية .

وبعد تشكيل لجنة المصطلح الجديد ، صارت تهدف إلى هذه اللجنة إلى ابتكار المصطلح العلمي والتقني الجديد، و تطوير أسلوب اللغة في الحقل المتخصصة لمواكبة الحياة الحديثة.

النقطة الهامة في جهد الكالميكين هي تنظيم وإصلاح وضبط القواعد الإملائية ، حيث يحاولون رد الهوية والقطيعة الثقافية بين تراثهم وحاضرهم، الناتجة عن سياسات السوفيات أثناء حكمهم ، الذين قاموا بتغيير أبجدية الكتابة الخاصة بالكالميك ثلاثة مرات متتالية .

في 1998 شكلت لجنة إعداد الأبجدية ، في 2000 صارت الأبجدية الجديدة مطبقة ، وفي 2001 تم اعتمادها في التدريس.

غير أن هذه الجهود لم يكتمل نجاحها بسبب عدم التخاطب بهذه اللغة في البيت و بين أفراد المجتمع بصفة كبيرة ، وحتى دروس الدعم المنظمة لكل

السكان لم تلق الاهتمام الشعبي الذي يأمله المخططون ، فالروسية ما زالت حاضرة بقوة (11) .

الكيان الصهيوني :

يُعتبر الكيان الصهيوني نموذجاً في برامج التخطيط اللغوي التي تعتمد على الحملات الإعلامية . ففيه تعلق ملصقات تتضمن وصايا يعود تاريخها إلى عشرين قرناً قبل الآن، منها مثلاً «العبري يتكلم العبرية»، كما أن أكاديمية اللغة العبرية تنشر وتوزع لوائح الكلمات التي تستحسن استعمالها في التخصصات المختلفة. ويدخل في هذا الإطار برنامج في الإذاعة الإسرائيلي دام سنوات طويلة يقدم مسرحية هزلية، في مدة دقيقة خلال ثلاث مرات في اليوم ينتقد فيها متكلم استعمال متكلم آخر تعبيراً شائعاً غير معير، ويبين له البديل المعياري الراجح في الكتابة والاستعمالات الرسمية، كما قد يُبرر له أفضلية اللفظ البديل بالاستشهاد على وروده في التلمود .

الهوامش:

- مثلاً، اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي (دار الغرب – وهران).
- العلوم عند العرب، ص: 6 – 5. محمد إبراهيم الصيحي، مطبعة نهضة مصر بالفجالة.
- سورة النحل، آية: 64.
- فضائل القرآن، ص: 17. ابن كثير القرشي الدمشقي، دار الأندلس، بيروت.
- المقدمة، ص: 447، ابن خلدون، ط: 2006/1، دار الفكر، بيروت.
- مجلة «اللغة العربية» (عدد خاص بالمنظومة التربوية)، ص: 70، عدد: 2000/3. المجلس الأعلى للغة العربية (الجزائر).
- روى الحديث الترمذي: أنظر طبقات النحويين واللغويين، ص: 14 وهامش: 11، الزبيدي، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 1973، دار المعارف، مصر.
- نور القبس، ص: 2، أبو عبيد الله بن عمران المرزباني (384 – 296هـ)، واختصار اليعموري. تج: رودولف زلهاميم، ط: 1964 فرانتسشتاينزيفيسبادن
- طبقات النحويين واللغويين، ص: 16.
- العقد الفريد، 2/ ص: 208 – 207. ابن عبد ربه، تج: جماعة من العلماء، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر.
- نفسه، ص: 208.
- تاريخ الحضارة الإسلامية، ص: 63. بارتولد. بارتولد، زيغريدهونكه، ط: 1969/2. منشورات المكتب التجاري للطباعة بيروت.

- شمس العرب تسطع على الغرب، ص: 368 - 367. زيغريدهونكه، ط: 1966/4، دار المعارف مصر. المكتب التجاري للطباعة، بيروت.
- ينظر: مصر في عصر الولاية، ص: 141. دة سيدة إسماعيل، مطابع دار القلم، القاهرة.
- مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب، ص: 218، أوليري.
- سورة التوبة، آية: 2 .
- لغة الضاد، ج 2/ ص: 216. منشورات المجمع العلمي العراقي، 1999.
- الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص: 124 - 123. أبو الحسين أحمد بن فارس (395 - 308هـ)، تج: د. مصطفى الشويمي، ط: 1963. مؤسسة أ. بدران للطباعة بيروت.
- مجلة المجمع العلمي العربي (دمشق)، ص: 193، عارف النكدي، ج: 1 / مجلد: 32، سنة 1957م.
- مجلة مجمع اللغة العربية (بدمشق)، ج 4 / مجلد: 41 / سنة 1966 / ص: 579. للباحث شفيق جبيري.
- مجلة مجمع اللغة العربية، ج 1 / مجلد: 40 / سنة 1965 / ص: 20. د. إبراهيم مدكور.
- الحصيلة اللغوية، ص: 221. د. أحمد محمد المعتوق. عالم المعرفة (الكويت) سنة 1996.
- راجع: «مقدمة الصحاح»، ص: 24 - 23. الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار.

- نفسه، ص: 35.
- اللغة بين الفرد والمجتمع، ص: 19. جسبرسن، نقلاً عن الحصيلة اللغوية، ص: 261 (هامش).
- اللغة بين الفرد والمجتمع، ص: 15 (جسبرسن) نقلاً عن الحصيلة اللغوية، ص: 262 (هامش).
- ينظر: مقدمة الصحاح، ص: 99.
- مجلة المجمع العلمي العربي (دمشق) ج: 1 / مجلد: 32، ص: 124، سنة 1957. الأستاذ إبراهيم مصطفى.
- مجلة المجمع العلمي العربي (دمشق)، ج: 1 / مجلد: 32، ص: 48 - 47، عام 1957.
- نفسه، ص: 48.
- نفسه، ص: 51.
- المصباح المنير، ص: 402.
- نور القبس، ص: 4. المرزباني واختصار اليعموري.
- فضائل القرآن، ص: 34 و 129. ابن كثير.
- المزهري، 1 / ص: 211. السيوطي، تج: جماعة من العلماء، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- السابق، ص: 212.

التخطيط اللغوي ضرورة المعاصرة

أ د صالح بلعيد جامعة تيزي وزو

المقدمة:

من المسلم به أنّ اللغة دوراً كبيراً في التنمية الشاملة، ومن هنا كان لا بدّ من النظر في العوامل التي تفعل فعلها في تشكيل منهاجها تشكيلاً يستوعب الماضي، ويستجيب لآليات العصر ويبقيها عماداً للناطقين بها، وتقبل التطوير. فما أوجنا في هذا الوقت إلى إبداء أفكار تحسينية في لغتنا التي هي عماد الأمة، وهذا ما يجب أن تقوم به التخطيطات المستقبلية عبر اقتراح آليات التخطيط للمنظومة اللغوية ككلّ. وهذا ما أستهدفه من هذا الموضوع، الذي أنوي الحديث فيه عن اللغة بوصفها أداة تواصل وتخابط، وأداة تنمية علمية، وسكون روحي. وقد عرّفها القدامى بأنّها كائن حيّ؛ بمعنى مثلها مثل البشر، فالبشر يتناسلون ويزدادون ويتحسنون، وإن لم يقع التزايد يحدث الانقراض، وكذا اللغة تزداد وتتحسن بالاستعمال وبعديد من الوسائط، ومن أهمّها التخطيط اللغوي. ومن هنا فالتخطيط اللغوي ضرورة معاصرة من جهة، ومن جهة أخرى فهي الضرورة القومية والوطنية للحفاظ على سلامة اللغة ودعم للمؤسّسات العاملة عليها، وتقدير للغة في حدّ ذاتها.

تكمن أهمية هذا الموضوع في أنّه حديث الساعة؛ حيث يبحث في تخطيط تأصيل الوحدّة الاجتماعية الوطنية، في الوقت الذي يقع فيه الاهتمام عالمياً وراء امتلاك المعرفة العلمية باللغات الوطنية، والذي يتزامن كذلك والمطالبة الضارية بالحقوق اللغوية للمواطن وللأقليات. ولهذا تتسابق الأمم في وضع خطط سنوية أو خماسية أو عشرية للغاتها الوطنية؛ على أنّها محور الأصالة والتميّز، وباب كبير من أبواب التنمية البشرية، إضافة إلى ما تشكّله اللغة الأمّ من منظومة فكرية جماعية منسجمة.

1- اللغة الأم والتخطيط اللغوي: لقد ظهرت في العصر الحاضر في كثير من بلاد العالم المستعمر المناداة بضرورة استبدال اللغات الأجنبية باللغة الوطنية، ومن هنا أضحت الدول الحديثة -على الخصوص- مجبرة على التخطيط اللغوي، ووضع إستراتيجيات اقتصادية واجتماعية ولغوية، وتأسيس مؤسسات أو مجالس عليا مرتبطة بالقيادة السياسية؛ تعمل على إيجاد حلول لكل ما قد يطرح من حراك لغوي. وهذه الخطط تبنيها تلك الدول على دراسات واقعية تتبع من مراعاة الأبعاد الحضارية والهويات الوطنية، واللغة الوطنية والتاريخ الوطني... ومن هنا فلا مناص لنا من إدراج التخطيط اللغوي في خططنا الاقتصادية والاجتماعية؛ وهذا من خصوصيات المجلس الاقتصادي الاجتماعي، أو من مهام كتابة الدولة للإحصاء والاستشراف، أو من خصوصيات بعض المؤسسات العاملة على الترقية اللغوية، والتي لم نجد جهة ما تتبنى هذا الموضوع.

قد ينظر البعض بأن موضوع (التخطيط اللغوي) لا يستحق الأرمادة الكبرى لمسألة اللغة، باعتبار اللغة وسيلة اتصال لا غير، فهنا تطرح قضايا الهوية والانتماء والتميز والشخصية، فالأمم المتقدمة تعدّ جيوشاً من المخطّطين، يولون لغتهم المرتبة الأولى في التخطيط. وبذا فإنّ الضرورة المعاصرة تفرض علينا العمل على إيجاد آليات فعّالة وإجرائية؛ تعمل على تمتين التلاحم الاجتماعي والتصاهر الطبيعي الذي يعمل على الوحدّة الوطنية في إطار الاختلاف، وهذا عن طريق اللغة الوطنية/ اللغة الرسمية/ اللغة الأم. وإنّ ظهور الاهتمام بعلم التخطيط اللغوي لا يقلّ عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والزراعي؛ باعتباره أمناً لغوياً؛ حيث يُنزل اللغة الوطنية منزلتها العليا، دون أن يغمط حقّ التكلّمات أو اللهجات أو اللغات الأجنبية حقّها في سلّم التراتب اللغوي الوطني.

2. لماذا التخطيط اللغوي؟ عادت الأضواء إلى التفكير في التخطيط اللغوي بعدما تخلّصت الدول المستعمرة من الاستعمار، وبدأت تفكّر في استعمال لغتها بدل اللغة الأجنبية، كما زاد الأمر اهتماماً بالمسائل اللغوية بعدما انهار الأتحاد السوفياتي، وظهرت الأقليات المطالبة بالحقوق اللغوية، إلى جانب ما سببته العولمة من طمس لغات كثير من الشعوب، بل أضحت تهددها بالانقراض، ومن هنا ظهر الوعي اللغوي بأنّ:

- 1- «اللغة مصدر من مصادر الدخل القومي، ومقوم الدولة؛
- 2- اللغة حقّ طبيعي للأفراد، وظهرت أصوات تنادي بالحقوق اللغوية للشعوب والأقليات؛
- 3- اللغة مشكل يعيق تقدّم الأمة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي»¹.

يأتي التخطيط اللغوي ليعمل على إحلال اللغة الأمّ مكانها المفقود؛ كما يستهدف حلّ المشكلات اللغوية وغير اللغوية التي تعترض الإنسان بوصفه فرداً، والشعوب والدول بوصفها مجموعات بشرية تتفاعل مع بعضها باللغة الوطنية، فأضحى بنداً في المشروعات الوطنية التنموية. وكان لا بدّ أن يشمل على تشخيص الوضع اللغوي القائم؛ ويراعي مختلف الخصائص الطبيعية والحضارية والعصرية؛ حيث يشرّع لأجيال الغد؛ باستشراف أبعادهم الماضية والحاضرة والمستقبلية، وباعتبار المفهوم العام للتخطيط هو «... القيام بعمليات وإجراءات منطقية لمواجهة موضوع مستقبلي، أو تحقيق أهداف مستقبلية وفق أولويات مسوّغة، وحسب الإمكانيات المتاحة»². ولذلك جادت أفكار المختصّين بمجموعة من الدراسات في هذا الأمر، فقالوا: إنّ التخطيط بصفة عامة لا بدّ أن يشمل على الخصائص التالية:

1- فوّاز عبد الحقّ الزبون «التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها» مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. الأردن: 2009، الموسم الثقافي السابع والعشرون: 27-29 تشرين الأول 2009، ص 94.
2- رئاسة الجمهورية السورية، الموسوعة العربية، ط1. دمشق: 2002، هيئة الموسوعة العربية، المجلد السادس ص 173.

- 1- استشراف المستقبل والتنبؤ باتجاهاته وباستعمال معطيات الحاضر والماضي؛
- 2- الأسلوب العلمي الذي يستخدم وسائل ونماذج اقتصادية وإحصائية (توقّر الإحصاءات والبيانات الدقيقة)؛
- 3- اعتماد مجموعة التدابير المعتمدة والموجهة بمجموعة من القرارات والإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة؛
- 4- الاختيار بين البدائل بما يسمح بتحاشي التناقض بين الأهداف والوسائل؛
- 5- تعبئة واستخدام الموارد الطبيعية والبشرية والفنية إلى أقصى حدّ ممكن؛
- 6- الاتّسام بالواقعية والشمول والتنسيق والمرونة والاستمرارية؛
- 7- وجود خطة ومنهاج، ووضع التخطيط في صورة برنامج محدّد المعالم والأجل.

وهكذا نرى التخطيط هو استشراف المستقبل، لأجيال لهم تدابير وأرضية معرفية خاصة، وكان يجب أن توضع في الاعتبار.

3- ما مفهوم التخطيط اللغوي؟ التخطيط لغةً: من فعل خطَّ = خَطَطَ، ومضارعه يخطُّ خطأً. خطَّ الكتابُ بالقلم = كتبه. خطَّ وجهُ الغلام = امتدَّ شعرُ لحيته على عذاريه. خطَّ على الأرض/ في الأرض = رسم علامةً أو خطأً «إنّها رقعة من الأرض الشاسعة خُطَّت فيها طرقٌ معبّدة». خطَّ الشيب = ترك آثاراً بيضاء في شعره. خطَّ الشيء بيده = تحمّل مسؤوليته. خطَّ يخطُّ تخطيطاً = خطَّ للشيء = وضع خُطته ورسم منهجه... تخطيط: وضع خُطة مدرسة للنواحي الاقتصادية والتعليمية والإنتاجية وغيرها تنفذ في أجل محدود (وزارة التخطيط) (تخطيط اقتصادي) (تخطيط لغوي) (تخطيط تربوي)³. واصطلاحاً: هو «مجموعة من التدابير المحدّدة التي تُتخذ من أجل تنفيذ هدف معيّن، وهذا يعني أنّ مفهوم الخطة يحدّده عنصران: أولهما هدف

3- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي. ط1. تونس: 1989. مادة خطط.

أو غاية نريد الوصول إليها. وثانيهما وضع تدابير محدّدة ووسائل مرسومة من أجل بلوغ هذا الهدف... فالتخطيط إذن محاولة علمية تجريبية للارتفاع بالواقع الذي يعيش فيه الفرد لتحقيق أهداف معيّنة في فترة زمنية محدّدة»⁴. وهو فرع يهتم بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع، كما يعتني بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة.

إنّ أول من استعمل مصطلح (التخطيط اللغوي) هو العالم النرويجي فنراخ Weireich، كما كتب في ذات الموضوع العالم هاوجن Haugen دراساتٍ هامةً؛ وهذا في بحوثه التي أجراها على مجتمعات غير متجانسة لغوياً، كما كتب في ذات الموضوع فيشمان Fischman الذي رأى بأنّ التخطيط اللغوي يمثّل تطبيقاً لسياسة لغوية، وأكد المسألة العالم فيرجسون Fergusson. كما يرى عيسى إسكندر المعلوف أنّ عملية التخطيط اللغوي تنحصر في ثماني درجات، هي: الدولة، الأمّة المدرسة، الصحافة التأليف، المعاجم، المجمع، المكتبة. فهي كافية بإحياء اللغة تدريجاً لا طفرة. فالتخطيط اللغوي هو الذي يرسم السياسة اللغوية للأمّة؛ بالتركيز على اللغة الوطنية من حيث: مكانتها ووظيفتها وقيمتها في أهلها وطريقة تعليمها، ثمّ النظر في اللغات الأخرى من باب خدمة اللغة القومية (الرسمية) وتسطير مقام اللغات الأجنبية.

إنّ التخطيط اللغوي يعني دراسة علاقة اللغة بالمجتمع، ومدى تأثر كلّ منهما بالآخر، ويأتي في العادة لعلاج مقام اللغة الأمّ/ هيمنة اللغة الأجنبية/ الازدواجية اللغوية/ التعدّد اللغوي/ الثنائية اللغوية... ولوضع سياسة لغوية تقوم على مسطرة تراتب اللغات في الواقع؛ سواء بالقوّة أو بالفعل؛ حيث يهتمّ بإنزال اللغات محالها المناسبة؛ بناءً على النصوص القانونية. وللتخطيط اللغوي صُور تطبيقات تتمثّل في: التنقيح اللغوية، ترقية اللغة، وضع المصطلحات، نشر اللغة في الداخل والخارج... وبذا يكون التخطيط اللغوي

4- عبد اللطيف الفاربي وآخرون، معجم علوم التربية مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، ط1. الرباط: 1994 سلسلة علوم التربية 10-9، دار الخطابي للطباعة والنشر، ص 267-268

تدبير للتحوّل اللغوي الذي يحتاج إلى تشخيص المشكل، وتحديد المتطلّبات، إن لم نقل: إنّه القرار الذي يتّخذه مجتمع ما لتحقيق أهداف وأغراض تتعلّق باللغة التي يستخدمها، ويحقّق ذلك القرار كلّ ما يتعلّق بعملية اللغة ودعمها وتعميمها.

4. تخطيط السياسة اللغوية: من المعروف أنّ السياسة اللغوية تحدّدها عدّة أبعاد، وهذه الأبعاد تستقى من فلسفة البلد، ومن السياسة التي تنتهجها الدولة إزاء المعطيات التي تتحكّم فيها. فكان على القيادة السياسية تجاوز عقبات التسيير بوضع سياسة عامة، ومنها السياسة اللغوية؛ بمعنى النظر في المستقبل السياسي اللغوي. وإنّ التخطيط بصفة عامة عملية صيرورة مستقبلية، فلا يمكن أن يقع التخطيط في غياب الفكر السياسي، ولا التوجّهات العامة لسياسة البلد، ومن هنا فإنّ السياسات اللغوية وسيلة للضبط والتحكّم في المجتمع، وفي خياراته، وفي مستقبله، وفي الالتزام بما تقرّره السياسة، فهي الضمان والمرجعية التي يقع الاحتكام إليها. ويقال: إنّ لكلّ لغة قوية وجهاً سياسياً، كما أنّ لكلّ سياسة قوية وجهاً لغوياً. إنّ السياسة اللغوية الناجحة تعطي اللغة زخماً وقوّة، بل تعزّز مكانتها داخلياً وخارجياً، وتفتح لها أبواب الإبداع؛ باعتبار اللغة عاملاً للوحدة الوطنية وإن تعدّدت تكلماته؛ لأنّها ناقل تراثه وأفكاره المشتركة.

إنّ اللغة العربية — كما نعرف — من أسس وحدة الأمة العربية، وهي الرباط بينهم والناقل لتراثهم ومتى انقطعت الأمة عن تراثها لم يعد لها في حاضرها ما تستند إليه من إرث، فكأنّها ولدت من دون أب وأم. ولذا فالعربية لها وضعها الخاص باعتبار امتدادها في كثير من القارات، وبالأخص في قارتي: إفريقيا وآسيا، وعدد الدول العربية الناطقة بها، وهي اللغة الرسمية، ومن هنا تحتاج إلى تخطيط خاص؛ يراعي هذه الخصوصيات، وتحتاج إلى وسائل خاصة كذلك، وكان لا بدّ من تعزيز وسائل التخطيط اللغوي بمستلزمات تستدعيها السياسة اللغوية العربية المنشودة، وهي لا تخرج في الحقيقة عن:

- «1- مأسسة التخطيط اللغوي العربي؛
- 2- تشريع التخطيط اللغوي العربي؛
- 3- تعميم الفصحى الميسرة؛
- 4- عوملة اللغة العربية؛
- 5- تعلّم اللغات الأجنبية؛
- 6- تخطيط الترجمة؛
- 7- الإعلام»⁵.

ومن هنا فإنّ السياسة اللغوية غايتها تحقيق:

- شمولية تعلّم وتعليم اللغة الوطنية؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- تحقيق الديمقراطية؛
- تحقيق الأمن اللغوي.

كما يقترح علي القاسمي مجالات تخطيط السياسة اللغوية، ويحددها في محدّدات ست، وهي:

أولاً: تعميم استعمال اللغة القومية في أرجاء الوطن وفي مختلف مجالات التواصل، لتكون أساساً لوحدة الأمة الفكرية والسياسية؛

ثانياً: نشر اللغة القومية في العالم لتشكل رافداً تسهم بواسطته الثقافة القومية في مجرى الحضارة العالمية؛

ثالثاً: تعليم اللغات الأجنبية في مدارس الأمة ومعاهدها لتزودها بأدوات تعارف واتّصال وتعاون مع الأمم الأخرى؛

رابعاً: تنظيم الترجمة من اللغة القومية وإليها، لتمتين التبادل المعرفي بين الشعوب؛

5- عمر هزايمة «وسائط تعزيز التعريب والتخطيط اللغوي العربي» مجلة التعريب. سورية: 2008، مركز التعريب والترجمة والتأليف والنشر، العدد 34، ص 60-70.

خامساً: تحديد العلاقة بين اللغة القومية وغيرها من اللغات الوطنية والمحلية لضمان وحدة الأمة الفكرية والسياسية، وتحقيق المحافظة على تراثها الشعبي وتنميته؛

سادساً: توحيد المصطلحات التقنية؛ سواء المصطلحات العلمية والتكنولوجيا منها أو الحضارية والاجتماعية»⁶.

وهذه المحددات أو المقومات وجدت في بعض الدول العربية، وكان يجب أن تقوم بها السياسات العربية في كل بلاد العرب؛ لأنّ العربية لها وضعها الشمولي، وهذا ضمن الإستراتيجية من تخطيط السياسات العربية في مراميها الكبرى من التخطيط العام. ولذا نرى بعض الدول العربية وغير العربية تُنصّب وزارات التخطيط، أو كتابة الدولة للتخطيط، وبعضها تقيم وزارات/ محافظات للإحصاء... وذلك لاستشراف مختلف التغيرات المجتمعية في العديد من المجالات، ودراستها وحصرها بغية إيجاد الحلول لها، بمراعاة الأبعاد السياسية للوطن، ومراميه الحضارية والتقليدية، وآفاق المستقبل بناء على إيديولوجية يقرّها في دستوره، وما السياسة اللغوية إلّا فنّ تدبير تلك السياسة التي يجسدها الدستور والمواثيق الوطنية والقوانين الخاصة، ومن هنا فإنّه لا يمكن فصل السياسة اللغوية عن التخطيط اللغوي، الذي هو جزء منها.

5. التخطيط اللغوي والتخطيط التربوي: في الحقيقة إنّ التخطيط اللغوي عام، والتخطيط التربوي جزء منه؛ فالتخطيط اللغوي مفاده رسم الأبعاد اللغوية الكبرى المستتبطة من سياسة لغوية؛ وفيها العديد من المجالات: التعليم، الإعلام، الخطاب السياسي، الإدارة، المحيط، النخبة، أصحاب النفوذ، رجالات الدولة، مجلس الوزراء، صانعي القرار، راسمي السياسات، الجامعات،

6- علي القاسمي «تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي ومكانة المصطلح الموحد» مجلة اللسان العربي. الرباط: 1983، مكتب تنسيق التعريب، العدد 23، ص 47-48.

القطاع الخاص... فنرى التعليم يتصدّر؛ باعتباره المعدّ لكلّ المجالات، أو المعدّ لإطارات هذه المجالات. إنّ مصطلح التخطيط اللغوي في العادة يذهب بنا إلى (التخطيط التربوي) الذي يهتمّ بتنمية القوى البشرية وصقل القدرات والمهارات التربوية والعلمية. وهو ما كان في منظور اليونسكو بأنّه «معالجة عقلية وعلمية للمشكلات التربوية تقوم على المطابقة بين الأهداف والموارد المتاحة، وتحريّ مضامين الفعاليات البديلة وطرائقها والاختيار الواعي فيما بينها، ثمّ تحديد الأهداف النوعية التي ينبغي الوصول إليها في فترات زمنية محدّدة، وتطوير أفضل الوسائل لتحقيق السياسة المختارة تحقيقاً نموذجياً» وهو كذلك عملية وضع منهاج مناسب لمدرسة مستقبلية، ويتطلّب تشغيل لجان تقوم باقتراح مشاريع تربوية تحت توجيه المبادئ الكبرى للسياسة الوطنية، على أن يكون التخطيط محققاً لأهداف الدولة، ومتماشياً مع التطوّر المنشود، ومشمّلاً على خطوات التنفيذ، ومدعماً بالإحصاء والنماذج، وهو «العملية التي يتمّ بها تنظيم وتصميم إستراتيجيات التدريس وسبل تنفيذه، وتشمل عمليات تحليل الحاجات وتحديد المقاصد والأهداف، وتعميم الوسائل والخدمات، وتحديد وضعيات التقويم، وأساليب التصحيح، والمراجعة والتطوير»⁷. إذاً فالتخطيط التربوي هو تشريع مستقبلي لما سيكون عليه الوضع اللغوي في لاحق من الزمان؛ يقدّم حلولاً للمشكلات اللغوية والتربوية بواقعية ملائمة للإمكانيات، ومسايراً لأهداف المجتمع ورضه تحويل المقاصد الكبرى للسياسة اللغوية إلى برامج ومشروعات. وأهمّ ما تتّصف به عملية التخطيط التربوي: المرونة والمراجعة والتقويم. ولذا يتطلّب ما يلي:

«1- تحديد الأهداف المراد بلوغها؛

2- اختبار وتنظيم المحتوى؛

3- انتقاء وتنظيم تجارب التعلّم؛

4- صياغة إستراتيجيات مستقبلية.

7- عبد اللطيف الفاربي وآخرون، معجم علوم التربية مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، ص 268.

- وهناك من يسمي آليات التخطيط التربوي بالمقومات والمبادئ الأساسية للتخطيط، وتحدّد هذه الآليات في مجموعة من النقاط، ولا بأس من ذكرها:
- أ - تحديد الغايات والأهداف اعتماداً على دراسة الواقع والوضعيات؛
 - ب - ترتيب الأوليات حسب الإمكانيات المادية والبشرية؛
 - ج - التنبؤ باحتمالات المستقبل والظروف التي ستعمل فيها الخطّة؛
 - د - الشمول في النظرة إلى الاعتبارات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛
 - هـ - الاستمرار؛
 - و - الواقعية: التخطيط يراعي ما يمكن تحقيقه، حسب الإمكانيات المتاحة؛
 - ز - المرونة؛
 - ح - المتابعة والتقييم؛
 - ط - التغذية الراجعة؛
 - ي - الإلزام؛
 - ك - مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ؛
 - ل - المشاركة؛
 - م - إمكانية التنفيذ والمتابعة»⁸.

وما يمكن ملاحظته أنّ التخطيط التربوي قائمة كبيرة من المطالب الأساسية التي يجب أن توجد في التربية والتعليم؛ باعتبارها مفتاح التنمية الشاملة.

6. التخطيط اللغوي والتشريع اللغوي: بالنسبة للتخطيط اللغوي رأيناه بأنّه: تخطيط عام للغة في عواملها الخارجية، بينما التشريع اللغوي هو: تشريع في ذات اللغة من حيث خصائصها اللغوية الداخلية، ومن حيث مستلزمات تطبيقها في بلدها، كما يقصد به قيام المؤسسات أو المجامع اللغوية بتقديم

8- المقومات والمبادئ الأساسية للتخطيط. المنهاج: التخطيطات التنفيذ، مجلة أفاق تربوية. المغرب: 1998، وزارة التربية الوطنية بعمالة ابن أمسيك، ص 31.

مشاريع التخطيط تعمل على إنزال اللغة في محلها المناسب، كما تعمل على تقديم قوانين حماية اللغة، واقتراح قوانين تعمل على احترامها وتعميم استعمالها إلى جانب تجسيد قوانين رادعة لكلّ من يخلّ بتلك القوانين، وهذا ما هو جارٍ مثلاً في اللغة الفرنسية، فإذا نظرنا إلى موثيقها نجد في «ميثاق اللغة الفرنسية في كندا، وقانون (لزوم الفرنسية) الذي أصدرته فرنسا عام 1994؛ حيث يحظر على الفرنسيين أن يستعملوا أي لغة أجنبية في خطابهم العام، مشيراً إلى الوثائق والمستندات والإعلانات المسموعة والمرئية والأفلام الدعائية كافة، التي تبثّ من الإذاعة والتلفزة والمحلات التجارية والشركات العاملة على الأرض الفرنسية». ولذا نجد من يقترح مجموعة من التشريعات اللغوية للغة العربية باعتبار التشريع اللغوي حضارة عرفية قديمة عند العرب، قادت إلى الأمن والسلم. وفي العصر الحاضر يعدّ التشريع اللغوي ضرورة قومية ووطنية للحفاظ على سلامة العربية، وهو دعم للمؤسّسات وتقديراً للغة القرآن لسان العالمين، فيقترح أحمد مطلوب أن يكون وفق التشريع اللغوي وفق الآتي:

«أولاً: الالتزام باللغة العربية في التدريس وتعريب التعليم في الجامعات؛ ثانياً: جعل النجاح في امتحان اللغة العربية شرطاً للتعيين في مؤسّسات الدولة، والقبول للدراسات العليا بامتحان الكفاءة باللغة الأجنبية؛

ثالثاً: سلامة ما يكتب وينشر في المطبوعات ووسائل الإعلام؛

رابعاً: أن تحرّر بالعربية الوثائق والمذكرات والمكاتبات، وغيرها من المحررات التي تقدم إلى الدوائر الرسمية وغير الرسمية؛

خامساً: استعمالها في كتابة اللافتات والإعلانات وأسماء الشركات والمحلات التجارية والمكاتب وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والمواصفات؛

سادساً: استعمال المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية العربية في ما يؤلف ويكتب من بحوث ومقالات وينشر في الصحف والمجلات».

وفي الحقيقة فإنّ بعضاً من هذه التشريعات موجودة في بعض القوانين العربية، بل في دساتير بعض الدول العربية، لكن المشكلة في التطبيق، وهي العقبة التي لم نستطع تجاوزها. فنضع قوانين ونخرقها فهنا المعضلة الكبرى، نحن أمة تقول ما لا تفعل، فما الحل؟

7- التخطيط اللغوي في الجزائر: إنّ الحكومات المتعاقبة على الدولة الجزائرية لم تولّ التخطيط اللغوي حقّه من الاهتمام، رغم ما عرفته سياسة التعريب منذ أوائل الاستقلال من نوعية في بعض المقامات، وما قام به المجلس الأعلى للتربية من إنجاز جيّد لو نالت أبحاثه التطبيق، وما قدّمته اللجنة الوطنية للمنظومة التربوية من مدرسة معاصرة، وما عرفته المدرسة الجزائرية من إصلاحات منذ 2003م، وهذا كلّ لم يخرج عن إطار التخطيط التربوي. فكان هذا التخطيط مفيداً ومناسباً في مجال واحد، ولكنّه كان يفتقر إلى سياسة وطنية ضمن إستراتيجيات الدولة؛ تبرز فيها مستقبل اللغة الرسمية واللغة الوطنية واللغات الأجنبية، إضافة إلى أنّ هذه الإصلاحات التربوية تُنوّلت مجزأة عن التعليم بكلّ مراحلها، ولم تمرّ الإصلاحات عن طريق المجلس الاقتصادي الاجتماعي CNES وكان عليه التنصيص في خطته التنموية. كما أنّ الدولة الجزائرية تفتقر إلى وزارة التخطيط، أو من يقوم مقامها وهذا في ظلّ الافتقار إلى الإحصائيات، وعدم توقّر المخطّطين التربويين، ونلاحظ الشرخ بين خطط التربية وخطط التنمية الشاملة، وتغيّر التخطيط التربوي بتغيّر المسؤول عن القطاع، أضف إلى ذلك ما نصّت عليه الأبحاث التربوية من بطء في مواكبة روح العصر، والقصور في بناء الفرد الجزائري بناءً متكاملًا ومتوازنًا ومتطوّرًا من جميع الوجوه، وما عرفته الإدارة من سوء تسيير لا تطوير، وقصور في مناهج إعداد المعلّمين وتدريبهم، وغلبة النمطية والتكرار، وافتقار البحث العلمي التربوي، وعدم الاستماع إلى رأي المعلّم في التجارب المدرسية التي تجرى باستمرار، وعدم إجراء الحوار بين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع التربية، وعدم الأخذ بمطالب

المنظمات العالمية بضرورة التعليم باللغة الأمّ لتحقيق التنمية الشاملة، وعدم الاهتمام بالمعلم مادياً وأدبياً، وغلبة الكم على النوع، وعزل المدرسة عن الواقع⁹...

وهذا كلّه كان السبب في أنّنا لا نملك إستراتيجية وطنية في التخطيط التربوي بل هي مجرد تجارب مستوردة نحاول تطبيقها على واقعنا أحياناً عنوة، وأحياناً نتخلّى عن تجربة إلى تجربة أخرى، كما نرى الخطاب الرسمي يقرّ برسمية العربية، لكنّه ينحو نحو الفرنسية، ونرى الاهتمام بالمازيغية، لكن دون متابعة الوضع اللغوي في وجود آليات تعيد الاعتبار لهذه اللغة، لا في دسترتها كلغة وطنية، ولا في إقامة مؤسسات تعمل على ترقيتها، كما ترك المجال لهيمنة لغة أجنبية واحدة (لغة العدو بالأمس) تستولي على كلّ المجالات. ولذا يمكن القول: إنّ الجزائر تفتقر إلى سياسة لغوية منذ الاستقلال؛ سياسة يتمّ فيها تحديد وظائف اللغات، وهذا ما يجب أن يكون في منظور السياسة الوطنية حيث تتّضح الرؤى في تحديد معالم اللغات.

وبنظرة بسيطة يمكن وصف الوضع اللغوي الحالي كما يلي:

- لغة هيمنة — الفرنسية
- لغة وضيفة — الفصحى
- لغة وسطى — الدارجة
- لغة وضيفة — المازيغية.

كما يمكن تصوير الواقع اللغوي بمنظور آخر:

- العربية الفصحى ← لغة الدين
- الفرنسية ← لغة العلم والمال
- المازيغية ← لغة الأصالة
- الدارجة ← لغة الابتذال.

9- هذه نتائج علمية طالعنا بها أبحاث ميدانية من طلابنا الذين أجرنا بحوثاً تربوية على المدرسة الجزائرية قبل الإصلاحات. ينظر: أبحاث الماجستير والدكتور في مجال التربية والتعليم، والتي أنجزت بإشرافي.

ومن حيث التكامل والتعارض والصراع نجد الآتي:

لغات التضاد:

- العربية ↔ الفرنسية
- الفرنسية ↔ العربية

لغات التكامل:

- المازيغية ♥ الفرنسية
- العربية ♥ المازيغية

لغات التسامح:

- العربية الفصحى ♠ المازيغية
- العربية الفصحى ♠ الدارجة
- الدارجة ♠ المازيغية.

كما نلاحظ تداخل أكثر من ازدواجية لسانية:

- عربية فصحى ← فرنسية
- دارجة ← فصحى
- عربية ← مازيغية
- مازيغية ← فرنسية

وما يمكن قوله: لا يمكن نكران التعدد اللغوي في الجزائر، ولا يمكن إنكار البعد الفرانكفوني والواقع الحالي في الهجرة الجزائرية إلى فرنسا تزيد من تمكين الفرنسية في بلدنا، كما لا يمكن تجاهل الكلمات الإسبانية أو التركية في كثير من مسكوكاتنا التواصلية، لكن التخطيط يستهدف المستقبل فيمكن أن يعمل على تغيير الذهنيات. وبذا يدلنا الواقع بأننا في الحقيقة متعددي اللغات؛ فنستعمل كل يوم أربع لغات أو أكثر، وكل لغة في مقام خاص. ولو كنا نتحكم

إلى سياسة لغوية لهذا التعدّد ما كان يطرح ضيم لغة على أخرى بتاتاً، وما يطرح مشكل التواصل بيننا وبين غيرنا، ونفتقر إلى لغة جامعة وسطى، وبذا نقول: إنّنا لا نمتلك لغة واضحة في واقعنا الاستعمالي لقصور في التخطيط اللغوي الذي لم تتحدّد معالمه، فنسمع كريول الجزائر Créole، أو الهجين اللغوي الذي لا يصنّفنا في بوتقة المتحكّمين في وضع لغوي ما، ولا يمكن لهذا الهجين أن يتجاوز الحدود الضيقة لبعض المناطق، فهي اصطلاحات محلية. ومن هنا نفتقر إلى تواصل لغوي واضح؛ وهذا كلّه لغياب سياسة لغوية واضحة تُنزل كلّ الاستعمالات محالها المناسبة بكلّ تأكيد وسيادة. صحيح إنّّه لا يمكن التحكّم في الاستعمال اللغوي، لكن من غير الصحيح أن تسير اللغات كما تريد لو كانت هناك رؤية واضحة في التعليم عامة، وفي لغة الإدارة وفي الإعلام، ولا شك أنّ هذا الهجين يقلّ بنسبة كبيرة.

8- اللغة العربية والتخطيط اللغوي: إنّ العربية لغة موحّدة جامعة، وهي جزء من الهوية الوطنية ورمز للوحدة الوطنية وللانتماء القومي العربي، ولوحدة الأمّة الإسلامية، ولم تكن ذات يوم لغة أجنبية ولا مقحمة ولا دخيلة على الشعب الجزائري. فالعربية ضرورة دينية ووطنية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وينصّ الدستور الجزائري في مادته الثالثة على أنّها اللغة الرسمية. وإنّ اللغة العربية لغة جامعة بين الدول العربية، ويضاف إليها أنّها اللغة الرسمية في المحافل الدولية، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، ولغة المليار ونصف من المسلمين، وأما استعمالها فهو محدود، فهي تتعرّض لمنافسة قويّة من اللغة الفرنسية في وطننا، وتواجه حالياً العديد من المضايقات، ونذكر منها:

1- تنافس اللغة الفرنسية وطغيانها على حساب العربية؛

2- اللهجات المحلية المتداولة؛

3- الهجين اللغوي المستشري؛

4. التحدي العلمي؛

5. عدم اهتمام شباب اليوم بالعربية كلغة علم ومستقبل؛

6. صعوبات في مجال التعليم والتعلم.

ومن هنا فإنّ التخطيط اللغوي يجب أن ينصبّ في دراسة هذه الصعوبات، ويعمل على إيجاد الحلول النوعية لكلّ صعوبة. وهذا جزء من التخطيط الذي يجب أن تستهدفه المؤسسات القائمة على التخطيط؛ حيث إنّ اللغة العربية بحاجة إلى تقليم نوعي، وإلى تهيئة جديدة؛ تراعى فيها العوامل الداخلية التي بحاجة إلى تيسير، والعوامل الخارجية التي تحتاج إلى تهذيب وأحياناً إلى تشذيب، دون الوقوف عند مظاهر التجديد وملاحقة العصر في القضايا العلمية. إنّ العربية بحاجة إلى وقع آلي يجعلها ندية للغات المتقدمة، ولن يكون ذلك إلاّ بالتعميم والاستعمال ودخول عالم الحوسبة والترجمة الآلية، وجعلها وظيفية في خدمة أهلها وغير الناطقين بها.

وأما التخطيط لهذه اللغة، فنروم ممّن يهتمّ الأمر النظر إلى المسلمات التالية في المقام الأول، ثمّ التخطيط على ضوء ذلك:

1. العربية لغة وطنية ورسمية منذ أكثر من 15 قرناً في هذا البلد؛

2. العربية لغة الحضارة العالمية؛

3. العربية لغة المدّ الإسلامي المتنامي؛

4. العربية لغة (22) اثنتين وعشرين دولة عربية؛

5. العربية لغة المنظّمات الدولية العالمية؛

6. العربية لغة التواصل العالمي؛

7. العربية لغة الانسجام الجماعي المشترك.

ومن هنا يمكن الآن تصوّر مشروع التخطيط الذي يمكن أن يتحكّم في اللغة العربية، بناءً على مسلمات وطنية وعلمية ودينية، فهي لا مفرّ منها إذا أردنا وضع سياسة لغوية تراعي في الحسابان القضايا المفصول فيها. هي

مسلمات في الحقيقة، ويبقى إعادة النظر في الأمور الداخلية من مثل إحلال مكانتها واستعمالها في العلوم، فلغة لا تستعمل في العلوم يبقى مجالها محدوداً، والنظر إلى قضايا طرائق التعليم لوضع آليات جديدة معاصرة، وما تعرفه من حشو في النحو، وفي قضايا فقه اللغة والعجز في كتابة بعض الأصوات الأجنبية ونحن ننقل المصطلحات الأجنبية، وملاحقة آليات الترجمة...

إنّ العربية تتواجد في جميع المجالات، وتحتاج الآن فقط إلى لجان خاصة تجتمع لوضع آليات منهجية صارمة، إضافة على ما يصاحب ذلك من إجراءات لغوية خاصة، من مثل:

- 1- إقامة مهرجان سنوي عام في إحدى العواصم العربية، لتكريم المبرزين في فنون القول؛
- 2- توظيف أموال الأوقاف في إنشاء المدارس والجمعيات اللغوية؛
- 3- جعل اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة بغير منازع؛
- 4- تنقية القديم من كتب النحو والصرف والبدیع والبيان والأدب والمعاجم؛
- 5- حجب الكتابات الركيكة والمتقّرة عن النشر؛
- 6- الحدّ من انتشار الأعمال المكتوبة بالعامية؛
- 7- ترقية فنون الموسيقى والغناء الفصيح؛
- 8- إنشاء الجمعيات الأدبية في العواصم العربية¹⁰.

9- التخطيط اللغوي والدارجة الجزائرية: إنّ الدوارج نتاج تطوّر طبيعي مسير لتطوّر المجتمعات العربية وأعرافها، وفي ذات الوقت خروج تعسفي عن قواعد الفصحى، وتمثّل مستوى معيّنًا من الاستخدام الجماعي للغة الواحدة، وهي من مقتضيات التحوّلات اللسانية بغية التيسير، وربّما تكون الدارجة لغة التوحيد على مستوى الوطن، وينظر إليها على أنّها *Langue Véhiculaire*، وفي كلّ هذا فإنّ الدوارج مهما استعملت فهي من الكلام البسيط الذي لا يرقى

10- إبراهيم حلمي العمر (صاحب جريدة المفيد) في تحديده أبعاد التخطيط اللغوي للعربية

أكثر من إنتاجه للأدب الشعبي فموقعها لا يشكّل مشكلة للعربية الفصحى بتاتاً؛ لأنّ الدوارج (العاميات) لا يمكن أن تكون لغة علم ولا لغة ثقافة ولا لغة تعليم؛ لأنّها بدون ماضي ولا مستقبل، كما أنّ عفوية المستعمل تعكس التواصل غير المحكوم بضوابط اللغة وقواعد النحو، ولكلّ لغة وظيفة ومجال استخدامها.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت لغة لا هي عربية فصحى، ولا هي دارجة محضة، فهي تجمع بين الكلامين، وهي عربية وسطى؛ عربية الاجتماعات والاستجابات، وعربية الخطب السياسية، وعربية يتلاغى بها في الإدارة وفي المناقشات العامة، وتمتاز خصائصها المعجمية من الفصحى والدارجة الجزائرية، وتستعمل من بعض المختصّين؛ حيث تمارس أحياناً في مناقشة أبحاث الماجستير والأطاريح الجامعية. وهذه العربية لا خوف منها لأنّها عربية وسطى، تقرب إلى الفصحى، وسوف تعود إلى أساسها عندما يقع تعميم العربية، ويعلو مستوى التعليم. لكن التسامح في استعمالها خطأ؛ لأنّه يكرّس لغة ثالثة، وربّما تقرب إلى لغة الإعلام، ونعرف أنّ الكثير من الأخطاء الشائعة نتاج لغة الإعلام.

10. التخطيط اللغوي واللغة المازيغية: إنّ الدوارج الجزائرية والمازيغيات لا تربطهما علاقة جينيتيكية مباشرة، رغم انتمائهما إلى عائلة لغوية واحدة؛ فهما تستعملان في مقامات تواصلية حميمة: أسرة/ أصدقاء/ أسواق/ معاملات عامة، كما أنّ المازيغيات ينحصر التواصل بها في فضاءات جغرافية ضيقة، وغالب اللهجات المازيغية مهجورة من مستعمليها عدا القبائلية والميزابية. والمازيغية ينظر إليها في الوقت الحالي كلغة إثنية وهوياتية عرقية، وهذا بسبب التمزيع الذي بدأت تظهر ملامحه في المنادين بتمزيغ 14 دولة بربرية تتواجد فيها المازيغيات، وعلى الأخصّ ما ينصّ عليه الكونجرس المازيغي في أنّ المغرب العربي يجب أن يتحرّر من الدخلاء العرب.

لست مع التمزيع المراد به التفرئيس؛ تمزيع يقلع المتعلم عن كل أصوله، تمزيع يعيدنا إلى غابر الزمان كأننا بلاد بلا تاريخ، فقد ولدنا من جديد، ولست مع الرغبة في إثبات الذات وإن بارتكاب حماقات، فهذا مستقبل أجيال، وسوف تحاسبنا عليه.

ومما لا شك فيه أنّ النسيج الاجتماعي الجزائري متنوع متوحد، فلا ثنائية عرقية بين الناطقين بالعربية والناطقين بالمازيغيات، فلقد لعب في الحضارة العربية الإسلامية البربر (المازيغيون) دوراً محورياً في إشعال أنوارها، بدءاً من طارق بن زياد، إلى عباس بن فرناس، وإلى الجزولي، ويحيى بن معط، وإلى الأجرومي، وأرزقي الشرفاوي، والمشداليين، والطاهر الجزائري، والورثلاني... وهذا كلّه كان العامل على التصاهر الوطني المرتبط بالجنود الحضارية، وما التدايعات المتناسلة العاملة على إثارة الفتن إلاّ فقاغات يجب أن يعلم بها الجميع، وفي ذات الوقت لا لتهميش المازيغية، ولا لسحق الثقافة الوطنية باسم العروبة والإسلام، ولا باسم الحضارة الغربية (الفرنسية). فكان لا بدّ من تأسيس المعاهد، ومراكز البحث في اللسان المازيغي، وتأسيس الجمعيات الثقافية، وهذا ما يمكننا من الانتقال إلى التماسك الاجتماعي الوطني الصحيح، فلا نحتاج من الجزائري أن يصطحب معه مترجماً وهو يتواجد في تيزي أو تبسة أو تيارت أو تلمسان، كما لا نحتاج إلى حروب اللغات¹¹؛ حيث إنّ الازدواجية التواصلية عندنا لا تمنع التعايش اللغوي داخل البلد الواحد، ودون أن تتحوّل الجزائر إلى فضاء للاحتقان اللغوي، وازدواجية العربية المازيغية ضرورة طبيعية لموقع الجزائر، وما عرفته من تداخلات لغوية واحتكاكات؛ نتيجة أنّ الجزائر كانت مجمع ثقافات المشرق والمغرب. وإنّ الصراع المفتعل بين المازيغية والعربية صراع زائل، فلدينا عوامل التوحيد في كلّ المناحي، فهل نبحث عن الاختلاف وغايتنا البحث

11- ينظر في هذا المجال: Calvet, la guerre des langues. Paris : 1987 Payot ; وكذلك: فيرجسون: Fergusson Ch A, Diglossia ; in world . Vol 15 p 325_ 340

عن التكامل اللغوي، وعملنا وضع إستراتيجية وطنية تتعلق بلغات المدرسة والإعلام والإدارة، والسعي لوضع خطة تنمية المجتمع الجزائري في أبعاده الحضارية وأهدافه والعلاقات الاجتماعية المختلفة.

إنّه لا يوجد تنوع عرقي وقومي، ولا تنوع ديني، بل يوجد تنوع واختلاف في الرؤى، وهو ظاهرة كونية واجتماعية، ورؤية إسلامية مستحبة، كما أنّه لا مجال للشكّ في ما تركه أجدادنا، وخاصة المخطوط بالحرف العربي من مصطلحات، ومن أسماء النباتات وأعلام الأماكن... إلى ما يندّد عن الحصر من أشكال التعبير. أوكد مسألة كتابة المازيغية بالحرف العربي التي سال فيها المداد، وأبى من لهم سلطة الرأي إلاّ فرض الحرف اللاتيني على هذه اللغة التي لا تنتمي إلى جسم هذا الحرف، وإنّ الأجداد بتركهم حرف التيفيناغ لم يكن نكاية فيها، بل كانوا على دراية في عدم استجابة ذلك الحرف لمخزون اللغة المازيغية، وهو شيء طبيعي جداً، فلقد تخلى المصريون عن الرسم الهيروغليفي، وترك البابليون حروفهم المسمارية، ونبذ الحميريون حروفهم المسند، وهذا كلّه بدعوى عدم استجابة تلك الحروف (الخطوط) للرقى اللغوي الذي عرفته تلك اللغات. كما ترك الأتراك الحرف العربي لا لعدم استجابته للتطور المعاصر، بل نكاية في أنّ العرب انسلخوا من الإمبراطورية العثمانية، ورفضوا سياسة التتريك، إضافة إلى رغبة الأتراك في اتّخاذ العلمانية ديناً بدل الإسلام عماده اللغة العربية ورسمها الحرف العربي المعروف.

إنّ كتابة المازيغية بالحرف اللاتيني زيادة لتوسّع الفرنسية في بلدنا لا غير، فهو لا يعمل على ترقية المازيغية بقدر ما يجرّها إلى حضارة غربية وهي ليست منها، بل يعمل على إضعافها، كما أنّ كتابتها بحرف التيفيناغ هو العودة إلى الأصل، ولكن ما مدى هذا الحرف في الاستعمال الوطني والمغاربي وفي الأربع عشرة دولة (14) التي تتواجد شكلاً المازيغية، وعلى

المستوى العالمي؟ وما هي أبعاده التواصلية مع الغير؟ مع من يتمّ الاتصال؟ وما هي آلاته وآلياته؟ وهل يمكن أن يفرض نفسه في حضارة الحروف المعتمدة دولياً؟... إنّ الملوك المازيغيين لم يستعملوه بتاتاً في حكم دولهم، بل كانوا يتّخذون الحرف الروماني قبل الفتح العربي، ولما جاء الفتح الإسلامي نبذوا الحرف الروماني وكذا الحرف التيفيناغي، واستبدلوهما بالحرف العربي الذي كان يستجيب للتطور الذي تعرفه اللغة المازيغية آنذاك. وفي واقعنا الحالي ألا يمكن غلق مسألة الحرف باتّخاذ صورة واحدة بين الحرف العربي والمازيغي، أم نبقى نشغل ذهن التلميذ، ونقول له اكتب حرف اللام بثلاثة أشكال: ل / II / L. فهل المشكلة اللغوية في الكتابة؟

وتظلّ اللغة المازيغية أداة لا غنى عنها للبحث في تاريخ وآثار البلدان المجاورة، ولذا كان من المجدي الشروع في إعادة تركيب الموروث المعماري اللغوي التي مزجت النسيج اللغوي والثقافي المازيغي، وإعادة التوازن إلى مكونات نسيج مجتمعي مهدّد بالانقراض، وإنّه لمن المفيد أن نعيد ربط أبنائنا بأصولهم الجزائرية، وباللسان العربي والمازيغي، ولا ننسى أنّنا دخلنا القرن الحادي والعشرين الذي يحتاج إلى آليات معاصرة، فلا نحتاج إلى شعارات تدغدغ عواطف البسطاء والمقهورين في مناطقنا التي ما اشتكت منطقة من أخرى، وما اشتكى جزائري من تيزي من أخيه في تاغيت. فيا أيّها الساسة لا توقظوا الفتن النائمة، فدعوها تنقرض، بل أفيقوا مكونات النسيج الاجتماعي ذي الجذور الضاربة في أعماق التاريخ الوطني.

ما هو التخطيط المطلوب في اللغة المازيغية؟ يؤسف له أنّ تدريس المازيغية في جامعاتنا في الوقت الحاضر ليس لصالحها، بل يأتي دعماً للغة الفرنسية؛ حيث تلقن كلّ المواد باللسان الفرنسي، إضافة إلى كتابتها بالحرف اللاتيني، وما يستعمل في مختلف اللقاءات والنشاطات لا تسمع إلاّ بعض الأمثلة من المازيغية الشاذة.

إنّ اللغة المازيغية في وقتنا المعاصر تحتاج إلى تهيئة¹² أولية، وهي عملية تحضير الكتابة، وتقنينها وتقعيد اللغة، وبناء المعاجم. ومن الضروري أن تعرف التطبيقات التالية كي توضع لها القاعدة، وهي:

1- التنقية اللغوية؛

2- إحياء اللغات المهجورة أو الميّتة؛

3- الإصلاح اللغوي؛

4- التقييس اللغوي؛

5- تحديث المفردات.

وكلّ هذا يستدعي عمل فرق كبيرة، والنزول إلى الميدان لإجراء التحريّات اللغوية عبر البوادي وساكنة البربر في كلّ المناطق الجزائرية وغير الجزائرية، والاستفادة من التحريّات اللغوية التي عرفتتها اللغة العربية عبر عصور التقعيد.

11- **التخطيط اللغوي واللغات الأجنبية:** قال مانديلا: إذا تحدثت إلى شخص بلغة يفهمها فإنّك تأسر عقله، وإذا تحدّثت إليه بلغته فإنّك تأسر قلبه، وينقل أحمد درويش عن صمويل هانتنغتون هذا القول: إنّ شعوب العالم غير الغربية لا يمكن لها أن تدخل في النسيج الحضاري للغرب، حتى وإن استهلكت البضائع الغربية، وشاهدت الأفلام الأمريكية، واستمعت إلى الموسيقى الغربية، فروح أية حضارة هي اللغة والدين والقيم والتقاليد والعادات. وحضارة الغرب تتميز بكونها وريثة الحضارات اليونانية والمسيحية الغربية، والأصول اللاتينية للغات شعوبها غربية، والفصل بين الدين والدولة، وسيادة القانون، والتعددية في ظلّ المجتمع المدني، والهيكل النيابية والحرية الفردية. ومن هنا نفهم بأننا لسنا فرنسيين ولا غربيين، ولن يقبل بنا الفرنسيون لو أحببنا أن

12- ينظر كتابي: محاضرات في قضايا اللغة العربية. الجزائر: 2000، منشورات جامعة قسنطينة، مبحث: التهيئة اللغوية.

نكون. ولهذا لم لا نربح الوقت ونقول: إننا نملك خصوصياتنا اللغوية، ونملك لغة دينية عظيمة، فنعمل لها ومن أجلها، ونتجاوز صعابنا.

يجب العلم بأن اللغة الفرنسية لغة أجنبية في الدستور، لكن في الاستعمال لها نصيب وافر، إن لم نقل هي اللغة الرسمية، وهي لغة السوق اللسانية الوطنية حالياً، بل لغة الانتقاء الاجتماعي، وفي واقعنا هي اللغة الراقية التي تتيح فرص العمل والرقى الاجتماعي والاقتصادي، فهي مفتاح النجاح. وإن الفرنسية اكتسبت سوق الاستعمال بسبب التراجع عن التعريب، وبعدم وجود سياسة لغوية واضحة وعدم وضوح خطابات الحكومات حول التخطيط اللغوي.

لقد كشفت الأبحاث العلمية على أن تعلم اللغات الأجنبية شيء هام وضروري، بل نافذة نحو المستقبل ألسنا نرى العلوم في الشبكة لا تنضح في معظمها إلا من اللغة الإنجليزية، فما بالنا نحجم على تعلمها ولكن نحجم عن تعليمها وهذه مسألة أخرى، فتعلم اللغة الأجنبية محبوب، وتعليمها فيها نظر. لقد كشفت الدراسات على أن تعليم اللغة الأجنبية في المرحلة الابتدائية غير علمي، وهذا لمعطى طبيعي بأنه المرحلة الابتدائية مرحلة اكتساب المعلومات في اللغة الأم وتركيزها، ومرحلة تأصيل الهوية والخصوصية، وتحقيق التحكم اللغوي، فلا يجب أن تزامنها لغة أجنبية مهما علت. وأبانت تلك الدراسات عن معائب تدريس اللغة الأجنبية في الوطن العربي في المرحلة الابتدائية عن النقاط التالية:

1. تنمية الشعور بالقصور في العربية؛
2. خبو الهوية القومية؛
3. الهيمنة والتبعية الثقافية؛
4. الاغتراب الثقافي؛

5. تثبيت التمايز الطبقي، وتهديد التماسك الاجتماعي؛

6. تدني مستوى التحصيل الدراسي¹³.

ولذا ترى الكثير من السياسات اللغوية في العالم ضرورة تأجيل تدريس اللغة الأجنبية إلى ما بعد الابتدائي. والذي يهّم في هذا الموقع بأنّ التعليم باللغات الأجنبية له صعوباته وعوائقه المتمثلة في القلق الاجتماعي الذي يأتي من الخلاف اللغوي، وقد يكون سبباً في الصراع اللغوي بين فئات المجتمع، كما يربّي في النفس النظرة الدونية للغة الوطنية، وينزع صورة الاعتزاز بالهوية والثقافة الوطنية، ويعمل على التلوّث اللغوي، ويكون سبباً في تدني المستوى، ويحدّ من التنافس في الترجمة. وهذا ما يمكن أن يُقرأ في أعمال ندوة متخصصة حول التعليم باللغات الأجنبية، وصوّرت الأبحاث المقدّمة الكارثة اللغوية في الوطن العربي من واقع ندافع عنه، وندعو إليه وهو: ضرورة التعليم باللغة الأجنبية على أنّها الخلاص من التخلف. فكشفت الدراسات بأنّ ما يشهده المواطن العربي من اضطراب في الهوية وتشويش في الذهن والنفس، وظهور حالات الاغتراب الجماعي، وضعف الفهم والتحصيل والإبداع وظهور مظاهر الاستعلاء الاجتماعي والتفرد، وظهور طبقة متميّزة تتمتع بمزايا تعليمية وبفرص عمل متميّزة، وتردّي وضع اللغة العربية، وتراجع الدعوة إلى التعريب، وضعف حركة الترجمة¹⁴ ... وكلّ ذلك سببه التعليم باللغات الأجنبية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ مقام اللغات الأجنبية ليس له حدود في خريطة التخطيط.

ما هو التخطيط المطلوب في اللغات الأجنبية؟ إننا نستهدف بالتخطيط

المستقبل، ومن هنا فإننا نستهدف من الآن مسؤول/ رجل/ إمام/ معلم/ طيار... عام 2040، ولهذا كان علينا في التخطيط اللغوي استهداف لغة المستقبل؛ لغة العلم، لغة التواصل العالمي، فنعلّمها لأجيالنا كي يكونوا أبناء عام 2040. ولذا

13 - ينظر: نادية يوسف كمال، التعليم باللغات الأجنبية في المرحلة الابتدائية، ط1. الإمارات: 2001، منشورات جمعية حماية اللغة العربية.

14 - جامعة القاهرة، كلية دار العلوم. ملتقى حول: التعليم باللغات الأجنبية في العالم العربي 14-15 فيفري 2006.

لا بدّ من الخروج من شرنقة اللغة الفرنسية التي لا ينطقها إلا 160 مليون، وأكثرهم أفارقة متخلفون بفعل هذه اللغة، ومن هنا يجب الأخذ في الاعتبار أنّ التحكّم في لغة الغد رهان المعاصرة، ولهذا كان علينا:

- 1- الخروج من هيمنة لغة أجنبية واحدة؛
- 2- العمل بالفعالية في الأخذ باللغات الأكثر تقدماً وفق هذا الترتاب: الإنجليزية/ الصينية/ الإسبانية/ الفرنسية/ الألمانية/ الروسية؛
- 3- عدم المنع من تعليم بعض المواد في الجامعة والمعاهد العليا مادة أو مادتين بلغة أجنبية تتطلّبها المادة، وبحكم أن تلك اللغة لا يعلى عليها؛ على أن يكون هذا مرحلة مؤقتة محدّدة بفترة لا تتجاوز أربع سنوات، ثمّ يقع تعميم العربية؛
- 4- تعليم اللغة الأجنبية لذاتها وفي ذاتها.

12- اللغة الفرنسية والنخبة الوطنية: أدرجت هذا البند لمعرفة الدقيقة بأنّ بعض النخبة المسيّرة في وطننا الجزائر، وفي بلاد المغرب العربي لها ارتباطات بفرنسا، وهي التي تعمل حالياً على إعاقة المشروعات ذات العلاقة باللغة العربية، فلقد دأبت على مطابقة حدود الوطن بعرق الفرنسية في تصوّر مشروع حضاري عربي يخرج المغرب العربي من التخلف، فأصبحوا من رواد المدرسة الفرنسية فيقلّدونهم في أكلهم وفي سلوك حياتهم، بل في أعيادهم وأفراحهم، فهي فرانكفونية عربية تنتظر إلى الفرنسية على أنّها الخلاص ولغة الأمل والمستقبل¹⁵. إنّ نخبنا المفرنسة كوّنت عقدة النقص في لغتنا وفي ثقافتنا وفي أغانيها وفي تراثنا، فهل نسير في هذا الذوبان ضمن ثقافة الآخرين فيباغتنا ظلام الجهل المتسلّل؟ ونرى الأمواج الآتية من الغرب ونركبها طانين أنّ ركوبنا لها يجعلنا مثل الفرنسيين وإذا لم يكن ذلك كذلك لا شكّ أنّه سوف تحصل اختلالات في الأمن اللغوي والثقافي. يجب العلم بأنّ ثمة نخبةً مهيمنةً تعتمد على كفايتها الفرنسية لضمان مصالحها، ومن ثمّ تحكّم باللغة الفرنسية، وتحجب ظهور قرار إعادة الاعتبار للغة العربية لغة البلد،

15- المجلس الأعلى للثقافة، الفرانكفونية العربية (دراسات وشهادات) تر: جيهان عيسوي، ط1 القاهرة: 2005 المشروع القومي للترجمة، ص 28.

وقرار تعميم المازيغية لغة البلد، وتلجأ هذه النخبة ظاهرياً إلى تبني خيارات الدستور في ما يخص اللغة العربية، ولكن تُظهر عوائق تقنية وعلمية طبيعية موجودة في كلّ اللغات، وتتخذها ذريعة لحجب صدور القرار، بتسويق الأمر إلى غاية رفع النقائص العلمية عن اللغة العربية، وفي ذات الوقت تبرز للرأي العام إخفاق بعض الدول العربية في إحلال العربية محلها، دون الإشارة إلى كثير من الدول التي أحلت لغتها بدل اللغة الأجنبية ونجحت بجدارة ومنها بعض البلاد العربية (سورية، السودان). وإنه ليس أضرّ من نخبة متعالية على تراثها ولغتها بعض نخبتنا أفلحت في صياغة الأوهام، وتجرات على تجميل القبيح، بإقحام المصطلحات الفرنسية نخوة وتميّزاً عن العامة، يدرؤون بها مكامن الجهل وقلة همّتهم، هي نخب المنابر والمناسبات ورناسة اللجان، وبفعل سوء تدبيرهم نهبط نحو الأسفل باستمرار، وكلّما تفتّن المخلصون إلى سوء أفعالهم التفوا حوله، وعرقلوا أعماله، ليظلّوا في مواقعهم يزيّدون البلاد تخلفاً وإفلاساً. نخبة مفرنسة لم تفلح في تحديث دواليب الإدارة، ولا في عقلنة العمل السياسي، ولا في تنوير المجتمع، نخبة مفرنسة عجزت عن ربط الجزائر بالحدثة، بل علمت على خلخلة الثقافة التقليدية، فماذا أفادت؟ وكنا ننتظر من نخبتنا المفرنسة اقتباس أنوار الحدثة، وتعميمها في أوساط الناس، والعمل على ربط النسيج الاجتماعي اللغوي والثقافي الجزائري المتناسق المناكب على مدار خمسة عشر قرناً. ويقولون لنا: اللغة الفصحى لغة العلم والكتاب والمدرسة. والمازيغيات والدوارج لغات يومية بسيطة تربط هذا البلد بأعماق التاريخ، والفرنسية لغة أجنبية زائلة لا محالة. أو كما قال أحدهم في خطاب مقبول إنّنا نرى جيداً إذن إنّ واقع الجزائر تجد صعوبات في معايشة الفرانكفونية بقدر صعوبات معايشة الفرانكفونية العربية وذلك بسبب إطار لغوي بربري يمثّل الأصل والمنشأ الذي لم يتمّ النهوض به. ربّما يمكن الخلاص للجزائر في الفرانكفونية العربية، لكن مع القبول الجاد للغتين العربية والبربرية»¹⁶ وكان المطلوب من نخبتنا تأكيد ما

16- المجلس الأعلى للثقافة، الفرانكفونية العربية (دراسات وشهادات) تر: جيهان عيسوي، ط1 القاهرة: 2005 المشروع القومي للترجمة، ص 32.

تنصّ عليه اليونسكو في تأييدها ضرورة التدريس باللغة الأمّ لتحسين نوعية التعليم، وما تصرّح به كلّ الأعراف الدولية والدراسات العلمية بضرورة التعلّم باللغة الرسمية، وفيه حماية لحقوق الجماعة اللغوية ساكنة البلد، إضافة على أنّه (التدريس باللغة الرسمية) ثروة عظيمة لتنمية مستديمة.

13. ما التخطيط اللغوي المنشود؟ لا توجد وصفة جاهزة لهذا الأمر، ولكن نسعى أن يكون التخطيط المنشود يبعث في أجيالنا وعياً لغوياً يفهم على حقيقة اللغة الأمّ وأثرها في شخصية صاحبها؛ حيث اللغة الأمّ (العربية) هي الحبل السري الذي يربطه بوطنه «العربية عروة تجمع الماضي بالحاضر ثقافاً، وتطبع الناطقين بها هوية، إنّها الحبل الذي توصلت به ثقافة أمتنا منذ نشأت، وهي إلى اليوم الحبل الذي يجمع الأمة على تباعد شعوبها مكاناً في وحدة لغوية منقطعة النظير»¹⁷. كما نريد من التخطيط المنشود أن يكون جزءاً من المنظومة الاجتماعية، فإنّه لا يمكن أن يحدث تخطيط في المنظومة التربوية مقطوعاً عن منظومة الإعلام أو التنمية الاقتصادية، كما لا نريد من التخطيط اللغوي أن يتركنا رهيني الماضي، فننشد تخطيطاً يلاحق التربية المستقبلية¹⁸ التي تجعلنا شركاء في العالم ضمن الحراك العالمي، نريد

17- مازن المبارك «العربية هوية ونسب» مجلة مجمع اللغة العربية. دمشق: 2010، المجلد الخامس

والثمانون الجزء الثاني، ص 356.

18- يقول محمود السيد بأنّه علينا مواجهة التحديات بالتركيز على التربية المستقبلية، وهي:

- تربية تغييرية لا دائمة في ركودها؛
- تربية إبداعية لا تربية الذاكرة وحدها؛
- تربية حوارية لا تقليدية؛
- تربية ديمقراطية لا تسلطية مستبدّة؛
- تربية انفتاحية لا انقلابية؛
- تربية تقانية لا يدوية؛
- تربية تعاونية لا فردية؛
- تربية مستمرة لا أنية وقتية؛
- تربية منظومة متكاملة وشاملة لا جزئية ضيقة؛
- تربية علمية عقلانية ناقدة لا تربية النقل والتسليم؛
- تربية توقعية لا عشوائية.

ع/ محمود السيد «التعليم العربي في مواجهة التحديات» مجلة مجمع اللغة العربية. دمشق: 2010، المجلد

الخامس والثمانون، الجزء الثاني، ص 85-86.

تخطيطاً يقوم على تربية في البحث العلمي، وفي بناء التفكير الناقد والحوار النزيه، والاستماع للرأي المضاد، وجعل المتعلم محور التعليم، نريد تخطيطاً يستثمر في التربية المستقبلية؛ حيث التركيز على التربية القادمة الناشئة أفكار السلام، والديمقراطية، والتفاهم في ظلّ التعدّد، والتركيز على تعزيز الهوية والانتماء، والجمع بين الأصالة والمعاصرة، نريد تخطيطاً يرفع التحدّيات، ويسعى وراء امتلاك المعرفة النوعية. نريد تخطيطاً للمستقبل بما يحمله هذا العالم من غموض، لكنّه يحمل علامات مجتمع المعرفة، وعصر الآلة السريعة، والنظريات العقلانية، وعصر امتلاك المشاريع، والتنافس في الإبداع. فكان لا بدّ من رسم خريطة التنبؤ بالمستقبل وتحديد البدائل المتاحة¹⁹. وبذا يبدو لي بأنّه يمكن رسم بعض الصوى لإعداد تصوّر تخطيط علمي تقوم معالمه الكبرى على الآتي:

- 1- دراسة الواقع اللغوي دراسة موضوعية؛
- 2- التخطيط للأجيال القادمة، وعلى المدى الطويل، ولهذا يمكن تصوّر ملامح رجل الغد؛
- ما هي هوية هذا الرجل، وما هو انتماؤه؛
- 3- مراعاة التغيّرات المتسارعة ورياح العولمة؛
- 4- التركيز على اللغة الأمّ على أنّها مواطنة وهوية لسانية؛
- 5- الانفتاح على العالم بتنوّع لغاتها؛
- 6- ترجمة التخطيط إلى برامج ومشروعات.

هذه ربّما هي الفلسفة التي يقوم عليها التخطيط اللغوي في أبعاده الكبرى، ومن يتطلّب منّا توجيه الجهود إلى توعية الناس وتكوين الاتجاهات الإيجابية لديهم، ودفعهم إلى مجابهة التحدّيات بشكل جماعي. فالتخطيط اللغوي مشروع المجتمع؛ كان عليه أن يجسّد التوجّهات الكبرى لمبادئ السياسة اللغوية للبلد،

19- علي الهادي الحوّات، التربية العربية، ط1. ليبيا: 2004، اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم، ص 69.

من حيث:

أولاً: تجسيد مبادئ السياسة اللغوية التي نصّ عليها الدستور؛

ثانياً: العمل بالتدرّج وفق المخططات التنموية؛

ثالثاً: تحديد آجال تطبيق السياسة اللغوية؛

رابعاً: المراجعة والتقييم.

وإنّه لتوجد تجارب شعوب متخلفة مثلنا، ومرّت بما حدث لنا من استعمار، وعرفت أشكال التلاقي اللغوي العالي والهابط، ولكنها استطاعت أن تحلّ المسألة اللغوية بسلام، عن طريق:

- 1- تحديد الأهداف التي تعمل على تحقيق الكفاية الاجتماعية والعدالة، وتحقيق الكفاية الاقتصادية؛
- 2- إيجاد وسائل تحقيق تلك الأهداف؛
- 3- وضع جدول زمني للتخطيط التربوي؛
- 4- التنفيذ والمتابعة؛
- 5- الإغداق المادي؛
- 6- التقييم والمراجعة في كلّ حين.

ولذا يجب علينا في التخطيط اللغوي العمل على تعميق وعي وطني لإنجاح مشروع إبلاء العربية مكانة الصدارة في التخطيط المنشود، وفي ذات الوقت يتطلّب منا الظرف الاستفادة من مشاكل التعريب الذي شهد نقائص، وهذا لعدّة أسباب، ومنها الشرخ بين القول والفعل؛ حيث رأينا كيف تحوّلت المبادرات المرتجلة في تعريب العلوم إلى مهزلة كبرى؛ حيث يعمد الساسة إلى ضمان تكوين مفرنس عالٍ لأبنائهم والمقرّبين، وتترك العربية دون تقويم ولا تنقية ولا تقييس، ويتعلّمها أبناء الفقراء والغوغاء، وطبقة الدهماء،

كما صاحب هذا الفرض اللغوي للفرنسية (هيمنة فرنسية Francisation) فالفرنسية لحدّ الآن في بلدنا لغة غير منتجة، بل هي اختيار مفروض في إطار وضع استعماري كان يجب أن يزول، ولكننا نراها تستفحل وتتقوّى باستمرار، وفرنسية الاستعمار محدودة، وفرنسية الاستقلال لا حدود لها، ومن هنا يتعلّق الأمر بتدبير تخطيط لغوي في لاحقٍ من الزمان، وفحواه:

«1- نشر الوعي بأهمية اللغة الأمّ كعنصر وحدة وتنمية اقتصادية، وعامل من عوامل التخلّص من التبعية الاستعمارية؛

2- مناقشة الدول العربية التي لم تستكمل بعد عملية تعميم استعمال اللغة العربية على تعميمها إسوة بالتجارب الناجحة في هذا المجال؛

3- علينا توضيح موقفنا من اللغات الأجنبية، على أنّنا ندعو إلى تعلّمها وتعليمها، والإفادة منها على أن تخدم لغتنا، ولا نعمل على خدمتها؛...

6- سنّ وتطوير التشريعات والقوانين المتّصلة بتعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها، ووضع خطط محلية وقومية، وإستراتيجيات عربية لترقية اللغة العربية»²⁰.

وإنّ كلّ هذا يعود إلى نقائصنا التي لم نراجعها، بل نتماطل في عدم الكشف عن السقوط اللغوي بفعل غياب التخطيط اللغوي؛ والذي يحتاج إلى تجديد في مناهج التعليم، وفي استعمالات لغة الإعلام وفي معاملات لغة الإدارة.

الخاتمة:

عوداً على بدء، فالتخطيط اللغوي ضرورة معاصرة تفرضها المعطيات المعاصرة، كما تفرضها هيمنة لغات العولمة حفاظاً على اللغات الوطنية، وحفاظاً على مقام اللغات الأجنبية على أنّها لغات أجنبية يُستفاد منها فقط،

20- ينظر مقدّمة كتابي: في النهوض باللغة العربية. الجزائر: 2007، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع المقّمة.

ولا يُعمل في غير بلدها على ترقيتها. ومن هنا فيتطلب التخطيط اللغوي إشراك الكثير من الفعاليات باعتبار اللغة «ملك المجتمع، ومن هنا فلا بدّ من تضافر علوم شتى وتعاونها لإنجاح مهمّات التخطيط اللغوي»²¹. كما أنّها من مهمّات الجميع على أن تعطى الجهود على أرض الواقع من قبل كافة الفئات الاجتماعية ليحصل النجاح. وهذا لا يكون بارتجالية، بل بتخطيط متوازن غرضه جني المحصول الجيد في المستقبل. فالتخطيط اللغوي عملية أساسية لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية، وعنصر من عناصر حسن الإرادة ثمّ الإدارة، وهذا التخطيط يجب أن يقوم على مجموعة من القرارات والإجراءات وفقاً لأولويات المجتمع، ويلعب فيه القرار السياسي الحلّ الأمثل لكلّ التناقضات.

وكان الأحرى بنا الاحتكام إلى العقل والعقلانية، على أنّ العربية الفصحى هي النموذج الأصيل الذي تتواصل عبره الشعوب العربية، وتتواجد في المؤسسات المدرسية والجامعية، وفي مجال الدين وفي الإعلام، وفي بعض الإدارات كوثنائق، وبهذا اكتسبت روح اللغة الرفيعة. والمازيغية صورة مكّملة للعربية غير متصارعة عرقياً ولا مقامياً، فكلّ منها مقامها الخاص. وتستعمل المازيغية لأغراض تواصلية خاصة، ومثلها مثل الدوارج، إلّا أنّها أرفع منها مقاماً، فهي لغة المدرسة التي يجب الإقرار بها في مختلف المستويات، فيها يحصل التكامل: عربية + مازيغية. واللغات الأجنبية كان يجب الأخذ بالنافع منها؛ في أنّنا نعتدّ التعدّد اللغوي الأجنبي؛ فحيثما وُجدت المصلحة في لغة أجنبية ما؛ فتلك هي اللغة التي نعتدّ بها، وفي حدود أنّها لغة أجنبية تخدم لغتنا فقط، فنعم لتعلّم اللغات الأجنبية ولا لتعليم اللغات الأجنبية في وطننا إلّا لأغراض نفعية تخصّنا، ولا للعمل على تعميمها في وطننا.

21- فوزان عبد الحقّ الزبون «التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها» ص 87.

شروط التنمية والنهضة باللغة العربية

د/ محمد بن قاسم ناصر بوحجام - جامعة باتنة

تمهيد

اللغة العربية مقوم أساس في الشخصية العربية الإسلامية، هي حاملة تراث، وناقلة معرفة، وحاضنة ثقافة... أغنت البشرية، وطوّرت مسارها، وطوّعت نشاطها، أسعفت الغرب - بخاصة - بنهضته الحديثة في مجالات معرفية متعدّدة. هي تتوفّر على طاقات وقدرات عالية، تمكّنها من تنمية الفكر الإنساني، وتغذية الحضارة الإنسانية، وتطوير الحياة البشرية. وقد أثبتت ذلك في عصور الازدهار، وحين كان أهلها وذووها أقوىاء بعزّتهم وكرامتهم.

هذه اللغة التي أسهمت إسهامًا كبيرًا في مسيرة الفكر البشري. تصاب اليوم بانتكاسات خطيرة، خسرت بها مكانتها وقيمتها، فلحقت بمن ينتسب إليها أضرار جسيمة، ونالت عجلة التنمية والنهضة في أوطانها أخطال وأعطاب، سببت تخلفًا وتأخرًا عن الركب، أنتجا تبعية وانبطاحًا وذلة وصغارًا، تعدّى الضرر إلى خارج محيط المرتبطين باللغة العربية؛ نتيجة تعطل جزء من مكونات العالم والبشرية.

الجاني على هذه اللغة هم - في الدرجة الأولى - ذووها. وهم الضعفاء والخاسرون. هي قوّة بذاتها، غنيّة في جوهرها، قابلة للبقاء والاستمرارية للعطاء، متى عني بها، وأقْدِرَت قدرها. أعلن الكاتب الإسباني « كاميلو جوزي سيللا » الحائز على جائزة نوبل في الأدب سنة 1989م، في تقديراته الاستشرافية عن اللغات الإنسانية: « لن يبقى من اللغات البشرية إلا أربع، قادرة على الحضور العالمي، وعلى التداول الإنساني، وهي: الإنجليزية، والإسبانية، والعربية، والصينية¹ ».

1- الدكتور عبد السلام المسدي، « الثقافة العربية والعولمة من خلال نموذج اللغة »، كتاب: مستقبل الثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1998م، ص: 321.

الخروج من هذه الوهدة، والتّخلّص من هذه الانتكاسة ممكن، وإرجاع اللّغة العربيّة إلى جادة الطّريق وسواء السّبيل ليس بالمستحيل، بشرط سلوك الأقوم والأحسن من الخطط والوسائل في سبيل ذلك، واستصحاب الحكمة في التّفكير والأناة في التّدبير، والتّحلّي بالشّجاعة في اتّخاذ القرارات، والتّسرّيل بالإرادة والعزيمة في التّنفيذ، واتّخاذ الصبر ذريعة في التّحرّك... إنّهُ لن ينجح أيّ مشروع ولن يفلح أيّ تخطيط، ولن يثمر أيّ تفكير، ولن ينتصر أيّ تدبير... ما لم تفقه الحقائق الدّامغة الواضحة، ولم تعالج المشكلات المعيقة، ولم تواجه التّحدّيات المثبّطة.

في هذه الصّفحات نحاول تقديم تصوّر لما يجب فعله لتوفير البيئة الصّالحة لتقوم اللّغة العربيّة بعملية التّنميّة، وفعل النّهضة. يكون هذا في نقاط مركّزة. إنّني أرى أنّ هذا ما يجب أن يتمّ أولاً، ثمّ تأتي الخطط التي تقترح ثانياً. فنحن في حاجة إلى ضمان الوعي بما يعرض، والاقتران بما يُقدّم عليه، بعد معرفة الحقائق التي تكشف عن قيمة ما نتعامل معه، وفقه ما هو واجب علينا القيام به بالشّكل الحسن. فإثارة الوعي بدور اللّغة يثمر التّعامل تعاملاً، يرقى إلى الطّموح الذي يسكن قلوب العاملين المخلصين، ويرتفع بالعمل إلى مستوى المسؤوليّة الكاملة المنوطة بمن يكون في المضمار، يسعى للقيام بالتّنميّة والنّهضة باللّغة. هذه بعض الحقائق في الموضوع.

بعض الحقائق

- إنّما الحضارة لغة، « اللّغة هي أضخم عملية حضاريّة تنشئ الحضارة، وتمثّلها وتعبّر عنها، وهي ذات رصيد حضاري، لا حدود له، ولهذا فإنّ نموّ لغتنا وازدهارها وقيامها بدورها الفكري، هو معلم بارز من معالم حياتنا الحاضرة، وطريق أساسي من طرق بناء المستقبل.»²

2- الدكتور شكري فيصل، « قضايا اللّغة العربيّة، بحث في الإطار العام للموضوع»، ضمن كتاب: من قضايا اللّغة العربيّة المعاصرة، إصدار المنظمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، تونس، 1990م، ص: 32.

- باللغة يفكر الإنسان ويتعلم. إنها هي التي: « تقود عقله وتوجهه، وبها يستدلّ على السلوك القويم مع الآخرين، وهي فضلاً عن ذلك تحفظ التراث الثقافي للمجتمعات، فهي إذن منظّمة للعلاقات الاجتماعية، ووسيلة التعامل والتعاون بين أفراد المجتمع، وأهمّ أدوات الحفاظ على كيانه، ويتبع ذلك أنّها العامل الأوّل في انتشار الثقافة وتداولها في المجتمعات المتحضّرة، وأنّها من أهمّ مقومات الحضارة الإنسانية.»³ أي هي أداة للتّفكير، وتلقّي المعرفة.

- يقول الدكتور عبد السلام المسدي: « اللغة أداة أساسية في حركة المجتمع، وعامل فعّال في تهيئة تطوّره المستقبلي»⁴.

- « إنّ عبقرية الإنسان لا تتجلّى في شيء كما تتجلّى في لغته التّداولية المكتسبة بالأمومة.»⁵ فإذا كانت الأمّ تقوم بمهمّة تنشئة الوليد على النموذج الذي يطلبه المجتمع الذي ينتمي إليه هذا الفرد الصّغير؛ ليكبر على الأصول والمبادئ التي تشكّل شخصيته الحقيقية، فغذت مدرسة يتخرّج فيها أفراد المجتمع، فإنّ للغة الوظيفة نفسها في تخريج الأفراد على الفكر الذي ينتمون إليه. يعني هذا أنّ الهوية مرتبطة كلّ الارتباط باللغة، قبل كلّ شيء، كالعرق والوطن والدين والأرض. لذا كانت مهمّة اللغة خطيرة، فلا بدّ أن تتوفّر لها الشروط الضرورية كي تقوم بدورها أحسن قيام.

من هذه الواجبات أو الأدوار المنوطة باللغة النهوض بالمجتمع والتّمنية، التي تسهم في بنائه على أسس صحيحة، وتقوم على ازدهاره وتقدّمه. فهذا دور كبير وخطير، تضطلع به اللغة. هناك شروط يجب أن تتوفّر حتّى يتحقّق القصد، وينال المرغوب، ويحصل المطلوب. هذا ما نذكره في الصّفحات الآتية، قبل ذلك نمهد ونقدّم مجموعة أفكار أو آراء تكون كالاتي:

3-الدكتور جميل عيسى الملايكة، « اللغة العربية ومكانتها في الثقافة العربية الإسلامية »، المصدر السابق، ص: 123.

4- مستقبل الثقافة العربية في القرن العشرين، ص: 333.

5- المصدر السابق، ص: 332.

- تتقدّم اللّغة العربيّة بتقدّم أهلها، وتتخلف بتخلف أصحابها.

- اللّغة هي الأداة الفعّالة في تحريك المشاريع الثقافيّة والحضاريّة، فاللّغة فكر وإبداع. يقول الدّكتور عبد السلام المسدي: « اللّغة سلاح حضاري بأيدينا، فإذا ما زهدنا فيه انقلب علينا، وغدا الرّامي مرميًّا، والقناص فريسة.»⁶

- التحدّي للثقافة يعدّ تحدّيًّا للّغة، والعكس صحيح.

- اللّغة أساس التّنميّة الفكريّة والماديّة.

- لا حياة للغة غير منتجة للعلم.

- إنّ اتّساع اللّغة رهنٌ باتّساع النّشاط المعرفي العلمي في المجتمع. غياب هذا النّشاط يؤدّي اللّغة، وبالتالي يتأدّى المجتمع؛ بتخلفه وتأخره، وبقائه في الحضيض والدّرك الأسفل من الحياة. وهو ما يعيشه المجتمع حاليًّا، أو على الأقلّ بقي لم يتمكّن من القيام بتنميّة مفيدة، ونهضة منتجة نتاجًا حسنًا. فالتحق به ضرر كبير، قال عن هذا الوضع الدّكتور عبد القادر فيدوح: «... كلّ ذلك الضّرر ناجم من أنّ إهمال اللّغة وقلة الإطّلاع، وانحسار القراءة، والتّشجيع بالمعلومة المسمومة، يؤدّي بالضرّورة إلى انغلاق الأفق وانسداد الرّؤية...»⁷

- يتعزّز الشّعور الدّيني بالأداة المعبرة عنه: « اللّغة والدين هما المحدّدان الأساسيان لهويّة أيّة أمة من الأمم وانتماءاتها على مرّ التّاريخ، ويزداد هذان المحدّدان قوّة في ذلك إذا التحما في بوتقة واحدة، بحيث تكون اللّغة القوميّة، لجماعة بشريّة ما، هي نفسها لغتها الدّينيّة.»⁸

6- المصدر السّابق، ص: 333.

7- الدّكتور عبد القادر فيدوح، « رهانات اللّغة العربيّة في ظلّ العولمة »، كتاب: العربيّة الرّهان والمأمول، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، 1431هـ/2009م، ص: 835.

8- أحمد الرّيسوني، « نداء من أجل العربيّة »، مجلّة إسلاميّة المعرفة، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، السّنة الثالثة عشرة، عدد: 49، صيف: 1428هـ/2007م، ص: 7.

- يقول محمد سويسي: «إنما اللغة أداة يكون لها من الصّلاحية والنّجاعة بقدر ما يكون لمستعملها من الكفاءة والبراعة، وبقدر ما يكون زادهم العلمي أوفر، ومستواهم الثّقافي أعلى وأشمل.»⁹

- اللغة هي التي تحمل من ينتمي إليها على الإبداع وإنتاج المعرفة.

- لغة الشّعوب الخاصّة بها هي أقصر الطّرق إلى تقبّل المعرفة والعلم واستيعابها وضمّهما، والإفادة منهما في الإبداع.

- اللغة كما تقول مها خير بك ناصر: منزل الكائن البشري، ومرآة فكره، وملجأ يؤكّد بها وجوده، وينطلق منها لتحقيق رغباته وآماله وطموحاته. هذا ما يثبت الارتباط الوثيق بين اللغة والفكر والثّقافة.

- امتلاك السّيادة الفكرية أو الثّقافية، أو الاحتفاظ بها، منطلقه امتلاك سيادة اللغة (الأمّ) في وطنها، وبين أهلها قبل كلّ شيء.

- التّرجمة تقدّم مفتاحًا لكي تصبح اللغة العربيّة منهج تفكير، إضافة إلى كونها وسيلة اتّصال، هذا ما يجعل منها أداة منتجة للعلم، ومنتجّة في تقنياته.

هذه الحقائق وغيرها تبرز القيم الكبيرة والمهمّة التي تتوقّف عليها اللغة، كما تُبين في الوقت ذاته عن العلاقة التي تربطها بمن ينتمي إليها، وتكشف عن مسؤوليتهم في السّير بها في المضمار الصّحيح، والذهاب بها بعيدًا في سبيل التّنميّة والنّهضة والتّطور والازدهار، والتّقدّم بالمجتمع إلى المعالي والعالوي. هذه المرامي تتطلّب تخطّي العقبات، والتّخلّص من المشاكل والمعيقات.

التّخلّص من المشاكل والمعيقات

المشاكل والمعيقات التي تقف عقبات في طريق التّنميّة باللغة كثيرة، يجب التّخلّص منها، نذكر منها:

9- من قضايا اللغة العربيّة المعاصرة، ص: 153.

- التّخَلّي عن مظاهر التّبعيّة التّقافيّة والتّسيّب الفكري، والتّرهّل اللّغوي.
- التّخلّص من الانهزام النّفسي، وسحب عدم النّقة بالذّات.
- الكفّ عن احتقار اللّغة العربيّة؛ لأنّ هذا يندّر بكارثة ضياع وتيه، ثمّ هلاك وفناء...
- في ظلّ العولمة، وفي خضمّ ثورة المعلومات تتعرّض اللّغة العربيّة للتّهميش والتّحييد؛ نتيجة طغيان اللّغة الإنجليزيّة في كلّ الأصعدة.
- الانفكاك من هوس العولمة، التي تزرع في قلوب أبناء اللّغة العربيّة هواجس: أنّ لها إخفاقات كثيرة، لا تسمح لها بالقيام بأيّة نهضة؛ لأنّها لا تتوفّر على أيّة جودة، فلا يمكن التّعويل عليها في القيام من الكبوة. ذكر الدّكتور عبد القادر فيدوح بعض مظاهر هذا الهوس والخطل، وسرد بعض هذه الإخفاقات المزعومة:
 - زوال صفة ثبات اللّغة العربيّة أمام اللّغات الحيّة،
 - انتفاء القيمة الجوهرية للّغة العربيّة في ظلّ العولمة.
 - عقم التّقافة العربيّة لا يشجّع على تبني اللّغة العربيّة وإحيائها.
 - انقطاع التّقافة العربيّة عن دوران الرّكب الحضاري، فانقطع بها حبل التّواصل.
- عجز الوعي العربي عن تمثّل روح العصر والدّخول في الألفيّة الثّالثة.
- عدم الإسهام في مشروع الحداثة، وانبثاق التّواصل مع ما بعد الحداثة.¹⁰
- غرّست في أذهان بعض النّاشئة فكرة، هي عبارة عن صورة نمطيّة: إنّ اللّغة العربيّة لغة عاطفة وشعر وقصص وخيال وأقوال، وليست لغة عقل

10- العربيّة الرّاهن والمأمول، ص: 831.

وتحليل وعلم وطبّ وهندسة وأعمال...بمعنى أوضح وأصرح: هي لا تصلح أن تكون لغة تنمّية ونهضة وتطوير للحياة...فالتّصلّ منها والانفصال عنها ضرورة حياتيّة، ومطلب حضاري.

هذه اتّهامات خطيرة، وتقدير مغرض، وتقويم مضلّ، الهدف منه قطع الصّلة بين اللّغة العربيّة وأبنائها، ومنعهم من التّواصل مع العالم بها، وحرمانهم من الإسهام بها والعمل على النّهوض بالمجتمع العربي الإسلامي. (لغتهم التي تحمل هويّتهم، وتحتضن ثقافتهم، وتدفعهم إلى الإبداع والحضور في مسار التّطور والتّقدم)، ومن بعدها دّعهم إلى البقاء في دائرة التّخلف والتّبعيّة.

تظنّ هذه الاتّهامات قائمة، ما دمنا قابعين في دائرة الكسل عن القيام بواجبنا نحو اللّغة العربيّة، وما بقينا قانعين بالوضع الذي نحن عليه، وبما نعيشه ونحياه، ومقتنعين بهذه الأحكام المقرّرة عن لغتنا...لذا يجب دفع هذه الشّبّهات، وردّ هذه الاتّهامات، وتصحيح هذه المفهومات، وأداء ما علينا على لغتنا من واجبات. فما هو الواجب عمله؟

واجبات يفرض علينا القيام بها

- تقويّة الشّعور الدّيني بالأداة المعبّرة عنه، وهي اللّغة العربيّة.

- الاعتراف باللّغة العربيّة مقومًا في بناء الشّخصيّة، وأداة مساعدة على الإبداع، وعنصرًا مساعدًا على مواكبة التّطور العلمي والتّكنولوجي. وعاملاً في تنمّية الإبداع وتطوير الحياة.

- اتّخاذ العربيّة لغة البحث.

- البحث عن المبادئ والقيم التي تجعل من اللّغة العربيّة لغة معارف علميّة.

- إتقان اللّغة العربيّة في أوطانها، وممارستها في الأعمال العلميّة المتخصّصة، فإنّ إتقانها وممارستها في الأعمال العلميّة المتخصّصة مطلب

فطري، وضرورة حضارية، لخدمتها وصيانتها وحمايتها، والارتقاء بها في ميادين التفاعل الثقافي. كما أنّ ردّ الاعتبار للعربية، المقوم الأساس للشخصية العربية الإسلامية كفيل بفتح المجال أمامها للإبداع، وفي هذا ردّ الاعتبار للشخصية نفسها.

- يضيف الدكتور شكري فيصل عنصرًا آخر إلى ما سبق ذكره، وهو إتقان اللغة العربية في أوطانها وبين أبنائها. هذا العنصر يركّز الانتماء والتمسك بالمقوم الأساس في الشخصية، ويربط بين الإبداع والإتقان والبيئة التي تدرج فيها هذه اللغة، وتتأثر بها وتتلونّ وتصطبغ.

في هذا التوجيه يكون النمو السليم للنشاط المؤسس، والعمل الفعال للتنمية والنهضة: « إنّ العمل على اكتساب العربية في مواطنها وبين أبنائها هو أبرز ميادين العمل لخدمتها، واستمرارها وتحديثها، وحين يؤمن قوم بلغتهم إيمانًا صادقًا علميًا، وحين يمارسونها ممارسة سليمة، فإنّ ذلك أول مراحل الحفاظ عليها من جهة، وتمهيد الطريق أمام تطورها من جهة أخرى، تطوّرًا ينبع من ثنانيا الاستعمال والتطبيق، لا من خلال التهويمات النظرية.»¹¹

- إقحامها في ميادين العمل.

- تمكينها من ممارسة دورها الحضاري.

- الالتفاف حول اللغة العربية؛ حماسة لها، وحمايتها، وتطويرها...

- تفعيل مقومات اللغة العربية.

- إعداد علماء راسخين في مختلف حقول المعرفة، يخدمون اللغة العربية خدمة شاملة.

11- الدكتور شكري فيصل، « قضايا اللغة العربية المعاصرة، بحث في الإطار العام للموضوع »، كتاب: من قضايا اللغة العربية المعاصرة، المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم: تونس، 1990م، ص: 45.

- إعداد مدققين لغويين، ومراقبين في ممارستها وتوظيفها... في كلّ المؤسسات والهيئات، وفي المحيط الخارجي، يضمّنون لها سيادتها وكرامتها، وحمايتها، حتّى تتمكّن من التّحرّك بأمان، وبعدها تتطوّر لتسهم في التّنميّة والنّهضة.

- تقريرها متطلّبًا إلزاميًا للطلّبة في كلّ التّخصّصات في الجامعة.

- في مراحل التّكوين، وفي فضاءات الإعداد والتّهيئة والتّنشئة... يجب تخصيص الحصص الكافية لتعلّم اللّغة العربيّة، والإلمام بكلّ المواد التي هي من مكوّناتها. إنّ ذلك كفيل بتحقيق النّمّو الفكري باللّغة العربيّة.

- إخراجها من بين جدران الأماكن المقدّسة، ومنحها الفرص لتسيح في الأرض بمختلف فضاءاتها، وتتصلّ بكلّ المواقف في الحياة.

- تبسيط تعليمها وتسهيل تقديمها في مراكز التّكوين، ومؤسسات التّعليم، والأوساط العامّة...

- توفير الوسائل الكافية لتعلّمها وإتقانها، ومعرفة خصائصها وأسرارها، وتذوّق جمالياتها... إنّ كلّ ذلك يعين على النّمّو الفكري والوجداني والنّفسي للمتعلّم، فينجذب إليها، ويرغب فيها، ويرتبط بها. يقول أيمن مصطفى حجازي عن اللّغة العربيّة هي: «...أداة تعبيرية طيّعة حيّة، تبلغ ذروتها حين يعمد النّاطقون بها إلى التماس الجمال الفنّي في تعبيرهم بها، وفي التّألق والازدهار والقوّة والقدرة على مسايرة ركب التّقدّم في كافة الميادين.»¹²

- « إنّ التّصدّي لسهام العولمة أو التّيّار الجارف لكلّ شيء يقتضي منّا في بداية الأمر أن نتأكّد من صلابة تمسّكنا بانتمائنا إلى اللّغة العربيّة.»¹³

12- أيمن مصطفى حجازي، « مستقبل اللّغة العربيّة ورهانها في ظلّ العولمة »، كتاب: العربيّة الرّاهن والمأمول، ص: 785.

13- الدكتور أحمد بوطرفاية، « اللّغة العربيّة وسهام العولمة »، العربيّة الرّاهن والمأمول، ص: 771.

هذه ملاحظة مهمة، إذ إن الإقلاع في كل موقف، وإلى كل اتجاه، ونحو أي نشاط... يجب أن يكون من أرض صلبة متينة، عبر تماسك في الكيان، وتمسك بالتوابت والقواعد... هذه الصلابة تعين على الوقوف أمام العولمة التي تريد أن تهين اللغة العربية وتوهنها.

- اقتحام المفكر العربي حلبة الصراع الفكري، وعدم البقاء في نقطة التلقي والاستقبال، والانطلاق إلى المبادرة والمشاركة في الحراك الحضاري، والفعل الثقافي، والحضور الذاتي وفرض الأطروحات الخاصة...

- تحتاج اللغة العربية إلى قرارات سياسية صارمة وحكيمة لجعلها في مقدمة اهتماماتنا، ومحل تقديرنا واحترامنا... وهو ما يدفع بنا إلى دفعها إلى تطوير الحياة، ونهضة المجتمع وتنمية الطاقات والقدرات...

الخلاصة

اللغة العربية مقوم رئيس في هيكل الشخصية العربية الإسلامية، تتوفر على قدرات وطاقات وإمكانات، تمكنها من تطوير المجتمع، وتنمية مجالات الحياة المختلفة. وقد أثبتت وبرهنت على ذلك في عصور قوة أهلها، وعزة المنتمين إليها، وفي الجهود التي كان أصحابها يؤدون بها ما هي أهل لها.

هذه اللغة مرتت بفترات ضعف ووهن وتقهر، تسبب فيها ذوها، فتكالب عليها الأعداء، وعقها الأبناء، فرماها الفريقان بالعقم، وأذروها بالفناء. وضيّقوا عليها منافذ التنمية والنهضة، وافتعلوا لها مشاكل ومعيقات ومثبطات... فعلى أصحاب اللغة العربية إذا أرادوا أن تقوم لهم بالتنمية المطلوبة، والنهضة المنشودة أن يزيلوا من طريقها المعيقات، ويقوموا بما عليهم نحوها من واجبات. فهي مهياة ومؤهلة لذلك، كما ذكرنا في العرض. إذا حصل هذا تكون الفرص سانحة للنهضة والتنمية باللغة العربية. هذا ما يجب الإيمان والاقتناع به، والانطلاق منه في العمل الجاد المؤسس للمجتمع المتطور.

نختم هذه الخواطر بمقولة للدكتور عبد السلام المسدي، تثبت قاعدة مهمة في مضمار التنمية والنهضة: «...ولا ثقافة بدون هوية حضارية، ولا هوية بدون إنتاج فكري، ولا فكر بدون مؤسسات علمية متينة، ولا علم بدون حرية معرفية، ولا معرفة ولا تواصل ولا تأثير بدون لغة قومية، تضرب بجذورها في التاريخ، وتشارف بشموخ حاجة العصر، وضرورات المستقبل.»¹⁴

14- مستقبل الثقافة العربية في القرن العشرين، ص: 349.

اللغة العربية في الجزائر بين الوظيفة والتوظيف

د. لخضر لعسال جامعة مستغانم

مقدمة:

لئن كان دم كل مخلوق يشكل نبض حياته ولا يستطيع الحراك من دونه، فإني أرى أن لغة الإنسان أجدد أن تكون شبيهة بالدم، وذلك لكونها تميز كل أجناس البشر عن بعضهم مثلما للجسم علاقة خاصة بفصيلة دموية معينة. واختلافهم فيها سنة إلهية كالألوان والتفكير والأفكار والنباهة والبلادة والخصائص الفردية فالجماعية التي أسست المجتمعات والأمم.

فليس من الغريب ولا العجيب أن نجد اللغة العربية من أهم خصائص العرب قبل أن تصير من خصائص الدين الإسلامي الذي يمثله القرآن الكريم الذي أنزل بها.

وليس من اللائق أن تغيب هذه اللغة عن ساحة الاستعمال الوظيفي في المجتمع الجزائري وهي من عناصر الهوية الوطنية، وقد نصت على ذلك قوانين البلد بشكل واضح لا لبس فيه ولا حرج، «فاللغة وعاء الثقافة»(1)، ولكل ثقافة ميزاتها. وليس من داع للإهمال والإقصاء وقد أثبتت قدرتها في أداء وظيفتها في كل مواقع التسيير الإداري، من دون الاستدلال بدول عربية أخرى لا تُستعمل فيها لغة إلا هي. ولا أظن أن كل منصف ينكر فساحة مجال الصيغ العربية وبساطة أسلوبها في التعبير عن الحاجات على اختلاف قطاعاتها وأن «سعة صدرها حيال التعريب والمجاز والنقل، وشدة حرصها على جمال الأسلوب وبلاغة العبارة، وتوحيها الوصول إلى الغرض من أقرب الطرق وأكثرها ملاءمة لمقتضيات الأحوال»(2)

فبهذه المناسبة العظيمة التي أتاحها لي المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر أود أن أسهم بمداخلة تعكس وجهة نظري تجاه استعمال هذه اللغة في الحياة اليومية عبر العنوان «اللغة العربية في الجزائر بين الوظيفة والتوظيف» متناولا عدّة تساؤلات منها:

ما المقصود بوظيفة اللغة العربية؟ وما دورها في خدمة الحياة الاجتماعية الوطنية؟ وما العوائق التي تحول دون تعميمها؟ وما هي الفوائد من تفضيلها على غيرها؟ وما مكانتها ضمن المنظومة اللغوية العالمية؟ وما هي سبل التحكم في توظيفها؟ إلى غيرها...

فرجائي أن أوفق في عرض أفكاري خادمةً لغتنا الغراء التي أريد لها المكانة اللائقة بها بين أفراد جزائرنا الأحرار الذين لا يبغون عنها حولا . ومداخلتى هذه تكون عن طريق تناول العناصر الآتية:

1- وظيفة اللغة العربيّة:

مما أرى عدم الشكّ فيه أنّ كلّ لغة مرتبطة بحياة أهلها وهي متساوية الحظوظ في القيمة والمكانة، لا يفضل بعضها على بعض إلاّ بعقريّة أصحابها. ولذلك نجد «أنّ كلّ شعب من الشعوب يعتقد أنّ لسانه أفضل الألسن ويميل إلى اعتبار أيّ لسان آخر عاجزا عن الكلام» (3) ولكنّ وقائع التاريخ بيّنت أنّ اللّغات تحيا بحياة أهلها وصدارة حضارتهم وهيمنتها على المجتمعات . وقد قال ابن خلدون: «اعلم أنّ اللّغات كلّها ملكات شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللّسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها». (4) ومن ثمّ فإنّ أبرز دور اللّغة عامة هو التواصل بين أطراف تشكّل مجتمعا واحدا ثم يتجاوز إلى ربط علاقات بأطراف أخرى تحسن استعمالها لقضاء حاجاتها بالتفاهم والتراضي ، فيقع تبادل الأغراض والفوائد من أجل التعايش، أو قد تسعى أطراف أخرى معادية للتخلص من مضادّها بتعلم لغته واستعمالها لتحقيق ذلك الغرض. فاللغة هي سلاح البقاء والإفناء

في أن، فهي سلاح الأمة التي تريد لشخصيتها الثبات بعناصرها إن لم تهملها وتقصها ، وهي سلاح العدو الذي يحاول النفوذ إلى المجتمع الآخر عبرها بعد أن يتمكن من توظيفها لإيصال أهدافه وتحقيق أغراضه. وقد وصلنا تعريفها الواضح من ابن جني(392 هـ) قائلا: «فأما حدّها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»(5) وها هو قول الشيخ البشير الإبراهيمي(1965م) يوضح مكانة العربية عند العربي إذ قال : «لغة الأمة هي ترجمان الأمة وخزانة أسرارها... لغة العرب قطعة من وجود العرب... فإذا حافظ الزنجي على رطانته ولم يبيع بها بديلا ، وحافظ الصيني على زمزمته فلم يرض عنها تحويلا ، فالعربي أولى بذلك وأحق»(6). فمن الطبيعي أن يحيط كلّ جنس لغته بأسوار الحماية ، ثم «إنّ اللّغة ليست فقط تراثا للأمة بل هي بالإضافة إلى ذلك أداة للمجتمع الذي يريد أن يتنصّل من العجز والتعفن»(7) اللذين يتّصلان بالإنسان لا باللّغة التي هي بمثابة وسيلة بيده فقط. وذلك لأنّ « طابع التخلف الذي يطبع لغتنا العربيّة لم يأت من أساليبها البيداغوجيّة الموضوعيّة التي بقيت دون تغيير ، ولا من محتواها الذي بقي جامدا تقريبا ، بقدر ما جاء هذا التخلف اللّغويّ من تخلف المجتمع العربيّ»(8). ذلك ما يؤكّده المرحوم عبد الله شريط في قوله: «يخيّل إليّ أنّ ما يوجّه إلى العربيّة اليوم من عجز عن مسايرة التطور العلميّ والفنّي الحديث هو في الواقع اتّهام موجّه إلينا نحن أصحاب هذه اللّغة».(9)

وهي أيضا حاملة أفكار المجتمع وحامية ثقافته إذ هي«التي تساعد على تكوين العقل أو-على الأقلّ- تؤثّر فيه تأثيرا عميقا ، وتوجّه وجهتها الخاصّة، وتطبعه بطابعها المميّز ، وبطابع ثقافتها النوعيّة».(10) ولذلك «يجب تنفيذ قصور العربيّة بحجّة علميّة ، وهو أنّ القصور في أيّ لغة غير ممكن ، بل يكمن قصور لغة في أهلها المخدوعين ذوي الضمان الميّنة» (11) أو أولئك الذين يريدون لها الإقصاء قصدا لتثبيت غيرها في مكانها، ونزيد قولنا بـ«أنّ المعروف أنّ كلّ لغة أهملت بان عجزها المؤقت عند الاستعمال، وكلّ لغة

اهتمّ بها أهلها، واستخدموها في شؤونهم النظرية والعملية ظهرت متطورة حية، فالقضية إذن ليست قضية لغة وإنما هي قضية المتكلمين بها»(12).

كما يمكن بالإضافة إلى وظيفتها الاجتماعية في خوض غمار الممارسة الإدارية فإنّ ضرورة قبولها أن تكون أيضا وعاء يحمل مضمون العلوم الوافدة بما ينفع المجتمع وهي بلا شكّ قادرة على ذلك مثلما كان شأنها في سابق عهدها المضيء حينما «انتقل العرب من همجية الجاهلية إلى حضارة الإسلام ، ومن النطاق العربي الضيق الذي امتازت به مدنيتهم في عصر بني أمية إلى الأفق العالمي الواسع الذي تحوّلوا إليه في عصر بني العباس ، فلم تعجز لغتهم عن مواجهة هذه الشؤون الجديدة ، ولم تضق ذرعا بالتعبير عن أية ناحية منها». (13) ومن ثمّ يحقّ لها التعبير الإداري والعلمي بكلّ قوّة وأمان لا يجرفها تيار العولمة بل هي في موضع يسمح لها أن تكون عالمية بالنظر إلى قيمتها وسط أبناء العالم الإسلامي بشرط أن يقوم أهلها العرب في مقدّمة ممارستها وتوظيفها وإيصالها إلى الآخرين . ولست من الذين يتباهون بها عاطفيا وإنما انطلاقا من كون حياة لغة ما إنّما هو بحيوية أبنائها، و«قد عرف للغة العربية كفايتها النادرة ومنزلتها السامية جميع الثقافات من المستشرقين الأجانب أنفسهم». (14) ثمّ إنّ محاولة أعدائها بكلّ قوّة إماتتها وإقصاءها من الحياة العامة بين أبنائها لدليل واضح على قيمتها ومكانتها، وقد أثبتت صمودها في الجزائر . ذلك كلّه عبر تاريخ مظلم طويل وكانها تمدّرت بالنجاة تحت رماد نار ملتهبة لم تمسسها بسوء يد الظالم الجبار.

ومن الجدير ذكره هو أنّه لا ينكر تعدّد لهجات الجزائر أو كما يعدّها آخرون لغات ، وذلك من طبيعة الحياة البشرية ، ولكنّ ميزة هذه البلاد أنّها عرفت الاستقرار الاجتماعيّ مدّة طويلة إلى أن ابتليت بمكر الاحتلال الفرنسيّ الذي زرع الصراع وبذر سمة النزاع غير المفيد في هذا المجال. ومن المعلوم «أنّ الممارسات اللغوية فيها نوع من التعايش اللغويّ على أرض واحدة، ولذلك سلبيات ومخاطر، وهنا تقتضي الضرورة الإسراع في

تخطيط لغويّ يراعي الأبعاد الكبرى للوطن». (15) من دون نكران الواقع اللغويّ المتعدّد التلقّف الذي يحتلّ مساحة أكبر من العربيّة الفصحى ، غير أنّه أيضا لا يمكن إغفال القدرة على التحكّم فيها مادامت النية حسنة، كونها هي الأقرب إلى الدارجة العربيّة ببقاء الكثير من ألفاظها من دون النظر إلى قواعد الإعراب التي لا يصعب تداولها بعد شيء من التمرّس والتوظيف الدائم. وقد حلّل أ.د. عبد الله شريط العلاقة بين العربيّة الفصحى والواقع اللغويّ الجزائريّ بشيء من التفصيل، فليراجع هناك. (16) إضافة إلى أنّ اختيار وسيلة التواصل العلميّ والإداريّ لأبد له من وسيلة لغويّة حيث إنّ «لما كانت الحضارة في تطوّرها تكثّر من أسباب التواصل فإنّ الناس يختارون بناء على نوع من المواضع الضمنيّة إحدى اللّهجات الموجودة ليجعلوا منها أداة حاملة مآرب الأمة بأجمعها». (17) وعندنا نحن الجزائريّين ثبتت العربيّة وجودها فهي لغة التعبير الحقيقيّ والأصليّ والمناسب للمجتمع الذي تعيش أفرادها منذ زمن بعيد من دون إشكال ولا حرج.

2- دورها في خدمة الحياة الاجتماعية الوطنية :

ولتحقيق غرض تثبيت دورها في المجتمع العربيّ عامّة والجزائريّ خاصّة أوكلت المهمة للباحثين حيث نال موضوع العربيّة والتعريب نصيبه من الدراسة والنقاش الذي لا يكاد ينقطع إلى أن وصل به الأمر إلى عقد ملتقيات، وتداولته الجامعات العلميّة العربيّة وعالجته الأطروحات الجامعيّة باحثة عن الداء لإيجاد الدواء ، ولكنّها أبحاث لم تراوح الصفحات التي سوّدت بموضوعاتها ، وأدرجت في رفوف المكتبات قد غطاها غبار التناسي والإغفال. ولكون قضية اللّغة العربيّة ما برحت تدار حولها المناقشات ينبغي ألاّ نملّ من ذلك ونبقى في الكلام عليها إلى أن تفرض وجودها أو أن نهلك دونها.

فمن آمن بمكانتها المذكورة آنفا لا بدّ له من أن ينهض بدورها في المجتمع وذلك بتمكينها من الاستعمال اليوميّ في كلّ الإدارات التي يجب

عليها أن تخضع لقانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة رقم 5-91 الصادر في العدد 03 ليوم 30 جمادى الثانية عام 1411 هـ الموافق لـ16 يناير 1991 م. وكم تأخذني الحيرة بعيدا أمام كلّ من يعدّ نفسه جزائريًا وهو يتمرّد على ذلك القانون بله الدستور، وكم أعجب لمن يدّعي أنّه مسلم وهو ينفّر من هذه اللّغة التي هي عنوان القرآن الكريم ، فالأمر أخطر ممّا يتصوّر كلّ صنف ممّا ذكر. وأذكر ههنا بأنّ هذا العدد من الجريدة الرسميّة قد وُجد فيه نوع من التخطيط بحيث أشارت المواد 36 و37 و38 من الفصل الخامس إلى مدّة التطبيق تدريجيًا في جميع المجالات.

ومن بين المعطيات التي تنفي تبرير جهل اللّغة العربيّة في الجزائر:
- أنّ ترسيم تدريسها مرّ عليه خمسون سنة بعد عام من الآن فالجيل الماسك بزمام أمور التسيير هو ممّن تخرّجوا في المدرسة الجزائريّة بعد استرجاع الحرّيّة.

- أن الكبتار حاليا يساعد على تذليل أيّ عقبة أمام من له إرادة التعلّم والاكْتساب، واللّغة تكتسب.

- أن مطلب الوطنيّة يلزم الجزائريّ الخضوع لدستورها وقوانينها وقراراتها.
- أن مكوّنات الشخصيّة الجزائريّة ناقصة من غير العربيّة.

3- عوائق تعميمها في الحياة الاجتماعيّة:

لقد ورثت الجزائر تركة ثقيلة بعد استرجاع الاستقلال من هيمنة الأميّة وندرة المتمكّنين من اللّغة العربيّة ، فصارت الأمور معقّدة بدت صعبة الوصول إلى إرجاع عروبته ولكنّ الإرادة تكسر الحديد الصلب وذلك «لأنّ سرّ الإصلاح الحقيقيّ للفرد والجماعة على السواء هو الإخلاص... وأنّ إحياء الثقافة العربيّة لن تكون وسيلته تقليد أسلوب ونموّ غير طبيعيين ولا وضع أفكار عربيّة في قالب مستعار من الخارج ، وليس من المروءة في

شيء أن يهرب المرء من نفسه، وليس الهرب بطريق حقيقيّ للنجاة، وإنما الطريق هو أن نلقي السمع من صميم القلب إلى اللّغة» (18) و «إنّ نجاح الأمم يقاس بمبدأ (التوازن الثقافيّ) الذي تحقّقه لنفسها ، وبقدر هذا التوازن بين كيانها وأصالتها من جانب وثقافات الآخرين من جانب آخر تكون قدرتها على العطاء الإنسانيّ الذي يكسبها الاحترام والوجود المتميّز». (19)

ومن أبرز العوائق أمام توظيف اللّغة العربيّة ما أورده في النقاط الآتية:
*- غياب الثقة بها لدى كثير من أبنائها أو تعمد ذلك واصطناعه.

*- تمسك من بيدهم زمام تسيير الأمور بلغة أجنبيّة لا تمتّ بصلة لهويّتنا ، بل هي التي همّشت لغتنا وحاربتهما وزحزحتها من الميدان عنوة وقهرا.

*- الادّعاء بصعوبتها أو عجزها أو غرابتها أو فوات وقتها أو غير ذلك.

*- سيطرة اللّهجات الدارجة على الحياة اليوميّة في المجتمع.

*- تهاون وسائل الإعلام المختلفة في شأنها وخاصّة في عصر انتشرت فيه المرئيات بشكل واسع يصعب على المرء أن يتحكّم في لغة تعبيره.

فكيف بلغة فاق عمرها آلاف القرون وهي صامدة في أوجه الإذلال ومحاولات القضاء عليها ، وهي التي استطاعت حمل العلوم على اختلاف أنواعها في أزهى أوقاتها « وكانت في جميع الأوقات مستودع آداب الشرق وملقى تياراته الفكرية ، وما زالت صالحة لذلك لولا غبار من الإهمال علاها ، وعاق من الأبناء قلاها ، وضيم من لغات الأقوياء المفروضة دخل عليها ». (20) وحتى لو فرضنا تأخر هذه اللّغة في الاستعمال اليوميّ فإنّها تبقى « في طور النهوض التلقائيّ ، وهي إذا لم تفقد نفسها في أحلك الظروف والانحطاط التي مرّت بها خلال القرون المتتالية الماضية ، فلا يمكن أن تزول بعد أن أصبحت هي اللّغة الرسميّة في أكثر من عشرين دولة عربيّة» (21)

ولكنّ اللّغات الأجنبيّة في هذه الدول بركت عليها ولم تنزحزح معيقة حرّية لغتها الأصيلة للتحرّك في المكان نفسه. فاستعمال لغات أجنبيّة لم يشفع لها في السير مع دول التقدّم، لأنّ التقدّم العلميّ والحضاريّ والثقافيّ بيد الإنسان نفسه ليس إلّا.

4- فوائد تفضيلها على غيرها:

لا يجوز أن ننسى بأنّ العربيّة هي حاملة تراثنا الأصيل ، ومادما نبعدين عن استعمالها فإننا سنبقى كالأجانب عنها ، ثمّ من البداهة «أنّ اللّغة لا بدّ لها من مجتمع والمجتمع لا بدّ له من لغة يعيش كلّ منهما من الآخر ويتغذى منه ويتفاعل معه ويكسب منه القوّة على البقاء والتطوّر». (22) ومن المعيب أن يختار مجتمع لغةً من غير أصوله حتّى يذوب في ثقافة غيره، إن قبله الذوبان. وقد يقول قائل إنّ في الجزائر لهجاتٍ أو لغاتٍ لا علاقة لها بالعربيّة الفصحى، ويمكن أن نردّ عليه سريعا بأنّ التعلّم هو سبيل التحكّم في أيّ لغة، ومادام الأمر كذلك فالعربيّة أولى وأجدر لكوننا وجدنا أهاليها على اختلاف أعراقهم قد اندمجوا في هذا التراث الممزوج الذي وحدّ مجتمعنا ودفعه إلى التعايش عسورا مديدة. ولاشكّ في أنّ لكلّ قوم لسانه الذي يميّزه عن غيره ويجعله مرتبطا به يسهّل عليه التواصل مع بني جنسه، ويمكنه من التعبير عن أفكاره وخلجات فكره بسهولة حين يسيطر على ملكة التفكير والتعبير حتّى تصير هي اللّغة الأمّ. و «أنّ من يملك زمام اللّغة الأمّ يمتلك بالضرورة ثقافة يدافع بها عن عقل أمّته، فثقافة كلّ أمّة كامنة في لغتها ، والعربيّة أبرز ملامح ثقافتنا ، وهي أكثر اللّغات الإنسانيّة ارتباطا بالهويّة الثقافيّة» (23) الوطنيّة والقوميّة والدينيّة. ثمّ لا بدّ أن نذكّر بأنّ «الأمّة التي تحترم نفسها لا يستعمل أفرادها لغة أجنبيّة إلّا في مناسبات خاصّة، وفي أغراض فنيّة بحتة» (24)، وهذا لا يعني بالضرورة إقصاء اللّغات الأجنبيّة من التعلّم بل العكس هو الصحيح.

5- مكانتها ضمن المنظومة اللغوية العالمية:

لم تكن اللغة العربية قبل خمسة عشر قرناً إلا في مكان محصور بين حدود الجزيرة العربية، وبعد فترة وجيزة لم تتعدّ القرن الأول حتى ضربت بأطنابها على مساحة كبيرة من المحيط الأطلسي إلى الهندي. وعرفت تطورا سريعا في التوظيف على مستوى عالٍ من التحكم والاستقرار عبر حقول المعرفة المختلفة ، ولم تترنح أمام وفود العلوم التي لم يعرفها أصحابها ، بل إنّ أغلب رواد العلم من العجم.(25) ومع كلّ الصعاب التي تحوم حولها اليوم فإنّها تحتلّ حيزا لا بأس بها بالنظر إلى المساحة الإسلاميّة التي يفوق تعداد سكّانها المليار ، بالإضافة إلى الدول العربيّة والشرقيّة الأخرى التي ليست بعيدة عن تقبل تعلّمها واستعمالها في مواطن ضيّقة ولكنّها قد تدلّ على موضعها من اللّغات الأخرى.

ومن بين أهمّ ميزات لغتنا العربيّة أنّها تملك القدرة على استقبال ما يفد إليها من الأخرى بفضل معيار التعريب و بما يسمّى الدخيل وبالترجمة وفق صيغها وأسلوبها، فقد جرّبت قضية التآثر والتأثير ونقل لنا التاريخ أنّه « بعد انتشار الإسلام الذي كانت اللغة العربيّة أقوى وسائل تبليغه للشعوب المختلفة ، عرفت هذه اللّغة أوّل احتكاك فعليّ باللّغات الأجنبيّة ، وكان من المفروض أن تتأثر متأثرا يصل إلى درجة الذوبان في اللّغات الأخرى لما كانت عليه تلك اللّغات من رقي في ذلك الوقت كالفارسيّة والقبطيّة والرومانيّة». (26) ويزيدنا إصرارا على الإلحاح بضرورة العناية بهذه اللّغة لكونها صارت عالميّة وقد دخلت ميدان التقنيّات ، «وقد أوصت اليونسكو بأن تدرّس كلّ أمّة العلم بلغتها إذا أرادت أن تظلّ مبدعة منتجة للعلماء، فكأما كانت لغة العلم هي لغة التفكير والخطاب اليوميّ كان ذلك مدعاة لرسوخ العلم لدى المتلقّي ، لأنّه لا يحتاج إلى وسيط أو اجتهاد»(27) كبير . وذلك مكمّن الداء في مجتمعا الذي أكلته السنة ما هي في الحقيقة بالسن ، وإنّما خليط من الأصوات والمفردات الهجينة.

خلاصة:

على اقتناعي بأنه لا يوجد أيّ مشكل في إمكان توظيف لغتنا العربيّة في كلّ المجالات الحيويّة فإنّي أريد أن أعرض ما أراه مناسباً جواباً عن السؤال: ما هي سبل التحكم في توظيفها؟ وذلك بتحقيق المقترحات الآتية:

1- الإصرار على ممارسة الفصحى بالتدرّج في جميع أنماط الإدارة مهما حصل من أخطاء، وبذلك يمكن التغلّب على أيّ خطأ لغويّ مع التوجيه السليم في الاستعمال وفق كلّ تخصصّ بالتركيز على المصطلحات العلميّة. وليس تحقيق أمر توظيفها ببعيد حينما توفّر الثقة وتبرز العزيمة والإرادة لدى كلّ معنّي من أبناء الوطن.

2- تفعيل نشاط المجامع اللغويّة العربيّة بإنشاء فروع لها في كلّ الجامعات العلميّة، بالتنسيق والتعامل الجديّ المستمرّ، وعقد ملتقيات دوريّة وطنيّة وعربيّة، وأن تقوم تلك الفروع بمتابعة أشغال هذه الأنشطة ومقاربتها بالتطبيق على أرض الواقع، والاتّصال الدائم بمراكز المجامع التابعة لها في كلّ طارئ علميّ جدير بالبحث المحليّ لتطويره إلى بحث عالميّ، وخاصّة تلك الفروع التي تكلف بالترجمة والبحوث العلميّة الدقيقة.

3 - ربط الاتّصال ما بين جميع مراكز البحوث من جهة وبين دور العلم والثقافة من جهة أخرى بالمشاركة في الندوات وإثراء المجالات المختلفة من دون تخصيص.

4- تقوية التنسيق ما بين الجامعات العربيّة وبين العالميّة الراغبة في التعاون والتواصل من أجل تسهيل العمليّة بكلّ الوسائل المتاحة.

5- القيام بحملة إعلاميّة واسعة متواصلة على المدى البعيد حتّى تتحقّق أهداف التعريب الكامل في البلاد، ومحاورة خصومها بموضوعيّة وأساليب علميّة إلى أن يتمّ الوصول إلى القناعة دون تعصّب أو تهاون واستهانة، ولا تهوين أو تهويل.

- 6- مساندة الأعمال المنتجة في حقل البحوث العلميّة بالعربيّة وتشجيع أصحابها معنويًا ومادّيًا.
- 7- دفع رجال المال والأعمال إلى الاستثمار في البحث العلميّ ، والطبع والنشر، وإلغاء الرسوم والضرائب في هذا الميدان .
- 8- إيلاء كلّ العناية بمادّة النحو العربيّ وتدريسها في جميع فروع التعليم وجميع الشعب الجامعيّة من دون استثناء حتّى يبقى العربيّ مرتبطًا بأصالته المتينة ، وإعادة تكوين كلّ من لا يحسن هذه اللّغة ولو تطلّب الأمر بتطوّر أهل الاختصاص.
- 9- إعادة قراءة التراث بالبحث عن كلّ ما يشكّل دعامة لاستعمال ما أمكن من الألفاظ المولّدة والأساليب الجديدة وفق خصائص اللّغات العربيّة ، وإحياء الصيغ المهملة أو المعتبرة شاذة عند القدامى بلا تفريق بين الاتّجاهات والمذاهب اللّغويّة
- 10- متابعة كلّ أشغال الملتقيات العلميّة التي تخدم اللّغة العربيّة بالنشر والتوزيع كالمجلّات الصادرة عن المخابر والجامع العلميّة العربيّة وتبادل المعلومات .
- 11- تشجيع توظيفها في أوساط الجماهير وتسهيل مصطلحاتها في الوثائق المختلفة تدريجيًا من دون إفراط ولا تفريط حفاظًا على سلامتها.
- 12- معالجة أسباب تأخّر التعريب بالنظر إلى كلّ الدراسات العلميّة التي عالجت هذا الموضوع.

الإحالات :

- 1- فقه اللّغة لعبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، ط.1 ، 1945م، ص 245.
- 2- نفسه ص 244.
- 3- دروس في الألسنيّة العامّة لفرديناد دي سوسير ، ترجمة صالح القرمادي ومحمّد الشواش ومحمّد عجينة ، الدار العربيّة للكتاب، 1985 م ،ص 286 .
- 4- مقدّمة عبد الرحمن بن خلدون ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، لبنان، 1419هـ/1999 م، ج.1/554.
- 5- الخصائص لابن جنّي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، طه، 1999 م، ج.1/34.
- 6- عيون البصائر للشيخ البشير الإبراهيميّ، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص310
- 7- نظريّة حول سياسة التعليم والتعريب للدكتور عبد شريط، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1984 م، ص 21.
- 8- نفسه ص 22.
- 9- من واقع الثقافة الجزائريّة للدكتور عبد الله شريط، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط.2 ، 1981م، ص 11.
- 10- التعريب بين المبدأ والتطبيق ، للدكتور أحمد بن نعمان، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401 هـ/1981م، ص89.
- 11- في المواطنة اللّغويّة وأشياء أخرى للدكتور صالح بلعيد، دار هومة، الجزائر، 2008م، ص4

- 12- في الثورة والتعريب ، د. محمد مصايف، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط.2، 1981م، ص 89.
- 13- فقه اللغة ، مرجع سابق ، ص 244.
- 14- نفسه ص 245.
- 15- مجلة الممارسات اللغوية ، مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، العدد التجريبي، 2010م، ص 29.
- 16- يراجع نظرية حول سياسة التعليم والتعريب، مرجع سابق .
- 17- دروس في الألسنية العامة، مرجع سابق ص 292.
- 18- فقه اللغة ، مرجع سابق ، ص 249.
- 19- مجلة الممارسات اللغوية، مرجع سابق ، ص 122.
- 20- عيون البصائر ، مرجع سابق ، ص 310.
- 21- التعريب بين المبدأ والتطبيق ، مرجع سابق ، ص 342.
- 22- نظرية حول سياسة التعليم والتعريب ، مرجع سابق ، ص 25.
- 23- في المواطنة اللغوية ، مرجع سابق ، ص 4.
- 24- في الثورة والتعريب، مرجع سابق، ص 89.
- 25- يراجع مقدمة ابن خلدون ، 2/542.
- 26- التعريب بين المبدأ والتطبيق ، مرجع سابق ، ص 361.
- 27- في المواطنة اللغوية، مرجع سابق ص 5.

التّخطيط اللّغوي وتعليميّة اللّغة العربيّة في كليات الإعلام والاتّصال بالجزائر.

أ.صليحة خلوفي - جامعة تيزي وزو

مقدمة:

تعتبر اللّغة ركيزة أساسية في أي مجتمع من المجتمعات، وتجتهد كلّ الدّول للمحافظة على لغاتها باعتبارها رمز سيادتها وأساس انتمائها وهويتها ووعاء حاملا لتاريخها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها. واللّغة العربية كغيرها من لغات العالم تتأثّر بمستجدّات العصر ومتغيراته، وهذا يستدعي من أهلها والقائمين عليها الاجتهاد للحفاظ عليها وجعلها مسيرة لمتطلبات العصر المتلاحقة والمتجدّدة على الدّوام في عصر العولمة والانفتاح على ثقافات العالم الخارجي بأيسر السبل التي وفّرتها التقنيات التكنولوجيّة المتطوّرة ووسائل الاتصال والإعلام المعاصرة. ولكن التخطيط لمستقبل اللّغة العربية في جميع مجالات استعمالها يتطلّب خطّة علميّة مدروسة ومحكمة ومنسوجة من عدّة روافد، ولعلّ مداخلتي تركز على مجال التخطيط الإعلامي؛ باعتبار الإعلام من أهم المجالات الحيويّة في المجتمع كما يعدّ في عصرنا الحالي مسؤولا عن تحديد مصير اللّغة العربية إيجابا أو سلبا؛ علما أنّ الوضع في مجال التكوين الإعلامي في الجزائر تشوبه العديد من النّقائص؛ ومن ذلك تجربة التعريب التي مسّت التعليم الجامعي بما في ذلك التّكوين الإعلامي الذي أدّى إلى تكثيف البرامج والمقررات الدراسية على حساب العناية باللّغة العربيّة، وبأساليب تدريسيها ما انعكس سلبا على مستوى خريجي كليات الإعلام والاتّصال الذين لا يتحكّمون في اللّغة العربيّة ولا بأساليب تحريرها، ولا يتحكّمون في الأعم الأغلب حتّى في تخصّصهم الإعلامي الذي تكوّنوا فيه ولا باللغات الأجنبية التي تستهويهم أكثر من لغتهم الوطنية التي يعتبرونها عاجزة عن تلبية احتياجاتهم التعبيرية المعاصرة. والملاحظ أيضا أنّه هناك

ثمة انفصال واضح بين لغة التكوين الإعلامي والمجال الوظيفي للغة العربية التي تكون غالباً عبارة عن وعاء حامل لأفكار وثقافات غربية وبرامج إعلامية تكوينية مستوردة. وبالتالي يستدعي هذا الوضع القيام بخطّة إعلاميّة شاملة ومتكاملة الأهداف وكذا الاستفادة من التجارب العالميّة والعربيّة الناجحة في هذا المجال.

وهنا نقف في مداخلتنا على جملة من التساؤلات وهي:

- ما هي متطلبات الحفاظ على اللّغة العربيّة؟ وما هي متطلبات حسن استعمال اللّغة العربيّة؟

- ما المقصود بالتّخطيط اللّغوي وما هي أهدافه وأبعاده؟

- كيف السبيل للتّخطيط للغة العربيّة؟ وإذا كان التّخطيط اللّغوي يشمل مجالات عديدة فما نصيب الإعلام منه؟ وماذا عن تجربة الجزائر في التّخطيط لتعليمية اللغة العربية واللغات الأجنبية في كليات الإعلام والاتّصال؟ وهل يمكن أن يتجسّد تخطيط لغوي في المجتمع من دون تخطيط إعلامي؟ أو بدون رسم سياسة لغويّة وإعلاميّة متكاملة؟

* مفهوم التخطيط اللغوي:

- تعريف التّخطيط لغة: يقول العلامة ابن منظور: «خَطَّ القَلَمُ أي كتب. وَخَطَّ الشَّيْءَ يَخُطُّهُ خَطًّا: كتبه بقلم أو غيره؛ وقوله: فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ، خَطًّا، بَهْجَتِهَا كَأَنَّ، قَفْرًا، رُسُومَهَا، قَلَمًا أَرَادَ فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ بَهْجَتِهَا قَفْرًا كَأَنَّ قَلَمًا خَطَّ رُسُومَهَا. وَالتَّخْطِيطُ: التَّنْظِيرُ، التَّهْذِيبُ: التَّخْطِيطُ كَالتَّنْظِيرِ، تقول: خُطِّطْتُ عَلَيْهِ ذَنْبُهُ أَي سَطَّرْتُ... وَالخَطُّ: الكتابة ونحوها مما يُخَطُّ. وروى أبو العباس عن ابن الأعرابي أنه قال في الطَّرْقِ: قال ابن عباس هو الخطُّ الذي يَخُطُّهُ الحَازِي، وهو عِلْمٌ قَدِيمٌ تَرَكَه النَّاسُ، وقال أبو حنيفة: أَرْضٌ خَطٌّ لَمْ تُمْطَرْ وَقَدْ مُطِرَ مَا حَوْلَهَا. وَالخُطَّةُ، بالضم: شِبْهُ القِصَّةِ والأَمْرِ. يقال: سُمِّنَتْهُ خُطَّةً خَسْفٍ وَخُطَّةً سَوْءَ؛ قال تَابُطٌ شَرًّا: هُمَا خُطَّتَانِ: إِمَّا إِسَارٌ وَإِنَّةٌ، وَإِذَا دَمَ. وَالقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ أَرَادَ خُطَّتَانِ فَحَذَفَ النُّونَ اسْتِخْفَافًا. وفي حديث الحديبية: لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَعْطَيْتَهُمْ إِيَّاهَا، وفي حديثها

أيضاً: إنه قد عرض عليكم خُطّة رُشدٍ فاقبلوها أي أمراً واضحاً في الهدى والاستقامة. وفي رأسه خُطّة أي أمرٌ ما...»¹

- **تعريف التخطيط اصطلاحاً:** عرف الإنسان التخطيط منذ القدم، وهو عبارة عن منهج عملي يتبعه الإنسان ليجني ثماره في المستقبل ولكن بعد أن يقوم ببعض الإجراءات اللازمة لبلوغ هدفه المنشود. والتخطيط عملية لا بدّ منها ولا يمكن لأي دولة من دول العالم أن تستغني عنه باعتباره من أهم عمليات تحقيق أهداف التنمية في مجالات مختلفة وحيوية. «ويعدّ التخطيط اللغوي فرعاً من علوم اللغويات الاجتماعية التي تعنى بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع، ومدى تأثر كلّ منهما بالآخر ويعنى التخطيط اللغوي بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة سواء أكانت مشكلات لغوية بحتة كتوليد المفردات وتحديثها، وبناء المصطلحات وتوحيدها، أم مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها»².

ومن الجدير ذكره أنّ الدراسات المتعلقة بالمشكلات اللغوية وحلولها في مختلف البلدان قد قدّمت أطراً نظريّة تجعل من التخطيط اللغوي علماً له أصوله وتطبيقاته وفوائده الجمّة. ولقد فصل موثي ناهير (Moshe Nahir) تطبيقات التخطيط اللغوي في الآتي:

- 1- التنقية اللغوية (language purification).
- 2- إحياء اللغات الميّتة أو المهجورة (language Revival) .
- 3- الإصلاح اللغوي (language reform).
- 4- التقييس اللغوي (language standardization).

1- ابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، ط1. بيروت: 1990م، دار صادر، مادة (خ ط ط).

2- فواز عبد الحق الزبون، «دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها»، أعمال الموسم الثقافي السابع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني، مؤتمر «اللغة العربية في المؤسسات الأردنية واقعا وسبل النهوض بها» منشورات مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ط1. عمان: 2009م، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد ص85.

- 5- تحديث المفردات وتطويرها (lexical modernization).
- 6- إجلال اللغات القومية محلّ اللغات الأجنبية ذات الانتشار الواسع في الجامعات الوطنية.³

* مفهوم التخطيط الإعلامي: من بين التعريفات التي عثرت عليها لمفهوم التخطيط الإعلامي ما قدمه الأستاذ نايف إبراهيم كريري القائل: «التخطيط الإعلامي في أبسط تعريفاته بما يحمله من قيمة دالة هو حشد كافة الطاقات الإعلامية البشرية والمادية وكافة المؤسسات الإعلامية الجماهيرية والشخصية بدءاً من النشرات الصغيرة أو الملصقات والشعارات إلى المؤسسات الصحفية الكبرى من الإذاعات المحلية الصغيرة، إلى الشبكات الإذاعية والتلفزيونية العملاقة»⁴. ولعلّ الدول المتقدمة قد تفتّنت منذ وقت بعيد إلى أهمية مجال الإعلام وضرورة التخطيط للغة واستعمالاتها في هذا المرفق الهام في الدولة، بدءاً من كليات الإعلام إلى المؤسسات الصحفية، والإعلام بنوعيه المسموع والمكتوب وصولاً إلى الفضائيات التي غدت في متناول الجميع في عصرنا الحالي الذي ألغيت فيه الحدود الجغرافية والزمانية والمكانية.

وكلّ الدول اليوم تقوم بتوجيه طاقاتها وقواها الفاعلة نحو الأهداف التي تأمل في تحقيقها مستغلة في ذلك كافة الوسائل المتوفرة وفق خطط علمية مدروسة، وهكذا نجد أن الخطة تشمل ثلاثة خطوط متوازية:

- 1- تحديد الأهداف.
- 2- تحديد الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف.
- 3- أساليب تحقيق تلك الأهداف⁵.

3- فواز عبد الحق الزبون، «دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها»، ص 87-90.

4- نايف إبراهيم كريري، السبت، 29 يناير 2011، تعليقات مفهوم التخطيط الإعلامي،

الموقع: <http://webcache.googleusercontent.com/search?q>

5- ياسين العكور، 04 كانون الثاني 2010م، 40:57، الموقع:

<http://webcache.googleusercontent.com/search?q>

لقد حصر الأستاذ سر الختم عثمان الأمين ضرورة هذا التخطيط المستقبلي بصفة خاصة إلى عوامل وضرورات منها:

أولاً: التغيرات السريعة في المجالين الاجتماعي والتقني والتي تولدت عن حاجة عاجلة لوظائف اكتسبت أهمية متزايدة لدى المستفيدين من الجمهور العام والمخدمين على حدّ سواء، وحاجة هذه الوظائف لمستويات متطورة باستمرار من الناحية المهاريّة.

ثانياً: تزايد التعقيد التكنولوجي، والتطور الصناعي، وخاصة في حقل الإلكترونيات مما اقتضى إعادة النظر فيما سبق من تخصصات مهنيّة ودراسيّة من زاوية للرؤية والتبصر، بما يحقق مزيداً من التأهيل التخصصي الأكثر دقة وخصوصيّة⁶. ويضيف قائلاً: «إنّ التخطيط المستقبلي أصبح لا مناص عنه بغرض العمل وفق استبصار علمي واضح المعالم ومحدّد للرؤية المستقبلية لكلّ الكليات الجامعية في هذه الدول عامّة ولكليات وأقسام علوم الاتصال والإعلام فيها بصفة خاصة»⁷، وكأني به يتفق في هذا السياق مع الأستاذ محمود فهمي حجازي الذي يقول: «إنّ قيام وسائل الاتصال الجماهيري بدورها الكبير في التنمية اللغوية يتطلب التعاون العربي في رسم سياسة لغوية عامّة تعمل في إطارها المؤسسات الإعلامية والتعليمية وغيرها، والعمل كبير في قضايا التنمية اللغوية، وهذا عمل تاريخي يتطلب خططا وقرارات وبرامج في التهذيب اللغوي، وبرامج تدريبية، ويتطلب توعية وتعديلا للمواقف، ولهذا كلّه فإنّ قضية التنمية الإعلامية والتعليمية والمؤسسات الأخرى المعنية في الدول العربية وذلك في إطار سياسة لغوية محدّدة الأهداف وواضحة المسار متعدّدة المراحل، تنفيذ من الإمكانيات الكبيرة لوسائل الاتصال على نحو يحقق لأجيال المستقبل استمرار الوحدة اللغوية

6- سر الختم عثمان الأمين، «رؤية مستقبلية لمناهج الإعلام ومقرراته في الجامعات السودانية»، مجلّة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد: 9، (عدد خاص)، ص 414.

7- سر الختم عثمان الأمين، «رؤية مستقبلية لمناهج الإعلام ومقرراته في الجامعات السودانية»، ص 414.

وتلبية المتطلبات المعاصرة في سهولة ويسر»⁸. وبالتالي فإن إعادة التخطيط لتدريس اللغة العربية واللغات الأجنبية في كليات الإعلام ضرورة ملحة أتفق عليها العديد من الباحثين المتخصصين واللغويين العرب في عصرنا الحالي.

*** التكوين الإعلامي:** شهد التكوين الإعلامي تطورا ملحوظا في الدول المتقدمة من حيث التقنية وطرق إعداد مناهج التدريس والبرامج التكوينية اللازمة لهذا القطاع الهام في المجتمع، وبالمقابل نجد الدول العربية والنامية تعاني في هذا المجال من نقائص فادحة سواء ما يتعلق بالوسائل التقنية أم ما يتعلق بطرق التدريس المعتمدة. «ولقد أجمعت كافة التقارير والدراسات والأبحاث التي أجريت في مجال السياسات الإعلامية والتدريب الإعلامي على النقص الفادح الذي تعاني منه معظم الدول النامية من القوى البشرية المتدربة وعلى ضرورة التصدي لمشكلة إعداد الإعلاميين. كما أن معظم المؤسسات الصحفية وأجهزة الإعلام تعاني من نقص خطير في الأفراد المؤهلين والمدربين، وعدم توافر الجهاز الفني القادر في المؤسسات الإعلامية في الدول النامية، وهذا يمثل واحدة من أهم العقبات الخطيرة التي تقف حجر عثرة في سبيل تنمية وسائل الإعلام»⁹.

*** أهم مشكلات التدريس الإعلامي في الدول العربية:**

يمكن حصرها في الآتي:

- النقص في أعضاء هيئة التدريس المؤهلين لتدريس الإعلام.
- المناهج الدراسية واختلاف أنماطها واتجاهاتها.
- تدريس اللغات الأجنبية وظاهرة ضعف الطلاب فيها.
- التدريب العملي ومفهومه وأهميته، وموقف الكليات والأقسام الإعلامية منه.

8- محمود فهي حجازي، «اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين»، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، (مجلة المجمع العلمي العربي سابقا)، عدد خاص، دمشق: 1998م، مطابع دار البحث، مجلد 73، ج 2، ص 497.

9- مادة التخطيط الإعلامي 2010، المحاضرة الثانية، 7/11/2009م، تاريخ الاطلاع: 01-05-2010
6:10، الموقع: <http://webcache.googleusercontent.com/search?q>

- الكتب والدراسات الإعلامية المؤلفة والمترجمة.
- الأبحاث الأكاديمية ومستواها.
- التنسيق والتعاون بين المعاهد بعضها ببعض، وبينها وبين المؤسسات الأخرى¹⁰.

ولمواجهة مشكلة نقص الإمكانيات والكفاءات في مجال الإعلام يقتضي ذلك اتباع مدخلين متكاملين هما:

المدخل 1: التخطيط طويل الأجل لإعداد أجيال من المتخصصين في الإعلام يكون من خلال الدراسة التخصصية في الجامعة، وهو ما حدا باليونيسكو إلى تقرير: أن الصحفي أو رجل الإعلام لا بد له من أن يتسلح بخلفية ثقافية متكاملة عن طريق الدراسة الجامعية.

المدخل 2: تدريب العاملين الحاليين في وسائل الإعلام: من الضروري أن تتبنى أجهزة الإعلام والمؤسسات الإعلامية والجامعات فكرة تصميم برامج تدريبية (قصيرة، متوسطة، طويلة)، وذلك لتوفير الجوانب المهنية والعلمية، وتدعيم المهارات اللغوية وترشيد الأداء وترقية أساليبه. والحاجة الدائمة إلى تجديد المعلومات وتطوير المعرفة. والوقوف على أحدث الأساليب والنظريات في مجال التخصص¹¹.

*** تطبيقات التعليم الإعلامي في الجزائر:** قدم الأستاذ علي كسايسية نبذة عن تجربة التعليم في كلية الإعلام الجزائرية بعد الاستقلال قائلا: «ورثت الجزائر غداة استقلالها عن القوى الاستعمارية الفرنسية سنة 1962 أي منذ زهاء نصف قرن من الزمن، نظاما إعلامياً، مثل جميع الأنظمة في القطاعات الأخرى، صمم أساساً لخدمة السياسة الاستعمارية في بداية النصف الثاني

10- ينظر: مادة التخطيط الإعلامي 2010، المحاضرة الثانية، 7/11/2009م، تاريخ الاطلاع: 01-05-2010م 6:10، الموقع: <http://webcache.googleusercontent.com/search?q>
11- الموقع نفسه.

من القرن الماضي، وقد استمرت هذه السمات تطبع تصميم وتنظيم وتحديد أهداف وسائل الإعلام الجزائرية عامة، أي التي ورثتها الجزائر أو تلك التي أنشأتها الثورة، ولاسيما الوسائل السمعية-البصرية فتؤدّي الوظائف نفسها التي وجدت من أجلها إلى جانب بعض التعديلات التي أدخلت على مهامها الشكلية بتأثير من الاختيارات السياسية التي أعلنتها الحكومات الجزائرية تماشياً مع ميلها للنهج الاشتراكي وحركة عدم الانحياز. وهذا رغم اعتماد سياسة تكوينية في مجال الصحافة والإعلام بإنشاء أول مدرسة وطنية عليا للصحافة وعلوم الإعلام سنة 1964، بفرعين على أساس لغوي فرع متفرنس يؤطرها فرنسيون وفرع معرب يؤطره عرب من المشرق العربي وخاصة من مصر وبعض الجزائريين في اللغة والأدب»¹².

*** تحديات الآفاق المستقبلية للتعليم الإعلامي في الجزائر:** يمكن تلخيص التحديات التي تواجه التعليم الإعلامي في الجزائر، كما هو الشأن في المجتمعات الانتقالية المشابهة لها في الظروف والشروط السياسية والثقافية، في ثلاثة محاور رئيسة، حددها الأستاذ «علي كسايسية» في الآتي:

1- تحدي عددي، يتعلّق بتطوّر عدد هياكل التكوين من مدرسة للصحافة تستوعب 40 طالباً بين معرب ومتفرنس إلى أكثر من 30 قسماً وكلية للصحافة وعلوم الإعلام والاتصال موزعة على جامعات في الشرق والغرب والشمال والجنوب، حيث تكاد تنعدم الشروط التقنية والبشرية للتكوين الإعلامي. الأمر الذي يمكن أن يرفع عدد الطلبة المسجلين في أقسام الإعلام إلى أكثر من 20 ألف طالب، منهم أكثر من 8 آلاف في قسم الإعلام بكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر وحدها.

2- تحدي نوعي تتمثّل في غياب كلي لنوعية التكوين الناجم عن العدد المتزايد للطلبة الراغبين في الانضمام إلى عالم الإعلام والاتصال، وقلة هياكل الاستقبال

12- علي كسايسية، تحولات التعلّم الإعلامي في الجزائر: تطبيقات وتحديات، الثلاثاء 22 جوان 2010م الموقع: <http://alik.over-blog.org/article-52773046.html>

في
من أجل
بيولوجية
التخصص
العالى، في
التخصصات
النفس وعلوم
تصال متعددة
ين في تدريس
ت الداخلية التي

يل وتقييم البرامج
تير والماستر وما
الدكتوراه وما بعد
دراسات الأولى لما

خطيط اللغوي بشكل

أساسية للمقررات
عتبار أن اللغة العربية

حديثة ومستحدثاتها.

- تنمية مهارات الطلاب اللغوية والعملية وتكثيفها لتتماشى ومتطلبات سوق العمل.

- تبني طرق حديثة في التدريس الإعلامي والاعتماد على الانترنت والمكتبات العلمية كمصادر أساسية لاستقاء المادة العلمية التي تدرّس في مختلف المقررات الدراسية.

- تحديث الكتب الدراسية وتشجيع حركة الترجمة والتأليف لإثراء المكتبة الجامعية لأنها السبيل الوحيد لحماية شبابنا وهويتنا وثقافتنا من التغريب والاختراق الثقافي.

خاتمة:

في ختام هذه المداخلة نقول: إنّ التخطيط للغة ينبغي أن يشمل جميع المجالات التي تستعمل فيها اللغة في المجتمع. ولكي يكون التخطيط اللغوي يخدم لغتنا العربية فإنه ينبغي أن يقوم على خطة استراتيجية لغوية تأتي من وضوح الرؤية والرسالة بما يتعلّق بالعربية كلغة وطنية ينبغي أن تكون لها مكانة معتبرة في برامجنا التعليمية في مختلف التخصصات والأطوار التعليمية، وبات واضحا للعيان من خلال التجارب السابقة في مجال التخطيط اللغوي عند البلدان المتقدمة أنّ مستقبل اللغة مرتبط أشد الارتباط بجهود أبنائها في الحفاظ عليها وخدمتها وترقية استعمالاتها في شتى المجالات والمرافق الحيوية كالتعليم والإعلام والاقتصاد... والجانب اللغوي جانب مهمّ من جوانب التنمية الشاملة في الأقطار العربية ويتطلب التخطيط لمستقبل اللغة العربية في عصرنا الحالي الانطلاق من أبعاد الواقع العربي والنظر في موقع اللغة العربية بين اللغات العالمية، مع الإفادة الكاملة من التقنيات الحديثة في عصر المعلومات ورسم ملامح المستقبل في ضوء التجارب المحلية الوطنية والدولية للأخذ بكلّ ما يتيح للغتنا العربية مكانتها المنشودة في عالم متجدّد ومتغيّر.

الروافد العلمية للبحث

I. المعاجم:

1- ابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب ط1. بيروت: 1990م دار صادر.

II. الكتب والمجلات:

1- فواز عبد الحق الزبون، «دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها» أعمال الموسم الثقافي السابع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني، مؤتمر «اللغة العربية في المؤسسات الأردنية واقعها وسبل النهوض بها» منشورات مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ط1. عمان: 2009م، الشركة الجديدة للطباعة والتّجليد.

2- سرّ الختم عثمان الأمين، «رؤية مستقبلية لمناهج الإعلام ومقرراته في الجامعات السودانية» مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

3- محمود فهي حجازي، «اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين»، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، (مجلة المجمع العلمي العربي سابقا)، عدد خاص، دمشق: 1998م مطابع دار البعث.

III. مواقع الإنترنت:

1- ياسين العكور، 04 كانون الثاني 2010م، 40:57، الموقع:

<http://webcache.googleusercontent.com/search>

2- مادة التخطيط الإعلامي 2010، المحاضرة الثانية، 2009/11/7م، تاريخ الاطلاع: 2010/05/01م، 6:10، الموقع:

<http://webcache.googleusercontent.com/search?q>

3- علي كسايسية، تحولات التعلم الإعلامي في الجزائر: تطبيقات وتحديات،
الثلاثاء 22 جوان 2010م، الموقع:

<http://alik.over-blog.org/article-52773046.htm>

5- نايف إبراهيم كيري، السبت، 29 يناير 2011، تعليقات مفهوم التخطيط
الإعلامي الموقع:

<http://webcache.googleusercontent.com/search?q>

السياسة اللغوية في الجزائر «الإعلام نموذجا» - دراسة تحليلية لبرامج الأطفال -

أ. نعيمة حمو جامعة تيزي وزو

مقدمة:

إنّ اللّغة العربية تعاني من مشكلات في الإعلام في المدارس خصوصا في مناطق التداخل اللغوي والتي تحتمّ على التربويين معالجتها على مستوى المنهج والمقررات وتدريب المعلم والامتحانات وعلى مستوى البحث العلمي. فقد دلّت الدراسات التي أجريت على أنّ التلميذ الثنائي أو الازدواجي اللّغة يُواجه مشكلات عديدة في نموه اللغوي بالمقارنة إلى أحادي اللغة وأنّ مفرداته أقل عددا من زميله الأحادي اللغة.

ومن أجل معالجة هذه المشكلات فلا بدّ من رسم سياسة لغوية حكيمة تضمن وحدة الشعب وتضمن تحديد الأمور التالية:

- تحديد اللغة الرسمية للدولة التي تستخدم في الإدارة والإعلام.

- تحديد لغة التعليم في مراحل التعليم المختلفة (العام والعالي)

- تحديد اللغات العالمية التي تدرس في المؤسسات التعليمية.

وهذه السياسة اللغوية تكمن في التخطيط اللغوي الذي يُعنى بدراسة المشكلات التي تُواجه اللّغة سواء أكانت مشكلات لغوية بحتة، كتوليد المفردات وتحديثها وبناء المصطلحات وتوحيدها أم مشكلات غير لغوية ذات مساس باللّغة واستعمالها. فما دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها؟ أو فيم تكمن خصائص واعتبارات وتدابير التخطيط اللغوي؟ وبعبارة أخرى ما هي استراتيجياته وما الهدف منه؟ ما مدى معرفة الشعوب

ووعيا بقضية العربية وما ينتج عن المجامع اللغوية من مصطلحات ورموز ومنحوتات؟ وما مدى رغبة الشعوب العربية في تعميم العربية؟

الجزء النظري:

1- مفهوم مصطلح التخطيط اللغوي: يعدّ التخطيط اللغوي فرعا من علوم اللغويات الاجتماعية تُعنى بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع ومدى تأثير كلّ منهما بالآخر. ويُعنى «التخطيط اللغوي بدراسة المشكلات التي تُواجه اللّغة. يقول العالم هاوجن (Haugen) إنّ أوّل من استعمل مصطلح التخطيط اللّغوي هو العالم فتراخ (weireich) عنوانا لندوة عُقدت في جامعة كولومبيا عام 1957 والحقيقة أنّ أوّل من كتب بطريقة علمية في هذا العلم وألّف فيه هو العالم هاوجن في مقاله الموسومة بـ: «تخطيط اللّغة المعيارية في النرويج الحديث» عام 1959، ولقد عرّف آنذاك هاوجن التخطيط اللّغوي بأنّه عملية تحضير الكتابة وتقنينها وتقعيد اللّغة وبناء المعاجم ليستدلّ ويهتدي بها الكُتاب والأفراد في مجتمع غير متجانس لغويا»¹ وبهذا كان اهتمام التخطيط اللغوي منصبا على معالجة المشكلات اللغوية، وإيجاد حلول لها. ويعرف أيضا بأنه « نشاط رسمي تضطلع به الدولة و تنتج عنه خطة تنصب على ترتيب المشهد اللغوي في البلاد»² ومن هذا التعريف نفهم أن التخطيط عبارة عن خطة مرسومة.

2- واقع اللّغة العربية في برامج الأطفال: يعدّ إكساب الأطفال اللّغة العربية السليمة هدفا استراتيجيا للقائمين على أمر برامج الأطفال في وسائل الإعلام لأيّ بلد كان، ذلك لأنّ اللّغة هي محضن الوعي والثقافة، وهي الحصن الحصين الذي يحمي وعي الطفل من الاختراق من قبل الثقافات الأخرى،

1- فواز عبد الحق الزبون «دور التخطيط اللغوي في النهوض باللغة العربية» مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن: 2009، ص85.

2- David Robinson "Language policy and language and language planning" in ERIC learning house on language and linguistics, Washington D.C, 1988.

فليس ثمة لغة محايدة وإنما تنتشرَب اللغة قيم المجتمع وسماته وأفكاره والإخلاص للغة معيّنة لكلّ ما تحمله من قيم ومعتقدات وأفكار.

فالطفولة إذن هي مرحلة الإنسان الأولى، وبها يكون البدء في حفر أخاديد اللّغة الأم في ذهن الطفل فقد أجمع الباحثون على أنّ الطفل كالورقة البيضاء التي تُحسن استقبال ما يُخطّ عليها، وقد يكون من الصعوبة بإمكان تغيير فكرة سقطت عليها، ممّا يعني أنّ الأمر يتطلّب الكثير من الحذر والمزيد من الدقّة.

ولعلّ نظرة متفحصة على واقع اللغة العربية في هذه البرامج يأخذنا إلى حقيقة، وهي أنّ اللغة العربية تعاني في هذا الواقع من مشكلات عديدة من أهمّها ما يلي:

- **الازدواجية اللّغوية:** تعدّ قضية الازدواجية اللغوية من أبرز القضايا التي تواجهنا حين التصدّي لواقع اللغة العربية في برامج الأطفال، فالفائمون على أمر هذه البرامج منقسمون مابين من يُريد الوصول للطفل بأيّ طريقة ممكنة، ولو على حساب اللغة فمّا اللغة في رأيه إلاّ طريق للوصول متجاهلا البعد الحضاري والمعرفي للغة، وبين حريص على اللغة يجعل إكسابها للطفل فصيحة سليمة في سلم أولوياته، ولعلّ هذا الصراع قد جسّده خير تجسيد صراع المخرج والكاتب، ففي حين يحرص الكاتب على اللغة بوصفها قيمة، يرفض المخرج النظر إليها إلاّ على أنها وعاء للمعنى وعلى ذلك فإنّه يفضل توظيف اللغة العامية؛ لأنّها الأقدر على الوصول إلى الطفل والأسهل-كما يرى- أمّا الأول فإنّه على النقيض من ذلك يفضل استعمال اللغة الفصيحة في نصّه المعدّ للبرنامج منطلقا من حرصه على العربية، وحرصه كذلك على إكسابها للطفل، منطلقا من بعد قيمي وحضاري، والحق أنّنا بحاجة إلى طريقة وسطية في التفكير لنتمكن من الوصول إلى صيغة تصلحية تُوفّق ولا تفرّق ولعلّ ذلك يكون في البحث عن لغة ثالثة، تتوسط بين اللغتين، فلا التعويل على اللغة العامية بما يحمله من مخاطر قد يحلّ المشكلة، ولا الاتّكاء

على لغة النحويين والفقهاء يمكن أن يوصلنا إلى نتيجة وهذا يعني أنّ الطريق قد يكون سالك لحالة من تبسيط الفصحى لتتناسب الطفل دون إسفاف العامية وابتذالها، فنحن بحاجة إلى الوصول إلى الطفل حاجتنا إلى إكسابه اللغة وحفاظه عليها.

وإذا أردنا استعراض برامج التلفاز، نجد أنّ مؤسسة التلفاز لم تعد حريصة على إنتاج برامج الأطفال. التي تدخل ضمن نطاق إستراتيجيتها وإنّها عمدت إلى استيراد البرامج الجاهزة من الغرب بما تحمله من سمات الحضارة الغربية، وباتت تسلية الطفل هي الهدف الأبرز لدائرة البرامج بمعزل عن الهدف التربوي والحضاري.

3- برامج الأطفال وغياب الإستراتيجية اللغوية: تعاني برامج الأطفال غياب الإستراتيجية اللغوية التي تستهدف وضع خطط طويلة الأمد للنهوض بلغة الطفل الموجهة للمراحل العمرية المختلفة، ولعلّ هذا الخلل هو المسؤول عن حالة من الفوضى تعمّ الساحة البرامجية، وتهيمن على وسائل الإعلام المختلفة فئمة خليط عجيب من البرامج التي تعرض في وسائل الإعلام لا خيط ناظما لها، ولا إطار يجمعها سوى الرغبة في ملء فراغ فترة الأطفال.

فئمة برامج باللّغة العامية وأخرى بالفصيحة وثمة برامج عربية وأخرى معربة وبرامج منتجة محليا، وأخرى مستوردة من الغرب، وكلّ هذا إنّما يؤثر سلبا على الطفل ويجعله يعيش متاهة اللغة فكأما سار في اتجاه ما انعطف انعطافة حادة في اتجاه مغاير، وكأما كاد يقبض على خيط ما أحسّ بانقطاعه من فوره، وكأما كاد يكتسب قيمة لغوية إذا هي تتلاشى باصطدامها بما يُناقضها. ولذلك بات لزاما على التربويين والإعلاميين أن يلتفتوا إلى ضرورة ربط الطفل بوسائل إعلامه الوطنية ليس بالترهيب وإنّما بالترغيب، فما من وسيلة تفعل ذلك سوى تحسين الأداء الإعلامي فنيا وقيميًا لتتحول الأداة الإعلامية إلى وسيلة جذب الطفل، ولا بدّ لذلك من صوغ خطط إستراتيجية

يتم من خلالها تحسين الأداء اللغوي للطفل باطراد. فيا ترى ما هي خصائص التخطيط اللغوي؟ أو على ماذا يقوم؟

4- **خصائص التخطيط اللغوي:** نرmi في هذا المقال إلى استعراض عدد من خصائص وقضايا التخطيط اللغوي اقتناعاً منا بالحاجة الماسة إلى تجديد مناهج التعليم سواء في المؤسسات التربوية أو الإعلامية وسبل نشر اللغة العربية الفصحى.

يبدأ التخطيط اللغوي أولاً «بتعيين المشكل اللغوي وتحديد المحيطات المجتمعية التي تتطلب نشاطاً تخطيطياً»³ ، بمعنى أنّ الوظيفة الأولى والأساسية في التخطيط حلّ المشاكل اللغوية وإيجاد معالجة ملائمة تكون الأفضل والأحسن بالمقارنة مع غيرها، ويفهم من ذلك أنّ المشكل اللغوي مبني على الاختيار اللغوي بمعنى أنّ قطاعات الحكومة مكلفة بتقرير اللغة أو التنوّعات اللغوية التي ستستعمل في المنظومة التربوية أو في المؤسسات الإعلامية.

وقد بيّن بعض الباحثين أمثال داس كوپتا (Dasgupta) في تعريفه للمشاكل اللغوية أنّه ينبغي أن يتجاوز اعتبار الظواهر اللغوية إلى الأسباب الكامنة وراء إقصاء المشاكل اللغوية بمعنى أنّ معرفة السبب يدخل ضمن تصنيف المشاكل.

ومن خصائص التخطيط كذلك «البرمجة المسبقة بمعنى أنّ الاستراتيجيات والمشاريع ينبغي أن تحدّد بتفصيل مقدماً حتّى لا تعرف الخطط الشك أو المجازفة، ويكون ذلك بإمكان إعادة صياغة الأوضاع الجديدة بحسب ما تكشف عنه الاحتياجات ومراقبة ما تمّ، ومحاولة تقييم فعاليته وتأثيره فقد حصر الباحث روباين (Rubin) خطوات التخطيط في جمع المعطيات، وتقرير

الأهداف ووضع الاستراتيجيات والمشاريع ثم التنفيذ والمراجعة، وإذا كان التخطيط يدمج المراحل في مستويات ودرجات مختلفة فإنّ اعتبارها يرفع من إمكانات النّجاح»⁴ ، فينبغي أن يجمع المخطط في المرحلة الأولى قدرا من المعلومات تخصّ الوضع الذي سيؤثر فيه، فكأما كانت المعلومات كثيرة ارتفع احتمال التأثير الجيّد.

يُعتبر «التنفيذ خطوة ثالثة في التخطيط وتتضمن سيرورة التنفيذ: تعبئة الموارد والتدابير المالية والإدارية العامة ثمّ تنشيط وتدبير السيرورات التي ترتبط ودرجات التنسيق المتساوية بالبرنامج وأهدافه والسلسلة لكلّ مظاهر السياسة من إعداد الكتب.

أمّ الخطوة الرابعة فهي التقييم وتتضمن تحليل الاتجاهات، ومعرفة إن كانت الخطة قد اشغلت في الواقع أم لا، وهل تتلاءم مع المشروع اللاحق»⁵.

4- دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها: فلقد كشفت أدبيات التخطيط اللغوي أنّه لا توجد نظرية واحدة بعينها كافية لتقديم إطار عام يفلسف التخطيط اللغوي العربي بشكل عام وعملية التعريب بشكل خاص.

«إنّ توافر أنموذج شامل مبني على أسس علمية مدروسة يمكننا من رسم السياسة اللغوية والأخذ بعين الاعتبار العوامل اللغوية وغير اللغوية التي تؤثر سلبا أو إيجابا في عملية التخطيط ورسم السياسة اللغوية، إذ تعذر وجود نظرية مجربة أو محاولات فاعلة نستمدّ منها الأسس النظرية التنظيمية التفسيرية للتخطيط اللغوي يجعلنا ننصرف إلى دراسة العلوم الإنسانية المجاورة والمتقاطعة مع اللّغة العربية والتعريب، لعلّها تقدّم لنا

بعض التطورات التي تصحح لأن تكون أساساً لمنهجية علمية لتخطيط ترويج العربية وانتشارها ولإنجاح المشروع التعريبي وأقرب العلوم إلى التخطيط اللغوي هي: الإدارة، التسويق، السياسة، عمليات اتخاذ القرار وصنعه⁶. إن دراسة هذه العلوم تزودنا بمبادئ وتضمنيات وتوصيات يستفاد منها كأنموذج يكون بمثابة إطار عام يسترشد به في عملية التعريب وتنفيذه، وهكذا فإنّ تخطيط التعريب ورسم السياسة اللغوية للغة العربية أصبح علماً قائماً يهدف إلى وضع إطار نظري يهدف إلى ما يلي:

- وصف الوضع اللغوي وغير اللغوي القائم في البلاد العربية، ومعرفة الوضع اللغوي الاجتماعي السائد لمعرفة العوامل المؤثرة لتشخيص المعوقات التي تقف في وجه اللغة العربية والتعريب.

- تفسير الاتجاهات المتغيرة نحو العربية والتعريب وتقديم الأسباب الواجبة أو المانعة لإنجاح تعميم العربية والتعريب.

الجانب التطبيقي: أسعى في هذه الدراسة التطبيقية إلى دراسة واقع اللغة العربية فيما يعدّ للأطفال من برامج في وسائل الإعلام في الجزائر، فكان هدفي من هذه الدراسة هو الوصول إلى ملامسة ولو جزءاً يسيراً من الواقع الحي الذي تعيشه لغتنا عبر شاشتنا. فقد بات لهذه الوسائل أثر كبير في حياة الطفل، إذ يقضي الساعات الطوال متنقلاً فيما بينها متأثراً أشد التأثير بما تعرضه من برامج ولعلّ أكبر الأثر واقع على لغته.

وإذا كانت لغة الطفل من أهم المرتكزات التي يحرص المربون على إكسابها للأطفال، لحفظ ألسنتهم من الاعوجاج والانحراف فإنه لا بدّ من الاهتمام الكبير بما يعرض في هذه الوسائل للأطفال ولا بدّ من وضع إستراتيجية لغوية تشتمل على خطط وبرامج طويلة الأمد، من شأنها رفد

6- فواز عبد الحق الزبون « دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها » مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن: 2009، ص 95.

الطفل بالزاد اللغوي اللازم لبناء شخصيته من جهة، وللحفاظ على اللغة العربية من جهة أخرى.

فمن خلال تتبعي لبعض الحصص التلفزية في برامج الأطفال مثل «حصّة طفولتي» نجد أنّ هناك استعمالين لغويين أي خليط من اللغة العامية والفصحى مما يشكل هجينا لغويا، مما يفسر غياب الإستراتيجية اللغوية، كما استخلصت أيضا من خلال تتبعي لبعض الأفلام عبر شاشتنا أنّ أغلب الأفلام الخاصة بالأطفال كانت تبتّ باللغة الأجنبية الأولى أي اللغة الفرنسية ممّا يدلّ على طغيان اللّغة الأجنبية على برامج أطفالنا ومن هذه الأفلام نجد: فيلم «Kevin» وهذا الفيلم يهدف إلى الترفيه وكذا فيلم «Spiderman» وهذه الأفلام مستوردة من الغرب، فهذا الخليط اللّغوي وغياب لغة موحّدة عبر برامجنا يؤثر حتما بطريقة سلبية على لغة الطفل.

فإنّ التلفاز وسيلة ذات جمهور واسع تستغرق أكبر وقت من مشاهدة الناس لوسائل الإعلام وتجده في كل مكان، وهو بوجه خاص يُقدّم أنماطا من السلوك الاجتماعي، ومنه السلوك اللغوي ممّا يدل على أهمية هذه الوسيلة الإعلامية في حياتنا اللغوية، لذا نرى أنّه يجب رسم سياسة لغوية من أجل النهوض باللّغة العربية في الإعلام، فكيف تتمّ هذه السياسة؟ نقول إنّ التلفاز يُمكن الأطفال من التعلّم المبكّر للغة، ويُقدّم إمكانية رواية القصص والحكايات القصيرة التي تساعد في بناء لغة الأطفال بصورة تتجاوز حدود اللغة البسيطة، وعندما تكون القصة طويلة يُستحسن عند ذلك الإكثار من عرض الصور لشدّ انتباه الطفل ليشغل بها عن الإصغاء إلى معطيات النص اللغوية، فيجب التوفيق بين هذين الأمرين.

1- الوضع اللغوي في الإعلام الجزائري واقتراح سياسة لغوية: يحتكم الإعلام المرئي الجزائري إلى أربع قنوات: القناة الأرضية، القناة الجزائرية، القناة الثالثة والرابعة، وما يلاحظ عبر هذه القنوات غياب إستراتيجية لغوية

فيها، فتبث في هذه القنوات حصص وأفلام تارة بالعامية، وتارة أخرى باللغة الفصحى ثم تستعمل العامية مع الفصحى أي على شكل خليط لغوي بشكل هجين لغوي، فنجد مثل هذه الحصص: «حصة ترى ما ترى» و«حصة ألمان وشباب» وهما حصتان تستهدفان فئة الشباب، كما تستورد التلفزة الجزائرية أفلاما من الغرب وهي أفلام مدبلجة ومترجمة إلى اللغة العربية. وما يلاحظ أيضا عبر القنوات الأربعة الجزائرية افتقارها الشديد لبرامج الأطفال على غرار القنوات الأردنية أو المصرية وغيرها من القنوات العربية، وما يبث فقط أفلام كرتونية (رسوم متحركة) باللغة العربية الفصحى، وثمة انشغال بإمتاع الطفل وتسليته، وحرص على إيصال القيمة الإيجابية إلى الطفل. أما اللغة التي ينبغي أن يوظفها كاتب الأطفال، فإنها تلك اللغة السهلة البسيطة لبساطة الأفكار التي يرغب في أن يوصلها إلى جمهوره من الصغار، والموافقة كذلك لبساطة العقول التي تتلقى هذه اللغة.

ولابد من الالتفات في هذا المقام إلى ضرورة الاهتمام بوسائل الإعلام المدرسية كالصحافة المدرسية بوصفها وسيلة إعلامية مهمة تخاطب طفل المدرسة، سواء ما كان منها على هيئة مجلة حائط، أو مجلة مطبوعة تصدر بانتظام.

2- سياسة المجامع اللغوية في التخطيط اللغوي: لقد كانت صور من التعاون بين المجامع اللغوية وكانت بداية للاهتمام بالتخطيط اللغوي على المستوى العربي والإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية في أثناء عمل «المعجم العسكري العربي الموحد»، وأخذت شكل محدّد بإنشاء مكتب تنسيق التعريب لكن هذه البدايات لم تتسع ولم تتخذ الخطة اللغوية الشاملة، وقد اقترح المجمع المصري على وضع مخطط تلزم به الأقطار العربية وفي مقدمتها دول الإتحاد لنشر الفصيحة السهلة الميسرة وتعميم استعمالها، وقد تناول التخطيط استعمال الفصيحة في المؤسسات التعليمية والثقافية ومؤسسات الاتصال

الجماهيري والسينما والمسرح والندوات والمحاضرات... الخ كما أوصت المجمع اللغوية بالاهتمام بالمعجمية العربية وإيلاء مزيد من العناية بها لصناعة معاجم عربية تُواكب حاجات العصر ومتطلبات الحضارة لأمتنا العربية للاستفادة من هذه المعاجم في ميادين الدرس والتدريس والبحث، وإعادة النظر في تراثنا المعجمي، وبعض معاجمنا العربية الحديثة وإخراجها وفق معايير علمية تُواكب التقنيات العلمية والحاسوبية وفق أحدث المناهج والمعايير، وكذا التعامل مع المصطلحات الحديثة وتعريبها وترجمتها بحرص بالغ وفهم عميق بها يؤصل المصطلحات وتوحيدها»⁷، نقول إن هذا التخطيط ينبغي أن يكون بتنسيق بين المؤسسات اللغوية والجامعية ووزارة التربية ومؤسسات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والإفادة من كل وسائل الإعلام المختلفة في إيصال المعلومة المقروءة والمسموعة أو المرئية بلغة فصحة ميسرة، يكون بها التعليم، وبها يكون الأداء اللغوي في السينما والمسرح وغيرهما من الوسائل التي تخاطب الجماهير.

3- نماذج من التخطيط اللغوي في الجزائر:

مشروع النخيرة اللغوية: هو مشروع مقترح لتخطيط العمل، إذ يرمي المشروع إلى إنجاز اللغة العربية المستعملة بالفعل بنك نصوص:

1. بنك آلي: معجم جامع للغة العربية مع المقابل الفرنسي والإنجليزي يستخرج من البنك الآلي المذكور (معجم المفردات)

2. مواصفات المشروع: سينجز البنك الآلي أو الحاسوبي للمعطيات النصية انطلاقاً من الاستعمال الحقيقي للغة العربية فسيضم: «المفردات ذات القيمة الكبيرة في الآداب والعلوم والتكنولوجيا والمحاضرات الجامعية القيمة المنشورة وكذا المقالات ذات القيمة المنشورة في المجالات الأدبية والعلمية

7- بثينة شعبان «في مواكبة المصطلح الأجنبي في الإعلام المقروء» مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق: 1998، مطابع دار البعث، ص 562.

والبحوث القيمة المعروضة في الندوات والمؤتمرات والموائد المستديرة وغيرها، وجمع المعاجم العربية والمزدوجة للغة القديمة والحديثة مثل: لسان العرب والمعجم الكبير والحديث وغيرهما»⁸ ، والغرض من بنك النصوص الآلي هو أن يكون قاعدة معطيات دائمة بحيث تقبل الزيادة والتصليح على الدوام بحسب تطور المعلومات من خلال الاستعمال الحقيقي للغة العربية وبالتالي أن تصير المصدر الأساسي لإنجاز المعجم الجامع للغة العربية الذي سيحرره العلماء وخاصة أعضاء المجامع اللغوية زيادة على ذلك من الدراسات والبحوث في اللغة العربية وستعطى الأولوية إلى تخطيط العمل إلى المصطلحات العلمية، نظرا إلى الأهمية القصوى التي تكتسبها المصطلحات بالنسبة إلى تعريب العلوم في اللغة العربية.

مصرف النصوص الآلي كمنبع موضوعي وموثق للمعاجم العربية والدراسات اللغوية عامة:

إن مصرف النصوص المراد إنشاؤه سيكون المنبع الذي لا يستغني عنه أي باحث في اللغة بل ومنبعا للكثير من الدراسات في العلوم الاجتماعية وتاريخ الأفكار والنظريات وغيرها، وسيتمكن الباحثون من إجراء: رصد دقيق وشامل لاستعمال العربية في إقليم خاص في عصر من العصور، ورصد منظم للاستعمال الحقيقي لمصطلحات ميدان فني معين. وعلى هذا الأساس يمكن أن تُولف أنواع كثيرة من المعاجم مثل: المعجم التاريخي للغة العربية، معاجم أساسية ووظيفية لتعليم اللغة العربية ومعاجم للغة الطفل العربي.

خاتمة:

أسعى في هذه الخاتمة إلى تقديم بعض التوصيات والحلول من خلال تقديم بعض الخطط للنهوض باللغة العربية.

8- عبد الرحمن الحاج صالح « اللغة العربية بين المشافهة والتحرير » منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر: 2007، ص 64.

- على الجامعات اللغوية ممارسة دور تعبوي وتنسيقي بين المؤسسات المختلفة خاصة وسائل الإعلام للنهوض بهذا الدور في وضع خطة إستراتيجية للنهوض بواقع اللغة في وسائل الإعلام في جميع برامجها، ومن ضمنها برامج الأطفال.

- ضرورة توحيد المصطلح؛ لأنّ الاستعمال التعددي المصطلحي والدلالة الواحدة يُحدث فوضى فكرية في البحوث المنتجة، وأهم مظهر للتعاون هو توثيق التعاون بين المؤسسات اللغوية في المشرق العربي ومغربه.

- إنّ المتخصصين في اللّغة العربية لابدّ أن يكونوا جزءاً من اللعبة الإعلامية، ولعلّ غياب هؤلاء مسؤول إلى حدّ بعيد عمّا يحدث للغة العربية من ضياع البوصلة، والتخبط في الفوضى، إنّ الرقابة اللغوية على الأداء اللغوي للمؤسسات الإعلامية ينبغي أن تكون فاعلة ودائمة، ولا بدّ أن تكون دائرة «الرقابة اللغوية» التي أقترح منذ الآن تأسيسها في كلّ مؤسسة إعلامية ذات اليد في تنفيذ السياسات اللغوية بعد وضع الخطط المناسبة لذلك. ولن تكون مهمّة هذه الدائرة فرض اللغة العربية الفصيحة بالقوة على المؤسسات الإعلامية، وإنّما عليها أن تقوم بدور رقابي يميز الجيد من الرّدى ويُراقب أداء النص المكتوب، ويدرس مدى استجابة النّص لحاجات الطفل اللّغوية.

- أعتقد أنّ الاتفاق على لغة واحدة مشتركة هو الحلّ الذي لا حلّ سواه للتخلص من مشكلة العاميات.

- ولعلّ من الحلول العملية والسريعة لهذه المشكلة أن يتم عقد دورات متخصصة للعاملين في حقل برامج الأطفال بما يمكنهم من استيعاب القضايا الأساسية المتعلقة بالطفولة.

- إحداث معهد للدراسات الإستراتيجية للإعلام العربي يضع خطة إعلامية موحدة على مستوى الوطن العربي.

- دعوة وزارة الإعلام إلى تخصيص برنامج خاص للأطفال في التلفزة وضرورة استخدام في السرد والحوار العربية المبسطة، ويختار له عنوان مناسب.

- دعوة مؤسسات الإعلام المقروء إلى تخصيص زاوية للأطفال في الصحف والمجلات المطبوعة تشتمل على شيء من أدب الأطفال وتضبط الكلمات بالشكل التام ليعتاد الطفل النطق السليم.

قائمة المصادر والمراجع:

• المراجع باللغة العربية:

1. عبد القادر الشاذلي، ندوة اللغة العربية والإعلام، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق: 1998، مطابع دار البعث.

2. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر: 2007، ج 1.

3. الموسم الثقافي السابع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني، مؤتمر اللغة العربية في المؤسسات الأردنية، واقعها وسبل النهوض بها، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن: 2009.

• المراجع باللغة الأجنبية:

4. David Robinson "Language policy and language and language planning" in ERIC learning house on language and linguistics, Washington D.C, 1988.

• الانترنت:

5. www.abooba.maktoobblog.com

نحو تخطيط لغوي لتهديب لغة الإعلام في الجزائر

د. بن يشو جيلالي - جامعة مستغانم

تواجه اللغة العربية ببلادنا تحديات كبرى أذكر على سبيل المثال استعمال اللهجات المحلية للتداول اليومي، وظهور لهجات هجين خليطة من العاميات والفصحى واللغات الأجنبية، إضافة إلى عسر مناهج اللغة العربية في المدارس والجامعات من حيث عدم ملاءمتها لأذواق النشء، والاتجاهات السلبية نحو استعمال العربية الفصحى في التخاطب اليومي في مختلف الميادين.

ومما زاد في تأزم المشهد اللغوي أنّ وسائل الإعلام همشت اللغة المشتركة، وذلك باستعمالها اللهجات المحلية، فقد لجأت الإذاعات الجهوية والمحلية في أغلب برامجها إلى المخاطبة بالعامية واستعمال الدارجة بحجة إيصال المعلومة إلى جميع فئات الشعب، كما أنّ هناك صحف ومجلات تصدر باللغة الفرنسية، وأنّ مواد الصحف المكتوبة باللغة العربية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية تزرخ بالأخطاء الإملائية والنحوية والصرفية مما أثر سلبا على التنمية اللغوية والتنمية البشرية.

إذا كان التخطيط اللغوي هو القرار الذي يتخذه مجتمع ما لتحقيق أهداف وأغراض تتعلق باللغة التي يستخدمها ذلك المجتمع وفق عمل منهجي ينظم مجموعة من الجهود المقصودة المصممة بصورة متسقة لإحداث تغيير في النظام اللغوي. فالى أي مدى استطاعت السياسة اللغوية في الجزائر تقديم خطط علمية واضحة ومحددة الأهداف للتصدّي للمشكلات اللغوية، واقتراح حلول علمية وعملية وفق برنامج زمني محدد، مثل علاقة الفصحى باللهجات العامية، ومستويات الفصحى التي نريد لها السيادة، والمستوى اللغوي الذي ينبغي أن تستخدمه وسائل الإعلام المنطوقة والمرئية والمكتوبة. ذلك ما سأحاول التطرق إليه في هذه المداخلة.

التخطيط اللغوي: المصطلح والماهية:

يذكر الأستاذ روبرت كوبر أنّ مصطلح التخطيط اللغوي لم يكن متداولاً في الكتابات التي تناولت هذا النشاط، وربّما كان مصطلح الهندسة اللغوية (1950) أوّل تعبير تمّ استخدامه في أدبيات هذا الموضوع للدلالة على الأنشطة التي يمارسها المخططون اللغويون، وكان هذا المصطلح أكثر تكراراً في الاستعمال في مصطلح السياسة اللغوية وكان أكثر تكراراً من مصطلح التطور اللغوي (1967)، ومن مصطلح التنظيم اللغوي (1973)، ويستخدم مصطلح السياسة اللغوية أحياناً مرادفاً لمصطلح التخطيط اللغوي¹، يستعمل اللسانيون الفرنسيون مصطلح التدخّل اللغوي أو التدبير اللغوي أو التوجيه اللغوي². ويعدّ مصطلح التخطيط اللغوي الآن هو الأكثر شيوعاً من بين كافة المصطلحات الموجودة، حيث وجد هذا المصطلح في عناوين الصحف الإخبارية المتخصصة، كما ظهر في أعمال فيرجسون-Ferguson و داس جوبتا Das Gupta و فشان Fishman عام 1968 تحت عنوان المشكلات اللغوية في الدول النامية، الذي يرى أنّ إحدى تطبيقات التخطيط اللغوي هو تنظيم دور اللغة عند بناء الدول بعد تحررها من الاستعمار الذي طمس الهوية اللغوية والقومية للشعوب المستعمرة تمهيداً لإحلال لغة المستعمر بدل لغات تلك الشعوب³.

بدأ علم التخطيط اللغوي يظهر إلى حيّز الوجود في مطلع الخمسينات من القرن العشرين، وأوّل من استعمل مصطلح التخطيط اللغوي هو العالم

1- ينظر: التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي تأليف أ. روبرت ل. كوبر ترجمة د. خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، طرابلس- ليبيا - 2006 ص: 67.

2- العربية الفصحى وعامياتها في السياسة اللغوية د. علي القاسمي ص: 197 مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، 2008 الجزائر.

3- ينظر في هذا الموضوع :

- Fishman Charles Ferguson and Das Gupta, eds 1968 Languageproblems of developing nations

- Rubin Joan, and Bjorn Jernudd, eds 1971 Can languagebeplanned? Sociolinguistic theory and practic for developing nations East-West center pres.

فناخ Weireich عنوانا لندوة عقدت في جامعة كولومبيا عام 1957،⁴ ثم العالم هاوجن Haugen في مقالته الموسومة ب: تخطيط اللغة المعيارية في النرويج الحديث عام 1959، وقد عرّف التخطيط اللغوي في تلك المقالة بأنه: «كافة الأنشطة المتعلقة بإعداد دليل الكتاب (قواعد الإملاء) أو إعداد كتاب في قواعد اللغة أو معجما لغويا من أجل إرشاد الكتاب والناطقين بلغة ما في مجتمع غير متجانس لغويا»⁵، و كان أحد الأهداف الرئيسية لهذا العلم هو إبراز دور اللغة في بناء الدول بعد مراحل الاستعمار التي تعاقبت على دول العالم الثالث.

كان اهتمام التخطيط اللغوي منصبا على معالجة المشكلات اللغوية التي نجمت عن طمس الهوية اللغوية والقومية لبعض الدول المستعمرة، حيث حلت بعض اللغات العالمية كالانجليزية والفرنسية محلّ اللغات القومية والوطنية والمحلية، وخير مثال على ذلك ما حدث في دول افريقية وآسيا فقد تمّ إقصاء هذه اللغات عن أداء الوظائف المرتقبة منها، لذا كان تركيز التخطيط اللغوي على العمل الجاد والمنظم نحو إيجاد حلول مدروسة لتلك المشكلات اللغوية حسب حجمها ونوعيتها، ثمّ اتجهت الجهود بعد ذلك إلى تأسيس التخطيط حيث قامت مؤسسات على مستوى دولي ووطني ومحليّ لتشرف على عملية التخطيط اللغوي كرسم السياسات اللغوية والخطط اللازمة لتنمية اللغات وتطويرها واختيار لغات واسعة الانتشار للتجارة والعلاقات الدولية⁶

تزامن ظهور علم التخطيط اللغوي مع تقدّم العلوم الاجتماعية والاقتصادية، ممّا أدى إلى تأثر علماء بتلك العلوم خصوصا تلك التي تبحث

4- ينظر: التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي تأليف أ. روبرت ل. كوبر ترجمة د. خليفة أبو بكر الأسود، ص: 68.

5- المرجع نفسه والصفحة نفسها

6- ينظر: Rubin Joan, and Bjorn Jernudd, eds 1971 Can language be planned? Sociolinguistic theory and practice for developing nations East-West center press

طرق تطوير الدول النامية، فهو نتاج تضافر جهود علماء الاجتماع والتربية والاقتصاد واللغة والسياسة، فهو علم يقوم على نظام تكاملي⁷.

التخطيط اللغوي فرع من علم الاجتماع اللغوي الذي يعنى بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع ومدى تأثر كلّ منها بالآخر، فهو نشاط رسمي تضطلع به الدولة وتنتج عنه خطة تنصبّ على ترتيب المشهد اللغوي في البلاد لتحقيق أهداف وأغراض تتعلق باللغة التي يستخدمها مجتمع ما سواء كان يتعلق بحماية اللغة من المفردات الواردة أو إصلاحها أو إنعاشها أو تحديثها أو زيادة انتشارها.

يدلّ مصطلح التخطيط اللغوي على المتابعة المنظمة الهادفة إلى إيجاد حلول لمشكلات اللغة، وعلى كافة الأنشطة التي تؤديها المجامع اللغوية واللجان المختصة بتطوير اللغة فهو القرار الذي يتخذه مجتمع ما لتحقيق أهداف وأغراض تتعلق باللغة التي يستخدمها ذلك المجتمع، ويحقق مثل ذلك القرار سواء كان يتعلق بحماية اللغة من المفردات الواردة أو إصلاحها أو إنعاشها أو تحديثها، دعم عرى التواصل بين الأمم التي تجمعها لغة واحدة⁸ فهو عمل منهجي ينتظم مجموعة من الجهود المقصودة المصمّمة بصورة متسقة لإحداث تغيير في النظام اللغوي كالتصحيح اللغوي أو في الاستعمال اللغوي كوضع الفصحى موضع العامية أو لإحداث نظام لغوي أو قومي مشترك.

التخطيط اللغوي نشاط رسمي تضطلع به الدولة وتنتج عنه خطة تنصبّ على ترتيب المشهد اللغوي في البلاد خاصة اختيار لغة (أو أكثر) لغة رسمية أو إدارية، فهو القرارات والتدابير التي يتّخذها البلد لرسم سياسة لغوية

7- دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية العربية والنهوض بها، أ. فواز عبد الحق الزبون ص: 28.
8- ينظر: التعريب ونظرية التخطيط اللغوي: دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية د. سعد بن هادي القحطاني، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص: 43.

بعيدة المدى تفرض على المجتمع لحماية اللغة القومية من التحديات المحدقة بها مثل المنافسة اللغوية الأجنبية وطغيان اللهجات المحلية ومواجهة التعدد اللغوي الذي يهدد بتفريق الوطن⁹.

يتطلب التخطيط اللغوي دراسة الاحتياجات والأهداف والوسائل ووضع خطط العمل وتقييمها، والالتزام بالخيار المناسب وتنفيذ الخطط ومراقبة النتائج، لذلك ينبغي على المسؤول عن التخطيط أن يلمّ بقضايا اللغة في المجتمع قبل البدء بعمله وأن يتحرى عن المشاكل الألسنية، وأن يدرس العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية التي تتداخل مع المسألة اللغوية في المجتمع، فالقرار الواجب اتخاذه في هذا المجال هو قرار ألسني أو سوسيو ألسني يتفاعل مع القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية¹⁰.

يحصل التخطيط اللغوي استجابة لاحتياجات سياسية واجتماعية واقتصادية، فالدولة تحتاج إلى سياسة لغوية في الأوضاع التالية:

1- عندما تستعمل في البلاد أكثر من لغة وطنية واحدة ويؤدي هذا التعدد اللغوي إلى توترات اجتماعية.

2- عندما تكون اللغة الرسمية لهجة عامية أو لهجات جغرافية (جهوية) أو طبقية.

3- عندما تريد الدولة تحقيق التنمية الإنسانية التي تتطلب إيجاد مجتمع المعرفة، فتتبنى اللغة لأنها أداة النفاذ إلى مصادر المعلومات وتداولها في هذه الحالات تتدخل الدولة في الشأن اللغوي فتلجأ إلى التخطيط اللغوي لتحقيق العدالة بين

9- العربية الفصحى وعامياتها في السياسة اللغوية د. علي القاسمي، ص: 195 مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، 2008 الجزائر .

10- قضايا ألسنية تطبيقية، د. ميشال زكريا ص: 13، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

الناطقين باللغات الوطنية المختلفة، عن طريق تقنين العلاقة بين هذه اللغات أو بين اللغة الرسمية ولهجاتها، صيانة للمصالح العليا للدولة¹¹.

غالبا ما يأخذ التخطيط اللغوي أحد الاتجاهات الثلاثة التالية:

1- محاولة إزالة كلّ اللغات باستثناء اللغة القومية الرسمية، وهذا الاتجاه يهدف إلى إزالة التعددية اللغوية والى دمج الأقليات الإثنية في بوتقة الثقافة الوطنية الواحدة

2- الاعتراف بالتعددية اللغوية والمحافظة على اللغات الأساسية في إطار الدولة، وتبني لغة واحدة أو أكثر كلغة رسمية تخدم التواصل بين المقاطعات في داخل الدولة.

3- الاعتراف بلغتين رسميتين تتوافقان مع التركيبة اللغوية الوطنية، وهذا الاتجاه يحاول إقامة المساواة بين المجموعتين اللغويتين اللتين تتكون منهما البلاد¹².

نستنتج مما سبق أنّ التخطيط اللغوي يسعى إلى حلّ مشكلات الاتصال اللغوي واستخدام اللغة على مستوى الأمة والوطن، وذلك بتقديم خطط علمية واضحة ومحدّدة الأهداف للتصدّي للمشكلات اللغوية واقتراح الحلول العلمية لذلك وفق برنامج زمني محدّد من خلال دراسات لغوية علمية مثل علاقة الفصحى باللهجات العامية ومستويات الفصحى التي نريد لها السيادة في حياتنا اللغوية، والمستوى اللغوي الذي ينبغي استخدامه أو الذي ينبغي على وسائل الإعلام المنطوقة والمرئية والمكتوبة الالتزام به، ولغة الدين والسياسة وتعليم اللغة القومية واللغات الأجنبية والمستويات اللغوية التي ينبغي أن نتعلّم، وأنواع المعاجم اللغوية وغير اللغوية التي يحتاج إليها والترجمة، وما ينبغي أن يترجم ووضع ضوابط للكتابة والخطوط التي ينبغي الالتزام بها

11- العربية الفصحى وعماياتها في السياسة اللغوية د. علي القاسمي ص: 197

12- قضايا السننية تطبيقية، د. ميشال زكريا ص: 16

وحدود استعمال اللغات الأجنبية خاصة في الإعلان وعلى وجهات المحلات التجارية، وحدود استعمال هذه اللغات في التعلّم من حيث إحلال اللغة القومية محلّ اللغات الأجنبية في التعليم وغير ذلك من مشكلات الحياة اللغوية .

المشهد اللغوي في الجزائر بين التعددية والازدواجية:

يعرض علينا المشهد اللغوي الجزائري قضايا وإشكاليات عديدة ومتداخلة تتعلق في عمومها بالممارسات اللغوية ومظاهر التواصل اللغوي الاجتماعي، وهي من إفرازات وضعية التعدّد والتنوع اللغويين، ويمكن رسم ملامح المشهد اللغوي في بلادنا بوجود ظاهرتين بارزتين:

1- ظاهرة الازدواجية اللغوية أي وجود عربية فصيحة تستخدم في المناسبات الرسمية والكتابة والأدب والتعليم والإدارة، ولهجات محلية عامية تستعمل في الحياة اليومية وفي المحادثات في المنزل والشارع. هذه الظاهرة فيما يتعلق بالفصحى واللهجات العامية هي من بين المسائل المطروحة في محيط اللغة العربية، وقد كانت لها انعكاسات على المكتسبات اللغوية، وعلى التنمية الاجتماعية، حيث أصبحت تؤلف مشكلة لغوية وتربوية كبرى في مؤسسات التعليم، ذلك أنّ وجود مستويين لغويين لبلد واحد مشكلة صعبة ومعقدة، وفيها من عوائق التحصيل ما تبقى العربية معه في مستوى أضعف: « ليس من شك أنّ هذه المشكلة من أبعد القضايا غورا وأعنفها أثرا لأنها تجعل الناطقين يحيون ويشعرون ويتعاملون ويتواصلون بلغة مرنة يومية نامية، فينافسون بكلّ عفوية إلى استعمال العامية التي اعتادوا عليها وارتاحوا إلى توظيفها في سائر حياتهم، وفي مخاطباتهم ومعاملاتهم بلغة التأليف والتدوين وهي الفصحى»¹³.

وقد أدّت هذه الظاهرة إلى ضعف القدرة على استيعاب العربية الفصيحة.

13- دراسات في اللغة العربية الفصحى وطرائق تعليمها، د. أنطوان صياح، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1985، ص: 7.

2- ظاهرة التعدد اللغوي أي وجود اللغة العربية الفصيحة إلى جانب الأمازيغية واللغة الفرنسية. وقد أدى هذا المشهد إلى استفحال ظاهرة الهجين اللغوي في أوساط محيط الواقع اللغوي الذي نعيشه، فكان هناك خلط في التعبير وتداخل بين ألفاظ وعبارات اللهجة العامية المحلية، وألفاظ وصيغ وتراكيب من لغة أو لغات أجنبية دخيلة ذات تأثير في المتلقي هذه الظاهرة أصبحت تشكّل خطراً محدقاً بالعربية الفصحى، ذلك أنّ غالبية المجتمع الجزائري تتحدث بلغة عربية هجينة وغريبة الأطوار، جزء منها عربي ومفصلها أجنبية، تستخدم فيها مصطلحات فرنسية أو انجليزية، ويضاف إليها لكنة أجنبية للجزء العربي من الخطاب المحكي، ويشكّل هذا السلوك ظاهرة غريبة، ولكنها ليست جديدة وخاصّة بالعربية بل تميّزت بها كلّ لغات البلدان التي تعرّضت للاستعمار¹⁴.

ومّا زاد في تآزم المشهد اللغوي عسر مناهج اللغة العربية في المدارس والجامعات من حيث عدم ملاءمتها لأذواق النشء والاتجاهات السلبية نحو استعمال العربية الفصيحة في التخاطب اليومي وفي مختلف المجالات، كما أنّ وسائل الإعلام لا زالت تستعمل اللهجات المحلية، فقد لجأت الإذاعات الجهوية والمحلية في أغلب برامجها إلى المخاطبة بالعامية واستعمال الدارجة بحجّة إيصال المعلومة إلى جميع فئات الشعب، كما أنّ هناك صحفاً ومجالات تصدر باللغة الفرنسية، وأنّ مواد الصحف المكتوبة باللغة العربية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية تزخر بالأخطاء اللغوية والنحوية والصرفية ممّا أثر سلباً على التنمية اللغوية .

واقع الاستعمال اللغوي في وسائل الإعلام:

الإعلام وسيلة من وسائل إعلام الجمهور وثقافته وتوجيهه ونقل الأخبار والمعلومات إليه، تتفاعل مع المحيط الذي تنشأ فيه وتنطلق منه

14- ينظر: التهجين اللغوي: أسبابه ومظاهره، عمر لحسن، ص: 237 كتاب اللغة العربية بين التهجين والتهذيب « الأسباب والعلاج» منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر 2010.

متأثرة بسياسات وتوجيهات الراعين لها والقائمين عليها في الغالب ولاسيما في عالمنا العربي¹⁵.

تحتلّ وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة مركزا مميّزا في جميع أوساط الشعوب وقد فرضت وجودها في شتى النواحي، وقد أخذت على عاتقها مختلف المسؤوليات كالترويج وتلقين المبادئ السياسية والاجتماعية والثقافية والصحية والدينية فضلا عن البرامج التي تقترب من الطابع التعليمي. لما تكتسبه من قدرة فائقة على نقل الرسالة الإعلامية، واطلاع الجماهير الواسعة بمجريات الأحداث والوقائع لما تعرفه من تطور مستمر سواء على المستوى التقني أو على مستوى الأداء اللغوي. وقد أولى المختصون اهتماما كبيرا للإعلام ووسائله في سبيل تقدّمه وتطوره، بوضع تنظيمات وقواعد تحكمه لتأسيس دعائم الإعلام لغويا، فأصبحت اللغة الإعلامية ذات قوّة وسلطة لما لها من تأثير كبير على تفكير الفرد وشعوره وسلوكه: «كان تأثير الجمهور أو الجماهير في الصحف والمجالات قويا غاية القوّة لأنّ الكاتب يحرص غاية الحرص على أن يقرأه أكبر عدد منها حتّى تنتشر مجلّته أو صحيفته وتشيع في الناس، لذلك أخذ في تبسيط لغته ورفع كلّ كلفة عنها وخاصة كلفة السجع والبديع، ولم تكف بذلك بل أخذت في تبسيط اللغة الصحفية خطوة بعد خطوة... وبمضي الزمن أخذت تنشأ في العصر الحديث لغة أدبية عربية مكتوبة مبسّطة، وكان دور الصحافة في هذه اللغة أكبر من دور الكتب والدواوين، لأنّها اتجهت إلى الطبقة الشعبية الدنيا في الأمّة وحاولت أن ترفع من طريقها كلّ حجاب قد يفصل بينها وبين الأدب سواء في الأفكار أم في الكلمات»¹⁶.

15- نظرية اللغة الثالثة، مفهوم اللغة الثالثة، أحمد محمّد المعتوق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،

المغرب، ط1، ص: 217.

16- في التراث والشعر واللغة، شوقي ضيف ص: 268.

تتيح وسائل الإعلام فرصاً مهمة لتلقي وترويض السمع على اللغة و هو ما يوفر سبيل اقتحام الأوساط الاجتماعية، فما يميز لغة الإعلام أنها أقرب إلى لغة التخاطب لغة المجتمع لغة الاتصال اليومي، وهذا ما يدعو إلى اعتبارها لغة التعامل الإعلامي حيث يتم الاتصال بواسطتها لتبليغ ما نريد إيصاله للآخر بسهولة تامة لتألفها الجماهير العريضة¹⁷.

إنّ واقع استعمال اللغة العربية الفصحى في المجتمع الجزائري يبيّن ممارستها في سياقات خاصة تتصل بمجالات منها: التربية والتعليم الجامعي والإدارة ووسائل الإعلام المكتوبة والمنطوقة، وتحظى بكونها اللغة الوطنية في هذا المجتمع المتنوع لغوياً، ومن ناحية أخرى لا تحظى باستعمال كلّ الفئات رغم ما لها من تأييد ودعم، ولعلّ أسوأ ما يلحق بها هو غيابها على مستوى التداول اليومي وضيق حدود استعمالها الشفوي، وتكاد تكون ظاهرة التواصل بالعربية الفصيحة قليلة جداً، ذلك أننا ما سمعنا مواطناً جزائرياً رسمياً خارج الرسميات، ولا مواطناً شعبياً خارج المدارس والجامعات تنحلّ عقدة لسانه بجملة عربية واحدة مستقيمة إلا نادراً ولفظة مما حافظت عليه البنية السليمة للغة العربية الطبيعية، حتّى أضحى اليوم العجب بادية على السنة قلّة ممّا يتحفظون في اللّحن في المحافل والمنديات والقمم من متحدّث عربي يراقب لسانه من اللّحن¹⁸.

والحال عليه بالنسبة للغة المستعملة في وسائل الإعلام بالجزائر، حيث غدا المشهد اللغوي في هذه الوسائل متنوعاً يمكن حصره في المستويات التالية:

1- مستوى لغة عربية فصيحة تستعمل في البرامج الإخبارية والدينية والثقافية والتربوية، وعادة ما تزخر مواد الصحف والبرامج الإذاعية

17- لغة الصحافة وسلامة اللغة، عبد الغني أبو العزم، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، ماي 1998، ص: 03

18- في رحاب اللغة العربية، عبد الجليل مرتاض، ديوان مطبوعات الجامعة، الجزائر 2004، ص: 47

والتلفزيونية بالأخطاء الإملائية والصرفية والنحوية والأسلوبية، لأن استعمال المستوى اللغوي الفصيح والسليم في النشرات الإخبارية، والبرامج السياسية والثقافية، قد يتأثر سلباً أو إيجاباً بالثقافة اللغوية للإعلاميين من صحافيين ومنتجين لمختلف البرامج، مما أدى إلى شيوع أخطاء لغوية، كما ساهمت الترجمة الراكبة في العديد من الأحيان في بروز تراكم ومصطلحات لغوية تعدّ دخيلة على العربية الفصيحة، يضاف إلى ذلك جنوح العديد من شخصيات الحوار -خاصة في البرامج السياسية- إلى استعمال العامية واللسان الدارج، مما لضعفهم اللغوي أو لاعتقادهم بأثرها وصدائها في تبليغ الرسالة مقارنة بالغة الفصحى¹⁹.

2- مستوى لغة وسطى مزيج بين الفصحى والعامية، ويكثر استعماله في البرامج الاجتماعية والتنشيطية، وهي لغة ضحلة مشوشة فقيرة إلى حد بعيد في ألفاظها وما بها من ابتذال لا يجد المشتغلون بالإذاعة والتلفزيون حرجاً في إيرادها على ألسنتهم²⁰: «لا تتقدّم بعد منتصف القرن الماضي طويلاً حتى تتكاثر عندنا الصحف، وحتى تنشأ معها لغة ثالثة وسطى بين الفصحى والعامية، لغة فصيحة مبسّطة لا تنزل إلى مستوى الابتذال العامي، ولا تعلق على العامّة، بحيث يفهمونها دون أيّ عسر أو مشقّة، لغة بسيطة سهلة يخاطبون بها طبقة الأمة، ولا تميّز بين طبقة وطبقة، بل ربّما كان اهتمامها بالطبقات الدنيا يزيد على اهتمامها بالطبقات العليا في الشعب إذ نريد أن تنتشر بين جماهيره²¹.

3- مستوى العامية المشوبة بالأجنبية وهو أكثر المستويات إسفافاً وهبوطاً باللغة العربية ويكثر استعماله في البرامج الفنية والمنوعات، حيث

19- ينظر: اللغة الإذاعية بين المميزات والمقتضيات، فيصل غامس، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية

2009، ص: 162

20- الثقافة العربية ومستقبل الحضارة، محمد عبد الواحد حجازي، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، ص: 32.

21- بين الفصحى والعامي، شوقي ضيف، مجلة مجمع مصر، القاهرة، 200، العدد التاسع والثمانون،

ص: 44

دخلت المعجم الإعلامي لغة هجينة، تجمع في آن واحد بين كلّ من العربية واللسان الدارج والأجنبية وهي الأكثر استعمالاً لاختفائها والفئة الموجهة إليها والتي تتشكل من عنصر الشباب، وقد أصبح هذا المستوى الهجين يشكّل مشكلة لغوية حقيقية ، ومما زاد في تأزم المشهد اللغوي في وسائل الإعلام ببلادنا أن الجزائر عمدت إلى تدشين إذاعات جهوية ومحلية، والمشكلة في هذه الإذاعات أنّها لجأت في أغلب برامجها إلى المخاطبة بالعامية، بمعنى تستعمل الدارجة بحجّة إيصال المعلومة إلى جميع فئات الشعب، مما أثار سلباً على تعميم اللغة العربية الفصحى.: «وُلوج اللغة العامية الهجينة فضاء اللغة، وانتقالها من البرامج الفنية والترفيهية إلى البرامج ذات الطابع السياسي والاقتصادي أحيانا ممّا تسبب في هبوط حاد في اللغة»²². ويعلّل رجال الإعلام هذا الهبوط إلى مستوى العامية بضعف مستوى التلقي في المجتمع، وتفشي الأمية، وسيطرة الخطاب باللهجات العامية، ولا شك أنّ لهذا النزول إلى العامية في استعمال العربية مسوغات في نظر مسيرتها والقائمين على أمورها، ومن أهم تلك المسوغات أن يخاطب الناس بما يفهمون والناس طبقات في العلم والثقافة²³. فوسائل الإعلام تستعمل لغة مبسطة عامية فقيرة، ضعيفة المستوى لأنّ هذه الأجهزة الإعلامية بالدرجة الأولى تهدف إلى إيصال الخبر والإعلان الرسمي، فلا تهتمّ باللغة في حدّ ذاتها وكونها ترفيحية تهدف إلى الإمتاع والتسلية جعلها تبسط في لغاتها ليفهمها عمّة الناس، ومن هنا نفذت العامية إلى برامجها وغيّبت الفصحى.

أهمية التخطيط اللغوي في تهذيب لغة الإعلام:

لا نغالي إن قلنا أنّ جميع مصادر التشكيل الثقافي أصبحت اليوم بحوزة الإعلام، لأنّه بات يغطّي كل جوانب الحياة الإنسانية، فالإعلام لم يعد قاصراً

22- مقتطف من كلمة السيّد عز الدين ميهوبي المدير العام لمؤسسة الوطنية للإذاعة، كتاب الإذاعة الوطنية وترقية أداء اللغة العربية، ص: 39، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2009.

23- ينظر: في قضايا الاستعمال اللغوي في البرامج الإذاعية والتلفزيونية العربية، إبراهيم بن مراد، منشورات مجمع اللغة العربي دمشق، 2005، ص: 13

على الدعاية والإشهار، وإنما تجاوز إلى زرع الاهتمامات وتكوين مواطن متشبث بمقومات شخصيته الوطنية.

وإذا كان الإعلام مؤسسة بهذا الحجم يتعامل مع حياة كاملة، يعمل على تكوين الرأي العام ، ويوجد مشاعر المواطنين نحو أهداف مشتركة تضعها الدولة وتنفذها من خلال سياستها الإعلامية، ويتدخل في شؤون الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فان تأثيره في العملية التعليمية والتربوية بكلّ أبعادهما ليس أقلّ شأنًا من غيرها، لأنّ وسائله تغطّي كافة الشرائح الاجتماعية بدءًا من الطفولة وانتهاءً بالشيخوخة، ومن هنا فان تأثيره في اللّغة أضحى أمرا بيّنا لكون اللّغة هي الوعاء الإعلامي وأداة التواصل الأقوى في هذه العملية، من هنا أصبح دور وسائل الإعلام في تحسين اللغة العربية وتوليد الكلمات والعبارات في حدود ما تسمح به أصول اللغة وقواعدها، حيث يجب ألا يغيب عن الأذهان ما تميّز به كثير من الإعلاميين الغيورين على لغتهم ماضيا وحاضرا من مقدرة على إدخال مئات الألفاظ في معجمنا اللغوي بالابتكار والترجمة والاستعمال المجازي²⁴. من أجل ذلك أصبح التخطيط اللغوي ضروريا على المستوى الوطني بهدف تكوين اتجاه عام يتمثل في سياسة لغوية واضحة الملامح يشارك في تنفيذها المعنيون بالأمر: «نظرا لأنّ التخطيط اللغوي يستجيب لاحتياجات ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية، فان عملية التخطيط اللغوي ينبغي أن تضمّ في مراحلها المختلفة مختصّين في العلوم السياسية والاقتصادية وعلم اللغة الاجتماعي واللسانيات وغيرهم من الحاسوبيين والإحصائيين، كما يشارك في تنفيذ الخطة اللغوية التربويون والإعلاميون والإداريون وغيرهم»²⁵، وما دامت أنّ القضية اللغوية ليست قائمة في فراغ، وليس حلّها في نهاية التحليل لغويا خالصا،

24- واقعنا اللغوي بين تقويم اللسان وتيسير ضوابط التعبير والبيان، د عبد الكريم بكري، كتاب اللغة العربية بين التهجين والتهديب، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر، 2010.

25- العربية الفصحى وعامياتها في السياسة اللغوية، د. علي القاسمي، ص:199، كتاب الفصحى وعامياتها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر، 2008

فهي ممتدة في حياة المجتمع تؤثر فيها وتتأثر بها، وهي مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالمؤسسات القائمة، ولا ريب أن القرار السياسي مرتبط ارتباطاً عضوياً بالمؤسسات التفصيلية المباشرة واستعداداتها الموازية الكافية لجعله نافذاً ناجحاً، لأنّ القرار السياسي والتدابير التفصيلية يتفاعلان على التنامي والتكامل وينتظمان تدابير محددة تهدف إلى غرس الفصحى وتنميتها، وتهذيب العامية.

عندما نتساءل عن السياسة اللغوية التي تتبناها بلادنا نجد أنّ بعض عناصرها واضحة مسطّرة في الدستور الجزائري وفي بعض قرارات جامعة الدول العربية لاسيما:

1- الباب الأول، الفصل الأول، المادة الثالثة الذي يعتبر اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية.

2- القانون رقم 91/05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411هـ الموافق 16 يناير 1991 الذي يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.

3- القانون رقم 86 / 10 المؤرخ في 28 ذي القعدة 1408هـ الموافق ل 12 يناير 1988 والمتضمن إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية.

4- القانون 02/03 الممضى في 10 أبريل 2002 في الباب الأول، الفصل الأول، المادة الثالثة مكرر الدستور الجزائري « تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطورها بكلّ تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني»

5- وثيقة مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية المؤرخة في 2008/02/12 والتي تنصّ هذه الوثيقة في مادتها السابعة على الالتزام بتخصيص مساحة باللغة العربية.

6- ميثاق الشرف الإعلامي العربي الذي أصدره مجلس وزراء الإعلام العرب بجامعة الدول العربية في فبراير 2008، والذي تنصّ مادته التاسعة على أن يحافظ الإعلاميون العرب على سلامة اللغة العربية وبلاغتها ويصونها من مزلق العامية والعجمي ويعملون على نشرها بين أبناء الأمة العربية لتحل تدريجيا محلّ اللهجات العامية وذلك دعما للتفاهم بينهم.

7- لقد أصبح التفكير في التخطيط اللغوي في وسائل الإعلام واضحا من خلال المؤتمرات والندوات التي تعقد على مستوى المجلس الأعلى للغة العربية والمجمع الجزائري للغة العربية، وصدور التوصيات والقرارات في قضية استعمال العربية الفصيحة في مجالات الحياة العامّة ووسائل الاتصال، فقد دأب المجلس الأعلى للغة العربية على تنظيم عدّة ملتقيات وندوات فكرية ضمت علماء ومفكرين باحثين وخبراء بقضايا اللغة العربية، ومن هذه المحافل العلمية نذكر:

- يوم دراسي حول: «دور وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها» 2004
- ندوة دولية بالتعاون مع وزارة الثقافة الفصحى، ضمن فعاليات الجزائر عاصمة للثقافة العربية 04-05 جويلية 2007 بعنوان: «الفصحى وعامياتها لغة التخاطب بين التقريب والتهديب».
- يومان دراسيان حول: «الإذاعة الوطنية وترقية أداء اللغة العربية» بمشاركة الإذاعة الوطنية -28 29 جويلية 2008.
- يوم دراسي حول: «اللغة العربية بين التهجين والتهديب الأسباب والعلاج» 16 فبراير 2010

إنّ مثل هذه القوانين والمواثيق والتوصيات والقرارات من شأنها رسم معالم السياسة اللغوية في الجزائر، وتدعو إلى استخدام اللغة العربية الفصيحة في الإعلام ومن هذه الدعوات ما ورد على لسان الدكتور العربي ولد خليفة

رئيس المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر والذي دعا إلى: « رفع الأداء الإعلامي والثقافي باللغة العربية باعتبارها لغة موحّدة وأداة إدماج اجتماعي للمواطنين، داخل الجزائر وخارجه، وقناة صالحة للتوصيل المباشر لعشرات الملايين عبر العالم العربي والإسلامي والجاليات المتواجدة في المهجر»²⁶.

إنّ هذه القوانين واللوائح والتوصيات طيّبة ومسؤولة، لكنّها تبقى جزئية من جهة وعقيمة، كما تبقى محدودة التنفيذ لحاجتها إلى قرار سياسي، يجب أن يصبح أمر تهذيب لغة الإعلام لكلّ صانعي القرار لأنّ الاهتمام باللغة العربية: « ليس أمرا يحتكره رئيس أو وزير أو مؤسسة سيادية، بل هو مهمّة الجميع، والمتقفون الوطنيون هم النخبة المنوط بها السهر على نقاء اللغة وانتشارها عبر التعامل اليومي، خصوصا عندما يكون بجانبهم قانون يدعم نشاطهم ويحمي حركتهم من كلّ اتجاهات التلوث اللغوي، وتكون وراءهم طبقة سياسية واعية بالمعنى الحقيقي لكلمتي الطبقة والوعي»²⁷، فلم تصدر الحكومات الجزائرية المتعاقبة أي إجراء عملي يفرض عقوبات على وسائل الإعلام التي تهّمّش العربية الفصيحة وتستعمل العامية. بل الواقع يثبت عكس ذلك، فقد عمدت الجزائر إلى تدشين إذاعات جهوية ومحلية، والمشكلة في هذه الإذاعات أنّها لجأت في أغلب برامجها إلى المخاطبة بالعامية، بمعنى تستعمل الدارجة بحجّة إيصال المعلومة إلى جميع فئات الشعب، ممّا أثر سلبا على تعميم اللغة العربية الفصحى²⁸.

يبقى التخطيط اللغوي الغاية المنشودة في بلادنا، لكنّه لا يتحقق الغرض المنشود إذا لم تسر اللغة وإصلاحها والجهود في ذلك سيرا متوازيا في كلّ

26- كتاب المجلس الأعلى للغة العربية ، دور وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها، الجزائر ، 2004، ص: 19

27- راهن اللغة العربية في أوطانها، محي الدين عميمور ص: 60، ندوة العربية الراهن والمأمول، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2009.

28- دور وسائل الإعلام في انتشار اللغة العربية في الجزائر، قادري حسن، ص: 59، كتاب ، دور وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر 2004.

مجالات الحياة العلمية والأدبية واليومية، وعلى جميع مجالات ممارستها في وسائل النشر وقاعات الدرس والبيت والسوق ومكاتب الدوائر الرسمية ينبغي للتخطيط اللغوي أن يكون على نطاق مؤسسات الدولة الجزائرية، ينبغي أن يكون شاملا لا جزئيا، يكون في مجالات الحياة:

1- في الحياة العامة:

- إعداد برنامج شامل لمحو الأمية، وتفعيل دور الأسرة في تعليم الأطفال.
- برامج إذاعية وتلفزيونية فيها مخاطبات أولية بالفصحى، تنسجم مضمونا مع نموّ الطفل وحاجاته.
- إنتاج سلسلة من الأغاني والأناشيد والقصص المناسبة للطفولة بالعربية الفصحى.
- برامج إذاعية وتلفزيونية تتناول حياة الأسرة الجزائرية في البيت والشارع والسوق وفي القرية والمدينة، تستعمل فيها الفصحى المبسطة، يراعى فيها مستويات فئات المجتمع، ونشر معجم مصوّر بألفاظ الحياة العامة.

2- في التعليم:

- تحرير الكتب المقررة تحريرا لغويا خالية من كلّ خطأ لغوي، أو مطبعي.
- ربط كلّ كتاب مدرسي مقرر في المراحل الأولى من التعليم بأشرطة مسجلة لنصوص الكتب لتعويد الناشئة على النطق الصحيح.
- تصميم برنامج مسلسل في المحادثة بالعربية الفصحى يقوم على العربية المنطوقة.
- جعل الفصحى لغة التعليم العام، وجعل إتقان الفصحى شرطا في التعيين بهذه المهنة.
- تشجيع البحث العلمي في اللغة العربية، واعتماد الفصحى في شتى المجالات العلمية والتكنولوجية.
- تفعيل دور المجامع اللغوية، واستثمار نتائجها المختلفة في سبيل نشر

العربية الفصحى، وإعداد معاجم لغوية عامّة ومختصّة، واستثمار الرصيد اللغوي الذي تزخر به العاميات الجزائرية

3- في الإدارة:

• جعل إتقان العربية الفصحى شرطاً في كلّ تعيين لكلّ وظيفة إدارية أو كتابية.

• إلزام تحرير المراسلات باللّغة العربية الفصحى
• تعريب اللافتات، وفرض رقابة لغوية على كلّ الملصقات التي تعلق في الشوارع وأمام المحلّات التجارية.

4- في وسائل الإعلام:

• تعميم استعمال اللغة العربية الفصحى ، وعدم بث أيّة مادة إذاعية أو تلفزيونية إلاّ بالفصحى.

• ترشيد استعمال الألفاظ الجديدة المستعملة في الحياة اليومية والحرص على توظيف من العامية الألفاظ التي هي من أصل عربي.

• تكثيف الدورات التكوينية لفائدة الإعلاميين.

• دعوة المختصين من اللغويين والإعلاميين إلى إعداد دراسات وبحوث حول اللغة العربية المسموعة والمكتوبة.

• إدراج مادة اللغة العربية ضمن المناهج الدراسية في معاهد علوم الإعلام والاتصال.

• تنصيب مراجعين لغويين يتابعون نشرات الأخبار والبرامج من أجل تصويب الأخطاء

• الدعوة إلى تنظيم ملتقيات دورية حول الخطاب الإعلامي في وسائل الإعلام²⁹.

29- ينظر في هذا الموضوع:

- الفصحى وعامياتها بين تجليات الكائن وتصورات الممكن، أ. نهاد الموسى، ص: 67 وما بعدها،

- اللغة الإذاعية بين المميّزات والمقتضيات، ا. فيصل غامس، ص: 165.

- التهجين اللغوي: أسبابه ومظاهره، أ. عمر لحسن، 244

قد تنجح وسائل الإعلام في إحلال الفصحى المبسطة، فهناك مجالات كثيرة للتنمية اللغوية عن طريق الإذاعة والتلفزيون، وإذا كانت الاتجاهات المعاصرة في تعليم اللغات تتطلب تعلّم اللغة في مواقف، ومن أجل الاتصال الفعّال، فإن التعاون ضروري بين الإذاعة والتلفزيون من جانب، ومختلف المؤسسات التعليمية والتربوية والثقافية من جانب آخر، وتبقى المسؤولية مشتركة بين البيت والروضة والمدرسة ووسائل الإعلام، وأنّ هذا العمل يجب أن يستثمر عدّة أجيال، وتسهم فيه هيئات خدمة للعربية الفصيحة، وتربية مواطن جزائري له الشعور والإحساس بقيمة لغته.

نقول في الأخير إنّ تقديم نماذج جيّدة لإعلاميين جيّدين تشكّل أداءاتهم الصحيحة والجميلة نقطة قوّة وجذب، ومن المنطق فإن الإعداد الجيّد لإعلامي واحد قد يتفوق في التأثير على الإعداد الجيّد لأكثر من مدرّس، وخير خطيب من جمع بين حسن التأليف وحسن التأثير.

مصادر ومراجع البحث:

- 1- التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي تأليف أ. روبرت ل. كوبر ترجمة د. خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، طرابلس- ليبيا - 2006
- 2- التعريب ونظرية التخطيط اللغوي: دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية د. سعد بن هادي القحطاني، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 3- الثقافة العربية ومستقبل الحضارة، محمد عبد الواحد حجازي، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1.
- 4- دراسات في اللغة العربية الفصحى وطرائق تعليمها، د. أنطوان صياح ، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1985،
- 5- دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية العربية والنهوض بها، أ. فواز عبد الحق الزبون
- 6- العربية الفصحى وعامياتها في السياسة اللغوية د. علي القاسمي مجلة المجلس الأعلى للغة العربية ، 2008 الجزائر .
- 7- قضايا السنية تطبيقية، د. ميشال زكريا دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1993
- 8- في رحاب اللغة العربية، عبد الجليل مرتاض، ديوان مطبوعات الجامعة، الجزائر 2004
- 9- نظرية اللغة الثالثة، مفهوم اللغة الثالثة ، أحمد محمّد المعتوق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1.
- 10- كتاب ، دور وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر. 2004.

11- كتاب الفصحى وعامياتها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ،
الجزائر، 2008

12- كتاب المجلس الأعلى للغة العربية 2009

13- كتاب اللغة العربية بين التهجين والتهذيب « الأسباب والعلاج» منشورات
المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر

14- لغة الصحافة وسلامة اللغة، عبد الغني أبو العزم، منشورات معهد
الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، ماي 1998.

15- مجلة مجمع مصر، القاهرة، 2000، العدد التاسع والثمانون

16-Fishman Charles Ferguson and Das Gupta, eds 1968
Language problems of developing nations

17-Rubin Joan, and Bjorn Jernudd, eds 1971 Can language
be planned? Sociolinguistic theory and practice for developing
nations East-West center press.

التواصل اللغوي

د/ بشير مصيطفى أستاذ وباحث
في الاقتصاد - جامعة الجزائر

في هذه الورقة سنعرض إلى أفكار محددة تخص العلاقة الفنية بين استخدام اللغة - أية لغة - وتحقيق التنمية في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي. علاقة باتت اليوم مؤكدة وأكثر وضوحا في مشهدين اثنين للأمم : مشهد الدول الآسيوية التي تقدمت على صعيد الاقتصاد مثلما تقدمت قبلها الدول الصناعية الكبرى ، ومشهد الدول التي مازالت متأخرة في كل من إفريقيا والشرق الأوسط بسبب استخداماتها اللغوية .

وسنعرض لهذه الأفكار من خلال عناصر التفكير التالية :

أولاً: المحتوى الفني للغة

ثانياً: الشروط الثقافية للتنمية

ثالثاً: البعد التنموي للغة

رابعاً: دور اللغة والاتصال في الاقتصاد الجديد

خامساً: العربية : لغة المصطلح الاقتصادي

أولاً: المحتوى الفني للغة

اللغة ليست أداة اتصال محايدة كما هي «البرمجيات» بل أداة تواصل اجتماعي ، والى ذلك يذهب جل من تناول موضوع اللغة في تقدم الحضارات ومنهم الدكتور علي محمد رحومة في كتابه المرموق «الانترنت والمنظومة التكنولوجية الاجتماعية» : ما من حضارة إنسانية إلا وصاحبها نهضة لغوية .

والى نفس المعنى يذهب الدكتور كارم غنيم في مقال له نشرته «عالم الفكر» في عدد مارس 1989: لا يمكن لأي مجتمع أن ينهض إلا من خلال لغته.

وهناك اتفاق عالمي وعلمي بين جميع المشتغلين بموضوع اللغة بأن لا أمة يمكنها أن تتحكم في لغة معينة كما يتحكم فيها أهل اللغة نفسها ، وأن مجال المنافسة في استخدام اللغة يعطي لأهلها فرصة التفوق دائما كما هو الشأن في استخدام الانجليزية – مثلا – بين الانجليز وغيرهم.

وانعكاس ذلك يكون سريعا على قدرة استيعاب الطلاب في المعاهد العليا عندما يتعلق الأمر بالتعلم باللغة حيث يبدو التفوق دائما لصالح من تمثل لغة التعليم لغتهم الأم . ومن ثمة سينسحب التفوق إلى ميادين صنع التقانة - التكنولوجيا – وتطوير الإنتاج وحفز النمو .

ثانيا: الشروط الثقافية للتنمية

يبرز الشرط الثقافي للتنمية في الأبعاد الفكرية والاجتماعية للنمو حيث تحمل التنمية مدلولات نفسية بسبب حدود أدوات الإنتاج المادية وندرتها ونعني بذلك على وجه الخصوص : العمل ورأس المال .

وهكذا، يؤثر العامل النفسي – سلبا وإيجابا – في مردودية أدوات الإنتاج المادية كما بين ذلك بوضوح المفكر الجزائري المرموق مالك بن نبي في كتابه «المسلم في عالم الاقتصاد» .

ويقارن ابن نبي بين مشهدين للنمو، واحد يخص ألمانيا والثاني يخص اندونيسيا بعد الحرب العالمية الثانية . ومع استخدام كلا البلدين نفس النموذج للنمو يبرز لنا التاريخ تفوق الألمان وتخلف المسلمين في اندونيسيا مما يؤكد فرضية تدخل العامل الثقافي والنفسي في عملية الإعمار الاقتصادي .

ومن هنا تبرز اللغة كمتغير حي وفاعل بين متغيرات «نظرية الثقافة» لأنها تتعدى وظيفة الاتصال إلى حيز التواصل الذي من شأنه تحقيق التفاعل بين أطراف العملية الإنتاجية .

وفي محيط ثقافي واجتماعي محدد يتمكن الفرد من تعلم اللغة ولو كانت لغة أخرى على أساس المد النفسي والاستعداد القائم على المحيط مما يعطينا فكرة على البعد النفسي للغة .

وأذكر أنه في بداية الثمانينات بالجزائر عندما فرضت الدولة استعمال «العربية» في التدريس بالجامعات تمكن أستاذ متعاون في معهد الاقتصاد بجامعة الجزائر - من أصل بولوني - من تعلم العربية والتدريس بها في سنوات قليلة في حين عجز أساتذة جزائريون عن ذلك مما يؤكد القاعدة التي ذكرنا وأن اللغة تتعدى هامش الاتصال إلى التواصل وليست موضوعا محايدا في عالم الثقافة .

ثالثا: البعد التنموي للغة

نكتشف البعد التنموي للغة في جانب الأفكار والثقافة عندما نتأكد مما وصلنا إليه في النقاط السابقة من أن اللغة منتج ثقافي - فكري .

وعندما نتأكد من تفوق أهل اللغة ذاتهم في استخدام لغتهم ندرك بأن هامش المنافسة في استيعاب العلوم يقل أمام الأمم كلما استخدمت لغة غيرها . وينسحب ذلك بشكل رئيس في نطاق العلوم الدقيقة والتقانة العالية والصناعة حيث يبرز المكون المعرفي .

وتستخدم المؤسسة الحديثة عند الإنتاج مكون التواصل في تحقيق إنتاجية العمل المثلى من جانب العاملين حيث باتت «الإدارة بالتواصل» أسلوبا مبتكرا في هذا الاتجاه .

وما يؤكد هذا الاتجاه هو الانتقال بالتسيير من «الإدارة الهرمية» حيث تسود الأوامر الإدارية إلى «الإدارة بالحلقة» حيث يسود التواصل والتشاور.

وتتمتع المؤسسات الإنتاجية الرائدة بأقسام «الاستماع» إلى الموظفين للتواصل معهم حيث تكون اللغة الجسر الأكثر متانة في نقل اهتماماتهم إلى

الإدارة ، ومن تلك المؤسسات التي تتبع هذا الأسلوب في تنمية مشاريعها نجد مجموعة «بي أن بي باري با» الفرنسية للبنوك .

ونفس الشيء على صعيد الاقتصاد الكلي للدول حيث تفرض نظرية «التجميع» دورها في تحويل نمو المؤسسات إلى نمو الاقتصاد الكلي بفضل نظرية «النماذج الكلية» .

وفي التنمية الاقتصادية نجد «العائلات» التي عليها طلب السلع والخدمات وعرض العمل وهي أعوان اقتصادية تتصف بالسلوك. وتجمع النظريات الاقتصادية على أن السلوك الرشيد للعائلات لا يتحقق إلا في حدود القرارات الرشيدة للاستهلاك كما هو الشأن بالنسبة لأعوان الإنتاج الذين عليهم اختيار قرارات «الاستثمار» بناء على «القيود الثنائية» التي تتشكل بدورها بمساهمة العائلات .

قرارات العائلات وطيدة الصلة باختيارات الحكومة وعناصر السياسة الاقتصادية للدولة التي تستخدم اللغة في إيصال تلك السياسات إلى الأسواق. الاستخدام اللغوي في هذه الحالة مقيد بفعالية اللغة ذاتها في تحقيق التواصل من جهة وبالأثر النفسي والاجتماعي للغة على العائلات من جهة ثانية .

رابعاً: دور اللغة في الاقتصاد الجديد

يقوم الاقتصاد الجديد على عناصر ثلاثة هي : الدولة – المؤسسة – تكنولوجيا المعلومات.

وفي تكنولوجيا المعلومات تبدو العلاقة واضحة بين اللغة وحجم المعارف المنقولة عن طريق الشبكات العنكبوتية – الانترنت .

وتحتل الانجليزية – الساعة – اللغة رقم واحد في النشر الشبكي بفضل كمية المنتج الفكري المنشور بهذه اللغة التي تسمى باللغة الحية .

وحيث أن الإنتاج الفكري لا قيده لغويا عليه بسبب طبيعته المتصلة بالعقل الإنساني تتساوى جميع لغات العالم في فرص النشر اللغوي مادامت متساوية في فرص الابتكار المعرفي .

وفي هذا الصدد نحن معنيون - إذن - بشخصية الانترنت التي تعكس الوجه الثقافي والنفسي والاجتماعي للغة كما يذهب إلى ذلك صاحب كتاب «شخصية النت» الباحث «روس سميث» حيث يكتب : زادت تكنولوجيا المعلومات من درجة الاهتمام باللغة حتى جعلتها على رأس قائمة المعرفة .

وتلخص نظرية المعلومات عبر النت عناصر العملية اللغوية عبر الشبكات في :

البرامج - آليات التفاعل - المواقع - النصوص - المصطلحات .

ترشح العناصر المذكورة اللغة العربية لمنافسة «الانجليزية» وهي أول لغة عالمية استخدمت في النت بسبب توفرها على ميزات تنافسية في نظرية الثقافة . فاللغة العربية هي أقوى لغات الأمم من حيث اشتقاق الكلمات ، وهي أغناها من حيث المرادفات ، وأقواها في ابتكار المفردات للمنتجات الفكرية والتكنولوجية الجديدة ، وهي أكثر اللغات التصاقا بالواقع والزمن بسبب أنها لغة القرآن أي النص المستمر في الزمن دون حدود .

ويتصف الاقتصاد الجديد بميزات أخرى تعطي للغة الغنية أدوارا متقدمة، ومن ذلك أن الاقتصاد الجديد مبني - من حيث الوظائف - على :

- النمو المتسارع

- الطابع الرقمي

- شخصية النت

وهي ميزات تتطلب لغات قوية من حيث سرعة اشتقاق الكلمات ، التعبير عن المفردات الرقمية ، التفاعل عبر شبكات الانترنت . وهو ما يدفع إلى انسحاب لغات كثيرة من ساحة التواصل العالمي مثل «الفرنسية» التي أصبحت آخر لغة في التدفق عبر النت ، ويدفع أيضا بلغات أخرى للتقدم من جديد مثل «العربية» ولكن بدافع نفسي واجتماعي وثقافي قوي .

خامسا: العربية : لغة المصطلح الاقتصادي

وللدلالة على مشهد تقدم «العربية» في الاستخدامات التطبيقية دعنا نتصفح الجذور اللغوية لأهم المصطلحات الاقتصادية في اللغات الحية:

Credit من القرض

Gestion من التسيير

Cheque من الصك

Magasin من المخزن

Cable من الحبل «أداة إنتاج»

Amiral من الأمير «وظيفة اقتصادية»

Comptabilite من الحساب «الحسبة»

وتتفوق العربية بإنتاج مصطلحات عجزت اللغات الأخرى على ترجمتها

ومنها:

المضاربة

المراوحة

الربا

الصكوك الإسلامية

خلاصة

تحتوي اللغة – أية لغة – على مفردات تنموية وتحمل مدلولاً اجتماعياً ونفسياً ولهذا من الصعب اعتبارها متغيراً محايداً في العملية الاقتصادية . وهذا

ما يفسر حالة التخلف التي تعيشها الدول التي لا تستخدم لغتها في التنمية مثل الدول في إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية في حين أنها تستخدم لغة المستعمر التاريخي وهي نفسها اللغة التي تستخدمها الدول الصناعية الكبرى في عملياتها الاقتصادية ونشر المعرفة. فقط الدول الآسيوية المنضوية تحت مجموعة «النمور» تقدمت على سلم التنمية انطلاقاً من اللحظة التاريخية التي قررت فيها استخدام لغتها الأم، ونذكر من تلك الدول :

كوريا الجنوبية - الصين - ماليزيا - تركيا - الفايتمام - سنغافورة - تايلاندا.

التخطيط اللغوي في الجزائر ودوره في خدمة العربية والنهوض بها

أ.إصافية كساس - جامعة تيزي وزو

مقدمة:

يعدّ التخطيط اللغوي فرعاً من علوم اللغويات الاجتماعية التي تعنى بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع، ومدى تأثر كلّ منهما بالآخر، وهو يعنى بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة سواء أكانت مشكلات لغوية بحتة: كتوليد المفردات وتحديثها، وبناء المصطلحات وتوحيدها، أم مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها، ولقد بدأ تطبيق السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الجزائر بعد الاستقلال بانتهاج سياسة التعريب كأداة مقاومة للاستعمار الفرنسي ومقاومة لفرنسة الشعب العربي، وكان التعريب مرادفاً للكفاح للتحرّر من هيمنة اللغة الفرنسية لمعالجة المشكلات اللغوية التي نجمت عن طمس الهوية اللغوية والقومية، حيث حلت اللغة الفرنسية محل اللغات القومية والوطنية، لذا كان تركيز التخطيط اللغوي على العمل الجاد والمنظم نحو إيجاد حلول مدروسة لتلك المشكلات اللغوية حسب حجمها ونوعيتها؛ ثم اتّجهت الجهود بعد ذلك في السبعينيات وبعدها -خاصة بعد ظهور العولمة اللغوية- إلى انتهاج سياسة لغوية أكثر صرامة، حيث قامت مؤسسات على مستوى دولي، ووطني ومحلي لتشرف على عملية التخطيط اللغوي، كرسم السياسات اللغوية، والخطط اللازمة لتنمية اللغة العربية وتطويرها لتوسيع انتشارها، ولكن المتأمل لوضع اللغة العربية في المغرب العربي عامة، وفي الجزائر على وجه الخصوص يجد أنها لم تخرج بعدُ من مشاكلها اللغوية، إذ يعاني المغاربة من تعدد ذي مستويين: مستوى الازدواجية بين عربية ولهجات محلية، ومستوى الثنائية بين عربية وأجنبيات، إضافة

إلى الهجين اللغوي، ويكفي لمعرفة حالة التآلف الذي توجد فيه لغة الجزائري أن يمدّ الواحد منا أذنه في أروقة المدارس والأماكن العامة، فيجد أنّ لغة طلبة الجامعة، أو التلاميذ في المدارس، أو حتى العوام لا تخلو جملة يتلفظون بها من مفردتين فرنسيّتين مكيفّتين، هذا عمّن يدرّس بالعربية، فماذا يقال عن الذين درسوا في المدارس الفرانكفونية، فإلى أين يعود هذا الإشكال؟ هل يعود إلى فشل سياسة التخطيط اللغوي في الجزائر؟ أم أنّ الإشكال أكبر من أن يدرس من جانب لأن اللغة - مهما كانت- تتحكم فيها جوانب ليست للسياسة دخل فيها، وإنما تسير بحسب التطورات التي تطرأ على المجتمعات، خاصة ونحن في عصر العولمة؟ وإذا كنّا نعيش في عصر العولمة، فما هي الأساليب الناجعة التي يمكن إتباعها في التخطيط اللغوي من أجل الوصول إلى نتائج ايجابية؟ ما هي العوامل اللغوية وغير اللغوية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في عملية التخطيط ورسم السياسة اللغوية؟ وأين يتواجد المشكل هل في اللغة العربية أم في الأشخاص الذين يتكلمون العربية؟

من المؤكّد أن أول متطلبات الارتقاء والنهوض باللغة العربية أن يكون هناك تخطيط لغويّ محكمّ، لا يقلّ الاهتمام به عن أي تخطيط اقتصادي، أو اجتماعي، أو عسكري؛ لأن اللغة هي الوجود الداخلي للإنسان والأمة بأسرها، بل إن أيّ تخطيط لجانب من جوانب الحياة في الأمة لا يستقيم أمره بعيداً عن التخطيط المحكم لسلامة وصحة الوجود الداخلي للإنسان نفسه، ولفكر الأمة، وعلى رأس قائمة هذا التخطيط يتربّع التخطيط اللغوي، وقد لاحظت من خلال قراءتي للموضوع أنّ هناك الكثير من الباحثين لا يفرقون بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، فما مفهومهما، وما العلاقة الموجودة بينهما؟

مفهوم السياسة اللغوية:

إنّ كلا من التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية هي مفاهيم حديثة النشأة، أمّا السياسة اللغوية فيعرّفها علي القاسمي: «بأنّها نشاط تضطلع به الدولة، وتنتج

عنه خُطّة تصادق عليها مجالسها التشريعية، ويتمّ بموجبها ترتيب المشهد اللساني في البلاد، خاصة اختيار اللغة الرسمية، ويُنصّ على السياسة اللغوية للدولة في دستورها أو قوانينها أو أنظمتها، وأحياناً لا توجد نصوص قانونية متعلّقة بالسياسة اللغوية، فُتسنتُف تلك السياسة من الممارسات الفعلية¹، وهي في أصل التداول العربي «المواقف الرسمية التي تتخذها الحكومات تجاه استعمال اللغة ورعايتها، سواء كانت هذه المواقف مدعومة بالفعل كإقرار القوانين أو تمويل البرامج، أو كانت مدعومة بالخطب والقرارات المنمقة على الورق»²، ومن هنا فإن السياسة اللغوية هي التدابير التي يتخذها بلدٌ من البلدان إزاء لغته أي: هي عبارة عن نوع من التعامل الرسمي لأجهزة الدولة مع اللغة أو اللغات المستعملة داخل كيان سياسي معين نحو: اعتبار العربية لغة رسمية في الجزائر أو العراق مع عدم منح اللغتين الأمازيغية والكردية نفس المرتبة، وتخضع السياسة اللغوية لبلدٍ ما للتخطيط أو الخطط المرسومة من قِبَل فَعالياتٍ مُتعدّدة من أبناء هذا البلد، ومنّ الناطقين بهذه اللغة المخطّط لها.

والمقصود بالتخطيط اللغوي: «القرار الذي يتخذه مجتمع ما لتحقيق أهداف وأغراض تتعلق باللغة التي يستخدمها ذلك المجتمع»³ لحماية اللغة القومية من التّحديات المُحدقة بها مثل: حمايتها من المفردات الواردة، أو إصلاحها، أو إنعاشها، أو تحديثها، ونحو: المُنافسة اللغوية الأجنبية، وطغيان اللهجات المحليّة، ومواجهة التّعدّد اللّغويّ الذي يُهدّد بتفريق الوطن إلى أجزاء أو قوميات صغيرة قد تنذر في المستقبل البعيد بكارث اجتماعية، وسياسية، كالمطالبة بالاستقلال الذاتي وما إلى ذلك؛ ويتكلف ببرمجة التحوّل أجهزة تُقام

1- علي القاسمي، السياسة اللغوية في البلدان العربية: الإعلام نموذجاً، www.manfata.com، يوم 12 فيفري 2011، على الساعة: 9:45.

2- المصطفى تاج الدين، نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة، www.altasamoh.net، يوم 12 فيفري 2011م، على الساعة: 10:05.

3- ينظر: سعد بن هادي القطاني، التعريب ونظرية التخطيط اللغوي: دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات فيالسعودية: 2002، مركز دراسات الوحدة العربية.

خصيصاً لأغراض التخطيط، وتُفوّض رسمياً لذلك. ومن هنا فإنّ مصطلح تخطيط اللغة يشير إلى الجهود الحديثة للتأثير على سلوك الآخرين بما يتعلق بالتحصيل اللغوي وبنية اللغة، وتحديد وظيفتها، ويتضمن ذلك تطوير الأهداف والاستراتيجيات لتغيير كيفية استخدام الأشخاص للغة.

أما العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي: فهي «علاقات تبعية؛ فبالنسبة لفيشمان (Fishman)، إنّ التخطيط اللغوي هو تطبيق سياسة لغوية ما⁴، حيث يأخذ مفهوم تخطيط اللغة في المستويات الحكومية ما يعرف باسم سياسة اللغة، «والتخطيط بالنسبة إلى الأمريكيين أكبر أهمية من السياسة، لأنهم مقتنعون بإمكانية وجود تخطيط دون سياسة، حيث استطاع التخطيط اللغوي أن يغطي وحده، طيلة سنوات عديدة، مجالاً هو بشكل جلي من قبيل مسعيين متكاملين حقاً، ولكن يجب التمييز بينهما بدقة: قرارات السلطة (السياسة)، والانتقال إلى العمل (التخطيط)، في مقابل ذلك، يبدو أنّ الباحثين الأوروبيين (الفرنسيين، والإسبانيين، والألمان) أكثر عناية واهتماماً بمسألة السلطة»⁵، ومن هنا فإنّ التخطيط اللغوي يكون من قبل المختصين، ولما تصادق عليه الدولة، يصبح التخطيط ذا طابع سياسي، ومن ثم يطلق عليه سياسة لغوية، حيث يوجد مؤسسات تقوم بعملية تخطيط اللغات في العديد من الدول والثقافات، والتي تكون مسؤولة عن صياغة وتطبيق سياسات تخطيط اللغة؛ بالنسبة للغة العربية فإن هذه المؤسسة هي مجمع اللغة العربية.

نشأة المفهوم وحقل تطبيقه: بدأ هذا العلم يظهر إلى حيز الوجود في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، فكان أول من استعمل مصطلح التخطيط اللغوي هو العالم فنراخ (Weireich) عنواناً لندوة عقدت في جامعة

4- لويس جان كاليبفي، السياسات اللغوية، تر: محمد يحياتن، ط1. الجزائر: 2009م، منشورات الاختلاف، ص10.

5- لويس جان كاليبفي، السياسات اللغوية، تر: محمد يحياتن، ط1. الجزائر: 2009م، منشورات الاختلاف، ص12.

كولمبيا عام 1957، والحقيقة إن أول من كتب بطريقة علمية في هذا العلم، وألف فيه هو العالم: أوجن في مقالته الموسومة بـ: «تخطيط اللغة المعيارية في النرويج الحديث»، حيث «إن اللفظ المركب: «Langage Planning» الذي ترجم إلى الفرنسية بـ: «Planification Linguistique» قد ظهر في 1959م على يد إينار أوجن (Einar Hougen) عند دراسته المشاكل اللغوية للنرويج»⁶. ولقد عرّف أوجن التخطيط اللغوي آنذاك بأنه عملية تحضير الكتابة وتقنينها، وتقييد اللغة، وبناء المعاجم ليستدل ويهتدي بها الكتاب والأفراد في مجتمع غير متجانس لغوياً، من جهة أخرى، فإن الفترة التي ظهرت فيها هذه المفاهيم في الأدبيات اللسانية والعلمية «تتناول المفهوم من حيث معناه الاقتصادي والدولي: تحديد الغايات (مخطط)، وتسخير الوسائل الضرورية لبلوغ هذه الغايات، وهكذا يمكننا الحديث عن تخطيط الولادات، وتخطيط الاقتصاد»⁷. وكان أحد الأهداف الرئيسة لهذا العلم هو إبراز دور اللغة في بناء الدول بعد مراحل الاستعمار التي تعاقبت على دول العالم الثالث كما ظهر ذلك في أعمال فثمان، وفيرجسون (Ferguson)، وداس جوبتا (Das Gupta) عام 1968 تحت عنوان: «المشكلات اللغوية في الدول النامية»، فكان اهتمام التخطيط اللغوي منصباً على معالجة المشكلات اللغوية التي نجمت عن طمس الهوية اللغوية والقومية لبعض الدول المستعمرة، حيث حلت بعض اللغات العالمية كالإنجليزية والفرنسية محل اللغات القومية، والوطنية، وخير مثال على ذلك ما حدث في دول إفريقيا وآسيا فقد تم إقصاء هذه اللغات عن أداء الوظائف المرتقبة منها؛ لذا كان تركيز التخطيط اللغوي على العمل الجاد والمنظم نحو إيجاد حلول مدروسة لتلك المشكلات اللغوية حسب حجمها ونوعيتها، ومن هنا يبدو أن «السياسة اللغوية قد ولدت كإجابة لمشاكل البلدان التي استرجعت سيادتها والتي هي سائرة في طريق النمو أو الأقليات اللغوية، وبعد ذلك بكثير، بيّنت المشاكل اللغوية بالكبيك، والولايات

6- نفسه، ص 8.

7- نفسه، ص 13.

المتحدة الناجمة عن الهجرة الإسبانية، ثم في أوروبا نتيجة بناء المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأن السياسة والتخطيط اللغويين ليسا مرتبطين بالتنمية فحسب، أو بأوضاع ما بعد الاستقلال،.... حيث إنّ العلاقات بين اللغة (اللغات) والحياة الاجتماعية هي ذات الوقت مشاكل هويات، وثقافة، واقتصاد، وتنمية، وهي مشاكل تطول جميع البلدان، وهكذا سيتم الوقوف على وجود سياسة لغوية للفرانكفونية، والأنجلوفونية... إلخ، وهكذا⁸، ومن ثمّ قامت مؤسسات على مستوى دولي ووطني ومحلي لتشرف على عملية التخطيط اللغوي، كرسم السياسات اللغوية، والخطط اللازمة لتنمية اللغات وتطويرها، واختيار لغات واسعة الانتشار للتجارة والعلاقات الدولية.

من يقوم بالتخطيط؟ يسجل أوجن بأنّ «أصحاب القرار هم في المحصلة مستعملو اللغة، وبأنهم هم الذين يجب حملهم على قبول الحل المختار»⁹، ومن الجدير ذكره أن ظهور علم التخطيط اللغوي قد تزامن مع تقدم العلوم الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى تأثر علماء التخطيط اللغوي بتلك العلوم وخاصة تلك التي تبحث طرق تطوير دول العالم النامية وتحديثها اقتصادياً، واجتماعياً، وتربوياً، وثقافياً، وعلمياً، ولغوياً. وهكذا نرى أن هذا التزامن أدى إلى تأثر علم التخطيط اللغوي بمعطيات العلوم المعرفية المتعددة كالاقتصاد، والاقتصاد، والسياسة، والتربية، والنفوس واللغويات. وليس من الغريب أن نرى هذا التكامل بين العلوم لأن مدارها هو الإنسان، وهذا الإنسان لا يستغني عن لغة يعبر بها عن أفكاره، وحاجاته، وثقافته، وحضارته. وما هدف التخطيط اللغوي إلا حل المشكلات اللغوية وغير اللغوية التي تعترض الإنسان بوصفه فرداً، والشعوب والدول بوصفها مجموعات بشرية تتفاعل بعضها مع بعض. إن الارتباط الحيوي والعضوي بين الإنسان واللغة هو الذي أعطى دراسة اللغة ومشكلاتها الأهمية القصوى الخاصة بها، أو

8- لويس جان كاليبفي، السياسات اللغوية، تر: محمد يحياتن، ط1، ص 13، 12، 14.

9- نفسه، ص 18.

المتعلقة بمستخدميها، من جهة أخرى: «نلاحظ أن منظري وأحيانا مطبقي التخطيط اللغوي لم يكونوا منخرطين شخصيا في الأوضاع التي قيّض لهم التدخل فيها: فوضعهم إنما كان وضع المختص الذي يلاحظ وضعا بعينه، ويقوم به، ويقترح تغييرا، أو تهينة ما، وقد يسعى إلى تطبيقها؛ إن جاز لنا اللجوء إلى استعارة في مجال الطب أمكننا القول بأنهم كانوا يعملون على شاكلة الجراح الذي يفتح جسدا، ويعاين الداء، ثم يجري عملية جراحية. إن طرفا إسهام علماء الاجتماع اللغوي... مرده إلى أن الجراح كان في الوقت نفسه المريض، وأن النظرية والتطبيق كانا مرتبطين أيما ارتباط..»¹⁰ ذلك لأنّ الأداة الأولى للتخطيط تظل هو اللساني، فلئن كانت السياسة اللغوية في المحصلة من مهام أصحاب القرار، أي: «الحكومة أو الدولة» التي تراقب النظام المدرسي، ووسائل الإعلام، وتمكن الإستراتيجية المثلى بالنسبة إليها في إدراج الإصلاح اللغوي المختار بواسطة المدرسة، فإنّه لا يمكن الإقدام على أي قرار دون وصف دقيق للأوضاع؛ «غير أن الدولة وحدها التي لها السلطة والإمكانات التي تيسر لها الانتقال إلى ملاحظة التخطيط، وتجسيد اختياراتها (مثلا الوظيفة الرسمية، حيث تختار وتطبق الحل الذي يبدو لها الأحسن لحل مشكل ما، ويوكل للمختصين مهمة ضبط هذه اللغة ثم يطبق اختيارها حين تستعمل اللغة على المستويات المختلفة لجهاز الدولة: التعليم، ووسائل الاتصال إلخ) ويصحح إن اقتضى الأمر ذلك إلخ»¹¹، ومن هنا فإنّ علم التخطيط اللغوي هو نتاج تضافر جهود علماء الاجتماع، والتربية، والإنسان، والاقتصاد، واللغة، والسياسة، فهو علم يقوم على نظام تكاملي تشترك فيه جل العلوم الإنسانية، لأنه يتعامل مع اللغة، واللغة إرث الجميع وليست ملكاً لأحد، وهكذا فلا بدّ من تضافر علوم شتى وتعاونها لإنجاح مهمات المخطط اللغوي. ومن الجدير ذكره أن الدراسات المتعلقة بالمشكلات

10- لويس جان كاليفي، السياسات اللغوية، تر: محمد يحياتن، ط1. ص26.

11- نفسه، ص 15، 19، 25.

اللغوية وحلولها في مختلف البلدان قد أفرزت أدباً جماً، وقدمت أطراً نظرية تجعل من التخطيط اللغوي علماً له أصوله وتطبيقاته وفوائده الجمة.

تشخيص الوضع اللغوي في المغرب العربي -الجزائر خاصة- في عصر العولمة اللغوية:

من خلال النظر في الأوضاع اللغوية بالمغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) يتبين لنا أنّ حدود الدولة السياسية وحدود الوطن لا تطابق حدود اللغة، فلأن كانت العربية هي اللغة الرسمية لهذه الدول الثلاث، إلا أنّها تتعايش مع لغات أخرى: الفرنسية، والأمازيغية في كلّ من الجزائر والمغرب، والفرنسية في تونس، أما إذا تحدّثنا عن الجزائر فاللغة الرسمية فيها هي العربية التي لا تتطابق مع اللغة الأمّ: (اللغة التي يكتسبها الطفل في البيت) والمتمثلة في الدارجة، ثمّ الفرنسية الموروثة عن الاستعمار التي ظلّت لفترة طويلة اللغة الرسمية للبلاد ثمّ أصبحت أجنبية بعد سياسة التّعريب، هذه الفرنسية التي هي حكر على الطبقة المترفة والمتقّفة، وعلى مستوى السّلطة والمسؤولين المتقّفين هي مظهر من مظاهر الرّفاهية والرّقي عند من يتكلمون بها، وهذه اللغات «تتعايش فيما بينها بمنازل مختلفة: العربية، البربرية، الفرنسية»¹²، ولكنّ الناظر في وضع اللغة العربية يلاحظ أنّ هذه العربية ليست هي العربية الفصحى أو المنصوص عليها في القانون الرسمي للبلاد، ولكنّها عبارة عن خليط من العاميات العربية من جهة، وازدواجية بينها (العاميات) وبين اللغات الأجنبية دون أن يتقن الكثير منهم اللغة الأجنبية، مع ظهور لهجات هجين مدرة للرداء اللغوية وعاصفة باللغات المحلية خصوصاً العربية، وهي ظاهرة منفّسية ومتغلّغلة في المجتمع بمختلف فئاته وطبقاته، بل هي مشكلة تُلاحَظ حتى عند بعض طلبة العلم، وكأنه يشعر بالنقص أمام الناس إن تكلم بالفصحى—أقصد الفصحى المعاصرة وليس فصحى التراث—

12- لويس جان كالييفي، السياسات اللغوية، تر: محمد يحياتن، ط1. الجزائر: 2009م، ص45.

ومن بين الكلمات الشائعة باللغة الأجنبية –على سبيل المثال لا الحصر- أذكر المصطلحات التالية، مع ذكر مرادفها باللغة العربية الفصحى:

نماذج من الكلمات الفرنسية التي لا تزال تستعمل على لسان الجزائري		
الكلمة بالفرنسية	الكلمة بالعربية	الكلمة في الاستعمال
(les unités)	وهي ما يملأ به الجوال للكلام، وهي: الوحدات.	- زونيتي
(climatiseur)	يستعمل في الحر لتبريد الهواء، وهو: المكيف.	- كليماتيزور
(la cuisine)	والمراد بذلك المكان الذي يطبخ فيه، والعربية: المطبخ.	- الكوزينه
(la fourchette)	وهي في العربية: الشوكة.	- الفرشيطة
(gazeuse)	وهو المشروب بالغاز، والعربية: مشروب غازي.	- القازوز
(le jus)	وهو شراب من فاكهة معينة، والعربية: عصير	- جوو
(le dessert)	وهو ما يتفكه به، وعربيته: الفاكهة.	- الديسار
(la casserole)	وهي ما يطهى فيها، تشبه القدر من غير عمق، والعربية: القدر أو الأنية.	- كسرونه
(un torchant)	وتستعمل بعد الأكل غالبا لمسح اليدين، وهي: المنديل.	- طرشونة

وكمثال على الخليط اللغوي نسمع مثلا تراكيب من نحو: «ركبت الطاكسي (سيارة أجرة) وذهبت إلى كلينيك (العيادة) من أجل كونترول (فحص)»، والأمثلة كثيرة لا يمكن حصرها في هذه المداخلة، لأنّ الخلط بين العربية والفرنسية في مختلف مجالات التعبير متفش في مختلف ولايات الوطن تقريبا، وفي المدن الجزائرية الكبرى خاصة، هذا، إلى جانب وجود «الانتقال اللغوي من لغة إلى أخرى، والاحتكاك اللغوي باستعمال مصطلحات وأساليب لغة في قالب لغة أخرى، والتداخل اللغوي الذي يحصل بين لغتين تأخذ الواحدة من الأخرى، إضافة إلى الاقتراض اللغوي، حيث تقترض اللغة الأضعف من اللغة الأقوى»¹³، وهي ظاهرة لغوية اتصالية في الشعوب التي خرجت من الاستعمار وبقيت آثار لغة العدو متأصلة في التواصل اليومي، كالجزائر

13- صالح بلعيد، الأمازيغية أكثر اللغات عرضة للتجهين اللغوي، حاورته: دليلة حباني، يوم 13 مارس 2010 <http://www.djazairnews.info>:16:45

- يقول الأستاذ الدكتور صالح بلعيد: «لم تسلم من هذا الوضع، إذ داهمتها الفضائيات بهجين لغوي في توظيف الكلمات، إنها لغة هجينة غريبة، عبارة عن خليط من اللغات الأجنبية ومن الدوارج لا تفهم خارج محيطها، والخطير أن التهجين امتد إلى المكتوب من خلال كتابات التلاميذ وبعض الصحف؛ والتهجين هو اغتراب ثقافي يؤثر سلباً على توافق الفرد مع محيطه، وثقافته، ولغته، ويضع الفرد في محيطين متناقضين»¹⁴، وإنّ أخشى ما يُخشى هو ما يحصل - إن طال أمد هذا الوضع- من تشويش لغة الناشئة وتقديم صورة منحطّة عن لغتهم العربية، فيحملهم ذلك على ازدرائها والزّهد فيها، وهو الشيء الذي ظهرت بوادره في إنتاج جيل ضعيف في اللغة العربية لا يقدر أن يبدع، ولا أن يفكر بها حقاً، إن الوضع اللغوي في المغرب العربي عامة، وفي الجزائر خاصة، ليس على ما يرام، إلاّ أنّه -من جهة أخرى- ليس من السوء على النحو الذي يتصوره بعض الناس»¹⁵. إنّنا عندما نتكلّم عن اللغات الأجنبية في الجزائر، لا نعني بذلك أنّنا ضدّ تعلم اللغات سواء كانت الفرنسية أو الانجليزية أو أي لغة أخرى، بل نحن من دعاة: من تعلم لغة غيره أمن شره، وإنّنا على يقين تام أنّ السياسة اللغوية العربية في الجزائر تقدر عالياً دور اللغات الأجنبية لا طغيانها على اللغة العربية، وأنها في وضع تكاملي لا تنافسي، ولكنّ الوضع الذي نرثيه هو هذا الخليط اللغوي الذي طغى على لساننا في مختلف مجالات الحياة، بل تسرّب حتى إلى الأقسام الجامعية بين الطلبة والأساتذة، والوضع الأمر هنا هو حين يزعم كثير من المتعلمين أن العربية الفصيحة لا تصلح أن تكون لغة العلم والتكنولوجيا في عصر التفجر المعرفي، وعصر الإنترنت التي تعرف بالقرية الكونية. ومن هنا أقول: «إنّ اللغة العربية اليوم- كما قال الدكتور: صالح بلعيد:- «تنتنّ من أهلها الذين فقدوا ثقفتهم في أنفسهم، وفي لغتهم، فما سايروا اللغات، وما

14- نفسه

15- خالد هدنة، الازدواج اللغوي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية، www.almaktabah.net. يوم 24 فيفري 2011م، على الساعة: 15:11.

تقدموا بالأجنيبيات، وما حصلت لهم الطفرات، فهم تبع في كل الحالات»¹⁶.
إننا ندرك جيدا الآن أن الوضع اللغوي في الجزائر يكتسي طابع التعدد، وغدا له الأثر الكبير في بناء التفاوتات وفي دعمها، ومن هنا فنحن اليوم أكثر من الأمس في حاجة ماسة إلى جهود في التخطيط اللغوي لتنظيم هذا التعدد، وضبط توزيعه من أجل التحكم في نتائجه.

إنّ تشخيص الوضع اللغوي، ومن ثم البحث في الأسباب هي أولى مراحل التخطيط، لذا رأيت أنه من الضروري البحث في أسباب هذه الأوضاع اللغوية التي آلت إليها الجزائر:

أهم الأسباب التي خلقت هذا الواقع اللغوي في الجزائر:

هناك العديد من المصادر التي خلقت هذا الخليط اللغوي الذي شوه لغة الضاد على يد الأحفاد، ولعل أهم هذه المصادر¹⁷ :

1- الإعلام بمختلف قنواته بالدرجة الأولى: خاصة الفضائيات، وما تحمله من إبداعات لغوية من خلال وصلات الإشهار التي تبتث مقطوعات غنائية هي مزيج من اللغات العربية والأجنبية، وكذا اللهجات العامية في عرضها للمنتجات التجارية، حيث تأتينا حمولة ثقافية مرنة بسيطة، سهلة على الحفظ تعمل جاهزة على الإقناع، تعمل على تجاوز المؤلف والتحرر إلى حد ما من سلطة اللغة الثابتة، فتعمل على الانحراف عن سلطة النحو وإحداث الكسر اللغوي، والالتجاء إلى التهجين اللغوي الذي تراه وسيلة لتأدية رسالتها، ولا يقتصر الأمر على الفضائيات التلفزيونية، بل يشمل كذلك الإذاعات، فمنذ بضع سنين، أجازت معظم الحكومات العربية ما يسمى: بالإذاعات المحلية أو الجهوية التي تبتث باللهجة العامية الخاصة بالمدينة أو المنطقة التي تعمل فيها، ومنها الجزائر التي «عمدت إلى تدشين إذاعات جهوية ومحلية،

16- صالح بلعيد، الأمن اللغوي، ص 8.

17- صالح بلعيد، الأمازيغية أكثر اللغات عرضة للتهجين اللغوي، <http://www.djazairnews.info>.

والمشكلة في هذه الإذاعات أنها لجأت في أغلب برامجها إلى المخاطبة بالعامية بحجة إصال المعلومة إلى جميع فئات الشعب؛ مما أثار سلباً على تعميم اللغة العربية الفصحى»¹⁸؛ هذا، إضافة إلى أن مواد الصحف والبرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تستعمل اللغة العربية الفصيحة اليوم زاخرة بالأخطاء الإملائية والصرفية والنحوية والأسلوبية، «فمعظم وسائل الإعلام لا تستخدم مدققين لغويين، وهكذا تعمل على نشر الأخطاء اللغوية من كل نوع»¹⁹ مما أدى إلى انتشار الدعوات إلى تصحيح لغة الإعلام. ومن هنا فإنه -خلافاً لدستورية اللغة العربية- نجد أنّ الإعلام الرسمي يعمل على تهميش اللغة العربية المشتركة التي يتعلمها التلاميذ في المدرسة، ويتم هذا التهميش بطريقة تغليب العاميات، أو تغليب لغة المستعمر (الفرنسية) على اللغة العربية تحت غطاء الثنائية اللغوية، بحيث يؤدي ذلك إلى تقليل فرص تعلم اللغة الوطنية المشتركة وتعزيزها من ناحية، وإلى التداخل اللغوي السلبي لدى الأطفال من ناحية أخرى²⁰؛ وخلاصة القول في هذا المجال: إنّ المشهد اللغوي في وسائل الإعلام في البلدان العربية يهّمس اللغة العربية الفصيحة المشتركة، لعدم التزامه باللغة الرسمية التي تنصّ عليها دساتير الدول العربية.

2- الانترنت: أما المصدر الثاني للتهجين فهو الانترنت، ولغة «الأرابيش» التي تعتبر مزيجاً من الكلام بالعربية الدارجة، والكتابة اللاتينية من خلال الرسائل القصيرة التي تحمل في طياتها اقتباسات لغوية وعرفاً خاصاً في كتابة الرسائل الإلكترونية.

18- قادري حسين، «دور وسائل الإعلام في انتشار اللغة العربية في الجزائر»، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، دور وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها، الجزائر: 2004، ص 59-87.
19- ينظر: عبد الهادي بوطالب، معجم تصحيح لغة الإعلام، بيروت: 2006، مكتبة لبنان ناشرون.
20- علي القاسمي، لغة الطفل العربي: دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي، بيروت: 2009، مكتبة لبنان ناشرون، الفصل الخامس، ص 81-98.

3- **الهواتف النقالة:** التي أدت بالشباب لابتكار لغة تواصل خاصة بهم، شوّهت اللغة العربيّة، وحطمت قواعدها النحويّة، حيث أصبحت أسنتهم تتلفظ بمزيج من اللغات الأجنبيّة، تبني من خلالها جملا مفيدة، قد يكون فاعلها باللغة العربيّة، وفعالها بالإنجليزيّة، ومفعولها باللهجة العاميّة أو غير ذلك.

4- **الأغاني:** التي تعمل على إيجاد فجوة في التواصل اللغوي، بما تحمله من مزيج من صور الأغاني التي لا يتحكم فيها حسن الأداء، ولا انتقاء الكلمات النظيفة ولا ترنيمات الموسيقى الهادئ، حيث ساهم انتشار أغاني الفيديو كليب، ومختلف تكنولوجيات وسائل الإعلام في الترويج لمثل هذه اللغة الدخيلة على لغة الضاد.

5- **المدرسة:** من المؤلم أن نجد «معلم العربيّة سواء في المدرسة الابتدائية، أو الثانوية أو حتى الجامعة يتحدث بالعامية وهو يقوم بواجبه، ومن البديهي أنه لا يمكن والحال هذه أن يحاسب طلبته على أخطائهم اللغوية والنحوية والإملانية»²¹، فالقانون الفرنسي يعاقب المعلم والأستاذ والصحافي إذا أخطأ في نطق اللغة الفرنسيّة، ومعلمونا وأساتذتنا وصحفيون يخطنون في اليوم مائة مرة، ولا وازع ولا رادع.. إضافة إلى ترويج فكرة أهمية اللغة الأجنبيّة على حساب اللغة العربيّة، خاصة في السنوات الأولى من التعليم.

6- **عقدة النقص لدى مستخدمي اللغة العربيّة:** جراء تلك الصيحات المتعالية هنا وهناك زاعمة أن العربيّة الفصحى ليست لغة علم وتطور وحضارة، بل هي لغة متحفية وظاهرة انتروبولوجية تُدرّسُ فقط مما جعلهم يشعرون بالدونية، فكثيرا ما نلاحظ ونسمع أن طلاب معهد اللغة العربيّة وآدابها أصبحوا محبطين نفسيا لأنهم يدرسون اللغة العربيّة التي أصبحت في مجتمعنا ينظر إليها بعين الريبة، وفي المقابل نجد طلاب اللغات الأجنبيّة يفتخرون ويعتزون لكونهم يدرسون اللغة الفرنسيّة أو الإنجليزيّة باعتبارهما

21- هادي نهر، الأساس في فقه اللغة العربيّة وأرومتها، ص 317.

لغتي علم وتطور، وأصبحوا يعدّون تعلم اللغة العربية موضة قديمة أكل عليها الدهر وشرب، مما أدى إلى العزوف عن تعلمها، بل إلى حدّ اعتبار ذلك مضيعة للوقت... ومن هنا نجدهم يصرّون على استخدام لغات أجنبية إلى جانب حديثهم باللغة العربيّة، وذلك يعود لعقدة نقص لدى هؤلاء ممّن يخجلون التلفظ بأبجديّات لغة الضاد، ويفتخرون بالحديث بلغة موليير أو شكسبير.

7- الخلل الدائم بين المستوى اللغوي والمستوى الديني²² : وهو مشكل عولج حقا بكيفيات مختلفة حسب كل بلد من بلدان المغرب العربي، غير أن المكانة الدينية الخاصة جدا للعربية لدى العرب قد طغت كثيرا على المناقشات، وذلك لكون اللغة المختارة كلغة وطنية ليست اللغة المستعملة من قبل الشعب في المشافهة.

الحلول الكفيلة بالحد من مخاطر الخليط اللغوي في الجزائر للنهوض باللغة العربية:

1- لنجاح التخطيط اللغوي في الجزائر علينا أولا أن نقنع أبناء هذه اللغة بأهمية العربية الفصحى، وفائدتها الكبرى في إبراز الشخصية والهوية الوطنية، وعلينا أن نسعى جاهدين لكي يحبوها، لأن التخلف سار في أذهاننا، وهو موجود في ذواتنا، وليس في اللغة مهما كانت هذه اللغة، وعندما نحب اللغة سنعتز ونفتخر بتوظيفها على أسنتنا، وممارستها. ولنجاح هذه الخطة على الدولة أن تكون صارمة في تطبيق القرارات اللغوية المتعلقة باستعمال العربية الفصحى في مختلف الهيئات الرسمية خاصة وسائل الإعلام، والمدارس، والمسرح، والفن، والسينما، وأن تشدّد في ضرورة احترام الأستاذ والطالب الجامعي لأهم مقومات الأمة العربية المتمثلة في العربية الفصحى، وعدم التسامح في هذه النقطة.

22- لويس جان كاليفي، السياسات اللغوية، تر: محمد يحياتن، ط1. ص 131/ 132.

2- الحث على استخدام اللغة العربية في جميع وسائل الإعلام: وتوجيه مقدمي البرامج بالتحدث بالفصحى، والتقليل من البرامج المقدمة باللهجة العامية، وإنشاء قسم للترجمة في كل من التلفزة والإذاعة، يكون مسؤولاً عن ترجمة الأخبار خاصة، وتصحيح الأخطاء اللغوية، وحسن التعامل مع استخدام المصطلحات المعربة، هذا، ويتكرر الأمر نفسه مع الصحف، بضرورة وجود مراجعين لغويين بشهادات عليا في اللغة العربية، مع «ضرورة قيام وسائل الإعلام بالتوعية المستمرة في حث الجماهير على النطق بالعربية الفصحى والاعتماد على لغة الإعلام في الرقي اللغوي لما للإعلام من تأثير على الرائي والمستمع، وحث وكالات الإشهار على العناية بالجانب اللغوي في إنجاز الوصلات الإشهارية، وإجراء البحوث الميدانية على لغة المحيط والإعلام وترشيد المعنيين إلى لغة وسطى»²³.

3- المدرسة: وفيما يتعلق بالمدرسة فيجب «دعوة المدارس إلى تفعيل اللغوي داخل الأنماط اللغوية السليمة، وأن يكون المعلم قدوة في الاستعمال اللغوي السليم، وتفعيل المكونات اللغوية في لغة الأطفال عن طريق تنظيم نشاطات لغوية بلغة عربية سهلة»²⁴، إلى جانب تكثيف تعليم اللغة للطفل، أما فيما يخصّ التعليم الجامعي فمن الأفضل تعريب بقية العلوم، حيث بيّنت الدراسة العلمية والميدانية لتقويم هذا العمل -بحسب ما جاء على لسان عبد الكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني- أن الطلبة الذين درسوا مادة الأحياء (البيولوجيا) باللغة العربية، درسوا مادة أوسع وبصورة أعمق مما درسه زملاؤهم في الشعبة الأخرى باللغة الإنجليزية، وهبطت نسبة الرسوب من (32%) إلى (3%)، فاللغة العربية على الرغم من جميع المعوقات، قادرة على التعبير عن الفكر العلمي الحديث بوضوح وسهولة ويسر إذا ما توافرت الإرادة، والنية الحسنة، والإمكانات المادية.

23- صالح بلعيد، الأمازيغية أكثر اللغات عرضة للتجهين اللغوي، <http://www.djazairnews.info>
24- نفسه.

ومن هنا أستنتج أنّ الإعلام والتعليم يعدّان في طليعة وسائل نشر اللغة، فكّما ازداد سماع الطفل للغة الفصحى في قاعة الدرس أو أمام شاشات التلفزة، ازداد اكتسابه لها وتحسّن أدائه بها، من أشهر الأمثلة على نجاح التخطيط اللغوي، وإيجاد لغة مشتركة تكون أساساً لوحدة الأمة، السياسة اللغوية الألمانية «فقبل الوحدة الألمانية في سنة 1871 كانت هنالك 39 ولاية ألمانية تستعمل ثلاث لغات أو لهجات ذات أصل ألماني لا يتم التفاهم بين الناطقين بها، ثمّ عمل اللغويون، خاصة الأخوين يعقوب غريم (1785-1863م) وفيلهلم غريم (1768 - 1859) على إيجاد لغة ألمانية فصيحة مشتركة بين تلك اللغات أو اللهجات الثلاث، تمّ نشرها بالتعليم والإعلام حتى صار الألمان اليوم يتحدّثون بهذه اللغة الفصحى المشتركة، ونسي معظمهم لهجته السابقة»²⁵، حيث يعدّ علماء الاجتماع والتربويون أنّ وظائف الإعلام المقروء والمسموع، والمرئي، والمحوسب تتجاوز الترفيه، وتمضية الوقت إلى التعليم، والتثقيف، والتدريب، وتوحيد مشاعر المواطنين نحو أهداف مشتركة تضعها الدولة، وتنقّذها من خلال سياستها التعليمية والإعلامية.

4- الفن والمسرح والسينما: حيث إنّ «دور الفن في إيصال لغة عربية سليمة وترسيخها للتحسين اللغوي مهم جدا، فالفن يأتي بصفة عفوية، وبهذا ينقل اللغة بصفة عفوية، خاصة فيما يتعلق بالسينما والمسرح، فالإنجليز تمكنوا من نقل لغتهم الأصلية من خلال المسرح، خاصة مسرح شكسبير، كما يأتي دور المسرح الأساسي من خلال مسرح الأطفال لترسيخ اللغة العربية في أذهانهم منذ نعومة أظافرهم»²⁶، وضرورة تنبيه أدياء القصة والرواية بدعوى الالتزام باستخدام اللغة الفصحى التي ترقى بالمجتمع، حيث «إنّ العربية المشتركة والجامعة يمكن أن تفرض حضورها الفاعل وازدهارها إذا كانت لغة الدين والدنيا والدولة» كما يقول الأستاذ العربي ولد خليفة.

25- علي القاسمي، السياسة اللغوية في البلدان العربية: الإعلام نموذجا، www.manfata.com.

26- صالح بلعيد، الأمازيغية أكثر اللغات عرضة للتجهين اللغوي، <http://www.djazairnews.info>.

5- الإنترنت: إنجب أن تتضافر الجهود لتمثيل اللغة العربية أحسن تمثيل على شبكة الإنترنت والعولمة بمفهومها الواسع، لبيان قدرة اللغة العربية على مدى كونها لغة علم وعمل وتواصل، وهذا يحتاج إلى خطة عمل متكاملة، تتضافر فيها كل الجهود على مستوى الوطن العربي لمواجهة هذا التحدي، وكذلك الحاجة إلى وضع برمجيات حاسوبية باللغة العربية، متعددة الأغراض والأهداف، يكون من أهدافها حوسبة التراث، ومصادر الحضارة العربية الإسلامية ومراجعتها، وإنجاز «المعجم التاريخي للغة العربية»، هذا المشروع الذي طرح منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وما زال يراوح مكانه!

6- لافتات الشوارع: بالإضافة إلى معالجة الأساليب المهجنة في لغة العامة والخاصة، وتقويم وإصلاح لغة لافتات الشوارع، والملصقات، والعمل على تهذيبها.

7- مراقبة الألفاظ المستحدثة والجديدة بصرامة: وذلك بـ «تخصيص حلقات أسبوعية لإجراء مقابلات وحوارات حية مع أفراد مختصين يدرسون المفردات والأساليب المستحدثة²⁷»، وكذا توزيع استبيانات سنوية وإجراء سبر الآراء للنظر في التحسين اللغوي، وكذا «إنتاج الألفاظ العربية في المجال التكنولوجي لكبح الميل إلى اقتراض الألفاظ الانجليزية²⁸» أو الفرنسية، وهي من مهام المجامع اللغوية والمختصين في الحقل اللغوي اللساني.

8- تثمين العمل الجوّاري: وتوثيق العلاقة بين المجلس الأعلى للغة العربية والحركة الجمعوية لترقية استعمال اللغة العربية في الوسط الاجتماعي، وفي المحيط الجوّاري، وأن المجتمع المدني شريك مهم وامتداد ميداني لنشاطاته بالنظر إلى مساهماته الفعالة في الفعاليات المخصصة للغة العربية.

27- صالح بلعيد، الأمازيغية أكثر اللغات عرضة للتهجين اللغوي، <http://www.djazairnews.info>

28- السياسات اللغوية، تر: محمد يحياتن، ص 89.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- سعد بن هادي القحطاني، التعريب ونظرية التخطيط اللغوي: دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات فيالسعودية: 2002، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 2- صالح بلعيد، الأمن اللغوي.
- 3- عبد الهادي بوطالب، معجم تصحيح لغة الإعلام، بيروت: 2006، مكتبة لبنان ناشرون.
- 4- علي القاسمي، لغة الطفل العربي: دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي، بيروت: 2009، مكتبة لبنان ناشرون، الفصل الخامس.
- 5- لويس جان كاليفي، السياسات اللغوية، تر: محمد يحياتن، ط1. الجزائر: 2009م، منشورات الاختلاف.
- 6- هادي نهر، الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها.

المجلات:

- 1- قادري حسين، «دور وسائل الإعلام في انتشار اللغة العربية في الجزائر»، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، دور وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها، الجزائر: 2004، ص 59- 87.

مواقع الانترنت:

- 1- المصطفى تاج الدين، نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة www.altasamoh.net ، يوم 12 فيفري 2011م، على الساعة: 10:05.
- 2- خالد هدنة، الازدواج اللغوي في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية، www.almaktabah.net. يوم 24 فيفري 2011م، على الساعة: 11:15.
- 3- صالح بلعيد، الأمازيغية أكثر اللغات عرضة للتهجين اللغوي، حاورته: دليلة حباني، يوم 13 مارس 2010 <http://www.djazairnews.info> 16:45.
- 4- علي القاسمي، السياسة اللغوية في البلدان العربية: الإعلام نموذجاً www.manfata.com ، يوم 12 فيفري 2011م، على الساعة: 9:45.

التخطيط اللغوي في الجزائر وأثره على المناهج التعليمية الحديثة

أ.د. تحريشي محمد

و أ.العربي عمر- جامعة بشار

إن العصر الحالي هو عصر المعلومات الذي جاء نتيجة للتطور المتسارع في تقنية الاتصالات والمعلومات، وما صاحبه من تطور في تقنية الحاسوب، كما أن التطور في تقنية المعلومات وصناعة البرمجيات، أدى إلى تقليل تكلفة الاتصال بين الدول وإلى تقديم خدمات كثيرة وبسرعة كبيرة، مثل التسويق والإعلان والتبادل التجاري، إضافة إلى المعلومات العلمية والأبحاث الجارية في مجالات عديدة.

لكن رغم هذا التطور السريع أخفق العرب في مرحلتنا المعاصرة، في أن يحققوا الوحدة في المجال السياسي والاقتصادي، فينبغي لهم على الأقل أن يجتدوا في الحفاظ على وحدة لسانهم بلغتهم الفصيحة، وقد صارت اللغة أهم مقوم من مقومات الدولة الحديثة، فهذه البلبلة اللسانية في الوطن العربي والفوضى في استخدام اللغة في أخطر أماكنها (التعليم والتعلم)، ثم وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية- تحتمن الوقفة الجادة من علماء اللغة والمثقفين والمؤسسات على اختلافها أن تكون واعية للخطر المرعب الذي يجتاح وطننا وألسنتنا. فمن القرن الماضي والمخططات تتوالى لاحتلال أوطاننا ثم احتلال رؤوسنا وقلوبنا، وجعلنا أسواقاً استهلاكية اقتصادياً وثقافياً وعلمياً، نتلقى ولا نبادر، نستهلك ولا ننتج.

ينبغي للتخطيط اللغوي أن يكون على نطاق الجامعة العربية ومؤسساتها بمساعدة المؤسسات اللغوية والجامعات، والتخطيط اللغوي ينبغي أن يكون

شاملاً لا جزئياً، يكون في مجال التعليم على اختلاف مراحلها، ثم على نطاق الإعلام ووسائله، ثم على نطاق الإدارة وأجهزتها، ثم على نطاق الجامعات والتعليم العالي، ثم على نطاق اتّحادات الأدباء والمعلمين والنقابات المختلفة. هذا التخطيط يجب أن يشرف عليه علماء قديرون يعملون بروح الإيثار، لا التحيز إلى أي شكل من أشكال الفرقة التي تنخر الأمم وتفرّقها. ولا يفوتنا أن نذكر صدور قوانين أو قرارات في أقطار عربية دعت إلى العمل على سلامة العربية كقانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية كقانون التعريب في الجزائر الذي حدّد بومدين رئيس الجزائر سنة 1970 نهاية لتطبيقه، وما زال يواجه المصاعب والعثرات.

إن كل هذه القوانين واللوائح طيبة ومسؤولة لكنها تبقى جزئية من جهة ومقصورة على ذلك القطر من جهة أخرى، ثم هي محدودة التنفيذ لحاجتها إلى الوسائل المناسبة لتطبيقها تطبيقاً شاملاً، هذا إذا لم تكن الأحداث قد غطّت عليها ونسيتها. يبقى التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية الموحّدة في عموم الوطن العربي هما الغاية المنشودة. فالتخطيط اللغوي لا يتحقّق الغرض المنشود منه إذا لم تسر اللغة وإصلاحها والجهود في ذلك سيراً متوازياً في كل مجالات الحياة العلمية والأدبية واليومية، وعلى جميع مجالات ممارستها في وسائل النشر وقاعات الدرس والبيت والسوق ومكاتب الدوائر الرسمية... الخ. والتجارب الأوروبية في دعم اللغة الوطنية داخل الدولة من خلال التعليم والإعلام والإدارة ثم في الحياة اليومية تُعدّ نماذج جادّة في هذا الاتجاه¹.

لقد أصبح التفكير بالسياسة اللغوية الموحّدة والتّخطيط اللغوي واضحاً في مؤتمرات الأطباء والجامعيين والندوات واجتماعات الخبراء التي تُعقد على مستوى الوطن العربي، وصدور التوصيات والمقررات في قضية تعريب التعليم، واستعمال العربية في مجالات الحياة العامة ووسائل الاتصال

والجامعات والمعاهد، ولكن لم يكن هناك آليات واهتمام كاف وراء هذه المقررات لتنفيذها أو لتنفيذ الكثير منها؛ لانعدام التخطيط اللغوي الشامل وغياب وسائل التنفيذ.

1. تعريف التخطيط اللغوي:

يعد التخطيط اللغوي فرعاً من علوم اللغويات الاجتماعية التي تعنى بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع ومدى تأثير كل منهما بالآخر. ويعنى التخطيط اللغوي بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة سواء أكانت مشكلات لغوية بحتة، كتوليد المفردات وتحديثها وبناء المصطلحات وتوحيدها، أم مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها.

يقول العالم هاوجن (Haugen, 1965:2009) إن أول من استعمل مصطلح التخطيط اللغوي هو العالم فنراخ (Weireich) عنواناً لندوة عقدت في جامعة كولمبيا عام 1957. والحقيقة أن أول من كتب بطريقة علمية في هذا العلم وألف فيه هو العالم هاوجن في مقالته الموسومة بـ: «تخطيط اللغة المعيارية في النرويج الحديث»، عام 1959م. ولقد عرف آنذاك هاوجن التخطيط اللغوي بأنه عملية تحضير الكتابة وتقنينها وتقعيد اللغة وبناء المعاجم ليستدل ويهتدي بها الكتاب والأفراد في مجتمع غير متجانس لغوياً.

بدأ هذا العلم يظهر إلى حيز الوجود في مطلع الخمسينيات من هذا القرن، وكان أحد الأهداف الرئيسية لهذا العلم هو إبراز دور اللغة في بناء الدول بعد مراحل الاستعمار التي تعاقبت على دول العالم الثالث كما ظهر في أعمال فشممان، وفيرجسون وداس جوبتا عام 1968، تحت عنوان: «المشكلات اللغوية في الدول النامية».

كان اهتمام التخطيط اللغوي منصباً على معالجة المشكلات اللغوية التي نجمت عن طمس الهوية اللغوية والقومية لبعض الدول المستعمرة، حيث

حلت بعض اللغات العالمية كالإنجليزية والفرنسية محل اللغات القومية، والوطنية، والمحلية. وخير مثال على ذلك ما حدث في دول إفريقية وآسوية فقد تم إقصاء هذه اللغات عن أداء الوظائف المرتقبة منها. لذا كان تركيز التخطيط اللغوي على العمل الجاد والمنظم نحو إيجاد حلول مدروسة لتلك المشكلات اللغوية حسب حجمها ونوعيتها، ثم اتجهت الجهود بعد ذلك في السبعينيات إلى مؤسسة التخطيط حيث قامت مؤسسات على مستوى دولي ووطني ومحلي لتشرف على عملية التخطيط اللغوي، كرسم السياسات اللغوية، والخطط اللازمة لتنمية اللغات وتطويرها، واختيار لغات واسعة الانتشار للتجارة والعلاقات الدولية. وبدأ ذلك الاهتمام واضحاً في كتاب روبن ويرنود عام 1971م بعنوان: «هل يمكن تخطيط اللغة»؟

ولقد كان الإثبات هو الجواب وذلك من خلال المقالات التي تضمنها الكتاب. ومما يجب ذكره أن علم التخطيط اللغوي هو نتاج تضافر جهود علماء الاجتماع، والتربية، والإنسان، والاقتصاد، واللغة، والسياسة، فهو علم يقوم على نظام تكاملي (Interdisciplinary) تشترك فيه جل العلوم الإنسانية، لأنه يتعامل مع اللغة، واللغة إرث الجميع وليست ملكاً لأحد، وهكذا فلا بدّ من تضافر علوم شتى وتعاونها لإنجاح مهمات المخطط اللغوي.

ومن الجدير ذكره أن ظهور علم التخطيط اللغوي قد تزامن مع تقدم العلوم الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى تأثر علماء التخطيط اللغوي بتلك العلوم وخصوصاً تلك التي تبحث طرق تطوير دول العالم النامية وتحديثها اقتصادياً، واجتماعياً، وتربوياً، وثقافياً، وعلمياً، ولغوياً. وهكذا نرى أن هذا التزامن أدى إلى تأثر علم التخطيط اللغوي بمعطيات العلوم المعرفية المتعددة كالاقتصاد، والاقتصاد، والسياسة، والتربية، والنفس واللغويات. وليس من الغريب أن نرى هذا التكامل بين العلوم لأن مدارها هو الإنسان، وهذا الإنسان لا يستغني عن لغة يعبر بها عن أفكاره، وحاجاته، وثقافته، وحضارته. وما

هدف التخطيط اللغوي إلا حل المشكلات اللغوية وغير اللغوية التي تعترض الإنسان بوصفه فرداً، والشعوب والدول بوصفها مجموعات بشرية تتفاعل بعضها مع بعض. إن الارتباط الحيوي والعضوي بين الإنسان واللغة هو الذي أعطى دراسة اللغة ومشكلاتها الأهمية القصوى الخاصة بها أو المتعلقة بمستخدميها. ومن الجدير ذكره أن الدراسات المتعلقة بالمشكلات اللغوية وحلولها في مختلف البلدان قد أفرزت أدباً جماً وقدمت أطراً نظرية تجعل من التخطيط اللغوي علماً له أصوله وتطبيقاته وفوائده الجمة. ولقد فصل موشي ناهير (Moshe Nahir) تطبيقات التخطيط اللغوي فيما يلي:

أ- التنقية اللغوية: (Language Purification)

وتهدف جهود المخططين اللغويين في هذا المضمار إلى تنقية اللغة من الغرائب والشوائب والدخيل، ومثال ذلك ما حدث للغة الفرنسية عن طريق ما قام به مجمع اللغة الفرنسية، حيث كان الهدف هو المحافظة على هوية الشعب الفرنسي ووطنيته (Frenchness). ولتحقيق ذلك قام المجمع بتأليف المعاجم والمصطلحات لمراعاة السلامة اللغوية. وحتى تتم الفائدة قام المجمع الفرنسي بتعميم نتاجاته على المدارس والجامعات، وتم إلزامها بتنفيذ قراراته. وبعد أن فرغ المجمع من هذه المهمة، اتجه إلى تطوير المفردات والمصطلحات، وتحديثهما، وتوليدهما حتى تواكبا ركب التفجر المعرفي.

ب- إحياء اللغات الميتة أو المهجورة: (Language Revival)

ومثال ذلك ما حدث للغة العبرية في الكيان الصهيوني عن طريق إنشاء مجلس لغوي تطور فيما بعد إلى مجمع لغوي أخذ على عاتقه إحياء لغة مهجورة لقرون طويلة توحد أشتات اليهود غير المتجانسين لغوياً، ولقد تم ذلك عن طريق تدريس العبرية من خلال العبرية نفسها حيث استعملت نصوص ميسرة ومفردات مفسرة، وبعد شيوع استعمال العبرية. اتجهت أنظار المجمعين إلى تقييس اللغة العبرية (Standardization) وتأطيرها

(Condification) وتحديثها (Modernization)، حيث تم انبعاثها من جديد بعد قرون من الترك والهجران.

ج- الإصلاح اللغوي: (Language Reform)

ومثال ذلك ما حدث للغة التركية، فلقد كانت تكتب بحروف عربية، ثم اتخذ مصطفى كمال أتاتورك عام 1927م قراراً بتتريك اللغة التركية عن طريق نقل حروفها إلى اللاتينية وتنفيذاً لهذا القرار تم إنشاء مجلس لغوي يتولى إنجاز هذه المهمة، وتم تنقية اللغة التركية جزئياً من اللغة العربية والفارسية، وذلك من خلال تأليف المعاجم، وتوليد المفردات، وتطويرها، وبناء المصطلحات وذلك بالتعاون بين وزارة الإعلام، والمدارس، والجامعات التركية لاستيعاب نشر ما تم تتريكه وتمثله.

التخطيط اللغوي تدبيرٌ للتحوّل اللغوي، سواء أمس التحوّل المنظومة اللغوية أو الخطاب اللغوي أو كليهما. ويتكلف ببرمجة التحوّل أجهزة تُقام خصيصاً لأغراض التخطيط، وتُفوّض رسمياً لذلك.

2. خصائص التخطيط اللغوي :

يبدأ التخطيط بتعيين المشكل اللغوي، وتحديد المحيطات المجتمعية التي تتطلب نشاطاً تخطيطياً، وتدبيراً للثروات اللغوية. بعبارة أخرى، إن الوظيفة الأولى والأساس في التخطيط حلّ المشاكل اللغوية، وإيجاد معالجة ملائمة تكون الأفضل والأحسن، بالمقارنة مع غيرها. أي إن ما يُحدد اختيار خطة أو أخرى قيمتها وفعاليتها. وغالبا ما يُعرّف المشكل اللغوي باعتبار الاختيار اللغوي: حاجة بعض قطاعات الحكومة إلى تقرير اللغة أو التنوعات اللغوية التي ستُستعمل في المنظومة التربوية وسيطاً للتعليم، أو الإعلام، أو العدل، أو غير ذلك. وقد يُعرّف المشكل باعتبار تغيير نسق لغوي، أو تعديله بهدف عصرنة المعجم، مثلا، أو النحو أو النطق أو الخطاب. كما قد يتحدّد بالنظر

إلى الحاجات المجتمعية، والأهداف السوسيواقتصادية من نوع نشر معلومات تتصل بقضايا التصنيع أو الفلاحة أو التخطيط العائلي.

بين باحثون من مثل داس كَوبِطَا (1971) das gupta أن تعريف المشاكل اللغوية ينبغي أن يتجاوز اعتبار الظواهر اللغوية إلى الدوافع السوسيوسياسية أو الأسباب الكامنة وراء إقصاء المشاكل اللغوية. بمعنى أن معرفة السبب يدخل ضمن تصنيف المشاكل. بل إن عدم ربط التحولات، التي يعرفها النسق اللغوي أو الخطاب، بقضايا وبواعث مجتمعية يحول دون نجاح التخطيط، ويُعرضه للفشل. ونعرض، فيما يلي لبعض الاعتبارات كخصائص ومحددات للتخطيط.

من خصائص التخطيط البرمجة المُسبقة، بمعنى أن الاستراتيجيات والمشاريع ينبغي أن تُحدد بتفصيل مُقدماً حتى لا تعرف الخطط الشك أو المجازفة. ويكون ذلك بإمكان إعادة صياغة الأوضاع الجديدة بحسب ما تكشف عنه الاحتياجات، ومراقبة ما تم إنجازه، ومحاولة تقييم فعاليته وتأثيره.

حدد عدد من الباحثين خطوات التخطيط. فقد حصرها روبايِن (1971) rubin في جمع المعطيات، وتقرير الأهداف، ووضع الاستراتيجيات والمشاريع، ثم التنفيذ، والمراجعة. وإذا كان التخطيط يدمج المراحل في مستويات، وبدرجات مختلفة، فإن اعتبارها يرفع من إمكانات النجاح.

ينبغي أن يجمع المخطط في المرحلة الأولى قدراً من المعلومات تخص الوضع الذي سيؤثر فيه. كلما كانت المعلومات كثيرة ارتفع احتمال التأثير الجيد. وتشمل المعطيات حاجات الهدف و/أو الزبون، والأوضاع السوسيوولسانية، ونماذج الاستعمال، والأنظمة السوسيواقتصادية والسياسية القائمة.

تدخل في الخطوة الثانية مستويات متعددة من صنع القرار (decision-making)، منها مواقف الموظفين المختلفين، وصانع

الخطة (policy-maker)، الذي قد يُعطي الأولوية لبعض المشاكل. ومعلوم أن أخذ القرارات يرتبط بمقدار المال المُخصص للخطة. أحياناً، يشترط صانع السياسة معرفة الدراسات وتحديد القيم والمواقف المُتضمنة فيها، لكن غالباً ما تُؤخذ القرارات دون ذلك ممّا يجعل من الصعب وضع الاستراتيجيات الملائمة، وصياغة الأدوات والموارد البشرية اللازمة لتحقيق الأهداف.

تأخذ الأهداف مكانها على مستويات متعددة. أولاً، يُمكن للمشرع تقرير بعض الأهداف العامة، واقتراح جزء من الخطة للتنفيذ، ويتكفل المعهد أو المكتب بتخصيص أدق للأهداف أخذاً بعين الاعتبار مقدار الاعتمادات المالية، وقدرات هيئة الموظفين أو الأساتذة أو المُستخدمين. أخيراً ينبغي أن يُحدد المنفذون الأهداف باعتبار الوضع المحلي.

يعتبر التنفيذ خطوة ثالثة في التخطيط. وتتضمن سيرورة التنفيذ: (أ) تعبئة الموارد والتدابير المالية والإدارية العامة؛ (ب) تنشيط وتدبير السيرورات التي ترتبط بالبرنامج وأهدافه؛ (ج) السلسلة (thesequencing) ودرجات التنسيق المتساوية (co-ordination) لكل مظاهر السياسة من إعداد الكتب. ويُعد التنفيذ الملائم متغيّراً خطيراً في نجاح الخطط.

أما الخطوة الرابعة، فهي التقييم. وتتضمن تحليل الاتجاهات، ومعرفة إن كانت الخطة قد اشتغلت في الواقع أم لا، وهل تتلاءم مع المشروع اللاحق، وما الذي يُمكن أن يُعدل فيها. وإذا كان التقييم خطيراً، بدوره، فإنه أصعب إجراء في التخطيط.

واضح أن التخطيط من خلال الخطوات المذكورة غير مُجار للنموذج. ذلك أن الأهداف قد لا تكون مرتبة، والمعلومات غير متوفرة جميعها في المراحل الأولى، والاستراتيجيات غير تامة التخصيص مُقديماً. إلا أن النموذج يوجد ليساعدنا عند الحاجة. ثم من الأفضل عدم التفكير في التخطيط كسلسلة من الخطوات، واعتبار أن هذه الأخيرة يُمكن أن يكون لها دور في مستويات

مختلفة من التخطيط. مثلاً، يُمكن وضع الأهداف في مستوى عالٍ يستجيب لإحساس عام بوجود المشكل. وقبل الشروع في وضع الاستراتيجيات، من الأفضل إضافة المعلومات والمعطيات. أما التقييم، فيُمكن أن يُدمج كجزء من التنفيذ.

سياسة التخطيط اللغوي :

لا يُعتبر صنع السياسة (policy-making) في التخطيط اللغوي تخطيطاً. لنبين ذلك بمثال: غالباً ما يقول الناس، مُقيمين سيرورات التخطيط: لقد فشلت الخطة، لكن الحقيقة أن وسائل تنفيذ الخطة، وإنجاز الأهداف كان ضعيفاً، كما أن معلومات المراجعة (background) غير ملائمة. وربما يعود الفشل لعدم ربط الخطة بأنساق سوسيوثقافية. تعد الأسباب من هذا النوع كافية لجعل الخطة مجرد سياسية لا خطة، كما قد يُعتقد. فحين يكتفي المخطط بالدعوة إلى استبدال لفظ بآخر، دون تبرير مُقنع، فإن ذلك يدخل في إطار السياسة، لا التخطيط، وكذلك، نعتبر أن تدريس اللغات أو المواد أو المعاجم دون تحديد المهارات والأهداف المطلوبة من باب السياسة لا التخطيط، وتوقع فشل النتائج المتوقعة منه ليس غريباً .

من الاعتبارات الواردة كذلك إيضاح الأهداف الحقيقية. هل تُريد الدولة المساهمة في تغيير الاستعمال اللغوي، أم تريد خدمة شيء آخر؟ أحياناً ما تكون هناك أهداف مُستترة. لذلك ينبغي أن يُميز المخططين بين الأهداف الحقيقية والأهداف المُقترحة، لأن من شأن، ذلك إنجاح التخطيط.

ويُقسم الباحثون الأغراض من تقييم الأهداف إلى ثلاثة : أغراض لسانية (linguistic)، وأخرى شبه لسانية (semi-linguistic)، وثالثة بعد لسانية (extra-linguistic). تتضمن الأغراض شبه اللسانية الحالات التي تُخدم فيها التحولات في اللغة ليس فقط الأغراض اللسانية، بل أيضاً الأهداف المُجتمعية أو السياسية.

لماذا يتبنى الناس لغة أو مصطلحاً ما ؟ تكمن الإجابة عن هذا السؤال في مقاربة «وسيلة-هدف» التي تلخص دوافع مشجعي التبني وأهدافهم، من جهة، ودوافع المتبنين وأهدافهم، من جهة أخرى. فقد يُشجع الدارسون أو المخططون تحولات معينة بهدف إنجاز أغراض وطنية عامة، كما قد ينشروها لتحقيق أغراض شخصية، على غرار ما يحدث مع هؤلاء الذين يدافعون عن معيار لغوي خاص لاعتقادهم أنهم المؤهلون الوحيدون لمعرفة اللغة وحراستها. ومن الصعب معرفة الأسباب التي يمكن أن تجعل المستهدفين يتبنون لغة مثل الفصحى، مثلاً. إلا أن عنصر المصلحة الشخصية (self-interest) ونتائج ما بعد التبني، وما يترتب عنها من تحولات في سلوكيات المتبنين المفترضين تفسر دوافع التبني وأسبابه. فمثلاً، تبني الإسرائيليون الإنجليزية بهدف التواصل مع زبائنهم في الولايات المتحدة الأمريكية وكوستاريكا وكينيا واليابان والسويد، في حين يقل إقبال الأمريكيين على تبني لغة ثانية لعدم حاجتهم لذلك. ويمكن من فحص سلوكيات ما بعد التبني اعتبار العلاقة بين محو الأمية وبين ما يترتب عن ذلك من وجود أناس غير أميين. لقد بين الدارسون لهذه العلاقة أن طلب محو الأمية يأتي بعد إحداث فوائد ومصالح مالية مباشرة للمعنيين. بعبارة أخرى، إذا كان محو الأمية عند الفرد في القرية سيمنحه من الاستفادة من النقل والسلف وتحسين مستوى عيشه، وقراءة ما يمكنه من تحسين إتاحة، فإن إقباله على التعلم يكون مضموناً.

كيف؟ ناقش كوبيير (1984) النموذج الكلاسيكي الذي اقترحه رجيرز (1962) rogers للتبني بناءً على أن سيرورة النشر تتوقف على: (1) فكرة جديدة؛ (2) فرد أ يعرف المستجد؛ (3) فرد ب لا يعرف المستجد (4) وجود علاقة مجتمعية بين أ و ب تتحدد بتكلم أ مع ب عن المستجد، ونتائج ذلك. وذهب إلى أن مثل هذا النموذج لا يعتبر عامل التلقائية والتعليم غير المباشر وتبادل التأثير والمتغيرات السوسيوسياسية المعقدة، ودافع عن نموذج يكون فيه أ مصدراً للتأثير وعاملاً لحصول المعرفة والإدراك والاستعمال عند ب.

اعتبر أن اللقاء بين أ و ب يمكن أن يكون عبر وسائل الإعلام أو الاتصال الشخصي أو عن طريق لقاء لا يتعلق بفرد ب، بل ج، لكن يكون فيه ب حاضراً ومستمعاً. وهنا لا يكون نشر المستجد بالتعريف به أو استعماله، بل يكفي التحدث عنه، كم يحصل عندما يشجع والد ولداً على تعلم لغة ما.

3. نقد التخطيط اللغوي

تعرض التخطيط اللغوي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي إلى مجموعة من الانتقادات أهمها:

1. إن التخطيط اللغوي ونشاطاته أصبح موجّهاً إلى خدمة طبقة النخبة والدول المهيمنة، وما جرى في عهد الاستعمار القديم والحديث إلا دليل على ذلك، فحلت اللغات الأجنبية بما فيها الإنجليزية والفرنسية والإسبانية محل اللغات الوطنية، في الوقت الذي يزعم فيه أهل التخطيط اللغوي بأنهم حياديو الفكر، وموضوعيو التوجه، وأنّ اهتماماتهم منصبّة على الجانب النفسي الفني اللغوي للبحث.

2. يزعم ممارسو التخطيط اللغوي أن التعددية اللغوية واللهجية شر على الأمة والوطن، لذا فإن فرض لغة أجنبية واحدة موحدة هو لمصلحة الأمة والوطن، حيث اقترحوا فرض لغة أجنبية في البلاد التي فيها تعددية لغوية أو لهجية كالهند والباكستان ودول جنوب قارة إفريقيا وآسيا.

3. ينظر ممارسو التخطيط اللغوي إلى اللغة على أنها موضوع مادي لا معنوي قابلة للتقييم والتقويم والتعديل والإصلاح والاستبدال، ناظرين إلى اللغة على أنها أداة كالمحراث والمكنسة الكهربائية والثلاجة والمكيف، يمكن إصلاحها وتعديلها واستبدالها، ناسين أو متناسين ما للغة من قيمة معنوية، فقد قال نلسن مانديلا ذات مرة: «بأنك إذا تحدثت إلى شخص بلغة يفهمها فإنك تأسر عقله، وإذا تحدثت إليه بلغته فإنك تأسر قلبه»، وما اللغات الوطنية إلا أسرة للقلوب والعقول معاً.

ولقد عاد البريق إلى التخطيط اللغوي في بداية القرن الحالي، وبعد ظهور أدبيات التخطيط اللغوي في كتب ومجلات علمية عالمية محكمة، وذلك للأسباب التالية:

1. انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، وظهور جمهوريات الاتحاد السوفياتي الحديثة.

2. إعادة تشكيل بعض البلدان الأوروبية، كإعادة تقسيم تشيكوسلوفاكيا وبروز دول من مثل البوسنة والهرسك وصربيا.

3. ظهور الأقليات العرقية والمطالبة في حقوقها اللغوية كما في كاتلونيا، والولش، والباسك، والأرمن، والأكراد، وغيرهم.

4. العولمة وإعادة تشكيل العالم تحت مظلات «الأمركة» و«الإنجزة» و«الأوربة».

5. الهجرات القسرية والطوعية التي حدثت في العالم إما نتيجة للحروب أو الكوارث الطبيعية والبشرية.

6. تآكل بعض اللغات واللهجات المحلية تحت تأثير العولمة اللغوية والثقافية وأكل لغات البشر من قبل لغات أكلة للغات الوطنية.

7. تغول اللغة الإنجليزية التي غدت شجرة عملاقة تخنق كل الشجيرات الصغيرة التي تنمو بجانبها وأن المستقبل للإنجليزية لا لغيرها، ولقد تم وصف اللغة الإنجليزية، كما ظهر في ملاحظة رئيس المجلس الثقافي البريطاني، بأنها قوة خارقة مصدر قوتها ممنوح من الله والشيء الأفضل بعد ذلك هو بعثه «تمدين وتحضير» المجتمعات «منحها الله للرجل الأبيض». لقد ساد الشعور في أوج الأمبريالية أن اللغة الإنجليزية «لديها لياقة منفوقة، وغنى، وقدرة على القيام بأية وظيفة تُنَاط بها في الحضارة العالمية

المعاصرة (Phillipson, 1992) وهكذا فأصبح العالم مقسماً إلى مناطق نفوذ لغوية أنجلوفونية وفرنكوفونية.

8. ظهور الاتحاد الأوروبي، المتحد سياسياً واقتصادياً والمختلف لغوياً وأهمية اللغة الإنجليزية في البلاد المكونة أو الداخلة لعضوية الاتحاد.

وفي عشية التغيرات الجديدة في التوجهات الفكرية للتخطيط اللغوي أصبحت النظرة الجديدة للغة تنحصر فيما يلي:

1. اللغة مصدر من مصادر الدخل القومي ومقومات الدولة.

2. اللغة حق طبيعي للأفراد، وظهرت أصوات تنادي بالحقوق اللغوية للشعوب والأقليات.

3. اللغة مشكل يعيق تقدم الأمة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وهكذا نرى بأن التخطيط اللغوي المؤدلج أو الممذهب ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

1. التخطيط اللغوي الوطني الذي يرسم السياسة اللغوية للأمة مركزاً على اللغة الوطنية من حيث مكانتها، ووظيفتها، وقيمتها في نفوس أهلها وطريقة تعليمها وتعلمها، وهذا حال التخطيط اللغوي العربي المنصب على اللغة العربية ومكانة اللغات الأجنبية في البلاد العربية بحيث تكون بوضع تكاملي لا تنافسي.

2. التخطيط اللغوي الإمبريالي الاستعماري القائم على إحلال اللغات ذات النفوذ الواسع محل اللغات الوطنية، وما جرى في دول شمال إفريقيا وآسيا إلا مثال صارخ للهيمنة اللغوية القاتلة للغات البشر الأصيلة.

3. التخطيط اللغوي الحيادي الموضوعي المنصب على حل المشاكل اللغوية وغير اللغوية، ويمارس هذا النوع علماء التخطيط اللغوي غير

المنحازين إلى فئة لغوية دون أخرى، ويمثل هذا التيار علماء التخطيط اللغوي المنتشرون في أنحاء العالم كافة، لا الساسة الذين يرسمون التوجهات السياسية اللغوية.

5. دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية

إن التخطيط اللغوي العربي ينبثق من أيديولوجيا عربية إسلامية مفادها ومحورها أن اللغة العربية لها دور رئيس في بناء الأمة والأوطان في كافة الصُّعد والميادين. وأن اللغة العربية مصدر رئيس من مصادر الدخل القومي ومقومات وجود الأمة العربية الإسلامية، وأن اللغة العربية حق مكتسب لا شكل يعيق التقدم والازدهار، وأن السياسة اللغوية العربية تقدر عالياً دور اللغات الأجنبية لا طغيانها على اللغة العربية وأنها في وضع تكاملي لا تنافسي.

لقد كشفت أدبيات التخطيط اللغوي أنه لا توجد نظرية واحدة بعينها كافية لتقديم إطار عام يفلسف التخطيط اللغوي العربي بشكل عام وعملية التعريب بشكل خاص.

إن توافر أنموذج شامل مبني على أسس علمية مدروسة يمكننا من رسم السياسة اللغوية والأخذ بعين الاعتبار العوامل اللغوية وغير اللغوية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في عملية التخطيط ورسم السياسة اللغوية. إذ تعذر وجود نظرية مجربة أو محاولات فاعلة نستمد منها الأسس النظرية التنظيمية التفسيرية للتخطيط اللغوي يجعلنا ننصرف إلى دراسة العلوم الإنسانية المجاورة والمنقاطعة مع اللغة العربية والتعريب، لعلها تقدم لنا بعض التطورات التي تصح لأن تكون أساساً لمنهجية علمية لتخطيط ترويج العربية وانتشارها وإنجاح المشروع التعريبي. وأقرب العلوم إلى التخطيط اللغوي هي:

1. الإدارة

2. التسويق.

3. السياسة

4. عمليات اتخاذ القرار وصنعه.

إن دراسة هذه العلوم تزودنا بمبادئ وتضمنيات وتوصيات يستفاد منها كإنموذج يكون بمثابة إطار عام يسترشد به في عملية التعريب وتنفيذه، وهكذا فإن تخطيط التعريب ورسم السياسة اللغوية للغة العربية أصبح علماً قائماً يهدف إلى وضع إطار نظري يهدف إلى ما يلي:

1. وصف الوضع اللغوي وغير اللغوي القائم في البلاد العربية، ومعرفة الوضع اللغوي الاجتماعي السائد لمعرفة العوامل المؤثرة لتشخيص المعوقات والمعوقات التي تقف في وجه اللغة العربية والتعريب.

2. تفسير الاتجاهات المتغيرة نحو العربية والتعريب وتقديم الأسباب الواجبة أو المانعة لإنجاح تعميم العربية والتعريب.

3. التنبؤ بمستقبل العربية والتعريب وتوقع الهنات والعثرات أو النجاحات لنتائج تعميم العربية والتعريب.

4. استخلاص المبادئ العامة التي تكون بمثابة حقائق وثوابت لعملية تخطيط العربية والتعريب تصلح للتطبيق في العالم العربي أو البلاد الأخرى التي تسعى لتبني لغاتها القومية.

5. التأسيس لعلم رسم السياسات اللغوية العربية يشتمل على التخطيط لمكانة التعريب واللغة العربية، وتحديثها وتطويرها وبناء مصطلحاتها، وتخطيط تعلمها واكتسابها.

6. نموذج التخطيط اللغوي المقترح لخدمة العربية

يشمل هذا النموذج الجوانب التالية:

1. الجانب الإداري للسياسة اللغوية العربية والتعريب وتشمل المنفذين والمهتمين بالعربية والتعريب من مثل: النخبة، أصحاب النفوذ، رجالات الدولة، مجلس الوزراء، صانعي القرارات، راسمي السياسات، الجامعات، المدارس، القطاع العام والخاص.

ويتمثل الجانب الإداري في معرفة التيار المنادي بنصرة العربية والتعريب والتيار الذي يحارب العربية والتعريب، وتيار الإمعة وهم لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، ويقنضي الجانب الإداري للتخطيط اللغوي معرفة الداعين لتبني العربية ولماذا؟ وكيف؟ ومتى؟ وأين؟ ويركز الجانب الإداري على القضايا الإعلامية والتوعوية التي تصل إلى كل ذي علاقة بالعربية.

2. الجانب التسويقي للعربية والتعريب.

يقول علماء التسويق إن عناصر التسويق هي:

1. المنتج، 2. الترويج، 3. المكان، 4. الثمن والتكلفة، 5. الأشخاص.

وهكذا فإن تسويق العربية يقوم على نوعية المنتج اللغوي، وطريقة ترويجه والمكان الذي تروج فيه اللغة والمنتجات اللغوية، وتكلفة المنتج اللغوي والأشخاص المسوقين لهذا المنتج اللغوي.

3. الجانب السياسي للخطة اللغوية للعربية والتعريب: وتشتمل على

من يربح ومن يخسر في استعمال العربية وشيوعها؟ ومتى يربح ومتى يخسر؟ ولماذا يربح ولماذا يخسر؟ من يؤثر ومن يتأثر، ومن ينفرد ومن يحبب بمشروع العربية والتعريب، كيف نكسب الدعم للعربية وكيف نقبل المعارض؟

4. الجانب المتعلق بوضع القرار المتعلق بالعربية والتعريب ويشمل

هذا الجانب: على من يصنع القرار اللغوي، ماذا يصنع؟ وكيف يقرر؟ ومتى

يخالف ومتى يوافق في السياسات اللغوية؟ ما وسائل القوة والإقناع عند رسم السياسة اللغوية المتعلقة بالعربية والتعريب؟ وما النتائج المترتبة على مشروع تعميم العربية والتعريب؟ وما الكلفة والفائدة للأمة والأوطان؟

إن الدارس لوضع العربية والتعريب يجد أن هناك ثلاثة فرق لها وجهات نظر مختلفة هي على النحو التالي:

1. يرى الفريق الأول أن للعربية والتعريب ضرورة دينية وطنية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية لا بد من إنجاحها، وهذا الفريق يشمل في ثناياه التيار الديني والتيار القومي والعروبي.

2. ويرى الفريق الثاني أن العربية والتعريب حجر عثرة في وجه التقدم الاقتصادي والثقافي والعلمي والاجتماعي، وهذا التيار يمثل المتغربين الداعين إلى تقليد الغرب واتباع سننه، ففي نظرهم لا يكون تقدم الأمة إلا بتتبع خطوات الغرب وتبني لغات أجنبية واسعة الانتشار كالإنجليزية والفرنسية وغيرهما، واستعمال لغات الشعوب المتقدمة اقتصادياً وسياسياً سوف يؤدي إلى تقدم دولهم النامية. ويشمل هذا التيار المنبهرين بالغرب أو ما يسمون «بالمتأمركين» أو «المتأنجلزين» أو «المتفرنسين».

3. أما الفريق الثالث فهو الذي لا يدرك ما للعربية والتعريب من أهمية، فلا يبالي بالعربية والتعريب، ويشمل هذا الفريق قطاعاً كبيراً من المجتمع العربي يغلب عليه الجهل والأمية أو الأنانية الفردية.

إذن يجب أن تنصبّ جهود المخططين اللغويين على الفريق الثاني والثالث حتى نضمن للعربية الانتشار والنجاح. كيف نقنعهم بجدوى وأهمية العربية؟ كيف نجبرهم لصالح قضية العربية والتعريب؟ كيف نبصرهم بفوائد تعميم العربية والتعريب ليتحولوا من مناهضين إلى مناصرين؟ كيف نقضي على جهل الفريق الثالث وأميته وأنانيته حتى يصبح عارفاً بأهمية العربية مؤمناً

بها ساعياً لتبليغ رسالة العربية، فإذا أصبحت شعبية العربية والداعون إلى التعريب هي الأغلبية، وإذا كانت كذلك فنكون قد وفرنا الأسس الضرورية لإنجاح مشروع النهوض بالعربية والتعريب على مستوى الفرد والأمة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا المشروع النهضوي بالعربية لا يقتصر على الأفراد والمجموعات، بل يتعداه إلى المؤسسات الحكومية والخاصة، والجامعات والمعاهد والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، والبرامج الانتخابية والحزبية.

إن مراجعة تجارب الأمم المختلفة في التخطيط اللغوي يثير الأسئلة التالية:

1. ما مدى معرفة الشعوب العربية ووعيها بقضية العربية والتعريب وما ينتج عن المجامع اللغوية من مصطلحات ورموز ومنحوتات البدء ومفردات وتراجم لكتب علمية؟ وهنا يأتي دور الإعلام المرئي والمكتوب في العالم العربي في تخصيص درجة من الوعي اللازم لنشر فكر المشروع النهضوي التعريبي. كم من الوقت والمساحة يعطي هذا الإعلام للعربية والتعريب؟

2. ما مدى رغبة الشعوب العربية في تعميم العربية؟ وهل هذه الرغبة مجرد نزوة عابرة أم حاجة ملحة يُسعى إلى تحقيقها؟ كيف نزيد من رغبة الشعوب العربية والإسلامية بقضايا العربية والتعريب؟

3. هل الشعوب العربية على علم بجهود المجامع العربية وقادرة على تقديم منتجات المجامع، وإذا كانت قادرة، لأي مدى نستطيع التقدم بأي النواحي؟

4. هل تمت محاولات على نطاق ضيق أو واسع لجعل المشروع النهضوي المتعلق بالعربية والتعريب يُصار إلى حيز التنفيذ؟ هل قامت الجامعات والمؤسسات بتطبيق ما تم عمله بخصوص العربية

والتعريب، هل حرصت الجامعات والمؤسسات على نشر الوعي اللغوي، هل نادى بالتنمية اللغوية؟

5. إلى أي مدى رفضت الشعوب العربية التعريب أو قبلته؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة يمكننا من تحقيق وعي قومي لازم لإنجاح مشروع النهوض بالعربية بأبعاده اللغوية والوطنية.

فإذا كان المشروع النهضوي بالعربية والتعريب هدفاً فردياً أو قومياً فسوف نلاحظ الإمداد اللازم المدروس لنجعله ضمن برامج وزارات التخطيط المنتشرة في العالم العربي، ويصبح التخطيط اللغوي للعربية لا يقل أهمية عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والزراعي وغير ذلك. إن خير مثال نذكره للعبارة هو ما يجري في إسرائيل اليوم من جهود تعبوية لا تقل عن الجهود العسكرية والاقتصادية في نشر استعمال العبرية بين مواطنيها، فهناك وعي لغوي في إسرائيل لا يقل عن الوعي السياسي والاقتصادي، وهذا هو السر في بعث العبرية بعد أن كانت لغة ميتة لآلاف السنين حتى عام 1948م.

إن قضية اللغة الإنجليزية وسياستها في أمريكا مربوطة بوزارة الدفاع الأمريكية لأن أمريكا وأوروبا أمنت أن التوسع الاستعماري لا بد له من توسع لغوي، وما هذه التجارب إلا دروس نتعظ بها.

كما أن التطور الذي نشهده حالياً في مجال تقنيات الإعلام والاتصال خاصة في المجال التعليمي ليعد سلاح ذو حدين ولذلك ينبغي علينا سلوك استراتيجيات واضحة من أجل تخطيط سليم.

الخاتمة :

لقد تبين من كثير من التجارب أن الإصلاح الذي لا يعتمد خطط واضحة غالباً ما يكون مآله الفشل. لذلك، حاولنا عرض بعض خصائص، واعتبارات التخطيط اللغوي، سعياً إلى ترسيخ مبادئه، كونه، يمكن من رسم سياسات الإصلاح اللغوي الفاعل.

إن العربية لغة وجود ورمز هوية وعامل توحيد ولغة تخاطب عالمي وأن قوة شخصية الفرد من قوة لغته وأن كثيراً من الشباب ليست في أذهانهم صيغ لغوية اصطلاحية ثابتة تتناول مكونات الهوية. إن قوة اللغة وتمكن أهلها تزيد في فهم المتلقي وتحريكه، فإذا فهم المتلقي ما يقرأ وتمكن من التعبير بلغة قوية جزلة تجعل له حراكاً ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لا نظير له.

فيجب علينا أن نعظم العربية في النفوس وتقدم العربية وعلومها بطريقة يسرة وسهولة وبلغة واضحة حديثة معاصرة قريبة إلى قلوب طلبتنا، لتأخذ من قلوبهم مكاناً ومن فكرهم حيزاً، وأن من ملك العربية ملك خيراً كثيراً، وكم من قارئ للقرآن والقرآن يلعنه، حيث أنه لا يفهم ما يقرأ ولا يتفاعل مع النص القرآني حق التفاعل والتدبر.

إن إدراكنا أن العربية مصدر من مصادر الدخل الفردي والقومي لا يشكل من مشكلاتنا يجعل العربية تتبوأ مكانة مرموقة في النفوس وما بين الدول. إن الأزمة التي تعاني منها العربية اليوم هي أزمة في نفوس أهلها لا بها، فإذا واجهنا التحديات الأنفة الذكر بتخطيط لغوي رصين واضح بين الأهداف والوسائل والنتائج في خطة لغوية قابلة للتطبيق نكون قد نجحنا في حل الأمة المزعومة لأن الحروب القادمة هي حروب لغوية لا عسكرية.

إن التخطيط للغة هو التخطيط للجميع وإذا أردت تخطيطاً لغوياً ناجحاً فعليك بالتخطيط لكل المجتمع، وأن دور التخطيط اللغوي في خدمة العربية يقوم على خطة استراتيجية لغوية تأتي من وضوح الرؤية والرسالة بما يتعلق بالعربية والتعريب ابتداء من رأس هرم الدولة وانتهاء بالفرد والمجموعات.

المراجع:

- 1- الألباني، محمد ناصر الدين (1979)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. الكويت: الدار السلفية.
- 2- أنيس، إبراهيم (1970). اللغة بين القومية والعالمية. القاهرة: دار المعارف.
- 3- بنت الشاطي، عائشة (1971). لغتنا والحياة. القاهرة: دار المعارف.
- 4- الجوهري، عبد الهادي وآخرون (1986)، دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي. جامعة القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.
- 5- الحاج، فايز (1992)، تجارب عن القوة الشفائية للقرآن الكريم. محاضرة في جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، فرع أبها.
- 6- السيد، محمود (د.ت) في قضايا اللغة التربوية. الكويت: وكالة المطبوعات.
- 7- شاهين، عبد الصبور (1985). «قدرة العربية على استيعاب علوم العصر»، الأمة، ع. 61.
- 8- شاهين، عبد الصبور (1986). العربية لغة العلوم والتقنية. القاهرة: دار الاعتصام.
- 9- الصيادي، محمد المنجي (1985). التعريب وتنسقه في العالم العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 10- عطار، أحمد عبد الغفور (1979). دفاع عن الفصحى. جدة: دار الشروق.
- 11- العليمات، فاطمة (2008). أثر مجمع اللغة العربية الأردني «في قضايا اللغة العربية»، عمان: منشورات وزارة الثقافة.
- 12- غنيم، كارم (1989). «اللغة العربية والنهضة العلمية المنشودة». عالم الفكر، م. 19، ع. 4، ص -37 80.

- 13- مغالسة، محمود (2007). النحو الشافي الشامل، عمان: دار المسيرة.
- 14- فيصل، شكري (1987). «التحدي اللغوي»، التحديات الحضارية والغزو الثقافي. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- 15- المبارك، مازن (1973). اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- 16- محمود، علي عبد الحليم (1984). «أضواء على مفهوم الغزو الفكري»، في الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 17- ناصر الدين، الأمير نديم (1968). دقائق العربية. بيروت: مكتبة لبنان.
- 18- وافي، علي عبد الواحد (1983). اللغة والمجتمع. الرياض: عكاظ.

المنافشات

أ.محمد الصغير بلعلام:

في البدء أريد الإشارة إلى مسألة اللغة العربية في الجزائر، التي تناولها الشيخ البشير الإبراهيمي في أول جمعة صليت بعد الاستقلال في جامع كتشاوة حيث أُلح على ضرورة اعتماد اللغة العربية في التعامل في جميع المجالات، وفي 1962/11/02، كتب مولود قاسم نايت بلقاسم مقالا في المجاهد الأسبوعي ركز فيه على ضرورة تعريب الأمخاخ قبل تعريب الأوراق، ووصف الفرنسية بأنها دودة زائدة، إذا لم تبتثر فإنها ستقتل الجسم كله، وعندما أصبح وزيرا طبق ذلك في تعاملاتها، فلم يسمح بالتراسل ولا العمل بالفرنسية ولا استقبال تقارير أو معلومات بها، بل فرض العربية على كل المتعاملين معه، وهو الذي شجع الدكتور بوعلام بن حمودة على تعريب الإدارة المحلية، من جهة أخرى أضيف إلى ما قاله الدكتور عبد القادر فضيل حينما أشار إلى الجهود التي بذلت في إحلال العربية مكانتها بأن اللجنة الوطنية للتعريب لعبت دورا متميزا في هذه العملية فبالإضافة إلى برنامجها المتنوع الذي شمل كل القطاعات وفي ظرف قياسي، قامت هذه اللجنة بعمليات مراقبة ومحاسبة ميدانيا.

وهناك من تكلم عن اللغة العبرية وكيف أنها أصبحت منتشرة ومتداولة، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى يعزر بن يهود في 1881، الذي نادى بأنه لا أمن بدون أمة ولا أمة بدون لغة، وفرض اللغة العبرية على كل اليهود، فأنشأت سنة 1913 جماعة من يهود ألمان مدرسة في حيفا لتعليم اللغة الألمانية ولكنها أجبرت هذه الجماعة على غلق المدرسة وتعويضها بتعليم العبرية الجديدة بأحرف غير أحرف العبرية فانتشرت وازدهرت بفضل فرض استعمالها والتعامل بها في كل المجالات.

سعادة السيد عثمان سعدي:

إن ما تعانيه العربية من أبنائها لهو أشد مما يكيد لها أعداؤها، ولعل خير مثال على ذلك ما قاله لي فاروق الباز، قال لي عندما ركبت الطائرة مع أمير قطر أخبرني هذا الأخير في أذني لقد أرحت جامعة قطر من التعليم بالعربية وعيّنت على رأسها أمريكيا وتدرس بالأمريكية، بالإضافة إلى ذلك هنالك حوالي 85 % من سكان الخليج العربي يتكلمون اللغات الأجنبية، وإذا أنت لا تعرف الانجليزية واللغات الآسيوية فستكون غريبا هنالك.

أما بالنسبة للعرض الذي قدمه الأستاذ بشير مصيطفى حول استعمال العربية في الاقتصاد والتجارة فهو رائع وقد استمتعت به، ومعروف عنه أنه كان دائما يأتي بالجديد فيما يكتبه في الصحافة، للإشارة فإن ديغول جمع رجال السياسة وقال لهم إن الجزائر مستقلة لا محالة فأشار أحدهم بضرورة الإبقاء على القواعد العسكرية وبتطوير مشروع قسنطينة، فرد عليهم لا هذا ولا ذاك ينفع، وإنما حافظوا على هيمنة اللغة الفرنسية (لغة لاكوست) فتكونت الحكومة المؤقتة في القاهرة باللغة الفرنسية، بحيث إن قيادة الثورة تعلمت كل اللغات بالقاهرة إلا العربية، وأبرمت اتفاقية إيفيان بالفرنسية فقط، في حين وقع الفيتنام مع الفرنسيين في 1954 باللغتين الفرنسية والفيتنامية وعلى هذا الأساس تحررت الفيتنام من الهيمنة الفرنسية ولازالت الجزائر تحت الهيمنة الفرنسية ثقافيا ولغويا، وكان هذا من صنيع دفعة لاكوست في الجزائر الذين كونوا الدولة الفرنكوفونية في الجزائر وشنوا حربا على اللغة العربية وعلى كل ما تحمله من تراث ثقافي وحضاري.

الدكتور عثمان بدري:

أعتبر الموضوع جديدا، وهو بالإضافة إلى ذلك موضوع حيوي استراتيجي، ولعلني سعدت أكثر بمدخلة الأستاذ مصيطفى، فالتخطيط الذي يجب التركيز عليه يكون في المجالات الحيوية كالاقتصاد والثقافة وتكنولوجيا

المعلومات فإنها إما أن تكون أو لا تكون ، وعلى هذا الأساس ومن خلال التوصيف الذي استمعنا إليه ينبغي القيام بدراسة تحليلية وعلمية دقيقة، والنظر في كل هذه المسائل بتأن ودراية.

طالبة من كلية الترجمة ببوزريعة:

رأي لا يمكن أن ينصب النقاش حول طلبه اللغات الأجنبية، ولا الإحساس بالنقص ضد اللغة العربية لأن ذلك حكم خاطئ، ولي رؤية بسيطة تشمل الإنجليزية التي تتبع خططا وطرقا تعليمية معاصرة في تعليمها لغير الناطقين بها وليسوا من أبنائها ومع ذلك يقبلون عليها ويتعلمونها طواعية وعن حب ومصحة في نفس الوقت، وأؤكد أن اللغة العربية ضرورية ولا يمكن أن نربطها بالدين فقط، وإنما يجب أن تكون مستعملة في جميع المجالات والتخصصات ولكني لاحظت أن مباراة كرة القدم وحدت الجزائريين أكثر من غيرها من الثوابت الوطنية ، وعلى هذا الأساسي ينبغي أن نتعلم العربية عن حب وندافع عنها كونها عنصرا من الهوية وسيلة تفاهم بين الجزائريين والعمل على تعليمها بالطرق الحديثة لتصبح لغة العلوم والتكنولوجيات.

الأستاذ بشير مصيطفي:

هناك مفارقات عجيبة فيما يتعلق بالعربية، بحيث ظلت النظرة العاطفية تطغى على العمل الميداني من حيث توظيفها والابتكار بها، ويجب أن نقضي على هذه النظرة السلبية للعربية على أنها لغة للتنقيف، عوض التوظيف باللغة العربية أي أن تستعمل في جميع المجالات لأن توظيف اللغة لا يساوي التوظيف باللغة).

كلمة السيد عبد العزيز بلخادم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛

في حقيقة الأمر استمتعت بما قدمه الأساتذة حول هذا الموضوع ، وكنت أفضل أن أظل مستمعا للاستفادة أكثر، ولكني أشاطر الأساتذة الباحثين فيما ذهبوا إليه على أن اللغة كعامل أساس للهوية والسيادة شيء مفقود عند الكثير من الناس، وأعطي مثالا على ذلك بتجربة بلجيكا التي عجزت عن تشكيل حكومة وحدة منذ أشهر بسبب اللغة من حيث الاستعمال، فالإيديولوجية واحدة، والأهداف واحدة، فالحزب الاشتراكي الذي أصبح منقسما بسبب اللغة ففرع منه يتكلم الفالون والآخر الفلامون على الرغم من أن إيديولوجية الحزب الاشتراكي في بلجيكا واحدة ولكن لعبت اللغة لعبتها في التفريق بين نفس مناصلي الحزب الواحد، فهذا البلد مهدد بالانقسام نتيجة الازدواجية اللغوية معنى هذا أن اللغة هي المحصن للوحدة الوطنية باعتبارها عامل سيادة.

بعد سنوات من فترة الهم والدم ، دعيت من جامعة باتنة للتحدث مع الطلبة والأساتذة عن الوضع في الجزائر ، وأثناءها قاطعني أحدهم عن مصير قانون تعميم استعمال اللغة العربية خاصة وأن السؤال كان استفزازيا وبالفرنسية، وقد شرفني الله لأن أكون من بين الذين صادقوا على هذا القانون عندما كنت في البرلمان، ثم واصل بالفرنسية لما ندافع عن هذا القانون وماذا يجمعنا بالعرب؟ فأسكته الحضور وطالبوه بالتكلم بالأمازيغية أو العربية، ثم واصلت فقلت لهم عندما وقع قصف العراق تعاطف الجزائريون مع الشعب العراقي من خلال تنظيم مسيرات التنديد وإصدار البيانات وغيرها، فرد علي بأن ذلك من باب الإنسانية، قلت له أسايرك في هذا، ولكنهم لم يتظاهروا حول قتل الأبرياء والمواطنين والقصف الهجمي في رواندا والإبادة في اليورندي فسكت، فقلت معنى هذا أن الشعب الجزائري تعاطف مع العراق

ولم يتعاطف مع غيره بنفس الحماس لأن ذلك يرجع بالأساس إلى الإحساس الوجداني الذي تربطه روابط الأخوة والإنسانية ، ومن بينها رابطة اللغة .

لقد سعدت في كل اللقاءات التي نظمها المجلس الأعلى للغة العربية، وسعدت أكثر عندما اختار موضوع البرمجيات التطبيقية باللغة العربية في إحدى نشاطاته، لأن رهان العصر أساسها المنافسة واكتساح الساحة فمن لم يكتسح الفضاءات بلغته ويستهلك بها ويعمل بها فإنه - بدون شك - سيظل مستهلكا وتابعا في مختلف مجالات الحياة ولا سيما منها الجوانب الثقافية التي يركز عليها الغرب باسم العولمة، لأنه في الواقع لا نلمس لا حوار ثقافات ولا ديانات وإنما هناك مسكنات ومخدر يقصدون من ورائه استمالة عقول الشعوب العربية لاستهلاك سلعهم وثقافتهم بهدف الهيمنة بمختلف أوجهها بما في ذلك الهيمنة اللغوية.

وهناك حادثة وقعت في فرنسا بسبب اللغة وأخذت أبعادا سياسية عندما نصح أحد المستشارين الفرنسيين استعمال اللغة التي يفهمها المستهلك للترويج لتبغ قولواز، فاستعملوا الإنجليزية لبيع هذا المنتج في بريطانيا، وتعرفون أنه وفي لقاء تقييمي للسوق الأوروبية عقد بفرنسا وحضره الرئيس شيراك، وعندما قام أحد الخبراء الفرنسيين ليقدم عرضا باللغة الإنجليزية عن تلك التجربة في محفل علمي تجاري واقتصادي، استاء الرئيس الفرنسي من ذلك واحتج على استعمال هذا الخبير الفرنسي للغة الإنجليزية في عرضه على حساب اللغة الفرنسية، مما جعله يغادر القاعة ويقاطع تلك النشاطات احتجاجا على استعمال الفرنسيين للغة الغير في تعاملاتهم، ولا يفهم من كلامي هذا بأنني ضد تعلم اللغات الأجنبية، بل بالعكس علينا أن نتعلم اللغات الأجنبية ولكن من الواجب علينا أيضا أن نتعلم لغتنا وندافع عنها ونناضل من أجل استعمالها في كل مجالات الحياة، وألا نتقاعس في تطويرها ونشرها بالكيفية التي تسمح لها من إحلالها مكانتها اللانقطة بها في المجتمع باعتبارها من عوامل السيادة والتميز بها عن الآخرين.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تقرير عن اليومين الدراسيين حول: التخطيط اللغوي في الجزائر- اللغات ووظائفها-

نظّم المجلس الأعلى للغة العربية يومين دراسيين حول: «التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها» وذلك في يومي الثلاثاء والأربعاء 08-09 جمادى الأولى 1432 هـ الموافق 12-13 أبريل 2011 بفندق الأروية الذهبية – بن عكنون (الجزائر).

افتتح فعاليات هذين اليومين الدراسيين الدكتور محمد العربي ولد خليفة رئيس المجلس بكلمة رحّب فيها الأساتذة الباحثين الذين قبلوا الدعوة للمساهمة في هذا اللقاء العلمي المخصّص لمسألة التخطيط اللغوي في الجزائر، كما رحّب بالضيّفين الكريّمين أ.د عبد العلي الودغيري من جامعة الرباط المغرب والأستاذ الدكتور عبد اللطيف عبيد من جامعة قرطاج تونس وبالسيدات والسادة الأساتذة الباحثين والطلاب من مختلف الجامعات الجزائرية ومعاهد الترجمة واللغات الأجنبية ومراكز البحث المهمّة بقضايا اللغة والمجتمع ومجالات الاقتصاد والتخطيط التربوي.

لقد ركزت مداخلة السيّد رئيس المجلس على جملة من المحاور منها مفهوم وأهداف التخطيط اللغوي، والخريطة اللسانية في الجزائر بعد الاستقلال، كما تحدّث عن تجارب التخطيط في العالم المعاصر مثل تجربة إسرائيل، وتجربة تركيا في بداية العهد الأتاتوركي والتجارب الكاتالانية والباسكية بإسبانيا وفرنسا وفي إسكتلاندا وبلاد الغال ودول البلقان وبيّن في المحور الرابع أنّ الاستعمال بلا وضع وبلا تنمية للثروة المعجمية يؤدّي إلى عجز اللغة عن الأداء في مستجدّات الحداثة وألفاظ الحضارة التي يزداد تراكمها كما وكيفاً في كلّ يوم، وأن ازدهار الوضع والاستعمال

ينبغي أن يشمل المجالات الثلاثة التي حددها الباحث المرحوم محمد أركون فيما سماه الدالات الثلاث: دين- دنيا- دولة.

وفي المحور الخامس المتصل بالتنمية والنهضة أشار إلى إحدى نتائج تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP لسنة 2009 والمتمثلة في أن سياسات العلوم والثقافة في كلّ البلاد العربية في حاجة إلى بيئات ثقافية واجتماعية واقتصادية مواتية للوصول إلى اقتصاد تنافسي مبني على مخرجات العلوم وبحوثها، وهو ما يحقق التكاملية بين الإبداع والتنمية، وتساءل في المحور الأخير عن وجود سياسة لتعليم اللغات في الجزائر والوطن العربي، وأيّ اللغات يمكن أن تحظى بالعناية أكثر هل هي اللغات الشائعة؟ وهل من المفيد تعلّم لغات جنوب شرق آسيا ولغات العالم الإسلامي مثل التركية والفارسية، وكيف توظّف تلك اللغات لخدمة التنمية والتواصل؟ وخلص في الأخير إلى أننا في حاجة إلى لغات العالم المتقدّم دون استثناء للتخلّص من التبعية من جهة والخوف من الآخر من جهة أخرى.

ومن أهم ما ميّز هذين اليومين الدراسيين حضور معالي وزير الدولة، الممثل الشخصي لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بلخادم الذي أكّد في مداخلة دور اللغة في تحقيق السيادة وتحسينها، وبيّن كيف أنّ بعض الدول مهدّدة بالانقسام والتشتت نتيجة ظاهرة الثنائية اللغوية واستدلّ على ذلك ببليجيكا التي عجزت عن تشكيل حكومة بسبب الاختلاف اللغوي وحثّ الحضور على تعليم الناشئة اللغات الأجنبية دون أن يكون ذلك على حساب اللغة العربية إذ لا يمكن التهاون في استعمالها في وقتها وفي مجالاتها لأنّ اللغة العربية هي عنوان سيادة.

توزّعت مداخلات السادة الأساتذة الباحثين البالغة عشرين (20) محاضرة عبر خمس (05) جلسات علمية تناولت مصطلحات التخطيط اللغوي ومفاهيمه وأهدافه ومتطلباته وأسسها واتجاهاته، ووصف المشهد اللغوي في الجزائر بعد

الاستقلال، وعرضا لأهم تجارب التخطيط اللغوي في العالم المعاصر ودور المؤسسات العلمية والمجامع اللغوية في تحقيق التنمية اللغوية واستراتيجيات تعليم اللغة الوطنية واللغات الأجنبية، واقتراح حلول علمية وفعالة التمكين للغة العربية الفصيحة في مختلف مجالات الحياة العامة.

يتوجّه المشاركون بجزيل الشكر وعبارات التقدير والعرفان إلى المجلس الأعلى للغة العربية وعلى وجه الخصوص إلى رئيسه على عقد هذه الندوة المهمة التي تتجاوز محاورها مع الاهتمامات الوطنية في مجال اللغة والأمن الثقافي والتنمية الشاملة، وبالشكر الجزيل إلى الأستاذ عبد العزيز بلخادم وزير الدولة، الممثل الشخصي لفخامة رئيس الجمهورية على حضوره جزءا من أشغال الندوة وإفائه كلمة بليغة كان لها الأثر العميق في زيادة لفت اهتمام المشاركين والرأي العام إلى دور اللغة العربية في تحقيق السيادة الوطنية، فإنهم يتقدمون بالتوصيات التالية:

1- نشر الوعي بأهمية اللغة العربية في حياة الوطن والأمة باعتبارها عامل وحدة وأداة تنمية وعنوان سيادة، مع العناية بالأمازيغية لسانا وتراثا أصيلا ومواصلة الاهتمام باللغات الأخرى باعتبارها لغات أجنبية تحقق تواصلنا مع الخارج ومعارفه المتجددة.

2- ضرورة وضع سياسة لغوية جدية واضحة للجزائر ولسائر أقطار الوطن العربي وسن أو تطوير التشريعات والقوانين المتصلة بتعميم استعمال اللغة العربية في كلّ المجالات المؤسسية من تعليم بكلّ مراحلها وتخصّصاته وإدارة واتصال.

3- دعوة المجامع اللغوية العربية ومجلس جامعة الدول العربية إلى إعادة الاعتبار لاتحاد المجامع العربية وإعطائه الشرعية الكاملة للقيام بأهم مهامه وهي التوحيد والتنميط للمصطلحات العلمية والتقنية والتنسيق بين أعمال المجامع ومشاريعها المختلفة الرامية إلى ترقية اللغة العربية.

4- وضع مخطط لغوي وطني وقومي لترقية اللغة العربية وضعا واستعمالا ونشر الاعتزاز لدى جميع المواطنين ولاسيما الأجيال الناشئة وذلك عبر الأسرة والمدرسة والإعلام والمجتمع بكلّ مكوناته.

أشركم على حسن إصغانتكم
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

المقرر: د. بن يشو جيلالي
جامعة مستغانم

الملاحق

ملحق 1: إشكالية اليوم الدراسي

التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها

تبدو المسألة اللغوية في الجزائر أكثر تعقيدا مما عليه في الجوار المغربي والبلاد العربية الأخرى، بسبب محنة الاحتلال الاستيطاني الطويل وما خلفته سياساته الإجرامية من جروح في الذاكرة الجماعية وفي الواقع اللساني المجتمعي، وقد كان صمود الشعب ومقاومته التي تُوجت بثورة التحرير هي طريق الخلاص لاستعادة الكيان الوطني لمقومات هويته الرّاهنة والتاريخية.

قامت الدولة الجزائرية منذ إعادة تأسيسها وخلال العقود الماضية بسنّ العديد من القوانين والتشريعات، وفي مقدمتها الدستور في كلّ تعديلاته، بإعادة العربية إلى مكانتها الطبيعية لغة وطنية ورسمية، كما بادر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بإحلال الأمازيغية أيضا مكانها الطبيعي لغة وطنية يعتزّ بلسانها وتراثها كلّ الجزائريين.

لقد اكتملت من الناحية التشريعية الأسس الثلاثة للهوية الوطنية وهي: الإسلام عقيدة وحضارة، والعربية لغة جامعة وموحّدة؛ والأمازيغية بلهجاتها وتراثها مصدر اعتزاز وأصالة، وقد تعايشت مع العربية في ونام وانسجم لأكثر من ألف عام، ولم تنتج سياسات فرّق تسد الكولونيالية في إحداث أي شرخ بين أبناء الوطن الواحد، وفشلت في فرض الفرنسية لغة بديلة لكلّ الشعب الجزائري والأغلبية من نخبه.

إنّ تلك التشريعات الواضحة والجريئة في الحالة الجزائرية لم يرافقتها تخطيط علمي لمجالات الاستعمال يحدد وظائف اللّغة الوطنية والأجنبية

والهدف والجدوى من استخدامهما، مما أدى أحيانا إلى غموض في المفاهيم مثل الازدواجية اللسانية والتعددية اللغوية والتهجين والتداخل اللغوي والفصحى المسماة (الكلاسيكية) لغة المدرسة والعاميات المنطوقة والتسييس وأدلجة اللغة لدى البعض... لقد أدى ذلك إلى انشطار النخبة الوطنية وتصنيفات على أساس أحكام مسبقة وصراعات لا تخدم الجزائر ومصالحها الحيوية.

إنّ التخطيط اللغوي (Langage planning) من المباحث الحديثة، تعود نشأته إلى منتصف القرن الماضي في مملكة النورفيج على يد إينار هونجن (E.Hangen) ويعني كلّ المقاربات التي تستهدف الوصول إلى لغة معيارية موحدة ومعالجة القضايا المتعلقة بوضع اللغة في المجتمع وإصلاح اللغة (النحو والصرف والإملاء) وتحديثها، ويستخدم في اللغة الفرنسية مصطلح التهيئة اللغوية (Aménagement linguistique) ويعني ذلك وضع سياسة لسانية لترقية اللغة وتوحيد استعمالها وتحديث رصيدها وعلاقتها باللغات المحليّة والأجنبيّة وانتشارها في المجال الفرانكفوني بالكيبك بكندا وغرب إفريقيا على سبيل المثال.

والملاحظ أن التخطيط اللغوي لم يحظ بعناية تذكر في البلاد العربية من ناحية البحث التنظيري، ولا من ناحية التطبيقات الإجرائية، فباستثناء ترجمة القليل من الأدبيات المتعلقة بالتخطيط اللغوي فإنّ الحديث عن واقع اللغة العربية وتحديثها ووضع قاموس تاريخي ومحين لها بقي في مستوى التوصيات والشكوى من مزاحمة اللغات الأجنبية أو التنويه بأهميتها، دون عناية تذكر بوظيفتها في إطار سياسة لغوية حكيمة تستهدف بناء منظومة متكاملة ومتناسقة لتنمية اللغة وتمكينها من شؤون الاقتصاد والبحث العلمي ودعم حضورها خارج أوطانها.

تبين بعد حوالي خمسة عقود من تحرير الوطن أنّ بلادنا في حاجة إلى تخطيط للممارسة اللغوية، يحدّد لكلّ لغة مجالها الحيوي، فإذا كانت

العربية من أسس السيادة ومن عوامل الوحدة الوطنية إلى جانب شقيقتها الأمازيغية، فإنها لا تقصى اللغات الأجنبية، ومن المفيد أن تكون اللغات الأجنبية مثل الفرنسية بوجه خاص، واللغات الأخرى في خدمة المصالح الوطنية، وخاصة في مجالات التنمية ونقل الخبرة (savoir - faire) وتوطين العلوم والتكنولوجيات الحديثة والتمهيد لتوليدها بلغتنا الوطنية على المديين المتوسط والبعيد، وهو ما يتطلب مصالحة مع ذاتنا الحضارية والانتقال من التوتر والخطاب الانفعالي والمجادلات المسيسة والإيديولوجية إلى تخطيط الواقع اللساني والتوظيف العقلاني لكل لغة في مجال استعمالها المفيد.

2 - ضمن هذا العرض الموجزة لمسألة التخطيط اللغوي وأهميته في تنقية وإصلاح بينتنا اللسانية في بداية هذا القرن الذي تعلق فيه أمواج عولمة لصالح لغات قليلة وتزايد فيه ظواهر الصراع بين الهويات واندثار بعض الألسن والثقافات فإن المجلس الأعلى للغة العربية يطرح للنقاش والتحليل والمقارنة موضوع التخطيط اللغوي في الجزائر: استعمال اللغات ووظائفها من خلال المحاور التالية:

- 1- التخطيط اللغوي: المفهوم والأهداف.
- 2- الخريطة اللسانية في الجزائر بعد الاستقلال.
- 3- تجارب التخطيط اللغوي في العالم المعاصر.
- 4- اللغة الوضع- الاستعمال- الوظيفة.
- 5- اللغة ومشروع النهضة والتنمية الوطنية.
- 6- نحو سياسة وطنية لتعليم اللغات الأجنبية وتوظيفها لخدمة مصالح الدولة والمجتمع.

ملحق 2 : برنامج اليوم الدراسي:

التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها

الاثنين 12 أفريل 2011

الجلسة الافتتاحية:

الكلمة الافتتاحية	9.00 - 9.30
استراحة	10.00 - 9.30

رئيس الجلسة العلمية الأولى: أ.د. عبد الجليل مرتاض

أي تخطيط لغوي في الجزائر المعاصرة ؟ رؤية تفاعلية لمهمة حضارية أ.د/سعيدة كحيل: قسم الترجمة جامعة عنابة	10.00 - 10.20
دور اللغة الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي أ.د. عبد العلي الودغيري: جامعة الرباط المغرب	10.20 - 10.40
دور اتحاد المجامع العربية في التهيئة اللغوية أ.د/ عبد الرحمن الحاج صالح رئيس المجمع الجزائري للغة العربية	10.40 - 11.00
التخطيط اللغوي: مفاهيم واتجاهات، أ.د/ الطاهر ميله : جامعة الجزائر2	11.00 - 11.20
مناقشة	11.20 - 11.30

رئيس الجلسة العلمية الثانية: أ.د عبد العلي الودغيري

حاجة الوطن العربي إلى سياسة لغوية جدية، أ.د. عبد اللطيف عبيد - تونس	11.30 - 11.50
استراتيجية تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية في الجزائر: ضرورة التكامل، أ/ جميلة راجا - جامعة تيزي وزو	11.50 - 12.10
المشهد اللغوي في البيئة الجزائرية بعد الاستقلال الوضع الحالي والمأمول أ.د/ عبد القادر فضيل: جامعة الجزائر	12.10 - 12.30
التخطيط اللغوي للغة العربية: واقع وآفاق، أ/ محمد حراث جامعة بتيزي وزو	12.30 - 12.50
مناقشة	12.50 - 13.00
وجبة الغداء	13.00 - 15.00

رئيس الجلسة العلمية الثالثة : أ.د. عبد اللطيف عبيد

اللغة العربية والتأصيل العلمي: رؤى وآفاق مستقبلية، أ.د. عبد الكريم بكري- جامعة وهران	15.00 - 15.20
اللغة والتنمية الوطنية، أ.د. عبد الجليل مرتاض- جامعة تلمسان	15.20 - 15.40
الآليات التنفيذية في التخطيط اللغوي ودورها في إنجاح السياسات اللغوية / محمد فلاق : جامعة تيزي وزو	15.40 - 16.00
التخطيط اللغوي: الضرورة المعاصرة، أ. د صالح بلعيد - جامعة تيزي وزو	16.00 - 16.20
شروط التنمية والنهضة باللغة العربية، أ.د. محمد ناصر بوحجام - جامعة باتنة	16.20 - 16.40
مناقشة عامة	16.40 - 17.00

الأربعاء 13 أفريل 2011

رئيس الجلسة العلمية الرابعة: أ.د. عبد القادر فضيل

اللغة: الاستعمال والوظيفة، أ.د. لخضر لعسال - جامعة مستغانم	9.50 - 9.30
التخطيط اللغوي وتعليمية اللغة العربية في كليات الإعلام والاتصال بالجزائر أ.صليحة خلوفي جامعة تيزي وزو	10.10 - 9.50
السياسة اللغوية في الجزائر: الإعلام أنموذجاً، أ/ نعيمة حمو جامعة تيزي وزو	10.30 - 10.10
نحو تخطيط لغوي لتهديب لغة الإعلام بالجزائر، أ.د. جيلالي بن يشو جامعة مستغانم	10.50 - 10.30
استراحة	11.00 - 10.50

رئيس الجلسة العلمية الخامسة: أ. د. سعيدة كحيل

الشروط الفنية للتنمية من منظور التواصل اللغوي، أ.د. بشير مصيطفى جامعة الجزائر	11.00 - 11.20
التخطيط اللغوي في الجزائر ودوره في خدمة العربية والنهوض بها أ. صافية كساس: جامعة تيزي وزو	11.20 - 11.40
التخطيط اللغوي في الجزائر وأثره على المناهج التعليمية الحديثة أ.د. تحريشي محمد - جامعة بشار	11.40 - 12.00
مناقشة عامة	12.00 - 12.30
اختتام الأشغال	12.30 - 13.00
وجبة الغداء	13.00 - 15.00

المقرر: د/ جيلالي بن يشو

ملحق 3:

أصدقاء الندوة
في
الصحافة الوطنية

الأربعاء 13 أفريل 2011 م
الأولاد 9 جعدان الأولى 1432 هـ

الخبر

يومان دراسيان حول التخطيط اللغوي في الجزائر المجتمع المنسجم لغويا أكثر صلابة أمام الأزمات



أكد المتحدثون أمس، خلال اليومين الدراسيين حول "التخطيط اللغوي في الجزائر"، من تنظيم مجلس اللغة العربية، على ضرورة إعادة الاعتبار للغة العربية كلغة وطنية وحيدة في الدولة والمجتمع علسي السواد ومحاربة الدعوات التي تسعى إلى تهويش اللغة العربية بالعامية الهجينة وقال الأستاذ عبد القادر فضيل من جامعة الجزائر، أن هناك "وفاة حقيقية في عملية التعريب وهذا منذ سنة 1991، بعد توليف العمل بقانون تعميم استعمال اللغة العربية"، حيث لاحظ أن وجود تراجع في استعمال اللغة العربية في المحيط العام وأن تواجدت لكون هليئة بالأحطاء للقصوة في أحيان كثيرة". من جهته، اعتبر الدكتور عبد العلي الودغيري

من جامعة الزباط في مداخلته بقندي "الأروية الذهبية"، أن "المجتمع المنسجم لغويا هو الأكثر صلابة أمام الأزمات ومعارك الحياة خاصة حاليا"، كما أوضح أن السماسك الاجتماعي أحد أسس التنمية ولا يكون إلا ببلغة وطنية موحدة والانسجام اللغوي يؤدي إلى انسجام لغالي، حيث أبرز دور الاستعمار الفرنسي في لعب ورقة اللغة للتفريق والتجزئة، وطلق تياران مستعسار عن بدول المغرب العربي، انعكس بعد ذلك على الحياة والشفافية والسياسة والاقتصاد.

الجزائر، مسعودة بومطعة

الدكتور عبد القادر فضيل

21 الخميس 24 أبريل 1983
العدد 10 مارس الأثر 1433

عبد الطيف عبد مشواكتك رئيس تحرير التتخطيط اللغوي

شباب اليوم يتورون من أجل الحرية والديموقراطية ويمتأسون العربية

لما وقال عبد الطيف أنه يجهل ترديد النشائي من أجل أن يمتد كل الشعب العربي بشفته وقتاً حسيه يحتاج إلى ثورة ثقافية وتعبئة الشباب، هذا الأخير يتسلف عبد الطيف يدافع اليوم عن العربية والتخطيط اللغوي بالقيام بثورات شعبية لكن عليه أن يدافع أيضاً عن اللغة العربية.

وتلمي عبده أن تكون للعرب سياسة لغوية بقره "العربية" لمن لهم سياسة لغوية إطلاقاً وهو فرتين عملية فقط.

ومن أسباب اهتمام سياسة اللغة العربية نشر من عبده في حيز العرب عن التعريب نتيجة لتجربة ثقافية وهو ما يتطلب عبده التصور "والثقة في سبيل الشعر لأننا بحاجة ماسة إلى وعي لغوي".

« حنان حيلاني

لما عبده التتخطيط عبده من لزوم في ضرورة اصطفا الصداقة لغة الشباب في البلدان العربية، من كذا عبده أن تصبح اللغة العربية لغة رسمية فعلاً وقرلاً مع ضروري وضع ميثاق لغوي عبده الأمتة.

أكد الدكتور عبد الطيف عبده حين تولى أول أمته، خلال الفترة التي اصطفاها المجلس الأعلى للغة العربية بطنان الأروية الذهبية تحت عنوان "التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها". إن اللغة العربية لا تزدي دورها في الأمن القومي العربي، مشيراً إلى أن "بالثقة من الطلبة العرب الذين يتفهمون في أمريكا وأوروبا للدراسة لا يحدون لاهم تشكراً على حد اللغات الأجنبية ويظهرون في البلدان الأوروبية بكون حسانة.

الصحيفة: المستقبل
التاريخ: 14/04/1983

نشر الوعي باللغة العربية عنوان سيادة



أكد المشاركون في اليومين الدراسيين حول "التخطيط اللغوي في الجزائر - اللغة ووظائفها" في ختام لثلاثهم أمنن الأربعاء بالجزائر العاصمة على ضرورة نشر الوعي باللغة العربية في حياة المواطنين والأمة باعتبارها عامل وحدة وأداة تنمية وعنوان سيادة ودعا المشاركون في التوجهات التي توجت لشغال هذا اللقاء العلمي إلى العناية بالأمازيغية لساننا وترثنا أصيلاً.



التخطيط اللغوي في الجزائر

مشروع نهضة ينتظر التفعيل

انطلقت أمس ببنديق الأروية الذهبية أشغال ندوة وطنية نظمها المجلس الأعلى للغة العربية بعنوان «التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها، بحضور أساتذة من عدة جامعات ومعاهد الترجمة ومراكز البحث المختصة في اللسانيات والتخطيط وكذا حضور محاضرين من تونس والمغرب.

■ مريم ن.



تمحورت الأشغال حول عدة محاور منها «التخطيط اللغوي المفهوم والأهداف» والخريطة اللسانية في الجزائر بعد الاستقلال، واللغة ومشروع النهضة والتنمية الوطنية، الجلسة العلمية ترأسها البروفيسور عبد الرحمن حاج صالح رئيس مجمع اللغة العربية بالجزائر الذي نوه بموضوع الندوة الذي يشكل أهمية قصوى لتدعم الدراسة والبحث مشيرا إلى أن الدول المتقدمة تقوم بشكل دائم بعملية إثراء لغتها وغالبا ما يكون ذلك عبر الجامعات والمؤسسات العلمية أما في الدول غير النامية فإن عملية إثراء اللغة تتم من طرف العلماء أنفسهم وكذا أهل الصناعات والمخترعون ويكثف ويكون اللغة بطريقتهم.

أشار المحاضر إلى أن المعجم عليه ان يتجدد بشكل دائم تماشيا وتجدد الحياة والعلم والفنون وهنا توقف المحاضر عند لغة الضاد الذي أكد بشأنها أنه لولا القرآن الكريم لاضلحت في عسرة نتيجة تراجع وتخلت أهلها، أي أن قيمة اللغة هي فيما تنقلها من إبداع أهلها، كما توقف المحاضر مطولا عند دور الجانب التشريعي في اللغة والذي راه في بلاندا غير منظم إضافة إلى أن المجمع تعمل بكيفية منفردة الأمر الذي وصفه بالكارثة.

من بين المحاضرين في الجلسة الصباحية الدكتور عبد العلي الوديعي من جامعة الرباط بالمغرب الذي تحدث عن علاقة التنمية بالزمن الثاني، مشيرا إلى شروط تحقيق هذا الأمن والتكاملات الإيجابية على المجتمع والتنمية وكيف يمكن أن يكون لغة الوشوية دور أساسي في تحقيق كل ذلك.

أما الدكتورة سعيدة كحيل من جامعة عنابة فأكدت على ضرورة إعادة تقييم فعل التخطيط اللغوي بالجزائر. كما ألقى الدكتور محمد العربي ولد خليفة رئيس المجلس

الأعلى للغة العربية مداخلة تركزت حول مفهوم وأهداف التخطيط اللغوي الذي هو من المباحث الحديثة في اللسانيات الاجتماعية، داعيا إلى ضرورة إصلاح اللغة من حيث البنية والتركيب ووضع قواميس ومعجم تاريخ خاص للعربية وإثراء رصيدها العلمي والتكنولوجي وتوحيد المفردات اللغوية وتعديتها عن طريق ترجمة مستجدات العلوم والفنون والأداب.

للإشارة فقد ناقشت الندوة أيضا الشئ وطنية ورسمية.

استلتمت أشغالها اليوم، الساعة الثغوية في الجزائر التي تبدو أكثر تعقيدا مما هي عليه في الجوار المغربي والعربي بسبب محط الاستعمار الاستيطاني الطويل وما خلفت سياسته الإجرامية من جروح في الذاكر الجماعية وفي الواقع اللساني المجتمعي علما أن الدولة الجزائرية منذ إعادة تأسيسه والتشريعات لإعادة العربية إلى مكانتها كفة وطنية ورسمية.



ملحق 4:

إعلان عن جائزة اللغة العربية 2012

يعلن المجلس الأعلى للغة العربية عن تنظيم «جائزة اللغة العربية لسنة 2012، التي تهدف إلى تشجيع الباحثين والمبدعين وتثمين منجزاتهم العلمية والمعرفية، ذات المردود النوعي الهادف إلى إثراء اللغة العربية، والإسهام في نشرها وترقيتها، سواء أكانت هذه الأعمال مؤلفة باللغة العربية، أم مترجمة إليها،

1 - شروط الترشح للجائزة:

- أن يقدم العمل باللغة العربية
- أن يتوفر العمل على قواعد المنهجية العلمية
- أن يكون البحث موثقا وأصيلا، ولم يسبق نشره، وفي مجال الترجمة ترفق نسخة للنص بلغته الأصلية
- أن لا يكون قد نال به صاحبه جائزة أو شهادة علمية
- أن يندرج البحث في أحد المجالات المذكورة أدناه.
- قرارات لجنة التحكيم غير قابلة للطعن
- لا ترد الأعمال إلى أصحابها سواء فازت أم لم تفز

2 - حدد مبلغ الجائزة بـ: 1.000.000 دج، يوزع بمقدار 250.000 دج لكل مجال من المجالات الأربعة التالية:

- جائزة المجلس في علوم اللغة العربية.
- جائزة المجلس في الترجمة إلى العربية في العلوم والآداب
- جائزة المجلس في العلوم الاقتصادية
- جائزة المجلس في التاريخ الوطني

حدد مبلغ الجائزة للفائز الأول بـ: 160.000 دج، ومبلغ الفائز الثاني بـ: 90.000 دج في كل مجال من المجالات الأربعة المذكورة أعلاه.

يمكن أن يتكفل المجلس بنشر الأعمال الفائزة، وتصيح ملكا له، إلا أنه يمكن للفائز بالجائزة استعادة حقوقه حسب دفتر الشروط ، وبعد انقضاء مدة ثلاث سنوات - على الأقل- من نشر العمل.

تعرض الأعمال المرشحة على لجنة تحكيم مكونة من ذوي الاختصاص، الذين لا يسمح لهم بالمشاركة في الجائزة،

3 - طلب الترشح:

يتكون طلب الترشح للجائزة من الوثائق الآتية:

- طلب خطي

- نسخة من وثيقة الهوية (بطاقة التعريف أو رخصة السياقة)

- السيرة العلمية للمشارك

- نسختين من البحث المقدم لنيل الجائزة:

- النسخة الأولى مسجلة على قرص والنسخة الثانية توجه عن طريق

البريد المسجل، ويكون تاريخ الختم البريدي شاهدا على ذلك.

4- يفتح باب الترشح للجائزة ابتداء من نشر هذا الإعلان في وسائل الإعلام

إلى غاية 31 ديسمبر 2011

5 - يوجه ملف الترشح إلى العنوان الآتي:

السيد رئيس المجلس الأعلى للغة العربية

شارع فرانكلين روزفلت، الجزائر

أو

ص.ب : 575 شارع ديدوش مراد الجزائر العاصمة

« جائزة اللغة العربية »

المجسّد الأحمدي لغة العبرية



تصميم وإخراج وطبع:

زيتا قرافيك

الهاتف : 021 - 60 80 84

أهمية التخطيط اللغوي

- اللغات ووظائفها -

تضمنت أعمال هذه الندوة جملة من المحاور للبحث والمداولة، من بينها مفهوم وأهداف التخطيط اللغوي، وهو من المباحث الحديثة في اللسانيات الاجتماعية، ظهرت أدبياتها في منتصف القرن الماضي، ووضع أسسه العلمية عالم اللسانيات النرويجي هاوجن (E.Haugen) على الرغم من أن التخطيط مرتبط عادة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وبالطبع السياسية...

إن التخطيط اللغوي من المباحث المتعددة الاختصاصات التي استفادت من التقدم الذي عرفته العلوم الاجتماعية وخاصة علوم الاقتصاد والنفس والتربية واللسانيات في القرن الماضي، وهدفه وضع حلول للمشاكل اللغوية والتعرف على أوضاعها في المجتمع عن طريق المسوح اللسانية والعمل على تجديد نقيدها أو تبسيطها وتقييدها ومعالجة طرق كتابتها وطباعتها وحوسبتها وتعميم استعمالها لغة جامعة في بلد متعدد اللغات أو فرضت عليه لغة أجنبية في مرحلة من تاريخه.

إن تحديد الوظائف يبدأ من إصلاح تعليم اللغة العربية من ناحية المضامين والتعليمات لإتقان أساسياتها والتدريب على استعمالها في الإدارة وشؤون الحياة اليومية.

ومن الغفلة التشكيك في أهمية معرفة اللغات الأجنبية مما يسمح بالتخصص في الترجمة وحاجات البحث العلمي والتواصل في مجالات التجارة والدبلوماسية ونقل التكنولوجيا وتوطينها، ولكن اللغة الأجنبية ليست البديل عن اللغة العربية المشتركة والجامعة.

من كلمة رئيس المجلس - بتصرف